

# كتاب

شرح العلامة ابي عبد الله محمد بن يوسف

ابن عمر السنوسي الحسيني المسمى بمحمد

اهل التوفيق والتسديد في شرح

عقيدة اهل التوحيد الكبرى

فدس الله روحه

ونور ضميره

ونفع به

امين

طبع على نفقة  
احمد علي الشاذلي اللاذعري

صاحب جريدة الاسلام ومحررها

خدمة للعلم والدين

غفر الله له ولوالديه ولن سمي في نشر هذا الكتاب ولجميع المسلمين

طبع بمطبعة جريدة «الاسلام» بمصر

( سنة ١٣١٦ هجرية )



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قال الشيخ الفقيه الامام  
 العلامة الصدر الاوحد ابو عبد الله محمد بن الشيخ الولي العارف الرباني ابي  
 يعقوب يوسف بن عمر السنوسي الحسيني رحمه الله تعالى الحمد لله الذي  
 شرح صدور العلماء الراحمين . لقبول انوار المعارف مستمدة من سواطع البراهين  
 وظهر لهم بآيات مصنوعاته . لكل على ما قسم له فضله في سابق قضائه . ومن  
 عليهم فيها بانتظر القويم . فاشرفوا على مالا يحاط به ولا يكيف من عظيم جلاله  
 وكبريائه . فتأهروا في ذلك الجمال والجلال حتى اذهاهم بعد عن عجائب ارضه  
 وسمائه . فسبحان من ظهوره لا وليائه عين خفائه . وقربه عين بعده والبعز عن  
 ادراكه لسعة جلاله نزهة لا تكيف وغاية كمال لاصفيائه . والصلاة والسلام  
 على من خص من رتب المعارف باعلاها . ورق في درج التخصيص والتقريب  
 مراقبي لا نكنه بل وقفت المقول بمراحل دون أدنى ادناها . ورضي الله عن  
 آله وصحبه الذين شرفوا غاية الشرف بمشاهدة طلعتهم العليا . والاقباس من  
 عظيم انواره . فكان لهم شمسا وهم انجم يتندي بهم سيف دياجي ظلم الجهل

وثبتت القدم باثنا عشر في نزالي اوعاره

وبعد فيقول العبد الفقير الى ربه . المشفق من خبث صديقه وسوء  
كسبه . محمد بن يوسف السنوسي الحسيني غفر الله له بلا محنة ولا بويه ولا خونه  
وذريته واجته . وجمع الجميع بفضل في اعالي الفردوس مع المقربين من  
اصفيائه واهل محبته وشريف قرينه . لما وفق الله سبحانه وتعالى لوضع العقيدة  
المسماة بعقيدة اهل التوحيد . المخرجة بمون الله من ظلمات الجهل وورقة التقليد  
المرغمة بفضل الله تعالى انف كل مبتدع عنيد . طلب مني بعض من اعتنى  
بقراءتها . ان اضع له عليها مختصراً بكل مقاصدها . ويسهل المشرع الى ما  
عذب من مواردها . فاجبته الى ذلك طالباً من المولى الكريم حسن المعونة  
والتسديد للصواب في الظواهر والبيواتن التي هي عن كثير من الملل غير  
مصونة . وسميته عمدة اهل التوفيق والتسديد . في شرح عقيدة اهل التوحيد .  
والله تعالى اسأل ان ينفع به وبأصله . وعين على من سعى في تحصيلها بنيل  
مراتب اهل العرفان والفوز بكامل الدارين بحوله وطوله . والصلاة والسلام على  
سيدنا ومولانا محمد افضل العالم بعرضه وكله

(ص) الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد  
خاتم النبيين وامام المرسلين . ورضي الله عن اصحاب رسول الله اجمعين . وعن  
التابعين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين . اعلم شرح الله صدرى وصدرك  
ويسر لئيل الكمال في الدارين امري وامرك ان اول ما يجب قبل كل شيء  
على من بلغ ان يعمل فكره فيما يوصله الى العلم بمعبوده من البراهين القاطعة  
والادلة الساطعة الا ان يكون حصل له العلم بذلك قبل البلوغ فليشتغل بعده  
بالعلم فالعلم .

(ش) الكلام فيما يتعاق بالخمد والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم شهير فلا تغليل به ولا يغنى هنا حسن مناسبة الدعاء بشرح الصدر الذي هو تهيئة لقبول المعارف وفهمها وازالة ضيقها عن حمل ذلك وحرجها (قوله) ان اول ما يجب اي شرعاً وانما لم ابيده بذلك كما وقع في الارشاد وغيره لعدم اختصاص القيد بهذا الواجب بل الاحكام كلها انما ثبتت عند اهل السنة بالشرع وحكمت المعتزلة فيها العقل وسبأني ان شاء الله تعالى الرد عليهم في عمله الا انهم خصوا هذا الموضوع باعتراض وهو ان قالوا لو لم يجب النظر عقلاً لزم الخمام الرسل وبيان الملازمة ان المكلف لا ينظر ما لم يعلم وجوبه ولا يعلم وجوبه ما لم ينظر واجيب بأنه مشترك والمشارك ملزم اذ لو وجب عقلاً لا يخفى ايضاً لان وجوب النظر غير ضروري عندم لتوقفه على مقدمات تقتضي انظار دقيقة والحق ان النظر لا يتوقف على العلم بالوجوب لا عادة ولا شرعاً اما عادة فلأن الله تعالى أجرى عاده وطرد سننه بعدم تواعل العقلاء على الاعراض عن النظر في عجائب الكائنات وغرائب المصنوعات ومن أعظم ذلك ما نأتى به الرسل من خوارق العادات وأما شرعاً فلأن النظر وجوبه يتوقف على التمكن من العلم لا على العلم وقوله أن يعمل فكره خيران وحاصله ان أول واجب النظر وحقيقة النظر ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي الى استعلام ما ليس بمعلوم كذا عرفه اليعاقبي وغيره واحسن منه واسلم أن تقول النظر وضع معلوم أو ترتيب معلومين فصاعداً على وجه يتوصل به الى المطلوب واولاً لتنوع فيشمل ناقص المد والرسم فان وصلت تلك الامور الى معرفة مزود سميت معرفة وقولاً شارحاً وان وصلت الى تصديق وهو العلم بنسبة امر الى امر على جهة الثبوت او النبي سميت حجة ودليلاً فتعال الاول قولك في شارح الانسان انه الحيوان

الناطق ومثال الثاني قولك في بيان حدوث العالم وهو ماسوى الله عز وجل  
العالم متغير وكل متغير حادث فان ترتيب هاتين القضيتين المملوتين على الوجه  
الخاص وهو كون الصغرى موجبة والكبرى كاية يوصل من افصح له بالبرهان  
صديقا الى العلم بأن العالم حادث لاندرج الصغرى في حكم الكبرى وهل  
الربط بين الدليل والنتيجة عادي فيمكن تخلفه او عقلي فلا يمكن عندني  
الافات العامة كالموت ونحوه التخلف او بالتولد بمعنى ان القدرة الحادثة اثر  
في وجود النتيجة بواسطة تأثيرها في النظر او بالانجذاب بمعنى ان النظر علة اثر  
في وجود المعلوم اربعة مذاهب الاول مذهب الاشعري والثاني مذهب امام  
الحرمين وهو الصحيح وللقاضي القولان والثالث مذهب المانزلة واستثنوا من  
ذلك النظر التذكري فقالوا فيه بقول الامام لانه كالنظر الذي كروي اي الضروري  
والرابع مذهب الحكماء والرد على الأخيرين بما يأتي من وجوب اسناد وقوع  
الامكانيات كلها الى الله تعالى ابتداء وابطال اصل التولد والتعليل على سبيل  
التأثير واما مذهب السمنية المانمين افادة النظر مطلقا والمهندسين المانمين افادته  
في الالحيات فلا يخفى فسادها وضرورة العلم بافادته المستفادة من التجربة كافية  
في الرد عليها لا يقال الضروري لا يختلف فيه العقلاء وهذا قد اختلفوا فيه  
لانا نقول ذلك في الضروري الذي ليس له سبب ككون الكل اعظم من جزئه  
اما ما له سبب كهذا فلا يدركه ضرورة الامن شاركه في سببه كحلاوة هذا الطعام  
مثلا فلا يدركه ضرورة الامن شاركه في سببه الذي هو الدوق والسبب في  
مستثنا العشر على النظر الصحيح المطلاع على وجه الدليل واما ما احتج به  
المهندسون من ان الحكم على الشيء فرع تصوره وحقيقة الاله يستحيل تصورها  
فلا يدرك بالنظر الحكم عليها وبأن اقرب الاشياء الى الانسان هو يته التي

يشير اليها بانا وفيها من كثرة الخلاف ما علم فاظنك بابعدها عن الاوهام  
والعقول فمنوع اما الاول فلأن الحكم انما يتوقف على تصور ما وهو موجود  
لا على كمال التصور واما الثاني فلا ينتج الامتناع بل المسمو هو مسلم لاشك  
فيه اذ الوم يلبس العقل في مأخذه والباطل يشاكل الحق في مباحته ولهذا كان  
اهل الحق في غاية القلة ومنع ان يتنوض فيها زاد على الضروري من هذا العلم الا  
الافراد من الاذكياء ثم اختلف القائلون بافادته هل العلم بالنتيجة يعقب العلم  
بوجه الدليل ام يحصل معه دفعة وعليه فهل يعلم واحد ام يعلمين فيه خلاف وزعم  
ابن سينا ان حصول العلمين بالمقدمتين في الدهن ليس كافياً في حصول النتيجة  
بل لا بد من علم ثالث وهو التفتن لان دراج الصغرى تحت الكبرى كما اذا ادعيت ان  
هذه بقلة وكل بقلة عاقر فلا ينتج ان هذه عاقر حتى يتفتن الى ان هذه البقلة فرد من  
افراد هذه الكلية ليزم الحكم على الفرد قال شرف الدين بن التلساني انما ذكره حق  
فانك اذا قلت التبيذ مسكر وكل مسكر حرام لم يندرج التبيذ في الحرمة الا من  
حيث كونه فرداً من افراد المسكر فلا بد من التفتن له الا انه معلوم في ضمن  
العلم بان هذا الترتيب منتج فلا يكاد يخلو الدهن عن ذلك عند ذكر المقدمتين  
على هذا الوجه قلت وعبارته في الطوائع الا شبه انه لا بد بعد استحضار المقدمتين  
من ملاحظة الترتيب والمهيئة العارضين لما والا لما تفاوتت الاشكال في جلاء  
الانتاج وخفائه اه هذا كله في النظر الصحيح أما الفاسد فان كان لعدم تمامه  
لم يستلزم شيئاً اتفاقاً وكذلك ان كان لفساد نظمه كالاتدلال بجزئيتين  
أو سلبتين وان كان لخلل في مادته فقولان . شهورها انه لا يستلزم الجهل وهو  
رأي المتكلمين وقيل يستلزمه وهو رأي المنطقيين وهو الصحيح وما احتج به  
المتكلمون من اختلاف الشبهة بحسب ان الناظر فيها ابتداء . فتوده الى الجهل

والناظر فيها بعد العلم لا تعود الى شي. والناظر فيها عقيب نظره في شبهة على  
 التقيض قوده الى الشك وما اختلف لا يرتبط بشي. فغير مسلم لانا نقول ان  
 لازمها على الحقيقة الجهول وانما اتنى عن العالم اعتقاد صدق نتيجتها في نفسها للعلم  
 بضدها لا لعدم العلم بالربط بينهما وكذا الناظر فيها عقيب النظر في شبهة فليس  
 شكه من مجرد الشبهة بل من تمارض الشبهتين وهو في الحقيقة تعاقب رأين  
 لاسترابة بين معتقدين الذي هو الشك وما احتجوا به ايضا من ان الشبهة لو  
 كان لها ارتباط بعقد معين لكانت دليلا والتالي باطل لان حقيقة الشبهة ما  
 اشبه امرها على الناظر فاعتقدها دليلا وليست بدليل فلا يلزم لجواز اشتراك  
 المختلفات في بعض الاوازم فان الدليل يبارق الشبهة وان اشتراكا في صورة  
 النظم فان مقدمات الدليل ضرورة او تنتهي الى الضرورة والشبهة ليست كذلك  
 واعلم ان لناظر في الشئ اصدادا تخصه وازدادا تمه وغيره فالخاصة كل  
 ما يوجب اخطار المنظور فيه بالبال كالعلم به والجهول به اعنى المركب لانه لو نظر  
 معهما لكان تحصيل الحاصل قالوا ونظر العالم في دليل آخر انما هو لاختبار دلالة  
 لا للاستدلال به وكالشك فيه والظن فيه والرم لانه متى نظرتي طرف لم ينظر  
 بياله الطرف الآخر وهل عدم الحضور للطرف الثاني الموجب للتناهي عقلي او  
 عادي فيه تردد للتكلمين والاضداد العامة ما لا ينظر معها المنظور فيه بالبال  
 كالموت والنوم والتسيان وما في معناها وبالجملة فالنظر يضاد العلم وجملة اصداده  
 نتيجه ما مررنا عليه في هذه العقيدة من ان اول واجب النظر هو مذهب  
 جماعة منهم الشيخ الاشعري وذهب الاستاذ وامام الحرمين الى ان اول واجب  
 القصد الى النظر اي توجه القلب اليه بقطع الملائق المنافية له ومنها الكبر والحسد  
 والبغض للملأ الداعين الى الله سبحانه وتظهر القلب من هذه الاخلاق اول

هداية الله تعالى للعبد وقال القاضي أول واجب أول جزء من النظر وقيل أول واجب المعرفة ويمزي للشيخ أيضاً وهو في الحقيقة غير مخالف لما قبله لأنه نظر إلى أول ما يجب مقصداً وغيره نظر إلى أول ما يجب امثالاً وإدائه وإنما اخترت من هذه الأقوال القول بأن أول واجب النظر لتكرر الحث على النظر في الكتاب والسنة حتى كأنه مقصد بخلاف ما قبله من الوسائل فلما أخذ من قاعدة أن الأمر بالشيء أمر بما يتوقف عليه من فعل المكلف وفي تلك القاعدة نزاع ثم هذا النظر كاف في معرفته تعالى وإن كان بغير معلم خلافاً للاسماعيلية نعم حصوله بغير معلم غير في غاية المسروقات المعتزلة أول واجب الشك وهو فاسد أما على أصلنا فلأن الشك مطلوب بالشرع زواله فكيف يطلب حصوله <sup>أب</sup> في الله شك<sup>أ</sup> وأما على أصلهم فلأن الشك كفر وهو قبيح عندهم لعينه فلا يكون مأهوراً به وقيل إن أول واجب الإقرار بالله وبرسوله عن عقد مطابق وإن لم يكن علماً وسياً في إبطاله عند إبطال القول بصحة التقليد فهذه أقوال ستة في أول ما يجب وهي أقرب ما قيل فيه (قوله) من البراهين الفالطة والأدلة الساطعة بيان لما وقعت عليه ما والبراهين جمع برهان وهو أحد أقسام الحججة العفاية لأن الحججة تنقسم أولاً بحسب مادتها قسمين عقلية ونقلية والأولى خمسة أقسام برهان وجدل وخطابة وشعر ومغالطة فالبرهان ما تتركب من تقدمات كلها يقينية واليقينيات ستة أقسام أوليات لأنها تدرك بأول توجه العقل وتسمى أيضاً بديهيات وهي ما يجزم به العقل بمجرد تصور طريقه كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من جزئه ومشاهدات وتسمى أيضاً حسابات وهي ما يجزم به العقل بواسطة حس كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة وقضايا قياساتها معها وهي ما يجزم به العقل بواسطة وسط بتصورها كقولنا الأربعة زوج فإنه بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بنسأو بين وتجريبات وهي



ما يجزم به العقل بواسطة تجربته مراراً كثيرة بحيث يجزم العقل بأنه ليس على سبيل  
الانفاق كقولنا السعدونيا (١) تسهل الصفراء وحديسات وهي ما يجزم به العقل  
لترتب دون ترتب التجريبات مع مصاحبة القرائن كقولنا نور القمر مستفاد من  
نور الشمس ومتواترات وهي ما يجزم به العقل بواسطة حس السمع ووسط حاضر  
في الدهن وذلك ان يخبر عن محسوس يمكن وقوعه جمع كثير من يجزم العقل  
بامتناع تواطئهم على الكذب كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى (٢) النبوة وظهرت  
المجزة على بدء وهذا القسم مركب من القسم الثاني والثالث فهذه الاقسام الستة  
منها يتركب البرهان والفرض منه حصول العلم اليقيني واما الجدل فهو ما تألف من  
مقدمات مشهورة والمقدمات المشهورة ما اعترف بها الجمهور لمصلحة عامة او لسبب  
رفعة او حمية كقولنا هذا ظلم وكل ظالم قبيح فهذا قبيح وهذا كاشف لعورته وكل كاشف  
لعورته فهو مذموم فهذا مذموم وهذا فقير وكل فقير تحمد مواساته فهذا تحمد  
مواساته وهذا قتل اخوه ظلماً وكل من قتل اخوه ظلماً حسن ان يقتل قاتله فهذا  
حسن أن يقتل قاتله والفرض من الجدل اما اقتناع قاصر عن البرهان او الزام  
الحسب ودفعه واما الخطابة فهي ما تألف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد  
فيه الصدق لسر لا يطاع عليه او صفة جميلة كزيادة علم او زهد او نحوه او من مقدمات  
مظنونة مثل هذا يدور في الليل بالسلاح وكل من يدور في الليل بالسلاح فهو لص فهذا  
لص والفرض من الخطابة ترغيب الامة في ما يرضون به او ما تألف من مقدمات متخيلة

(١) نيات يستخرج من جوفه رطوبات وتجنف « ٣ » فلحكيم يدعوها النبوة  
واظهار العجرات على يديه انما يجزم به العقل بواسطة حس السمع من الخبرين وبواسطة  
القياس ذي الوسط الحاضر في الدهن وهو ان ذلك الخبر جميع يستحيل تواطئهم على  
الكذب وكل ما هو كذلك فهو مقطوع به اه حامدي

لترغيب النفس في شيء أو لتغييرها عنه فالأول كقولنا هذه حمرة وكل حمرة  
 ياقوتة سيالة فهذه ياقوتة سيالة والثاني كقولنا هذا عسل وكل عسل مرة مهووة  
 فهذه مرة مهووة والغرض من الشر استعمال النفس وأما المغالطة فهي ما تألف  
 من مقدمات شبيهة بالحق وليست به وتسمى سفسطة كقولنا في صورة فرس في  
 حائط هذا فرس وكل فرس صهال فهذا صهال أو شبيهة بالمقدمات المشهورة وتسمى  
 مشاغبة كقولنا في شخص يجبط في البحر هذا يكلم العلماء بالفاظ العلم حتى  
 يسكتوا وكل من يكلم العلماء بالفاظ العلم حتى يسكتوا فهو عالم فهذا عالم أو من  
 مقدمات وهمية كاذبة كأن نقول هذا ميت وكل ميت جماد فهذا جماد  
 أو نقول هذا الميت جماد وكل جماد لا يزرع فهذا لا يزرع فان النفس قد لا تقبل  
 هذا الدليل الصحيح لمقدمات تشبهها كاذبة فنقول هذا انسان يمكن قيامه وبطشه  
 وكل من يمكن قيامه وبطشه فليس بجماد أو فهو مفرغ فهذا ليس بجماد أو فهو  
 مفرغ وكما اذا رأيت جبلا مصنوعا على شكل حية فتعلم انه جبل واذا التي عليك  
 خفت منه لان الوهم يغلب كثيرا على العقل ما فادك شيء مثل الوهم نقول النفس  
 هذا يشبه الحية او هذا شكل الحية وكل ما يكون كذلك فهو مخوف او فالحزم الفرار  
 منه فهذا مخوف او فالحزم الفرار منه وبمثل هذا الوهم وقع اكثر الناس في انواع البدع  
 والضلالات حتى وقفوا مع المعتادات واشتغلوا بالاكوان عن مكوناتها فاعتقدوا  
 نافعاً ما ليس بنافع وضاراً ما ليس بضار فاشركوا مع الله غيره واثبتوا الوسائط  
 بينه وبين خلقه واسندوا التأثير الى من ليس له تأثير وتوكلوا على من ليس له  
 حول ولا قوة ولا تدبير ولا تقدير ولم يعلموا ان الممكنات كلها خيالات تنادي  
 بلسان الحال الذي هو افصح من لسان المقال من يقف عندها انظر المقصد امامك  
 انما نحن فتنه فلا تكفر فهذه اقسام الحجبة العقلية وجعلها البيضاوي في الطوالع

ثلاثة اقسام البرهان والخطابة وتسمى ايضاً الامارة والمغالطة لان الحججة العقلية اما ان تتركب من مقدمات قطعية او من مقدمات ظنية او من شبيهة باحدهما وتسمى الاولى برهاناً ودليلاً والثانية خطابة وامارة والثالثة مغالطة وبالجملة فالعند من هذا الاقسام في تصحيح العقائد الدينية (٣) القسم الاول الذي هو البرهان فلما قلت من البراهين ووصفتها بالقاطمة لكشف معناها وانما عطلت عليها الادلة عطف عام على خاص لتدخل في ذلك الادلة الثقلية فيما تقبل فيه من العقائد وذلك كل ما لا يتوقف المجزة عليه كقبي النقائص عنه تعالى وثبوت الوحدة له على رأي وكوقوع بعض الممكنات من الحشر والرؤية ونحوهما ووصفتها بالسطوع اشارة الى اشتراط القطع فيها ايضاً ولو كان بدل هذا الكلام ان يقال من البراهين العقلية والادلة القواطع السميعة لكان ايين واحسن ( قوله ) الا ان يكون حصل له العلم بقييد لما اطلق في الارشاد وغيره ( قوله ) فليستقل بعبء اي بعد البلوغ ( ص ) ولا يرضى لمقائده حرفة التقليد فانها في الآخرة غير مفيدة عند كثير من العقابن

( ش ) اعلم ان الحكم الحادث ينشأ عن أمور خمسة علم واعتقاد وظن وشك وهم لان الحاكم بأمر على امر ثبوتاً او ظناً اما ان يجد في نفسه الجزم

« ٣ » اي المنسوبة للدين من نسبة الجزم للكلي ومراده بذلك العقائد التي يعتمد في تصحيحها على البرهان خصوص ما يتوقف المجزة عليه لتعبيره بالبرهان الذي هو الدليل العقلي واما العقائد التي لا يتوقف المجزة عليها كالسمع والبصر والحشر والادوية فتصحيحها لا يتوقف على البرهان بل على الدليل العقلي والمراد بتصحيح العقائد اثباتها على وجه الجزم بها ثم ان جعل العبدة في تصحيح العقائد البرهان الذي مقدماته يقينية مبني على القول بان التقليد لا يكفى وان المقلد كافر وهو قول ضعيف .  
« حامدي »

بذلك الحكم او لا والاول اما ان يكون لسبب واعني به اما ضرورة او برهاناً  
او لا وغير الجزم اما ان يكون راجحاً على مقابله او مرجوحاً او مساوياً فاقسام  
الجزم اثنان واقسام غير الجزم ثلاثة ويسمى الاول من قسمي الجزم علماً ومعرفة  
ويقينا والثاني اعتقاداً ويسمى الاول من اقسام غير الجزم ظناً والثاني وهما  
والثالث شكا اذا عرفت هذا فالايان ( ٤ ) ان حصل عن اقسام غير الجزم الثلاثة  
فالاجماع على بطلانه وان حصل عن القسم الاول من قسمي الجزم وهو العلم  
فالاجماع على صحته واما القسم الثاني وهو الاعتقاد فينقسم قسمين مطابق لما في  
نفس الامر ويسمى الاعتقاد الصحيح كاعتقاد عامة المؤمنين المقلدين وغير مطابق  
ويسمى الاعتقاد الفاسد والجهل المركب كاعتقاد الكافرين فالفاسد اجمعوا على  
كفر صاحبه وانه اثم غير معذور بخلاف في النار اجتهد او قد ولا يعتد بخلاف  
من خالف في ذلك من المبتدعة واختلفوا في الاعتقاد الصحيح الذي حصل بمحض  
التقليد فالذي عليه الجمهور والمحققون من اهل السنة كالشيخ الاشعري والاستاذ  
والقاضي وامام الحرمين وغيرهم من الائمة انه لا يصح الاكتفاء به في العقائد  
الدينية وهو الحق الذي لا شك فيه وقد حكى غير واحد الاجماع عليه وكأنه لم  
يعتد بخلاف الحسوية وبعض اهل الظاهر اما لظهور فسادهم وعدم متانة علم  
صاحبه او لانعتقاد اجماع السلف قبله على ضده وحصل ابن عرفة في المقلد ثلاثة  
اقوال الاول انه مؤمن غير عاص بترك النظر الثاني انه مؤمن لكنه عاص ان  
ترك النظر مع القدرة الثالث انه كافر ونصه في شامله الذي حاذى به طوالم

« ٤ » اي ان تعاقب به شيء من غير اقسام الجرم فللاراد الايمان الصوري يحسب  
الظاهر وهو العقائد كسبوت القدرة والارادة لله اما الايمان بمعنى الاذعان المصاحب  
للاعتقاد الجازم المطابق الناشئ عن دلائل فلا يتعلق به ظن ولا شك ولا وهم اه حامدي

البيضاوي التقليد اعتقاد جازم لقول غير معصوم فيخرج اعتقاد قول الرسول والاجماع ومعرفة مدلول الشهادتين والمعاد والفتنة اما بدليل اجمالى معجز عن تقريره وحل شبهه او تفصيلي مقدور عليها ففي ايمان ذي التقليد فيهما لا مع عصيانه بترك نظره ان قدراً ومعه ثالثها هو كافر لنقل المقترح مع عز الدين والامدي محتجين بأن اكثر من دخل في الاسلام على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لم يكونوا عارفين بالمسائل الاصولية وحكم صلى الله عليه وسلم باسلامهم ونقل الامدي عن بعض المتكلمين وابي هاشم مع مقتضى قول الفهري اكتفاؤه صلى الله عليه وسلم بالنطق بالشهادتين انما هو في الاحكام الظاهرة لا فيما ينجمي من الخلود في النار وقول الشامل من مات بعد مضي ما يسع نظره وتركه اختيارا كافر وان مات قبل مضي ما يسع ذلك مع تركه النظر اختياراً فيما ادرك منه قولاً القاضي الاصح كفره بعد قوله يمكن ان لا يكفر وفي وجوب المعرفة على الاعيان بالدليل الاجمالي وعلى الكفاية بالتفصيلي او على الاعيان بالتفصيلي نقلا الامدي عن الامام وغيره قائلاً من كان اعتقاده دون دليل ولا شبهة فهو مؤمن عاص بترك النظر الفهري ولا نزاع بين المتكلمين في عدم وجوب المعرفة بالدليل التفصيلي على الاعيان وانما هو كفاية وظاهر قول ابن رشد في نوازه انما هو بالدليل التفصيلي مندوب اليه لا فرض كفاية اه قلت وبالجملة فالذني حكاه غير واحد عن جمهور اهل السنة ومحققهم ان التقليد لا يكفي في العقائد ولهذا قال ابن الحاجب في العقيدة المنسوبة اليه بعد قوله ان الايمان هو التصديق وهو حديث النفس التابع للمعرفة لا المعرفة على الاصح قال ولا يكفي التقليد في ذلك على الاصح اه قلت ويدل على مذهب الجمهور قوله تعالى فاعلموا انما انزل بعلم الله وان لا اله الا هو فامر بالعلم لا بالاعتقاد وقد

علمت الفرق بينهما وقوله فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعالى لتعلموا ان الله على كل شيء قدير وان الله قد احاط بكل شيء علماً وقوله ليستيقن الذين اوتوا الكتاب الاية واليقين بمعنى العلم وقوله قل هذه سبيل ادعو الى الله على بصيرة انا ومن اتبعني والبصيرة معرفة الحق بدليله فمن لم يكن على بصيرة في عقيدته لم يكن متبعاً للنبي صلى الله عليه وسلم عملاً بمقتضى عكس المقيض الموافق فلا يكرن مؤمناً عند بعضهم ويدل ايضاً عليه قوله صلى الله عليه وسلم ان الله امر عباده المؤمنين بما امر به عباده المرسلين ومعلوم ان التقليد لا يصح في حق عباده المرسلين وقوله صلى الله عليه وسلم من مات وهو يعلم ان لا اله الا الله دخل الجنة ولم يقل وهو يعتقد وكل آية في القرآن ذامة للتقليد وأمره بالنظر والاعتبار دليل على ذلك كقوله تعالى قل انظروا وقوله جل وعلا ولم يتفكروا وقوله سبحانه ان في خالق السموات والارض الاية وحذر سبحانه المتأني بالنظر بخوف قرب موته فيفوته النظر بتأنيه فيموت غير مؤمن عند بعضهم فقال بعد قوله او لم ينظروا في ملكوت السموات والارض وما خلق الله من شيء وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم واجماع الصحابة ايضاً دليل على وجوب النظر فانها لم ترل ندم التقليد وتحذر منه وهو قول سائر بينهم من غير تكبر وقال القاضي رضي الله عنه التقليد في علم التوحيد محال لانه اما ان يؤمر بتقاييد من شاء او بتقاييد الحق والامر بتقليد من شاء يلزم منه ان من قلده كافراً يكون ممنثلاً وهو خلاف الاجماع وان امر بتقليد الحق فاما ان يؤمر بتقاييد الحق عند الله تعالى وان لم يعلم هو كونه محققاً او بشرط علمه بكونه محققاً والاول من تكليف المحال والثاني لا يعلم كونه محققاً الا بعد النظر القويم واذا نظر خرج عن كونه مقلداً وان قيل يؤمر بتقليد من غلب على ظنه انه على الحق كما في الفروع لم

ان يكون كل من قلد مبتدعاً او كافراً بآء على رجحان قوله في ظنه ممثلاً  
والاجماع على خلافه اه واما ما اغتربه القائل بصحة التقليد من اكتفاء رسول  
الله صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم باجراء احكام الاسلام ورفع  
القتال بمجرد النطق بكلامي الايمان من غير بحث منهم على السرائر فلا دليل فيه  
لان ذلك انما هو من باب اجراء الاحكام على المظان والظواهر وليس كلامنا فيه  
وانما كلامنا فيما بين العبد وربه وفيما ينجيه من الحلود مع سائر الكفرة في النار  
وقد اجري النبي صلى الله عليه وسلم احكام الاسلام على من قطع فيه بأردا  
كفر من المنافقين ولم يدل ذلك على انهم كذلك في الآخرة والى هذا المعنى  
اشرت بقولي فاما في الآخرة غير مخصصة عند كثير من المحققين اي واما في  
الدنيا فبني احكامها على الظواهر وعلى هذا قال الغزالي لا تحرك عقائد العوام  
ويتركون على ما هم عليه يعني لان السنة مضت بعدم البحث عن الضائر وانها  
انما تنكشف في الآخرة يوم تبلى السرائر وانما يجب بث العلم لمن سأله وكان  
اهلاً له لا لمن اعرض عنه او لم يكن اهلاً ويعنى والله اعلم ما لم يظهر المنكر في  
عقائدهم كزماننا هذا فيجب تغيير المكر والتلطف في تعليمهم الحق بما تسعه  
عقولهم وقد جعل الله تعالى في الالفاظ والادلة سعة فكل يخاطب على قدر فهمه  
والله المستعان واحتج بعضهم ممن يميل الى صحة القول بالتقليد بل ويرى رجحانه  
على درجة الاجتهاد والمظن في علم التوحيد باوجه احدها انا تقطع ان ابا بكر  
وعمر وسائر الصحابة رضي الله عنهم اجمعين ماتوا ولم يعرفوا الجوهر والعرض ونقل  
عن الاستاذ ابن فورك انه قال لو لم يدخل الجنة التي عرضها السموات والارض  
الا من يعرف الجوهر والعرض لبقيت خالية الثاني انه حكى عن بعض السلف  
انه قال عليكم بدين العجائز وحكي عن الامام الفخرانية قال عند موته اللهم

ايمان العجايز وقال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لرجل سأله عن الاهواء  
 عليك بدين الصبي الذي في الكتاب ودين الاعرابي اودع ما سواهما الثالث  
 انا نجد بعض المقلدين اقوى ايماناً وارسخ اعتقاداً ممن نظر في علم التوحيد .  
 قلت لا يخفى فساد ما تمسك به علي كل موقف اما الثالث وهو رجحان ايمان  
 بعض المقلدين علي ايمان من نظر فهو من المصادرة عن المطلوب لان جمهور الائمة  
 يرون وجوب النظر وتحريم الاقتصار علي التقليد وبعضهم يرى ان لا ايمان للمقلد  
 اصلا فكيف يدعي رجحانه وايضا فيما لا يدخل تحت فهم عاقل ان الجزم المستند  
 الي مجرد التقليد ومن لازمه قبول احتمال النقيض يكون مساويا للجزم الذي  
 انتجته البراهين بحيث لا يحتتمل النقيض بوجه من الوجوه ولعله اراد بعض من لم  
 ينظر من اولياء الله تعالى وخرقت في حقه العادة ووهب له من المعارف مالا  
 يتوصل اليه بالنظر حتي صارت علوم الناظرين بالنسبة الي ما اعطى من العلوم  
 كلا شيء واذا اراد هذا فليس هو من محل النزاع لان نزاعنا في المقلد وهذا  
 الذي ذكر ليس بمقلد بل هو كاناظر في ان الحاصل له علم لا اعتقاد وتوقف  
 العلم غير الضروري علي النظر انما هو بحسب العادة ويجوز في قدرة الله تعالى ان  
 يجعل العلوم النظرية لمن شاء ضرورة بحيث لا ينتقر في تحصيلها الي نظر الا ان  
 تجوز مثل هذا الحارق الذي لم يعط الا للنادر من الاولياء لا يسقط وجوب  
 النظر في حق من لم يحصل له هذا المقام والذي جرت به العادة وامره بالشرع  
 تحصيل العلوم من طرقها المألوفة وهو الاجتهاد في النظر والتعلم من العلماء والتزام  
 التعب في الدرس والرحلة في طلب الفوائد وقد روي في الحديث لا يستطاع  
 العلم براحة الجسم واطلبوا العلم ولو بالصين وورد انما العلم بالتعلم وقال الله تعالى  
 لنبيه يحيي عليه السلام يا يحيي خذ الكتاب بقوة وقال اكليمه موسى عليه السلام



وكتبنا له في الالواح الى قوله نخذها بقوة وقال جل وعلا فلولا نفر من كل فرقة منهم الآبىة وكان السلف الصالح يرحل احدهم لطلب الفائدة الواحدة مسيرة شهر ولقد سافر كلهم الله عليه اسلام مع ما اعطى من علم كل شيء للقاء الخضر عليه السلام حتى مسه التعب في ذلك وقال لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا وان اراد بالايمان ما ينشأ عنه من اعمال البر وان بعض المقلدين يتحفظ من المعاصي ويلتزم من القيام بالاوامر مما لا يوجد في كثير من العلماء فسلم لان الانتفاع بالعلم انما هو بيد الله وليس بين العلم والعمل ربط عقلى الا ان هذا لا يقدح في وجوب العلم ولا في شرفه وليس العلم هو الذي حمل العالم على المخالفة حتى يقدح في شرفه ولا التقليد هو الذي حمل المقلد على الموافقة حتى يدعى شرفه بل انما يحمل العلم في الحقيقة لو صاحبه التوفيق على الموافقة ثم ان هذا العالم المخائف بالجوارح هو احسن حالا من المقلد الموافق لان المقلد قال الجمهور بعدم صحة ايمانه فلا يكون له عمل ولقليل العمل مع العلم افضل من كثير العمل بلا علم بل لا اثر للعمل الخالي عن العلم اصلا وقد شدد رهبان انصارى ومن في معانهم من الجهلة على انفسهم في الدنيا تشديدا عظيما ومع ذلك لا ينفعهم شيئا في الآخرة ثم لوجئنا لعد المحاسن والاعمال التي اصف بها اكثر العلماء من ائمة المسلمين ومشايخ الاولياء الذين هم قدوة المتقين وما لهم من العلوم ثم بثها تعليما وتاليا وجهادا لكل مبطل حتى انقطع من كل جاهل ومبتدع التشوف الى الاختلاس من الدين لغاب في ادني مكرومة لهم جميع اعمال عامة المسلمين لكن مشاهدة هؤلاء المشبهين باهل العلم وليسوا منهم وعزة وجود اهل العلم على الحقيقة هي التي جسرت الجاهل بمناب من مضى من ائمة المسلمين على ذكر مترهبي العامة في معرض ذكر العلماء الراسخين رضى الله عنهم ونفعنا بهم

وحشرتنا في زميرتهم . واما الثاني وهو ما حكاه عن بعض السلف من قوله عليكم  
 بدين العجائز فلا دليل فيه ايضا على صحة التقليد لان مراد هذا القائل الامر  
 بالتمسك بما اجتمع عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين حتى وصل علمه الى  
 من ليس اهلا للنظر كالعجائز والصبيان في الكتاب والاعراب اهل البدو وترك  
 ما حدثته المبتدعة من (١) القدرية والمرجئة والجبرية والروافض وغيرهم من لا وجود  
 له في اعصار السلف الصالح خاصهم وعامهم وذكر امثلة ذلك على الاستيفاء  
 يطول . ولنذكر البعض ليتبين به المراد فمن ذلك ما حدثته المعتزلة من تقييد  
 ارادة الله جل وعلا بالطاعة وان الكفر والمعاصي لم يردهما الله تعالى وانما العباد  
 اوقعوا ما لم يرده الله جل وعلا ومعلوم ان هذه ضلالة لامستند لها وانما الذي  
 اشتهر في زمن السلف الصالح وتلقاه منهم الخلف ولهج به الصغير والكبير والذكر  
 والاتي والحرم والعبد والحاضر والبادي حتى صار كأنه معلوم من دين ائمة  
 المسلمين ضرورة يلهج به من عرف معناه ومن لم يعرف وقوع الكائنات كلها  
 بارادة الله تعالى وان ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن حتى ان جهلة العصاة  
 يعتذرون عن معاصيهم بارادة الله تعالى ذلك منهم ولو اراد الله بهم خيرا لما عصوا  
 ونحو هذا ما انكره المعتزلة من جواز العفو عن مات مصرا على المعاصي وانكار  
 الشفاعة له وانكار خلق الجنة والنار ومثل هذا كثير في العقائد ويدل قطعا على

« ١ » قوله من القدرية اي القائلين ان للعبد قدرة اختيارية قوله والمرجئة اي  
 القائلين ان الوعيد الواقع في القرآن أو السنة ليس على حقيقته بل المتصود منه الزجر عن  
 المعصية فأرجئوا النص اي اخروه والغوه عن الاعتبار قوله والجبرية اي القائلين ليس  
 للعبد قدرة اصلا وانه مجبور ظاهرا وباطنا قوله والروافض من رفضوا زيادة زيد بن علي  
 ابن زين العابدين بن الحسين بن علي حيث لم يوافقهم على التبري من ابي بكر وعمر  
 وقال لم كانا وزيري جدي اه حامدي

هذا التأويل الذي ذكرناه اتيان عمر بن عبد العزيز يمثل هذا جوابا للسائل عن  
 الأهواء فكأنه قال له عليك في الدين بما كان عليه السلف الصالح وتلقاه منهم  
 الحلف ودع ما يناقض ذلك مما أحدثه المبتدعة بل نقول هذه الالفاظ الذي  
 اغتربها من مال الى التقليد وحذر من النظر في التوحيد هي في الحقيقة حجة  
 عليه لانه لان علماء السنة رضى الله عنهم انما القوا في علم التوحيد ليدينوا للناس  
 ما كان عليه السلف الصالح وصار لشهرته ووضوحه قبل ظهور البدع دينا  
 لعجايزهم وامائهم واهل بدوهم وصبيان كتابهم وزادوا بان حصنوه بالبراهين  
 العقلية التي تنتهي الى ضرورة العقل بحيث يخرج من انكرها من ديوان العقلاء  
 وبالادلة الثقلية القطعية فيما تقبل فيه منهم رضى الله عنهم فهم جعلوا على حرز  
 دين الاسلام اسوارا لما قدمت جيوش المبتدعة التي لا تحصى كثيرة تريد  
 استلاب ذلك الدين وابداله بجهالات يهلك من اتبعها ثم لما اتت المبتدعة  
 بمعاول الشبهات لتهدم به اسوار الادلة وبسلام الاوهام والتخييلات لتتجاوزها الى  
 حرز الدين بالفت العلماء رضى الله عنهم في الاحتياط للدين ونظرت بعين  
 الرحمة لجميع المسلمين فافسدت عليهم تلك الشبهات ونسخت لهم تلك الاوهام  
 والتخييلات باجوبة قاطعة لا يجد العاقل عن الاذعان لها سبيلا وانفقوا رضى الله  
 عنهم في جميع ذلك الذخائر التي حصلت لهم من الكتاب والسنة واصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هم القدوة لهذه الامة ولقد كان حرز الدين  
 محفوظا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ان تجاسر عليه احد يروم الاختلاس  
 منه وانما تجاسر من تجاسر عند غيبته لكن لم يميت صلى الله عليه وسلم حتي ورث  
 علماء امته واهل سنته من المعارف ما يدفعون به كل عدو يريد الاختلاس من

احلّ امته في حرز ملته كالليث حلّ مع الاشبال في اجم  
 حين قام الاعداء بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لهدم حصن الدين انفقوا في  
 تحصينه اعظم تحصين تلك الذخائر التي ورثوها واستعملوا آلة عقولهم في وجوه  
 انفاقها ولم تنزل ارباح تلك الذخائر من زيادة تلك المعارف تتوالى عليهم  
 وينفقونها عند الاحتياج اليها فهذا حال علماء اهل السنة الذين تكلموا في علم  
 التوحيد والنوافيه التاليف جزاهم الله افضل جزاء فبالله ايها المقلد الذي يستدل بما لم  
 يحيط به علما من كان يقف لرد اهل البدع حين خاضوا مع كثرتهم وعظيم  
 احتيالهم في شبهاتهم ولهم المنزلة في الدنيا بحيث يتمكنون بها من سوق الناس الى  
 اغراضهم لولا ما نهض لهم رجال الله من العلماء الراسخين واي دين يبق ليحجز  
 او صبي او مقلد لولا بركة اولئك العلماء واي جهاد يوازي جهاد هؤلاء واي  
 رباط يماثل رباطهم وعكوفهم على استعمال العقول وتحبيسها مدة الحياة على  
 الجولان فيما يحفظ دين المسلمين فمهما لاح لهم مخلص يريد شيئاً من الدين قابله  
 بشهاب من نيران البراهين فردوه خاسئاً لم ينقلب الا باعظم فضيحة واين هذا  
 الجهاد والرباط من جهاد السيوف وورباط الثغور الذي غايته حفظ نفس او مال  
 لا بد في الدنيا من فراقها وهذا حفظ دين لو ذهب لهلك الناس في عذاب جهنم  
 ابد الابد وقد روى ان الاستاذ ابا اسحاق الاسفرايني رضي الله عنه صعد  
 في زمن هيجان المبتدعة الى جبل لبنان وهو متعبد لاولياء الله تعالى وخلوة لهم  
 عن الناس فوجدهم هنالك يتعبدون فقال لهم يا اكلة الحشيش هربتم الى هذا  
 الموضع لتعبدون وتركتم امة النبي صلى الله عليه وسلم في ايدي المبتدعة فقالوا  
 له يا ايها الاستاذ لا قدرة لنا على مخالطة الخلق وانت الذي اقدرك الله على ذلك  
 فانت اهل فرجع رضي الله عنه واشتغل بالرد على المبتدعة وألف كتابه الجامع

بين الجلي والخفي وروى ان الاستاذ ابا بكر بن فورك لما قرأ من العلوم ما قدر له اعتزل عن الناس للعبادة فسمع هانفاً يقول الآن اذ صرت حجة من حجج الله تعالى على خلقه صرت تهرب من الخلق فرجع الى التعليم . فان قلت اذا كان مواد عمر بن عبد العزيز ون ذكر معه ما تناولت عنهم فما بال اللفظ عدل به عن صريح المراد وذلك ان يقال في جواب السائل مثلاً عليك بما كان عليه الصحابة والسلف الصالح الى ان قال عليك بدين العجائز وعليك بدين الصبي الى آخره قلت سبب ذلك والله اعلم ان تلك المقالة صدرت منه في زمان هيجان البدع ويدل على ذلك سؤال الرجل عمر بن عبد العزيز عن الاهواء وكان الزمان اذ ذاك لم يخل عن بقية السلف الصالح المعتنين بالدين وتعليمه للاهل والولد والامة والعبد حتى كان الجميع يعرفون ما ينحصرهم في دينهم اُكمل معرفة امثالاً لقوله تعالى يا أيها الذين امنوا قوا أنفسكم واهليكم نارا وليت اُكابر علماء زماننا كانوا في معرفة السنن مثل اماء علماء السلف الصالح او نسائهم او صبيانهم فلما هاجت البدع وخيف على من هو ضعيف النظر ان يخرج الى شئ منها قيل له عليك بدين العجائز والصبيان لانهم انما اُكتسبوه من تربية الصحابة والتابعين لهم باحسان والابتداع من قبلهم مأمون واهل البدع لا يقصدونهم بالمخالطة فامنوا من التلوث باقدار البدع على عقائدهم التي اتقنوها بما يحتاج اليه من البراهين على حسب ما اخذوه من السلف الصالح وفهموه من الكتاب والسنة بسهولة ذلك عليهم اذ هم عرب لم تستول على سنتهم العجمة ولا صعد على قلوبهم وان الجمود ولا ظلمة العباوة فعقائدهم اسلم شيء واحسنه فلهذا امر ضعيف النظر ان ينتمي الى حزر دينهم المأمون لعدم المخالطة لاهل البدع ولو قوف ائمة زمانهم المتسعين في الانظار ولهم القوة العظمى في الذهن واللسان رضى الله

عنهم امام حرز دينهم يدفعون عنه كل مبتدع وضال وتحملوا في ذلك رضي الله عنهم من مشاق النظر والا ذاية في الانفس والمال ما يعظم الله به اجورهم ولو قيل لضعيف النظر الذي حيرته الاهواء عليك بما عليه الصحابة رضي الله عنهم لكان احالة على جهالة اذ كل من اهل البدع يدعى ان ما ينتحله هو مذهب الصحابة رضي الله عنهم فكان من الحزم والصواب ما امر به علماء السلف من الانتماء الى الحرز المأمون الذي وقفت ابطل العلماء لمناضلة اعداء الدين امامه والضعيف اذا لم يدخل الحرز ووقف موقف الابطل خيف عليه أن يهاككه العدو اضعفه ولهذا مال الفخر في موطن الموت لحرز الضعفاء ودعا به لانه موطن ينشئت فيه الفكر لعظم هولها فيخشى ان اقبلت فيه واردات الشبه ان يضعف العقل عن دفعها واقل ما فيها تكدر العقل بظلمتها والزمان والفكر ضاقت في ذلك الموطن الهائل عن حمل ذلك فدعا بصفاء المعرفة والحفظ مما يكدرها كما هو شأن عجائز تلك الازمنة وضعفتهم لانهم عرفوا العقائد بما لا بد منه من أدلتها ولم يبحثوا عن الزائد ولا انتصبوا لمناظرة اهل البدع فصفت عقائدهم حتي ما توا على ذلك هذا مراده والله اعلم . واما حمله على طلب الاعتقاد التقليدي فهو دعاء بسلب المعرفة والعياذ بالله والانتقال الى ما هو ادني وفي ايمان صاحبه من الخلاف ما علم والدعاء بمثله لا يرضاه عاقل ولو سلمنا انه اراد العجائز المقلدات اوجب ان يحمل دعاؤه على طلب لزام اعتقادهن وهو عدم خطوط الشبهات بالبال مضموماً الى كمال معرفته هو لتكون عقيدته اذ ذلك صافية عن كل مكدر وقد يحتمل ان يكون سبب دعائه بهذا ما علم من حاله من الولوج بحفظ آراء الفلاسفة واصحاب الاهواء وتكثير الشبه لهم وتقوية ايرادها مع ضعفه عن تحقيق الجواب عن كثير منها على ما يظهر من تأليفه ولقد استرقوه في بعض

العقائد نخرج الى قريب من شنيع اهوائهم ولهذا يجذر الشيوخ من النظر في كثير من تأليفه قال الشيخ ابو عبد الله محمد بن احمد المقرئ التلمساني رحمه الله ورضي عنه من تحقق كلام ابن الخطيب وجده في تقرير الشبه اشد منه في الانفصال عنها وفي هذا ما لا يخفى انشد لي شيني ابو عبد الله الابلي قال انشدني عبد الله بن محمد بن ابراهيم الزموري وقال انشدني تقي الدين بن تيمية لنفسه شعرا

محصل في اصول الدين حاصله من بعد تحصيله علم بلا دين  
 اصل الضلالة في الافك المبين فما فيه فاكثره وحي الشياطين  
 قال وكان يده قضيب فقال لو ادركت نحر الدين لضربت به بقضبي هذا  
 على رأسه اه قلت فلعل الفخر رحمه الله تعالى حضر له عند الموت من الشبه التي  
 عسر عليه الانفصال عنها ما حمله الخوف منه ان تمنى ان يكون في درجة الاعتقاد  
 التقليدي لان رأيه فيه انه كاف وقد روى عنه انه انشد عند الموت شعرا  
 نهاية اقدام العقول عقال واكثر سعى العالمين ضلال  
 وارواحا في وحشة من جسمونا وحاصل ديانا اذني ووبال  
 ولم نستفد من مجتنا طول عمرنا سوى ان جمعنا فيه قيل وقال  
 وكم من رجال قد رأينا ودولة فبادوا جميعا مسرعين وزالوا  
 وكم من جبال قد علت شرفاتها رجال فماتوا والجبال جبال  
 فعلى هذا الاحتمال يكون الفخر تمنى اعظم الخوف الدخول في حرز المقلدين  
 حقيقة او على معنى التلهف والندم على ما فات ويحتمل ان يكون مع هذا اراد  
 بالعجائز العجائز المقصرات على القدر الضروري في تصحيح العقائد اذ هو حال  
 عجائز ذلك الزمان وما قبله من الازمنة الفاضلة كما قدمنا وبهذا تعرف ان هذا

الحرز في زماننا ليس بأمون اذ لا اتقان فيه للعقائد ولو بالتقليد فلا مدخل له في ذلك الامر لعدم الاعناء بتعليم عقائد الدين لا سيما النساء والصبيان اما الاماء والعبيد في زماننا فلا يقصدون بتعليم اصلا وكأنهم عند ما لكيهم حيوان بهيمي لا تكليف عليهم ولهذا تجرد الجهل بكثير من العقائد في كثير ممن يتعاطى العلم من اهل زماننا فكيف بالعامّة فكيف بالنساء والصبيان فكيف بالاماء والعبيد اما اهل البادية ومن بعد عن سماع مطلق العلم فلا تسأل عن حالهم وتجرد اذهان اكثر اهل هذا الزمان جامدة صعبة الاتقياد لفهم ماثلة ابدا لما لا يعني ان نصحت لم تقبل وان علمت لم تتعلم وان فهمت لم تفهم وان فهمت نفدت منها فهمها عن قرب وان بقي شيء منه بطرت وجعلته سلما للدنيا واصحبه الظلمة والتقرب اليهم الا من عصمه الله بفضله وما انذر وجوده اليوم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وبالجملة فهذا الزمان هو الذي هوّل امره في الاحاديث وحذر منه السلف الصالح وخافوا ان يدركوه على غزارة علمهم وقوة دينهم وها نحن ادركناه مع شدة ضعفنا علما ودينا والله المستعان فاما الاول وهو قوله مات ابو بكر وعمر رضي الله عنهما ولم يعرفا الجوهر والعرض وكذلك سائر الصحابة رضوان الله عليهم فانا اعجب ان يذكر مثل هذا دليلا على التقليد من له ادني تمييز فأي مدخل للالفاظ المصطلح عليها في شيء من ادلة العقائد حتى يلزم من الجهل بشيء منها الجهل بشيء من الادلة وما اشبه هذا بقول من يقول ان الصحابة رضوان الله عليهم كانت تجهل المقصود من علم العربية لانهم ماتوا ولم يعرفوا حقيقة الفاعل ولا المفعول ولا الحال ولا التمييز المصطلح عليها عند علماء العربية او كانوا يجهلون المقصود من فن البلاغة لانهم كانوا يجهلون الفاظها فيها احدها من بعدهم اصطلاحا وهل هذه الاقوال تصدر من



عاقِل وانما يصح له الاستدلال لو ثبت ان الصحابة رضوان الله عليهم ماتوا ولم يعرفوا الله الا بمجرد التقليد واعرضوا عن النظر الذي حض الله تعالى عليه في آي من كتابه وان ادلة العقائد التي لا تخصي كثرة في القرآن كانت تمر عليهم ولا يفهمون وجه دلالتها وصحة هذا عنهم مما ياباه كل مؤمن (١) وما اخرج من تعرض بمثل هذه النقيصة في علي مناصبهم التي لا تلحق لعظيم الادب ولقد تقطع ان اكابر علماء زماننا لم يحصل لهم من العلم بالدين وسنته ما حصل لادنى امة من امة الصحابة رضي الله عنهم ولا صبي مميز من صبيانهم وكذا التابعون وتابعهم باحسان ولقد ادرك علي رضي الله عنه زمن المبتدعة واخمهم بما لم يقدروا ان يجيبوا معه جوابا وحكي عنه رضي الله عنه انه قال لو اذن لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اضع على الفاتحة وقر سبعين بعيرا لفعلت وقال صلى الله عليه وسلم انا مدينة العلم وعلى بابها وقد نقل عنه رضي الله عنه في كل علم العجب العجيب حتى افتنت به طوائف من المبتدعة وادعى بعضهم فيه ما ادعته النصراني في عيسى عليه السلام ومن عجيب امره رضي الله عنه ان معضلات المسائل التي لا يتوصل الي جوابها الا بالانظار الدقيقة في السنين المتطاولة اذا سئل هو عنها اجاب عنها بديهة من غير تأمل ولا تعظيم اشانها كأنها عنده سؤال عن الامور الضرورية ككون الاثنين مثلا اكثر من الواحد وقضاياه في ذلك مشهورة مسطورة في الكتب وتأمل جوابه رضي الله عنه على المير في الفريضة المنبرية وهي زوجة وابنتان وابوان وقوله على البنية بلا تأمل ولا تأخر في ذلك الموقف الصعب صار ثمنها تسما ثم اعرض على عقول اكثر

(١) وما اخرج الخ ما تعجبية اي ما احق هذا المائل لهذا الكلام وهو ان

الصحابة ماتوا الخ

الناس ذلك وانظر أين هم من ذلك وكذا فتواه في رجلين لاحدهما ثلاثة أرغفة وللآخر خمسة هجم عايتها ثلث فقدا ما معها واستوعبوا ثلاثهم ذلك أكلا فلما قام عنها جازاها بثمانية دراهم فقال صاحب الثلاثة هي بيننا نصفين وقال الآخر بل على عدد ارغفة كل واحد فحلف الاول ان لا يأخذ الا ما أعطاه صميم الحق فرفعه الى على رضي الله عنه فقال خذ ما اعطاك فقال ان كان بصميم الحق فقال على بديهة اذا ليس لك الا درهم واحد فقال كيف فقال اكلتم ثلاثكم ثمانية ارغفة وقدر ما اكل كل منكم غير معلوم فتحملون على السواء وثمانية على ثلاثكم تباينها فتضرب فيها فتصير اربعة وعشرين فتضرب ارغفة كل منكما فيما ضربت فيه الثمانية المجموع فلك ثلاثة تضرب في الثلاثة التي ضربت فيها الثمانية فذلك تسعة اكلت منها ثمانية وبقى لك واحد ولصاحبك خمسة تضرب له في الثلاثة فذلك خمسة عشر اكل منها ثمانية وبقى له سبعة فقد اكل لك الوارد جزأً ولصاحبك سبعة وانما وهبكما لذلك فاقسما ما منحكما على قدر ما منحتماه وقد روى انه جاءته امرأة تشكوه قالت مات أخي وخلف ستمائة درهم ولم يعطوني الا درهما واحدا فقال لها رضي الله عنه على الفور لعل اخاك خلف من الورثة كذا وكذا وفي رواية انه قال لها لعل اخاك خلف سواك زوجة واماً وابتنين واثني عشر اُخاً فقالت نعم فقال ذلك حقك (١) لم يظلموك

« ١ » لم يظلموك لان اصل المسألة من اربعة وعشرين وتصح من ستمائة للزوجة الثمن من ثمانية وللأم السدس من ستة وللبنتين الثلثين من ثلاثة وهي داخلة في الستة فتكتفي بها وهي مع الثمانية متوافقة بالانصاف فاخرب نصف احدهما في كامل الآخر يخرج اربعة وعشرون للزوجة ثلاثة وللأم اربعة وللبنتين ستة عشر يبقى واحد للعصبة وهم اثني عشر اُخاً واختاً للذكر مثل حظ الانثيين وهو منكسر مابين فنضرب عدد رؤوسهم

وامثال هذه مما روي عنه خارج عن الحصر فانظر هذا الادراك القدسي الفائق الذي صارت العلوم النظرية الصعبة ضرورية عنده كيف يكون ادراكه لما كثرت الشواهد عليه وامتلاء القرآن والحديث بأدلته وبه أولع وعليه ربي من لدن اتفاره وذلك معرفة المولى جل وعز ثم هو مع ذلك كله كان يقول في عمر رضي الله عنه لما مات مات اعرفنا بالله تعالى وقال سعيد بن المسيب رضي الله تعالى عنه ما رأيت أعرف من عمر . وفي الصحيح انه صلى الله عليه وسلم رأي انه شرب لبنا حتي كاد الري يخرج من اظفاره واعطى فضلة ذلك اللبن لعمر وأول صلى الله عليه وسلم تلك الرؤية بالمعنى وكان عمر رضي الله عنه مكاشفا لا يقدر بذهنه شيئا الا كان كذلك فاذا كان يرسم في مرآة ذهنه الصافية مالا دليل عليه ولا اشارة فكيف يكون ذهنه بمعرفة من الكائنات كلها مطبقة على واضح الدلالة عليه جل وعز وانظر قوله رضي الله عنه لما اخبره النبي صلى الله عليه وسلم بفتنة القبر وسؤال الملكين وصفتهما فقال ايكون معي عقلي فقال نعم فقال اذن اكيفيكهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان عمر لموقن مصدق فانظر الى وثوقه رضي الله عنه بنظر عقله وعدم اكثراته بمنظرة من علمه مترق من علم اليقين الى عين اليقين وهم الملائكة ولم يخف ان يشغل فكره هول منظرها ولا فظاعة القبر الذي هو اول منزل من منازل الآخرة وهل تصدر هذه المقالة الا لمن مزجت معرفة الله تعالى باحسه ودمه حتى تلاشي عنده كل ما سواه ولم

وهو خمسة وعشرون في اصل المسألة يخرج ستمائة قدر التركة ومنها تصح فمن له شيء في اصل المسألة اخذه مضروباً فيما ضربت فيه المسألة فللروجة ثلاثة في خمس وعشرين بخمسة وسبعين ولللام اربعة في ذلك بمائة وللبندين ستة عشر في ذلك باربعائة وللعبية واحد في ذلك بذلك لكل ذكر اتان ولللاخت واحد

يخف غيره وانظر قول النبي صلى الله عليه وسلم ان عمر لموقن وهو الصادق  
المصدوق وما ينطق عن الهوى وقال عليه الصلاة والسلام في عثمان رضي الله عنه  
انه لتستحي منه ملائكة السماء وروى انه لم يكن يرفع رأسه الى السماء حياء من الله  
وذلك ثمرة المراقبة التي هي ثمرة كمال المعرفة ورسوخ اليقين حتى كأنه يعاينه وقال  
صلى الله عليه وسلم في ابي بكر رضي الله عنه لو كشف الغطاء عن ابي بكر  
ما ازداد يقينا وقال ما فضلكم ابو بكر لكثير صلاة ولا صيام وانما فضلكم بشيء  
وقر في قلبه وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم سأل جبريل عليه السلام عن  
فضائل عمر رضي الله عنه فقال لولبت فيكم ما لبث نوح في قومه الف سنة الا  
خمسین عاماً ما وفيت بفضائل عمر وانه لحسنة من حسنات ابي بكر وما عسى  
ان اعد من محاسن الصحابة وما أثرهم ويكني في رسوخ معارفهم وقوة ايمانهم قوله  
تعالى والزمهم كلمة التقوى وكانوا احق بها واهلها فانظر هذه الشهادة العظيمة في  
حقهم الصادرة من ملك الملوك العالم بخفيات الضمائر ويكني في امامتهم لجميع  
الخلق ولا يكون كذلك الا من باع المرتبة العليا في الاجتهاد قوله صلى الله عليه  
وسلم اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ولقد كانوا رضوا الله عنهم متعرضين  
لدعاء جميع الخلق الى الله تعالى واقامة حجة الله تعالى عليهم واليه المرجع في  
ازمتهم في المسائل المعضلة وجميع الحوادث النازلة وقد اساء الفخر الادب في  
حقهم وهي خلسة اخناسها الشيطان منه فقال الصحيح عندنا ان المقلد من اهل  
النجاة والا يلزنا تكفير اكثر الصحابة والتابعين اذ نعلم بالضرورة ان اكثرهم لم  
يكن عالماً بهذه الادلة فانظر هذه المقالة ما اشنعها وله زلات في العقائد معروفة  
نبه عليها ابن التلمساني وغيره وكان مقالته هذه مقالة من توهم ان العقائد انما  
تعرف بالمشدق باصطلاحات احدها المتأخرون وصور تركيبات للادلة على

نهج اصول المنطق لم يعتن بها المتقدمون لان المقصود انما هو معرفة الحق بما يستلزمه قطعاً فكيفما حصل بلفظ او بغير لفظ بتركيب مخصوص او غيره حصل المقصود ولا حاجة الى زيادة النفوس الزكية القدسية غنية في انظارها عن تلك القوانين المصطلح عليها كلها بل عقل من استنبطها بالنسبة الى تلك النفوس كمنقطة من بحار الدنيا كلها وقد سمعت بعض اجوبة علي رضي الله عنه على البديهة فيما سبق وانما احدث المتأخرون من الاصطلاحات ما احدثوه لتخفف المؤونة عليهم في التعلم والتعالم لا لان معرفة الحق وقوفه عليها والى هذا المعنى اشار ابو بكر بن فورك بقوله لو لم يدخل الجنة الا من عرف الجوهر والعرض لبقبت خالية ونحن نقول بموجبه ونقول مع ذلك لا يدخل الجنة الا من هو عارف بالله تعالى ولم يقلد في ذلك احدا عرف الجوهر والعرض ام لم يعرفهما فليس في قول ابن فورك ما يدل على صحة التقليد ولا في عدم اطلاع الصحابة على اصطلاحات احدثها المتأخرون ما يدل على انهم كانوا مقلدين ومن ظن بالصحابة رضي الله عنهم انهم كانوا في ايمانهم مقلدين فقد اعظم عليهم القرية وجهل قدرهم الاعظم وقد كان سائر الكفرة من الاعاجم يذبون عن دينهم ودين ابائهم بالسيف وبغيره ويرضون بالموت وبجى النساء والذرية دونه فما رجعوا الا بعد ظهور الحق وقيام علم الصدق فكيف بالعرب المعروفين باعظم حمية لدينهم ولقد دعا النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من حواشي الاعراب فطالبوه بالاية الدالة على صدقه فاظهر لهم ما قامت به الحجة عليهم ولقد كانوا يفهمون الكلام العربي فهما وافية بالمعاني حاوية لمقاصد الخطاب والقرآن العظيم مملوء بالحجج والبراهين التي لا تحصى كثرة ولقد اقام بينهم المعلم الاكبر المبعوث لسياسة الخلق افصح الخلق والمعطي جوامع الكلم والشفقة التامة على عباد الله

صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرين سنة من غير قتال يوضح الاداة و يقيم الحججة الى ان ظهر الحق ظهوراً لم يبق معه الا المعاندة مع كمال المعرفة و بالانزاع اليسير من هذه المدة يحصل بتعاليم الأ لكن وذي النبي و قصور العقل من المعلمين للأبله و البليد من المتعلمين ما يخرج به عن التقايد في عقائده خروجاً تاماً فكيف ترى حال من تلقى العلم مباشرة ممن عم نوره البسيطة كلها بل من نوره اصل الانوار كلها و من العقول كلها بالنسبة الى عقله كمن اخذ حصاة من رمال الدنيا كلها على ما رواه وهب بن منبه و لقد كان اجلف العرب يسلم و يشاهد طاعته العلية فيفيض من حينئذ بمقتضى العلوم الجمة و غرائب الحكم الفناخرة و يرق طبعه و تهذب اخلاقه من نوره و لهذا قال جمهور الاصوليين و المحدثين ان الصحابي هو من اجتمع مؤمناً مع النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يرو عنه وان لم تطل صحبته له مع ان هذا التقدر لا يحصل الصحبة في حق غيره لغة و لا عرفاً و ما ذلك الا لما عرفت من ان اللحظة من مشاهدته صلى الله عليه وسلم يحصل بها من الانوار و البركات ما لا يقدر على حصره و يغيب في نور تلك اللحظة انوار العلماء كاهم غاية الامر ان القوم الذين شاهدوه رضى الله عنهم لما ان اشرفت عليهم انوار النبوة و تلاشت معها ظلمات الجهل و الوسواس و خمدت عندها نيران شياطين الجن و الانس لم ينبهوا صريحاً على دقائق الشبه و خفيات الامراض التي ابتلى بها من بعدهم لانها لم تطرق منبع ساحتهم و لا حلت برفيع جوارهم و لا لاح قرعها في صفاء شمسهم و ارتفاع نهارهم و انما الناس في ذلك الزمان احد رجائين مؤمن نبي او كافر شقي و اما ازمئتنا هذه فالسنة فيها بين البدع كالشعرة البيضاء في جلد الثور الاسود فن لم يجاهد اليوم نفسه في تعلم العلم و اخذه من العلماء اراستين و ما اندر اليوم وجودهم و اعز لقاءهم لا سيما في هذا العالم مات على انواع

عقود الايمان ببرهان ما وذلك سهل على كل من وفق

(ص) ويخشى على صاحبها الشك عند عروض الشبهات وتزول الدواهي  
المعضلات كالقبر ونحوه مما يفتقر فيه الى قول ثابت بالادلة وقوة يقين وعقد  
راسخ لا يتزلزل لكونه نتج عن قواطع البراهين)

(ش) الضمير في صاحبها يعود على حرفة التقليد يعني ان التصميم على  
العقائد من غير تحصيلها بالدلائل لا يأمن صاحبه على تقدير صحة القول  
بالتقليد من زواله عند عروض ادني شبهة وعلى تقدير ان يقابل ذلك ويكار  
نفسه بالتصميم اللساني فأني ينفعه ذلك والقلب الذي هو محل الايمان مريض  
متحير يقول لا ادري فيدخل في زمرة المنافقين الذين تخالف سنتهم قلوبهم قال  
الله تعالى في حقهم في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا اي لما مرضت قلوبهم  
لم ينتفعوا بما في سنتهم وهذا المريض القلب المرتاب هو من القائلين في القبر  
عند سؤال الملكين لا ادري سمعت الناس يقولون شيئا فقلته اذ هذا حال قلبه  
في حياته وعند موته واللسان في ذلك الموطن لا يترك كما في الدنيا ان يشبع بما  
ليس في القلب قال ابن دهاق رحمه الله ورضي عنه في شرح الارشاد لما تكلم  
على فتنه الملكين في القبر وساق الحديث وفي آخره واما المنافق او المرتاب  
فيقول لا ادري سمعت الناس يقولون شيئا فقلته فيقولان له لا دربت ولا تليت  
ويضربانه بالتمتع من الحديد فيصيح صيحة يسمعها كل شيء الا الجن والانس  
وفي حديث الاثقلين الجن والانس وفي الحديث المستمل على عذاب القبر  
في وصف الملكين انهما اسودان ازرقان ينحطان الارض بانيابهما ويطان في  
شعورها واعينها كالبرق الخاطف واصواتهما كالرعد القاصف قال رحمه الله  
وهذه الفتنة فتنة القبر لا يتجو منها من اخذ في دينه بالتقليد وترك الانواع

ادلة الرسالة والتوحيد ولذلك قيل التفاق نفاقان نفاق يعرفه صاحبه من نفسه وهو نفاق الذين كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن في معناهم من الزنادقة ونفاق لا يعرفه صاحبه من نفسه وهو ان يولد الرجل او المرأة بين ابوين مسلمين فيسمع قول لا اله الا الله محمد رسول الله فيقول نحو ما سمع اتباعاً وتقليدا لهم حتى لو تصور ان يولد بين النصارى لقال مثل اقوالهم اتباعاً لهم وتقليداً في ذلك من غير ان ينظر في خلقه ومن اى شيء خلق وكيف انتقل من طور الى طور ولذلك قال عليه الصلاة والسلام (١) من عرف نفسه (٢) عرف ربه وربها يمر بباله التفكير في خالق الله فيرده الشيطان من الانس والجن فيقول له ان تفكرت فقد تشككت فيعرض عن النظر الى الموت فاذا باغت الروح الحاقوم اتاه الشيطان في ذلك المضيق حين لا فكر ويشككه في دينه فيموت بشكك والعياذ بالله من ضروب الشكوك (٣) فاذا كان في القبر ختم على الافواه ونطق بما عنده من غير زيادة ولا نقصان فان كان عارفاً نطق بالحق وان كان شاكاً غير عالم قال لا أدري وكذلك كان يقول بقلبه في حياته لا ادري وكان يطرقه الشك احياناً فلا يبحث عليه ولا يداوي مقام سريرته فاذا مات لحقه الندم حين لا ينفعه واعتذر الى من لا يسمعه وهلك والعياذ بالله من سخط الله تعالى (وقوله) الى قول ثابت بالادلة يشير الى معنى قوله تعالى يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة قال ابن دهاق رحمه الله لا معنى للثبوت في الحياة الا معرفة الحق ببرهانه والنتيجه في الآخرة لا معنى له

« ١ » من عرف نفسه اي عرف كونها حادثة مخلوقة من نطفة وانه انتقل من طور الى طور « ٢ » عرف ربه اي عرف كونه موجداً للعالم قديماً ٠ ٣٠ فاذا كان اي الكلف من حيث هو سواء كان عارفاً او مقلداً فهو اعم مما قبله لانه في التقليد وكان بمعنى ثبت او حل



الا النطق على نحو ما كان يعرف لان العبد يعث على نحو ما مات عليه وقد  
 قيل في معنى الآية غير هذا والله الموفق نسأله سبحانه أن يثبتنا بالقول الثابت  
 في الحياة الدنيا وفي الآخرة وأن ينيلنا من مراتب أوليائه وأحبابه في حياتنا  
 وبعد مماتنا المراتب الفاخرة

(ص) ولا يغتر المقلد ويستدل على انه على الحق بقوة تصميمه وكثرة تعبده  
 للنقض عليه بتصميم اليهود والنصارى وعبدة الأوثان ومن في معنهم تقليد  
 الاحبارهم وأبائهم الضالين المضلين (ش) «١» يعني ان تصميم المقلد على الحق وعدم  
 رجوعه عنه ولو نشر بالمناسير وكثرة عبادته لا يدل على انه على بصيرة من دينه  
 اذ ليس جزمه وتصميمه على الحق من حيث كونه حقا بل من حيث كون  
 نشأته بين قوم يقولون ذلك والنشأة والمخالطة لها اثر عظيم في التصميم حقا كان  
 المصمم عليه او باطلا بدليل ان مثل هذا التصميم يوجد كثيرا في ذوي الجهل  
 المركب كما مة اليهود والنصارى ونحوهم واذا كان مجرد الوهم الكاذب له اثر في  
 التصميم فما بالك بما فوقه ولهذا قالوا من جزم في قلبه بالحق ولم يدرك لذلك سببا  
 خاصا يرجع اليه فهو مقلد لا بصيرة له فاذا لا ملازمة بين الجزم الاعتقادي

١٠٠ يعني الخ اشارة لقياس حاصله انا مصمم على الحق وكل من هو كذلك فهو  
 على بصيرة من دينه فانا على بصيرة من ديني وحاصل ابطاله انا لا نسلم ان كل  
 من كان مصمما على الحق على بصيرة من دينه اذ ليس تصميمه بالحق من حيث  
 كون المجزوم به حقا بان كان تابغا بالدليل بل من حيث نشأته بين قوم يقولون ذلك  
 هذا وظاهر كلام الشارح ان المستفاد من المصنف هو هذا القياس بعينه وليس كذلك  
 لان الصغرى في قياس المصنف انا مصمم بعقائد ديني وفي قياس السارح انا مصمم على الحق  
 اي وهو ضد الباطل وايضا المقلد لم يدع انه على بصيرة لانها معرفة الحق بالدليل والمقاد  
 خال من ذلك فلا يدعيه وانما يدعي انه على الحق فالاولى مجازاة المصنف

وكون المجزوم به حقاً وإذا انتفت بينهما الملازمة وجب أن يأتي بما بينه وبين الحق ملازمة ليميز ما هو عليه من الدين اهو من الحق ام من الباطل ليكون على بصيرة في دينه وليس في ذلك الا بالنظر الصحيح في البراهين فتعين النظر وهو المطلوب واما من زعم ان الطريق بدأ (١) الى معرفة الحق الكتاب والسنة ويحرم ما سواها فالرد عليه ان حجتها لا تعرف الا بالنظر العقلي وايضاً فقد وقعت فيها ظواهر من اعتقدها على ظاهرها فقد كفر عند جماعة وابتدع ولا يحسن تأويلها الا الراسخ في علوم النظر المرتاض في علمي اللسان والبلاغة واما من زعم ان طريق المعرفة الرياضة والمجاهدة وتصفية الباطن فيقال له الرياضة عبارة عن ملازمة العزلة والخلوقة وتناول الحلال والجوع والتقليل من الدنيا على سبيل الزهد فيها ومداومة التعبد والذكر وكيف يمكن التعبد لمن لا يعرف معبوده والذكر لمن لا يعرف مذكوره والنقوى لمن لا يعرف أمره وناهيه او طلب مباح لمن لا يعرف المبيح نعم لا ينكر ان الاستعانة بذلك بعد معرفة الله تعالى واحكام ما يتقرب به اليه سبب لرسوخ المعرفة والزيادة في المعارف وتعرض لكثير من المواهب والترقي من مقام الايمان الى مقام الاحسان فالبحث عن ذلك فرع تحصيل اصل الايمان بالنظر الصحيح وتحصيل علوم يطول تتبعها والتقدم للمعاني الامور قبل اتقان اصولها وضبط طرقها عجلة (٢) وشهوة نفسانية توجب لصاحبها

١٠٠ . بدأ فعل ماض بمعنى ظهر جملة حالية وقوله الى معرفة الحق متعلق بطريق اي ومن زعم ان الطريق الى معرفة الحق ظاهرة اكتاب الخ وفي بعض النسخ بدء اي ابتداء قبل النظر العقلي وهذا يفيد ان معرفة الحق لها طريقان احدهما للابتداء والثانية للانتهاء مع انه ليس لها الا طريقة واحدة

٢٠٠ . عجلة خبر قوله والتقدم اي استعجال على تحصيل الشيء قبل اومنه

الفضيحة دنيا واخرى والا «١» فالبراهمة والنصارى قد ارتاضوا على عقيدة فاسدة فلم يزدحم ذلك الا ضلالاً وكثيراً ما يعتر اصحاب هذه الطريق بالتخييلات الشيطانية او النفسانية نوماً ويقظة ويعدونها كرامات وهي في الحقيقة استدراج وزيادة لهم في انواع الضلالات فنسأله سبحانه وتعالى ان يلهمنا رشد انفسنا وسنتعرض ان شاء الله لذكر شروط الولي في فصل النبوة عند بيان الفرق بين الكرامة والمعجزة ومن قال من اليهود ان طريق المعرفة الالهام وعنوا به ان النفس اذا تجردت للشيء وأزالت الشواغل البدنية ادركته فانها في اصل خلقها مستعدة لقبول المعارف فالرد عليهم ان مجرد ازالة الشواغل لا يحصل المطلوب الخاص الامع حصول علوم اما ضرورية او غير ضرورية يترتب عليها المطلوب وهو النظر والتجريد لازمه وأضعف من هذا قول بعض المعاصرين لا مقلد في المؤمنين عامهم وخاصهم وان جميعهم حصلت له المعرفة وانما يختلفون في القدرة على التعبير عما في ضمائرهم وعدم ذلك وانما قلنا ان هذا اضعف من القول الذي حكى عن بعض الهنود لانهم اشترطوا في حصول المعرفة ازالة الشواغل وهذا لم يشترط شيئاً بل جعل المعرفة حاصلة لكل من صدق عليه اسم الايمان وان مؤنة النظر لا يحتاج اليها وهذا قول لا خفاء في بطلانه وانعقاد الاجماع على خلافه اذ معلوم قطعاً ان عقائد الايمان ليست كلها ضرورية بل منها ما يفتقر الى دقيق النظر وكيف لا وقد اختلفت هذه الامة المشرفة وحدها في العقائد اختلافاً كثيراً حتى انها افرقت على ثلاث وسبعين فرقة والمصيب منها فرقة واحدة ولهذا حكم صلى الله عليه وسلم بأن جميعها في النار الا واحدة وايضاً فهذا

١٠٠ • فالبراهمة قوم من اليهود منسوبون الى رجل اسمه برهم قد ارتاضوا على عقيدة فاسدة كاعتقاد النصارى ان المسيح ابن الله واعتقاد البراهمة قدم العلم ونفي الرسالة

القول يؤدي الى ان حظه سبحانه على النظر في آيات كثيرة من كتابه العزيز  
وامره بذلك امر بتحصيل الحاصل وكذا ما قرره سبحانه في كتابه العزيز من  
ادلة العقائد كأدلة الوجدانية والبعث والنبوة نقرير لما هو معلوم للكل وهذا مما  
يأباه كل عاقل وايضاً فليس الخبر كالعيان ونحن قد شاهدنا كثيراً ممن لم يأخذ  
في هذا العلم وله نجابة في غيره من العلوم لا يحسنون العقائد تقليداً فضلاً عن  
ان يحسنوها بالنظر بل وشاهدنا كذلك بعض من اخذ في هذا العلم ولم يتقنه  
اما العامة فاكثرهم ممن لا يعتني بحضور مجالس العلماء ومخالطة اهل الخير يتحقق  
منهم اعتقاد التجسيم والجهة وتأثير الطبيعة وكون افعال الله تعالى معللة لغرض  
وكون كلامه جلّ وعلا حرفاً وصوتاً ومرة يتكلم ومرة يسكت كسائر البشر ونحو  
ذلك من اعتقادات اهل الباطل وبعض اعتقاداتهم اجمع العلماء على كفر معتقدها  
وبعضها اختلفوا فيه وكثير من اهل البادية ينكر البعث ولقد أخبرني بعض من  
أثق به انه سمع ذلك صريحاً منهم قال وبعضهم ممن يحفظ لفظ القرآن ولقد  
حكى لي بعض اصحابنا مثل ذلك عن لا يظن به ذلك ممن يعاطى العلم بلسان  
وله أصل في رياسة العلم قال وصرح لي بأن رأيه وعتيدته والعياذ بالله منه  
ومن عقيدته نفي المعاد البدني كراي الفلاسفة ابعدهم الله تعالى واخلى منهم  
الارض قال وجادلته في ذلك مراراً فطبع على قلبه ولم يقبل وأظن ان المصيبة  
جاءت الرجل من مطالعته بعض كتب الفلاسفة قبل اتقان علم التوحيد على  
شيخ عارف وهذا شأن التمشدين الخائضين فيما لا يعينهم قبل اتقان ما يعينهم  
وزادوا على العامة بالجدال في الباطل والتكبر على الانصاف للحق ومن ثم حرموا  
سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الارض بغير الحق اللهم ادخلنا في زمرة  
المفلحين في الدنيا والآخرة ولا تهلكنا مع الهالكين يا ارحم الراحمين وبعض

المقلدين ينطق بكلمتي الشهادة من غير ان يعرف معناها ولا ان يميز الرسول من المرسل وفي مثله وقعت اجوبة علماء بجاية (١) وغيرهم من المحققين ان مثل هذا لا يضرب له في الاسلام بنصيب والعامل في الحقيقة من أنصف من نفسه فوالله لولا فضله تعالى وتوفيقه لمخالطة العلم واهله لما كنا نحسن عقائد الايمان بمجرد التقليد فضلا عن النظر (٢) ولكننا في اودية من اعتقادات اهل الباطل نهيم فيا عجباً لعامل يجهل الضروريات حتى لم يشعر بحال نفسه قبل مخالطة العلم ولا اشعر بحال العوام ومن اعرض عن النظر جملة ولقد الف علماء السنة رضي الله عنهم كابن ابي زيد وابن الحاجب وغيرها تأليف مختصرة اقتصرنا فيها على سرد العقائد مجردة عن الادلة لتحفظها العامة ومن قصر عقله عن النظر ليرتقوا من معرفتها تقليداً الى البحث عن ادلتها وما ذلك الا انهم راوا اكثر العامة لا يحسن العقائد ولو بالتقليد فارادوا من نصيحتهم ان ينقلوهم من مرتبة يخشى عليهم فيها ان يكونوا على اعتقاد مجمع فيه على الكفر الى مرتبة مختلف فيها واعلمها تكون سلماً الى المعرفة وبالجملة فاهل النظر لم يصلوا كلهم الى الحق وانما وصل القليل فكيف من لم ينظر وما ذلك الا لما علم ان احكام الوهم ورسوخ العوائد والمألوفات تزاحم النظر الصحيح في هذا العلم مزاحمة لا ينفك الحق عنها الا بعسر ليس فوجه عسر ولولا التوفيق الالهي والتأييد الرباني لما ادرك الخلق شيئاً من معرفة من لا تكفيه العقول ولا تحده الاوهام ليس كمثلته شيء وهو السميع البصير ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكي منكم من احد ابداً فان قلت قد نقل عن

١ - بجاية بكسر الباء وفتح الياء بلدة بالمغرب ٢ - ولكننا الخ الاودية جمع واد هو المصل المنخفض الواسع الذي هو بمنزلة الهلاك وقوله من اعتقادات الخ بيان للاودية وقوله نهيم اي نسير ولا ندرى اين نتوجه

القاضي ابي بكر بن الطيب رضي الله عنهما انه قال لا يوجد مؤمن الا وهو عارف  
بالله الا ان احوالهم مختلفة في ذلك فمنهم قوي القرينة على ان يعبر على ما سفي  
قلبه ويبرهن عليه ومنهم من عرف الله يقيناً ولا قدرة له ان يعبر على ما في قلبه  
ونقل عن طائفة من اهل العلم ان الله معروف بضرورة العقل وانه غرز معرفة وجوده  
في خلقه وما اقيم من الادلة على ذلك انما هو استدلال على انواع الضرورة وظاهر  
هذا عين ما انكرت . قلت ليس هذا عينه ولا يدل عليه اما قول القاضي فهو  
جار على اصله واصل الجمهور من ان التقليد لا تحصل معه حقيقة الايمان وانما  
تحصل مع المعرفة ولهذا كانت حقيقة الايمان عند القاضي هو التصديق التابع  
للمعرفة واحترز بقوله التابع للمعرفة من التصديق التابع للاعتقاد التقليدي او التابع  
للظن والشك او الوهم فمعنى قوله لا يوجد مؤمن الا وهو عارف بالله تعالى  
لا يوجد مؤمن شرعاً اي في حكم الله تعالى المبني على التحقيق وما في نفس الامر  
لا في حكمتنا نحن المبني على الظواهر الا وهو عارف اي فمن ليس بعارف كالمقلد  
ونحوه فليس بمؤمن عند الله سبحانه وتعالى فالقصر في لفظه قصر افراد رداً على  
من يتوهم اشتراك العارف والمقلد مثلاً في صدق حقيقة الايمان فنبه بقصر  
المؤمن على العارف على خروج غير العارف من حقيقة الايمان هذا اذا نظر  
في اللفظ بطريق فن البلاغة وان نظريه بطريق فن المنطق فهو في  
قوة قضية كلية موجبة قائمة كل مؤمن فهو عارف وهذه القضية  
يلزمها بعكس النقيض الموافق كل من ليس بعارف فليس بمؤمن وبالعكس  
النقيض المخالف لاشي من غير العارف بمؤمن تجعله كبرى امضية صادقة وهي  
قولنا كل مقلد فهو غير عارف ينتج من الاول لاشي من المقلد بمؤمن واخرى  
من كانت حالته دون درجة التقليد الصحيح كما هو حال كثير من ينطق

بكلمتي الشهادة وأما قول القاضى فمنهم قوي القريحة الى آخره فيبين لان المعرفة محلها القلب وسببها العادي وهو النظر عقلي أيضا والنطق باللسان لا اثر له فيها فلهذا لم يكن شرطا فيها بل المقصود حصول العقائد في القلب بأدلتها المنتجة لها عقلا قدر أن يعبر عن ذلك من حصلت له ام لا ولا ريب في حصول حقيقة الايمان لمثل هذا وليس نزاعنا فيه وانما نزاعنا في ان المعرفة هل يقول القاضى انها حاصلة لكل من نطق عليه نحن اسم الايمان بناء على الظاهر ام لا وعلى القطع ان هذا مما لا يقوله القاضى ولا غيره بل كل عاقل يجوز فيمن يظهر الايمان ان يكون فيه مقلدا أو ظاننا أو شاكا أو متوهما بل ويجوز ان يكون كافرا زنديقا بل لو نطق مظهر الايمان بأدلته واقرن براهينه لما قطعنا في حقه بالايمان ولا المعرفة لاحتمال ان يكون في قلبه شبهات اوجبت له شكاً ولم يبدها لنا او حفظ تلك الأدلة تقاييدا ولم يتحققها الا ان قرائن الاحوال تغلب الظن باحد الامرين وبالجملة فالايان لما كان مرجعه الى المعرفة والمعرفة من السرائر والله سبحانه متوليها فلا تعرف الامن قبله ولهذا زجر النبي صلى الله عليه وسلم سعدا رضي الله عنه عن جزمه بالايمان في حق الرجل الذي امسك النبي صلى الله عليه وسلم عن اعطائه فقال له سعد مالك عن فلان فوالله اني لأراه مؤمناً بفتح همزة اراه اي اعلمه فقال صلى الله عليه وسلم او مسلماً باسكان الواو على الاضراب عن قوله الى الحكم بالظاهر فكأنه قال بل تراه مسلماً فما بالك تقطع بايمانه لانه من الباطن الذي لا يعلمه الا الله عز وجل والحديث خرجته البخاري ومسلم وغيرها هذا كله في حق الغير المظهر للايمان واما الانسان في نفسه فهو اعرف بحاله ان كان عاقلا ومن الجهلة من لم يعرف حال نفسه فهو في درجة التقليد المختلف فيها ويتوهم انه في درجة المعرفة ولهذا قال بعض الاثمة من ظن انه عرف

ولم يدر كيف عرف فلم يعلم ومنهم من لم ينقن العقائد ولو بدرجة التقليد وهو كثير وهذا الذي حملنا عليه قول القاضي من ان مراده بالمؤمن المؤمن عند الله وفي شرعه لا من نطق عليه نحن لفظ المؤمن بناء على الظاهر قد صرح بمعناه شرف الدين بن التلساني في شرح العالم حيث تعرض لمن يحكم عليه بالايمان ومن لم يحكم عليه بالكفر فنقل عن القاضي ان حقيقة الايمان الشرعي ترجع الى المعرفة والتصديق بالقلب قال فالكفر يرجع الى الجهل بما شرط علمه في الايمان اجماعاً أو التكذيب به وكذلك الاعراض عن النظر في التوحيد كفر لما يلزمه من الجهل وكذلك الشك والظن فانها يستلزمان انتفاء المعرفة والتقليد عند القاضي ومن تابعه من الجمهور كذلك فانظر عزوه كفر المعرض عن النظر والمقلد الى القاضي والجمهور ينبئك ان القاضي والجمهور لا ينعمان وجودهما بل ايمانها واما ما نقل عن طائفة من اهل العلم ان الله معروف بضرورة العقل الخ فان ارادوا ان النظر في معرفته تعالى ينتهي الى الضرورة فمسلم لان معرفته جل وعلا بل ومعرفة جميع عقائد الايمان انما هي بالبراهين والبراهين لا بد وان تنتهي الى مقدمات ضرورية والا لزم التسلسل ولم تنتج القطع الذي كلفنا به في العقائد وان ارادوا انه معروف بضرورة العقل بدأ بحجيت لا يفتقر الى نظر اصلا فلا خفاء في بطلان هذه المقالة وقد اختلف الائمة بعد تحقيق الاستدلال على حدوث العالم ببرهانه هل دلالاته بعد على وجود محدثه ضرورية واليه ذهب الفخر ام نظرية يحتاج معها الى ضمنية شيء آخر واليه ذهب امام الحرمين وجماعة من المحققين على ما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى فاذا كان هذا الخلاف بعد علم الحدوث للعالم المتضح بحسب الظاهر دلالاته في اظهر العقائد وهو علم وجوده جل وعلا الذي اتفقت عليه جميع العقلاء الا من لا يعتد به واثن سأتهم من خلق



السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فكيف باغمض منه واثن سلمت  
الضرورة في هذه العقيدة الواضحة تسليماً جدلياً وان كل مظهر للايمان لا يقلد فيها  
فمن اين تلزم الضرورة في سائر العقائد المشترطة في الايمان وقد علم تشتت انظار  
العقلاء فيها ووقوع الغلط فيها لاكثرهم ولم يوفق لاصابة الحق فيها الا الاقل  
والحق في المسألة كان اوضح من ان يفتقر معه الى مثل هذا الطول لكن قد  
يضطر الى بيان الواضح بسبب خفائه لجمود القرايح نسأله سبحانه ان يرينا الحق  
حقاً ويوفقنا لاتباعه وان يرينا الباطل باطلاً ويعيننا على اجتنابه

﴿ فصل ﴾ ينبغي ان يقدم قبل الشروع في شرح مسائل الفصل مقدمتين تمس  
الحاجة اليهما (١) المقدمة الاولى في حد علم الكلام وبيان موضوعه وفي تفسير الفاظ  
تستعملها العلماء في هذا العلم اما حقيقة علم الكلام فهو العلم باحكام الالهية  
وارسال الرسل وصدقها في كل اخبارها وما يتوقف شيء من ذلك عليه خاصاً به  
وتقرير ادلتها بقوة هي مظنة لرد الشبهات وحل الشكوك هكذا حده الشيخ ابن  
عرفة قال فيخرج علم المنطق ومن ثم قال غير واحد هو فرض كفاية على اهل  
كل قطر يستقر الوصول منه الى غيره وحده ابن التلمساني بانه العلم بثبوت

(١) المقدمة الاولى الخ مقدمة علم من حيث احتوائها على الحد والموضوع وترك  
الغاية وهي تصحيح الايمان والاسم وهو علم اصول الدين وعلم التوحيد وعلم الكلام  
والحكم وهو الوجوب العيني على كل مكلف والواضع وهو ابو الحسن الاشعري ومن تبعه  
بمعنى انهم دونوا كتبه وردوا التسه والافعالوم انه جاء به كل نبيّ والمسائل وهو القضايا  
المتبنة فيه بالبراهين العقلية والنقلية والاستمداد وهو مستمد من الكتاب والسنة والنسبة  
وهي انه اصل لعلم الدين وما سواه فرع عنه والفضل وهو انه اشرف العلوم لكونه متعلقاً  
بالله ورسله وما يتبع ذلك وهي مقدمة كتاب ايضاً من حيث احتوائها على الفاظ بتوقف  
الشروع في ذلك الكتاب عليها اه حامدي

الالهية والرسالة وما يتوقف معرفتها عليه من جواز العالم وحدوثه وابطال ما يناقض ذلك ورده الشيخ ابن عرفة بفساد عكسه لخروج احكام المعاد واما موضوعه فهيات الممكنات من حيث دلالتها على وجوب وجود موجد لها وصفاته وافعاله . واما تفسير الالفاظ المحتاج اليها في هذا العلم فمنها لفظ العالم بفتح اللام ومعناه كل ما سوى الله تعالى ومنها لفظ الازل ويعنون به نفي الاولية اي ليس له اول ومنها قولهم ما لا يزال ويعنون به ما له اول وهو ضد الازل ومنها القديم ويعنون به الموجود الذي لا اول لوجوده ويسمونه ايضا ازليا ومنها لفظ الدائم ويعنون به الموجود الذي لا ينقضي وجوده أي لا يلحقه عدم ويسمونه ايضا الابدي ومنها لفظ الحادث ويعنون به ما وجد بعد ان كان معدوما ومنها لفظ الجوهر ويعنون به ما كان جرمه يشغل فراغا بحيث يمنع ان يحل غيره حيث حل وهو معنى التميز وذلك كالانسان والحجر لا كالعالم واللون فان كان الجوهر دقيقا بحيث انتهى في الدقة الى انه لا يقبل الانقسام بوجه فهو المسمى بالجوهر الفرد وان كان يقبل الانقسام فهو المسمى بالجسم ويسمي كل واحد من أجزائه جسما ولهذا يمتنعون من تسمية الدقيق جسما حال انفراده أما اذا انضم الى غيره سمو كل واحد منهما جسما لان حقيقة الجسم المؤلف وكل من الجوهرين عند الاجتماع يصدق عليه أنه مؤلف ومنها لفظ العرض ويعنون به ما كانت ذاته لا تشغل فراغا ولا له قيام بنفسه وانما يكون وجوده تابعا لوجود الجوهر كالعلم لدى يقوم بالجوهر والحركة والسكون فانها لا تشغل فراغا بل الفراغ الذي يشغله الجوهر قبل اتصافه بها هو الفراغ الذي يشغله مع اتصافه بها من غير زيادة ومنها الاكوان ويعنون بها اعراضا مخصوصة وهي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ومنها لفظ الواجب ويعنون به ما لا يصور في العقل عدده اما

بالضرورة كالتحيز للجوهر واما بالنظر كوجوده تعالى وثبوت صفات ذاته ومنها لفظ المستحيل ويعنون به ما لا يتصور في العقل وجوده اما ضرورة كوجود الضدين في محل واحد وزمان واحد أونظرا كوجود الشريك له جل وعلا ومنها لفظ الجائز ويعنون به ما لا يلزم من تصور وجوده ولا عدمه محال لذاته اما بالضرورة كوجود زيد ونحوه واما بالنظر كالثواب للمطيعين والعقاب للكافرين واحتراز بقوله لذاته من صيرورة الجائز واجبا لامر خارج عن ذاته وهو تعلق علم الله تعالى بوجوده كالجنة والنار أو مستحيلا لتعلق علم الله بعدم وقوعه كوجود الثواب للكافرين وحصول العقاب للمطيعين . المقدمة الثانية اعلم أن الاستدلال على أربعة اضرب الاول الاستدلال بالسبب على المسبب كالاستدلال بمس النار مثلا على احتراق المسوس الثاني عكسه وهو الاستدلال بالسبب على السبب كالاستدلال باحتراق الشيء مثلا على مس النار له ومن الاستدلال بوجود الاثر على وجود المؤثر الثالث الاستدلال بأحد مسيبي سبب واحد على المسبب الآخر كالاستدلال بغليان الماء المركب في آنية على النار مثلا على حرارته فان غايانه وحرارته مسبيان على سبب واحد وهو مجاورة النار الرابع الاستدلال بأحد المتلازمين على الآخر كالاستدلال بوجود كونه جل وعلا عالما على وجوب قيام العلم به ومنهم من ردّ هذا الى القسم الثاني وهو الاستدلال بالمسبب على السبب وحصر الاستدلال في الثلاثة الاول فاذا عرفت هذا فالذي يصلح من هذه الانواع لمعرفته تعالى النوع الثاني والرابع أما الاول وهو الاستدلال بالسبب على المسبب فمحال في حقه تعالى لوجوب وجوده فيستحيل أن يكون له سبب وبعين هذا يبطل في حقه القسم الثالث (ص) اذا عرفت هذا أيها المقلد الناظر لنفسه بعين الرحمة فأقرب شيء يخرجك

عن التقليد بعون الله تعالى ان تنظر الى اقرب الاشياء اليك وذلك نفسك قال  
الله تعالى ( وفي انفسكم افلا تبصرون ) فتعلم علم الضرورة ( ١ ) انك لم تكن ثم  
كنت فتعلم ان لك موجداً او جرك لاستحالة ان توجد نفسك والا لا يمكن ان  
توجد ما هو اهون عليك من نفسك وهو ذات غيرك لمساواته لك في الامكان  
وانما قلنا هو اهون عليك لما في ايجادك نفسك من زيادة التهافت والجمع بين  
متنافيين وهو تقدمك على نفسك وتأخرك عنها لوجوب سبق الفاعل على فعله  
فاذا كانت ذاته نفس فعله لزم المخذور المذكور

( ش ) الاشارة بهذا راجعة الى مضمون ما سبق وهو ضعف التقليد  
والخشية على صاحبه وكيفية النظم للاستدلال بالنفس ان نقول أنا لم اكن ثم  
كنت او انا - وجود بعد عدم او انا حادث وكلها بمعنى واحد وكل من لم يكن ثم  
كان او كل موجود بعد عدم او كل حادث فله موجد اوجده فينتج هذا البرهان  
انا لي موجد اوجدني اما المقدمة الاولى وهي الصغرى فلا تفتقر الى دليل لانها  
معلومة بالضرورة لان كل عاقل لا يرتاب في ان هيئته المخصوصة التي هو عليها  
وبها تحققت حقيقته الانسانية مثلاً كانت معدومة ثم كانت واما المقدمة الثانية  
وهي الكبرى الحاكمة بافتقار كل حادث الى محدث بكسر الدال فمنهم من يدعي  
انها ضرورة لا تفتقر الى دليل حتى قال الفخر في العالم ان العلم بها مركز في  
فطرة طبائع الصبيان فانك اذا لطمت وجه الصبي من حيث لا يراك وقلت له  
انما حصلت هذه اللطمة من غير فاعل البتة لا يصدقك بل في فطرة البهائم فان  
الحمار اذا احس بصوت الخشبة فزع لانه تقرر في فطرته ان حصول صوت

« ١ » انك الخ اي وكل من لم يكن ثم كان لا بد له من موجد فقد ذكر المصنف  
الصغرى وحذف الكبرى وقوله فتعلم ان لك الخ هو النتيجة اه حامدي

ساعها تخيل من حسها الألم لمقارنته المؤلم وعدم التمييز والانتفاك في خياله كما أن السليم ينفر من الجبل المبرقش لمقارنته الأذى عنده لهذا الشكل وهذا من الخيالات لا من التمييز العلي والله أعلم قال معناه شرف الدين بن التلساني وهذه الطريقة أعني طريقة من يستدل على افتقار الحادث الى سبب طريقة من يشوب الحدوث بالإمكان عند الاستدلال على وجود الصانع وعلى هذه الطريقة عول امام الحرمين وقد اختلف المتكلمون في منشأ احتياج الحادث الى الصانع فقول الامكان وهو اختيار ناصر الدين البيضاوي وجماعة وقيل الحدوث وهو عمدة أكثر المتكلمين وقيل مجموعها (١) وقيل الامكان بشرط الحدوث والحق أن كلا طريق موصلة الى العلم بالصانع وهي اما أن تعتبر في الذوات او الصفات فتكون الطرق الموصلة ثمانية من ضرب اربعة في اثنين فان اسقط منها طريق الامكان بشرط الحدوث لانه يرجع في الصورة الى طريق الاستدلال لمجموع الامكان والحدوث سقط بسببه من الثمانية طريقان فتبقى ستة طرق وكذا عدها الفخر في الاربعين وعدها في المعالم اربعة لانه اسقط منها الطريقين الاخيرين لتكبيها من الاولين والفرق بين الاستدلال بطريق الامكان المجرد وبين غيره من الطرق ان العلم بحدوث العالم يتاخر في طريق الامكان المجرد عن العلم بالصانع وفي غيره يتقدم وبيانه انا اذا حققنا ان العالم ممكن وجوده وعدمه لا ارجحية لاحدهما على الآخر بذاته ويدل على ذلك افتقاره وان كل ممكن بذاته من حيث هو قابل للوجود والعدم فالوجود له ليس من ذاته وكل ما ليس له

١ وقيل مجموعها الخ ونقول على هذا والذي بعده العالم ممكن حادث وكل ما هو كذلك فله صانع فلي القولين الاخيرين هيئة الدليل واحدة كما سياتي للتسارع ولا نقول على الاخير العالم ممكن بشرط الحدوث وكل ما كان كذلك فله صانع اه حامدي

الوجود من ذاته فالوجود له من غيره ثم ذلك الغير لا بد ان يكون واحب الوجود لذاته والا لا فنقر الى ما انفقر اليه العالم ودار او تسلسل على ما سيأتى ان شاء الله تعالى بيانه في دليل قدم الصانع والدور والتسلسل محالان فثبت العلم بوجود مؤثر واجب لذاته فقد خرج لك من هذا العلم بالصانع لكن مع احتمال ان يكون صانعا بالزوم الذاتي فلا يكون العالم حادثا بل قديما كما نقول الفلاسفة واحتمال ان يكون صانعا بالاختيار فيكون العالم حادثا فيحتاج الى دليل آخر لاثبات هذا المطلوب اعني مطلب حدوث العالم بعد ما فرغت من مطلب وجود الصانع الذي نظرك فيه ونظر الفيلسوف واحد وانما تتفرد عنه بهذا الطلب الثاني فانه لم يهتد هو اليه فتقول صانع العالم اما ان يكون اوجه لذاته او اقنضاه بطبعه او اوجده باختياره وجهات التأثير منحصرة في هذه الالوجه الثلاثة ووجه الحصر ان كل مؤثر لا يخلو اما ان يصح منه الترك اولا والاوّل الفاعل المختار والثاني اما ان يتوقف اقنضاؤه على شرط وانتفاء مانع اولا والاوّل الطبيعة والثاني العلة ثم نقول لا جائز ان يكون المؤثر في هذه الممكنات موجبا لها بذاته كالعلة ولا مقتضيا لها بطبعه لان ما يؤثر كذلك لا يجوز ان يخصص مثلا عن مثل لاستحالة الاختلاف في معلول العلة الواحدة ومطبوع الطبيعة الواحدة وفاعل العالم قد خصص مثلا عن مثل فتعين ان يكون موجدا بالاختيار فتقول حينئذ العالم موقع بالاختيار وكل موقع بالاختيار حادث اذ اختيار وجوده يستلزم سبق عدمه والا كان تحصيل الحاصل في الوجود وثبوت ممكن مما لا يصح كونه في العدم فينتج العالم حادث فانت ترى كيف تأخر العلم بحدوث العالم في هذه الطريقة عن العلم بوجود الصانع فقد ظهر الفرق بين هذه الطريقة وغيرها من الطرق (قوله) فتعلم ان لك موجدا اوجدك يعني غيرك بدليل ما بعده وهذا نتيجة

الدليل المذكور الا انه استغنى فيه بذكر المقدمة الصغرى وهي قولنا انالم اكن ثم كنت وحذف الكبرى وهي قوانا وكل من لم يكن ثم كان فله موجد أو جده للعلم بها ( قوله ) لاستحالة أن توجد نفسك يعني انك لما احتجت الى مرجح لوجودك على عدمك السابق لزم أن يكون ذلك المرجح غيرك ( قوله ) والا لا يمكن أن توجد ما هو أهون عليك من نفسك تقريره أن تقول لوامكن ان توجد نفسك لاممكن ان توجد ذات غيرك والتالى باطل فالمقدم مثله وبيان الملازمة ان القدرة على اختراع احد المثلين قدرة على اختراع مثله فالممكنات متساوية في الامكان المصحح لتعلق القدرة بالقدرة على ايجاد بعضها اختراعاً قدرة على ايجاد جميعها والى بيان الملازمة أشار بقوله لمساواته لك في الامكان أى لمساواة غيرك لك في الامكان وأما بطلان التالى وهو أن ايجاد الانسان ذات غيره ممنوع فلا يفتقر الى بيان لان كل عاقل يدرك من نفسه العجز عن ذلك ( قوله ) وانما قلنا ما هو أهون عليك لما اشتملت الملازمة على دعوتين ايجادها أن من أمكن أن يوجد نفسه أمكن أن يوجد غيره الثانية أن ايجاد غيره أهون عليه من ايجاد نفسه احتاج الى الاستدلال عليها فاستدل على الاولى بقوله لمساواته لك في الامكان واحتج هنا على الثانية فبين أن وجه الالهوية في ايجاد الغير سلامته من محال يختص بايجاد نفسه وهو الجمع بين امرين متنافيين من حيث انه يجب ان يتقدم على نفسه تكونه فاعلاً لها والفاعل قبل فعله ضرورة ويجب تأخره لكونه عين فعله وهو قول متهافت أي متساقط ومنه تهافت الفراش في النار اي تساقط

(ص) (١) فان قلت كيف اعلم ضرورة سبق عدمي وقد كنت ماء في صلب ابي

(١) فان قلت الخ ابطال للمقدمة الصغرى السابقة في ملز السئية انالم اكن

وكذا ابي في صلب ابيه وهلم جرا غاية الامر اني اعلم ضرورة تحولي من صورة الى صورة لا من عدم الى وجود كما ذكرت (١) فالجواب ان ذاتك الان اكبر من النطفة التي نشأت عنها قطعاً فتعلم على الضرورة ان ما زاد كان معدوماً ثم كان واذا كان معدوماً ثم وجد فلا بد له من موجد فقد تم لك البرهان القاطع بهذا الزائد من ذاتك على وجود الصانع دون حاجة الى غيره

(ش) هذا اعتراض على المقدمة الصغرى القائلة انا لم اكن ثم كنت ونقيره ان يقال لا نسلم اني لم اكن ثم كنت قولكم ان ذلك معلوم بالضرورة ممنوع وسند المنع اني اعلم ان مادتي التي تكوّنت منها كانت ماء في صلب ابي وكذا مادة ابي التي تكوّن منها كانت ماء في صلب ابيه ولعل الامر كان هكذا الى غير نهاية واذا لاح الاحتمال سقط الاستدلال غاية الامر اني اعلم ضرورة تبدل الصور على لا سبق العدم لذاتي ودليلكم مبني على ان نفس الذات لم تكن ثم كانت لا على ان صورتها لم تكن ثم كانت اجاب بما حاصله ان الذات من باب الكل الجموعي والماهية المركبة ومن لازمها انعدامها بانعدام جزئها ومن المعلوم ضرورة

ثم كنت وابطال لسكونها ضرورة وحاصله انا لا نسلم ان العدم سابق على الوجود بل الذات الموجودة باقية من قبل والمتغير انما هو الصور المتواردة عليها مثلاً القمخ يجعل دقيقاً ثم خبزاً ثم يصير عذرة فالذات باقية والمتغير انما هو الصور وكذا انا كنت ماء في صلب ابي الخ فذات النطفة على حالها موجودة من قبل والمتغير انما هو الصور المتواردة عليها وحينئذ فالصغرى القائلة انا لم اكن ثم كنت لا تسلم فضلاً عن كونها ضرورية اه حامدي

« ١ » فالجواب الخ حاصله انا نسلم ان المتغير انما هو الصور واما الذات فهي موجودة من قبل لكن ليس كلامنا في تلك النطفة الموجودة من قبل بل كلامنا في الزائد على النطفة فذلك الزائد لم يكن ثم كان فقولنا في الصغرى انا لم اكن ثم كنت اي باعتبار ذلك الزائد اه حامدي



ان جزأها الاكبر الزائد على النطفة لم يكن ثم كان فصدق قولنا في الصغرى انالم  
اكن ثم كنت وان العلم بذلك ضروري اذا بنا ونحوه من الكنايات عبارة عن  
الهيكل المخصوص من روح وبدن لا عن بعضه عند المحققين على ما نقرر في محله  
واذا ثبت ان جزأ من ذاتي لم يكن ثم كان فذاتي لم تكن ثم كانت فأحتاج الى  
موجد لذاتي ويتمين أن يكون غيرها لئلا يلزم التهاوت المذكور قصارى الامر  
تطرق احتمال أن بعض ذاتي في الاصل كالنطفة مثلاً اثر في فعل البعض  
الزائد عليها لانها مغايرة لمجموع ذاتي لكن سنذكر بعد هذا برهان بطلانه لان  
الذي قصدنا ان تستنج من البرهان السابق انما هو احتياج الذات الى موجد وأما  
تحقيق ذلك الموجد ما هو وتحقيق حدوث كل جزء من اجزاء الذات بل وكل  
جزء من اجزاء العالم فسيبين بعد انشاء الله تعالى على الكمال على ان اسناد  
ايجاد شيء من الذات لبعضها يندرج بطلانه فيما ذكرناه من البرهان على بطلان  
ايجاد الذات نفسها وهو ما الزمناء على ذلك التقدير من صحة ايجادها غيرها اذ لو  
كان لبعض الذات خاصية الاختراع للممكن لا يمكن للذات ان تخترع غيرها من  
حيث اشتملها على ذلك البعض الذي يصح منه الاختراع وهو باطل على  
الضرورة . فان قيل لعل ذلك البعض انما اثر بالطبع بشرط الاتصال والكيونة  
في الرحم قلنا فيلزم ان ينقطع تأثيره بعد الانفصال عن الرحم كيف ومعظم  
الذات بعد الانفصال وجد على ان اختلاف الذات وتخصيص كل جزء منها بما  
يجوز على غيره يمنع قطعاً ان يكون لعة او لطبيعة فيها تاثير فتعين ان التأثير فيها  
انما هو بالاختيار والممكنات بالنسبة الى الفاعل المختار سواء وهو الله تعالى فظهر  
ان البرهان السابق يقتضى ان الموجد للذات ليس نفسها ولا جزأ من اجزائها  
وسنريد ذلك بياناً بعد ان شاء الله تعالى (قواه) فتعلم على الضرورة ان ما زاد

كان معدوماً ثم كان يعني وبسبب ذلك صدق ما ادعيناه من كونك تعلم ضرورة انك لم تكن ثم كنت لان المركب لا وجود له الا بجميع اجزائه (ص) ثم اذا نظرت الى هذا الزائد من ذاتك وجدته جرماً يعمر فراغاً يجوز ان يكون على ما هو عليه من المقدار المخصوص والصفة المخصوصة وان يكون على خلافها فتعلم قطعاً ان لصانعك اختياراً في تخصيص ذاتك ببعض ما جاز عليها فيخرج لك من هذا البرهان القاطع على ان النطفة التي نشأت عنها قطعاً يستحيل ان تكون هي الموجدة لذاتك لعدم امكان الاختيار لها حتى تخصص ذاتك ببعض ما جاز عليها وايضاً لا طبع لها سي في وجود ذاتك والا لكنت على شكل الكرة لاستواء اجزاء النطفة ولا في نموها والا لكنت تنمو ابداً

(ش) تقدم انحصار جهات التأثير في اوجه ثلاثة وهي التأثير بالاختيار والتأثير بالطبيعة والتأثير بالعلة وان وجه الحصر ان كل مؤثر اما ان يصح منه الترك لاثره كالكتاب مثلاً للكتابة والمتحرك غير المرتعش مثلاً لحركته عند القدري لا عند السني القائل بعد تأثير القدرة الحادثة أولاً والاول الفاعل المختار وبلزمه ان يكون حياً عالماً قادراً مريداً والثاني اما ان يتوقف اقتضاؤه على شرط وانتفاء مانع كما يقول الطبيعي في احراق النار ونفع الادوية مثلاً فانه قد يمنع منها مانع أولاً كما يقول الفيلسوف في حركة اليد مع حركة المفتاح مثلاً فانه يستحيل ان يمنع من حركة المفتاح او الحاتم الكائين في اليد عند حركته مانع والاول الطبيعة والثاني العلة فاذا عرفت هذا فهذه الالوجه الثلاثة كلها مستحيلة في النطفة اما تأثيرها فيما نشأ عنها بالاختيار فضروري البطلان اذ الحياة والقدرة والارادة والعلم لازمة للمؤثر بالاختيار وهي جماد لا تتصف بشيء من ذلك قطعاً وايضاً لو اثرت النطفة بالاختيار لما اخص تأثيرها بهذه

بصفة واجبة وهو محال لما يلزم من اجتماع متنافيين وهو ان يكون مثلاً غير مثل  
 نخرج لك بالنظر في ذاتك وانعقاد التماثل بينك وبين سائر الممككات البرهان  
 القطع على حدوث العالم كله علوه وسفله عرشه وكرسيه اصله وفرعه وان جميعه  
 عاجز عن ايجاد نفسه وعن ايجاد غيره كعجزك وان الجميع مفنقر الى فاعل مختار  
 كافتقارك وان من شيء لا يسبح بحمده

(ش) حاصله انه بعد ما استبان لك حدوث الزائد من الذات على النطفة  
 بالضرورة وان النطفة ونحوها مما يقدر من الطبائع لا اثر لها في شيء من الذات وان  
 فاعل الذات فاعل مختار انعطف هنا بالاستدلال بذلك الزائد من الذات على  
 حدوث تلك النطفة وسائر العالم وان احتياج الجميع الى فاعل مختار على حد سواء  
 ولا اثر لبعض منه في بعض البتة ووجه الاستدلال تحقق الماثلة بين هذا الزائد  
 والعالم كله اذ هذا الزائد اجرام متحيزة واعراض قائمة بها وسائر العالم كذلك  
 والمثلان يجب استواءهما فيما يجب ويجوز ويستحيل وقد وجب الحدوث لذلك  
 الزائد قطعاً فكذلك يجب لسائر العالم لماثاته اياه اذ لو اختلف العالم بان يكون  
 بعضه قديماً وبعضه حادثاً لكان مختلفاً فيما يجب وبيان للملازمة ان القدم  
 لا يكون الا واجباً للتقديم وبرهانه ما يأتي من كون القدم لو كان جائزاً للتقديم  
 لجاز عليه سبق القدم فيحتاج الى مخصص يخصصه بالوجود بدلاً عن العدم  
 المحجوز وهو تقيض القدم المفروض فيلزم ان يكون قديماً غير قديم وهو تهافت  
 وهذا معنى قولي والتقدم لا يكون الا واجباً للتقديم لما ياتي فهو معترض بين  
 الشرط وجوابه لبيان تلازمهما (قوله) لما يلزم عليه من اجتماع متنافيين هذا بيان  
 لبطلان التالي وهو جواب الشرط اي يلزم على اختصاص احد المثلين بحكم واجب  
 ان يكون مثلاً غير مثل يعني لان التماثل يقتضي استواء المثلين في جميع صفات

النفس اي الصفات التي ليس لها وجود زائد على الذات واختصاص احدهما بحكم واجب وهو لا يكون الا صفة نفسية او لازماً لها يوجب انفراد احدهما عن مثله بصفة نفسية فلا يشتركان في جميع صفات النفس فلا يكون اذن مثلاً له كيف وقد تحقق انه مثل له فقد لزم ان يكون مثلاً غير مثل وهو تهافت ( قوله ) اصله وفرعه يعني بالاصل ما ينشأ عنه غيره بحسب مجرى العادة من غير تأثير له اصلاً وبالزرع الغير الناشئ كالماء للنبات ونحو ذلك ( قوله ) وأن الجميع مفتقر الى فاعل مختار يعني لان الطبيعة والعلة لا يختصان مثلاً عن مثل والعالم كله متماثل ومع ذلك قد اختص كل جزء منه بمالم يثبت لمآله وقد سبق تقرير ذلك في فاعل ذاتك والحال واحد ولهذا المعنى استغنى عن ذكر ذلك هنا وهو مندرج في التشبيه بقوله كافتقارك ( قوله ) وان جميعه عاجز يعني ومن هذا المعنى وجب ان يكون صانع العالم ليس شيئاً منه لوجوب عموم العجز لجميعه فلا يكون فاعله جرمًا ولا قائماً به والا لعجز كعجزه وسيأتى لذلك مزيد بيان ان شا الله تعالى ( قوله ) وان من شيء الا يسبح بحمده يعني لما وجب الحدوث للعالم وهو كل ما سوى الله جلّ وعلا ووجب عجز جميعه عموماً عن التاثير في شيء أي شيء كان وكانت الدلالة على ذلك من جهة فطرته صار كل جزء من اجزائه وكل صفة من صفاته ينبئ بعظيم افتقاره الى مبدع له غاية الكمال ويثني على ذاته العلية وصفاته الكماله باسان الحال او بلسان المقال ويعترف بالعجز عن الادراك واشكر لمن تحيرت العقول في كنهه جلالة وتنزهه ان يكون له من جميع ما يتخيل مثال تبارك الله رب العالمين وقيل ان التسليم في الآية على ظاهره في جميع الموجودات اذ لا يشترط في الحياة والعلم وغيرها من الصفات بنية مخصوصة عند اهل السنة فان قلت برهانكم السابق والا تي بعده انما ينتجان الحدوث لجميع الجواهر واعراضها

والمطلوب أعم من هذا وهو حدوث كل ما سوى الله تعالى فلو قدر فيما سواه جل  
 وعلا ما ليس بجرم ولا قائم به لم ينهض فيه دليلكم قلت مذهب المتكلمين  
 انحصار العالم في الجواهر واعراضها ولهم في ابطال الزائد طرق كلها ضعيفة من  
 اشهرها طريق التقسيم قالوا كل موجود اما ان يكون متحيزاً أو غير متحيز وغير  
 المتحيز اما ان يقوم بمتحيز أو لا فالمتحيز هو الجوهر والقائم به هو العرض وما ليس  
 بمتحيز ولا قائم بمتحيز هو الله جل وعلا وصفات ذاته فهذه القسمة وان كانت  
 دائرة بين النبي والاثبات ضعيفة لان ما انتهى اليه التقسيم وهو ما ليس بمتحيز  
 ولا قائم بمتحيز ليس نفس حقيقته جل وعلا ولا نفس حقيقة صفات ذاته فللخصم  
 ان يمنع تخصيصه بهما فلا نفيد القسمة المطلوب والذي اختاره بعض محققي  
 المتأخرين في هذه المسألة الوقف في وجود هذا الزائد وهو الظاهر عندي .  
 فان قلت فبم تنفقون على هذا الرأي قدم الزائد اذا قدر وجوده . قلت مختارنا  
 فيه اللجأ الى السمع كان الله ولا شيء معه واجمع المسلمون على حدوث ما سوى الله  
 تعالى وحدث هذا الزائد لا يتوقف عليه السمع حتى يمتنع الاستدلال به عليه  
 ومن المتكلمين من اثبت حدوثه بالفعل فقال هذا الزائد لا يصح ان يكون الهاً  
 لوجوب الوحدانية له جل وعلا وسبأني دليله واذا لم يكن الهاً لم يتوقف على  
 وجوده وجود العالم فلا يجب وجوده اذ لا يلزم من عدمه محال فيكون ممكناً  
 وكل ممكن حادث فهذا الزائد حادث وهو المطلوب . قلت وهو ضعيف لانه  
 تمسك بعكس الدليل وهو لا يلزم عكسه وانما يلزم طرده وذلك ان توقف وجود  
 العالم على وجود فاعل له يقتضي وجوب وجوده لئلا يلزم التسلسل او الدور ولو  
 قدر جواز وجوده ولا يلزم من عدم توقف العالم على شيء عدم الوجوب لذلك  
 الشيء اذ لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول وقد كان جل وعلا واجب الوجود

لذاته قبل ان يوجد العالم وتوجد دلالة  
 (ص) وايضاً لو نظرت الى تغير صفات العالم قبولاً وحصولاً لذلك  
 على حدوثها لما يأتي من استحالة تغير القديم وذلك حدوثها على حدوث موصوفها  
 لاستحالة عروءه عنها

(ش) هذا دليل آخر على حدوث العالم والفرق بينه وبين الاول ان  
 المستدل في هذا لم يخص نظره ببعض العالم دون بعض بل نظر في جميعه نظراً  
 واحداً وبوجه واحد وفي الاول نظر في بعضه وهو ذات الانسان حتى اذا  
 حصل العلم بحدوثها ضرورة ودلته على وجود فاعل مختار ليس ذاته ولا جزءاً منها  
 انعطف على سائر العالم فأثبت حدوثه بحدوثها لتحقق الماتلة بينهما وحقق ان  
 صلغته لا يمكن ان يكون ذاته ولا شيئاً من العالم فنظر في جميع الامور من نفسه  
 ومن جملة العالم لنفسه وتغيره وانصرف النظر كله الى من ليس كمثل شي الغني  
 عن كل شي المفتقر اليه جميع ما سواه جلّ وعلا وتقرير الدليل الذي اشار اليه  
 ههنا ان نقول العالم كل صفاته حادثة وكل من صفاته حادثة فهو حادث فينتج  
 العالم كله حادث اما كون صفات العالم حادثة فدليله انها متغيرة من وجود الى  
 عدم ومن عدم الى وجود قبولاً وحصولاً وكل ما كان كذلك فهو حادث فينتج  
 صفات العالم حادثة ودليل التغير المشاهدة في بعضها كالحركات والاصوات  
 ونحوها فانها تشاهد طارئة بعد عدم ومعدومة بعد طرؤً والقبول فيها لا يشاهد  
 فيه التغير كسكون الارض والالوان ونحو ذلك فان الارض يجوز ان تتحرك  
 وينعدم سكونها كما جاز ذلك فيما ماثلها من متحرك الاجرام كالنلك وذا اللون  
 المخصوص مثلاً يجوز ان ينعدم لونه ويتصف بتغيره من الالوان كما اتصف به  
 مائته من الجواهر والجواهر كلها متماثلة فيستحيل ان يجوز في بعضها ما لا يجوز

في الآخر من حيث ذاته فاستبان ان صفات العالم كلها تتغير اما بالحصول او بالقبول وهذا من غير التفات الى دليل استحالة بقاء الاعراض اما اذا التفتنا اليه فصفات العالم حينئذ كلها تتغير بالحصول لا بالقبول الى العدم والى الوجود تغيراً واجباً واما كون التغير يستلزم الحدوث فدليله ان التغير مطلقاً يستحيل على القديم لانه ان كان من عدم الى وجود كان وجوده طارئاً بعد عدم وهو عين الحدوث وقد فرض قديماً هذا خلف وان كان من وجود الى عدم كان وجوده جائزاً بدليل قبوله العدم وكل جائز لا يقع بنفسه فيلزم ان يكون وجوده وقع بمقتض والفرض انه قديم هذا ايضاً خلف . فان قلت لعله جائز الوجود من حيث ذاته وقديم لعدم علته او طبيعته فلم يلزم من جوازه حدوثه . قلنا قد سبق البرهان ان العلة والطبيعة لا اثر لهما البتة في شيء من الكائنات ولهذا اعرضنا في الاصل عن هذا السؤال وجوابه وايضاً فتقدير عدم القديم مع وجود علته او طبيعته محال لما يلزم عليه من نفي المسبب مع وجود السبب فان قدر ان سببه انتفى ايضاً تلقانا الكلام الى نفيه وتسلسل وان قدر ان النفي مع وجود الطبيعة لطرفان ضده كان محالاً لان الضدان طراً قبل عدم القديم لزم اجتماع الضدين وان طراً بعد عدمه لزم عدم القديم لا لسبب وايضاً ففيه ترجيح المرجوح اذ منع القديم السابق وجوده لتجدد وجود هذا الضد أولى من منع الضد الطارئ لوجود القديم نخرج بهذا البرهان صدق الصغرى وهي قولنا العالم كله صفاته حادثة واما دليل الكبرى وهي قولنا وكل من صفاته حادثة فهو حادث فهو ما اشرنا اليه في الاصل من استحالة عرو الموصوف عن صفاته وهذه الاستحالة معلومة في اكون العالم بالضرورة لانه لا يمكن ان ينقرر في العقل جرم ايس بمتحرك ولا ساكن ولا مجتمع ولا مفترق وبني تكفي في الاستدلال بها على

حدوث فنقول العالم ملازم ضرورة للاكوان الحادثة وكل ملازم للاكوان الحادثة فهو حادث فالعالم حادث وان شئت فاستدل باستحالة عرو الاجرام عن الاكوان على استحالة عروها عما عداها من اجناس الاعراض وذلك ان قبول الموصوف بجميع صفاته ننسي لذاته لا يختلف فيها ولا يطرأ على الذات لئلا يلزم التسلسل في احتياج القبول الي قبول وهلم جرا فلو جاز العرو عن بعضها لجاز العرو عن جميعها لكن العرو عن جميعها باطل على الضرورة لما عرفت من استحالة عرو الاجرام عن الاكوان وعن الحوادث فيلزم ان لا يجوز عرو الاجرام عن غيرها واذا عرفت استحالة عرو الاجرام عن الحوادث لزم حدوثها ضرورة اذ لو كانت الاجرام موجودة في الازل وصفاتها لاجل حدوثها لا توجد الا فيما لا يزال للزوم سرور الاجرام عن جميع صفاتها وهو الذي فرغنا قبل من بيان استحالة هذا بيان ما يتعلق بالدليل الذي اشرنا اليه في الاصل واعلم انا اطلنا فيه لفظ العالم واردنا به بعضه وهو الاجرام بدليل جملة موصوفاً بصفات وقوله لاستحالة عرو عنها الضمير في عروه يود على الموصوف وفي عنها يعود الى الصفات ❖ تنبيه ❖ اعترض على الصغرى بان لا نسلم ان لذوات العالم صفات زائدة على وجودها حتي يستدل بحدوثها على حدوث موصوفها سلمنا وجودها لكن لا نسلم انها حادثة قواكم انها متغيرة من عدم الى وجود وبالعكس ممنوع لانا نقول لا لها اصلا بل هي دائمة الوجود اما في موصوفها لكن تارة تكمن فيه بظهور حكم ضدها وتارة تظهر بانتفائه واما مع الانتقال من محل الى محل او من قيام بنفسها الى قيام بمحل او بالعكس والجواب عن الاول ان كل عاقل يحس ان في ذاته معاني زائدة عليها كالعالم واضداده والصوت ونحو ذلك ولهذا قال بعض اذكياء المتأخرين ي جواب من منع وجود الاعراض تراكم لنا وقولكم لا نسلم



وجود الاعراض اما ان تقولوا ان هذا النزاع منكم لنا موجود او معدوم فان قلت  
لا وجود له خرجتم عن طور العقلاء وسقطت عنا وظيفة جوابكم من وجهين  
أحدهما انكم في صداد من لا عقل له لان من لا عقل له هو الذي يقول كلاماً  
تم يردفه على الفور بقوله ما قلت شيئاً ومن لا عقل له لا يحتاج الي جوابه وثانيهما  
اقراركم بأنكم لم تنازعونا ولا خالفتمونا فقد كفيتمونا مؤنة جوابكم وان سلمت أن  
نزاعكم لنا وجد منكم فلا شك ان ذلك النزاع امر زائد على الذات وهو الذي  
نعني بالعرض فقد سلمت وجود العرض فان قالوا نحن ممن يقول بالحال والواسطة  
بين الوجود والعدم فنسلم ان الاجرام صفات زائدة عليها ولا يلزم من زيادتها  
وجودها لاحتمال ان تكون واسطة بين الوجود والعدم قلنا المحققون ان الحال  
محال وانه لا واسطة بين الوجود والعدم سلنا ثبوت الواسطة فيلزم ان الاجرام  
تلازم صفات ثابتة وجب لها الحدوث فيلزم حدوثها ضرورة فقد تم البرهان على  
حدوث العالم على اكمل وجه بمجرد ثبوت هذه الصفات وان لم ينته الى درجة  
الوجود فالتدح بعدم وجودها مع تسليم ثبوتها لا يضر شيئاً في دليل الحدوث  
ايضاً وانما يضر بالدليل الاصرار على عدمها وهو باطل على الضرورة وقد اظال  
المتكلمون معهم في الاستدلال على وجودها من غير حاجة اليه اصلاً والجواب  
عن الثاني وهو ادعاء الكون والظهور انه يؤدي الى اجتماع الضدين في المحل  
الواحد لان الجوهر اذا تحرك والسكون كامن فيه زمن حركته اجتمع الضدان  
فيه ضرورة وايضاً فالكون والظهور اللذان قاما بالعرض ويتعاقبان عليه ان كان  
ينعدم احدهما عند وجود الآخر فقد نقضوا اصلهم في كون الاعراض ولزمهم  
ما فروا منه وهو ملازمة الجواهر للحوادث وان قالوا بكونها او ظهورها ايضاً لزم  
التسلسل<sup>٣</sup> والجواب عن الثالث وهو انتقال الاعراض من محل الى محل وعن الرابع

وهو انتقالها من قيام بنفسها الى قيام بجمل وبالعكس ان كلا من الامر ين يؤدي الى قلب حقيقة العرض فان الحركة مثلا حقيقتها انتقال جوهر من حيز الى حيز فلو قامت هي بنفسها او انتقلت هي لزم قلب هذه الحقيقة وايضاً لو انتقلت لزم قيام انتقال بها وذلك الانتقال ينتقل ايضاً فيقوم به انتقال وذلك يؤدي الى التسلسل وقيام المعنى بالمعنى

(ص) وتقديرها حوادث لا أول لها يؤدي الى فراغ ما لا نهاية له عدداً قبل ما وجد منها الآن لكن فراغ العدد يستلزم انتهاء طرفيه ففراغ ما لا نهاية له من عدد الحوادث محال فما توقف الآن عليه من وجود الحوادث يجب ان يكون محالاً فيلزم ان تكون عدماً مع تحقق وجودها

(ش) اعلم ان الملل كلها اجتمعت على حدوث ما سوى الله جل وعلا حتى اليهود والنصارى وحتى المجوس ولم يخالف في ذلك الا شرذمة من الفلاسفة وتبعهم على ذلك بعض من ينسب نفسه للإسلام وليس له فيه نصيب والاشتغال بتفصيل مذاهبهم في ذلك يطول والحاصل منه ان قدمائهم اثبتوا قدماء خمسة واجب الوجود وسموه عقلا ثم نفساً وهيولاً ودهراً وخلاء وصار جماعة من متأخريهم الى ان العالم العلوي قديم بذاته وصفاته الا الحركات فانها حادثة باشخاصها قديمة بانواعها فلا حركة الا وقبلها حركة لا الى اول واما العالم السفلي وهو عالم الكون والفساد وهو ما تحت مقعر فلك القمر فقالوا ان هيولاه قديمة وكل ما فيه من الصور والاعراض حادثة باشخاصها قديمة بانواعها فلا ولد الا وقبله والد ولا بيضة الا من دجاجة ولا دجاجة الا من بيضة ولا زرع الا من بزر وتوقف جالينوس في قدم ما ادعوا قدمه ومذاهبهم ركيكة جدا لا يرضى بمقالتهم مؤمن بل ولا مطلق عاقل الا من سلب عقله وإيمانه فانه

لا حول ولا قوة الا بالله فاذا عرفت هذا فقولنا ونقديرها حوادث لا مبدأ لها اي  
تقدير صفات العالم اعتراض من الفلاسفة على كبرى الدليل الذي استدللنا به  
على حدوث العالم وهي قولنا وكل من صفاته حادثة فهو حادث ووجه الاعتراض  
انهم قالوا لا نسلم ان من صفاته حادثة فهو حادث قولكم لانه لا يعري عنها  
مسلم وقولكم فيكون حادثا مثلها ممنوع لان ذلك انما يلزم لو كانت الحوادث التي  
لازمت الاجرام لها مبدأ يفتح به عددها ونحن نقول لا مفتح لتلك الحوادث  
بل ما من حادث الا وقبله حادث لا الى اول فلم يلزم من قدم الاجرام على  
هذا التقدير عروها عن الحوادث اللازمة لها لان نوعها الذي لا تنفك عنه  
الاجرام قديم والجواب من اوجه الاول انه يلزم على وجود حوادث لا اول لها  
ان يكون دخل في الوجود وفرع من حركات الافلاك واشخاص الحيوان ونحوها  
على الترتيب واحدا بعد واحد عدد لا نهاية له والجمع بين الفراغ وعدم النهاية  
جمع بين متناقضين فيكون محالا على الضرورة ويلزم عليه ان يكون وجودنا  
ووجود سائر الحوادث الان محالا لتوقفه على المحال وهو فراغ ما لا نهاية له  
والى هذا الجواب اشربنا في العقيدة بقولنا يؤدي الى الخ ومن في قولنا من  
وجود الحوادث لبيان ما الموصولة قبلها والضمير في عليه يعود على فراغ ما لا  
نهاية له اي فما توقف على فراغ ما لا نهاية له التي اتضح استحالته يجب ان  
يكون محالا لان ما توقف على المحال محال ضرورة ان المتوقف لا يوجد بدون  
المتوقف عليه والمتوقف في قضيتنا هو وجود الحوادث الان واسم يكون في قوله  
ويلزم ان يكون عدما يعود على الحوادث الموجودة الان وقد اردت المحدثه على  
ما منعناه من حوادث لا اول لها سواء الا فقالوا ما الزمتمونا من استحالة وجود  
حوادث لا نهاية لها يلزمكم مثله في نعيم الجنة اذ قد قلتم ان حوادث نعيمها

وتجددات افراحها وسرورها لا نهاية له وجوابه أن يقال لهم لبستم بلفظ مشترك وهو لفظ حوادث لا نهاية لها فانها تطلق على وجهين بمعنى لا نهاية لها بحسب المبدأ أي حوادث لا أول لها وبمعنى لا نهاية لها بحسب الاخر أي حوادث لا آخر لها والذي قلتم به ورددناه الاول وفيه وجدت ادلة الاستحالة من الجمع بين الفراغ وعدم النهاية المتناقضين وغير ذلك وانعدم فيه دليل الجواز وأما ما قلناه في نعيم الجنة من الحوادث فهو من القسم الثاني أي الحوادث التي فيها لا آخر لها بمعنى انها لا تقطع أبدا حتى لا يتجدد بعدها شيء وأما كل ما وجدنا منها فيما مضى الى زمن الحال فهو متناه له مبدأ ومنتهى فلم يلزم فيه الجمع بين الفراغ وعدم النهاية المتناقضين ولا غيره من أنواع الاستحالة كما لزم فيما ادعيتم وليس من حقيقة الحوادث أن يكون له آخر ومن حقيقته أن يكون له أول فقد ظهر انتفاء ادلة الاستحالة فيما ادعينا من ثبوت حوادث لا آخر لها وأما دليل جوازه فما نقرر وسيأتي برهانه من وجوب العموم في تعلق قدرته جل وعلا وارادته بكل ممكن وكذا سائر صفاته فيما يتعلق به فلو وجب ان يكون للحوادث آخر للزم عجز القدرة والارادة عن امثال ما وقع وهي ممكنة ضرورة وأما حوادث لا أول لها فهي من الحال الذي ليس متعلقاً للقدرة والارادة وقد ضرب امثنا لما ادعوه من حوادث لا أول لها ولما ادعينا من حوادث لا آخر لها مثانين يستبين هرأمر الاستحالة فيما ادعوه وامر الجواز فيما ادعينا فتملوا الاول بما تزم قال لا اعطى فلانا في اليوم الفلاني درهما حتي اعطيه درهما قبله ولا اعطيه درهما قبله حتي اعطيه درهما قبله وهكذا لا الى الاول فمن المعلوم ضرورة أن اعطاء الدرهم الموعد به في اليوم الفلاني محال لتوقفه على محال وهو فراغ ما لا نهاية له بالاعطاء شيئاً بعد شيء ولا ريب ان ما ادعوه من حوادث لا أول لها مطابق

لهذا المثال فان اعطاء الفاعل للفلك مثلاً الحركة في زمانها هذا وفي غيره من الازمان الماضية متوقف على اعطائه قبله من الحركات شيئاً بعد شيء مما لا نهاية له فالحركة للفلك في الزمان المعين نظير الدرهم الموعود به في الزمن المخصوص والحركات التي لا تنتهي قبلها نظير الدراهم التي لا تنتهي قبل ذلك الدرهم فيكون وجود الحركة للفلك في هذا الزمان مثلاً مستحيلاً كما استحتم وجود الدرهم الموعود به في الزمان المعين للشخص وكذا يلزم أن يكون وجودنا في هذا الزمان ووجود سائر الحيوانات والزرع مستحيلاً لتوقفنا على وجود آباء قبلنا لا نهاية لهم وتوقف الزرع على بذور قبلها لا نهاية لها ولا خبر في فضيحتهم كالعيان ومثال ما ادعيناه نحن في نعيم الجنة كما لو قال الملتزم لا اعطي فلانا درهما في زمن الا واعطيه درهما بعده وهكذا لا الى آخر فهذا لا ريب لعقل في جوازه اذ حاصله التزام الملتزم عدم قطع العطاء بعد ابتداءه فاذا كان ممن لا يعرض لمثله خلف في وعده ولا موت لذاته ولا عجز يمنع نفوذ قدرته وارادته فانا نقطع بوقوع ذلك منه أبداً ونؤمن به وليس ذلك الا الله مولانا جل وعلا فهذا المثال لا تخفى مطابقته لما ادعيناه في نعيم الجنة للمؤمنين ولا بما ندعيه في عذاب جهنم للفلاسفة القائلين بقدم العالم واضرابهم من الطبيعيين وسائر الكافرين نسأله سبحانه ان يجعلنا في الدنيا والآخرة من حزبه المفلحين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون آمين يارب العالمين

(ص) وايضاً يلزم على وجود حوادث لا اول لها ان يقارن الوجود الازلي<sup>١</sup> عدمه

(ش) هذا وجه ثانٍ لا يبطال حوادث لا اول لها وتقريره ان تقول لو كانت الحوادث لا اول لها لزم اجتماع الوجود الازلي مع عدمه وبيان الملازمة ان كل

حادث من تلك الحوادث مسبق بعدم لا أوّل له وتلك العدمات كلها مجتمعة في الازل اذ لا ترتيب فيها وجنس الحوادث ازلي ايضاً لانها لا اول لها وذلك الجنس لا يتحقق وجوده الا في حادث من افراده فيلزم أن يكون ذلك الحادث أزلياً لكن عدمه السابق عليه أيضاً أزلي لما سبق ان عدم كل حادث أزلي فقد لزم مقارنة وجود الشيء لعدمه لانها أزليان معا واجتماع وجود الشيء مع عدمه محال على الضرورة وفيه أيضاً مصاحبة السابق وهو العدم للمسبق وهو الوجود الحادث وفيه الجمع بين متناقضين وهو الحدوث والازلية فان قالوا لا نسلم ان العدم يصاحبه شيء من الحوادث بل العدم قبل جميعها لزم ان يكون للجمع الحوادث أوّل وهم يقولون لا اول لها هذا خالف وتهاافت في القول ويلزمهم وجود سابق ومسبق في الازل وذلك لا يعقل

(ص) وان يستحيل عند تطبيق ما فرغ منها بدون زيادة على نفسه مع زيادة ما علم بين العددين من وجوب المساواة او تقيضها

(ش) هذا طريق ثالث لا بطلال حوادث لا أوّل لها ويسمى هذا البرهان برهان القطع والتطبيق ونقريه ان نقول لو وجدت حوادث لا أوّل لها لزم ان يوجد عدنان متغايران وايس احدهما اكثر من الآخر ولا مساوياً له والتالي باطل على الضرورة لما علم من وجوب احدي النسبتين بين كل عددين فيكون ملزومه وهو وجود حوادث لا أوّل لها باطلاً وبيان الالزمة اننا لو نظرنا عدد الحوادث من الطوفان مثلاً الى الازل مع عددها من الآن مثلاً الى الازل لكان عددين متغايرين على الضرورة ويستحيل بينهما المساواة لتحقق الزيادة في احدهما والثشيء دون زيادة لا يكون مساوياً لنفسه بعد زيادة ويستحيل ايضاً ان يكون احدهما اكثر من الآخر لعدم تنامي افراد كل واحد منهما فلا يفرغ احدهما بالعد قبل

الآخر وحقيقة الاقل ما يصير عند العد فانياً قبل الآخر والاكثر ما يقابله  
 ونحن لو فرضنا الآن شخصين احدهما بعد الحوادث من الطوفان الى الازل  
 والآخر بعدها من الآن الى الازل لاستحال على مذهبهم ان يفنى احد العددين  
 بالعد قبل الآخر فيمتنع ان يكون احدهما اكثر من الآخر فقد اتضح لك انه  
 يلزم على وجود حوادث لا اول لها ان يوجد عددان ليس بينهما مساواة ولا  
 مفاضلة فقولي وان يستحيل معطوف على ان يقارن الذي هو فاعل يلزم والضمير  
 الجرور في منها يعود على الحوادث وبدون زيادة حال من فاعل فرغ وقوله على  
 نفسه يتعلق بتطبيق والتطبيق جعل شيء على شيء والمراد هنا نظرا احد العددين  
 مع الآخر وما الموصولة في قولي ما علم فاعل يستحيل والمطبق من الحوادث  
 نظيره في مثالنا ما فرضناه من عدد الحوادث من زمن الطوفان الى الازل  
 والمطبق عليه ما فرضناه من عدد الحوادث من الآن الى الازل وهو في الحقيقة  
 عين المطبق لكن بعد زيادة حوادث عليه وهو ما من الطوفان الى الآن ولاجل  
 قطعنا في هذا البرهان المطبق عن زيادة حوادث لينظره مع نفسه بعد زيادتها  
 سمي برهان القطع والتطبيق

(ص) وان يصح في كل حادث ثبوت حكم بفراغ ما لا نهاية له قبله وهكذا لا  
 الى اول في الاحكام ومن لازمها سبق محكوم عليه بالفراغ فيلزم ان يسبق ازلي  
 ازلياً وان اجيب بالنهاية في الاحكام لزم ان ما يتناهي لا يتناهي بزيادة واحد  
 (ش) هذا طريق رابع ايضاً للرد على الفلاسفة ونقريه ان نقول لو وجدت  
 حوادث لا اول لها لزم ان يصح عند كل حادث وجود حكم بفراغ ما لا نهاية  
 له والملازمة ظاهرة لان صحة الحكم تتبع صحة المحكوم به والمحكوم به وهو فراغ  
 ما لا نهاية له قبل كل حادث صحيح على اصلهم فوجود الحكم بذلك عند كل

حادث صحيح ضرورة لكن هذا الحكم مستحيل لما نذكره الآن من البرهان على ذلك فيكون ملزومه وهو وجود حوادث لا أول لها مستحيلاً لوجوب استحالة الملزوم عند استحالة لازمه فالحوادث اذن كلها لها اول ولا وجود لجنسها ولا للشيء منها في الازل وهو المطلوب وبيان استحالة وجود ذلك الحكم انه لو وجد لم يخل اما ان يكون له اول اولا والتالي باطل بقسميه فالملزوم وهو وجود الحكم باطل ايضاً والملازمة ظاهرة واما بطلان التالي فلما يتبين بطلان كل واحد من قسميه فنقول اما كون الحكم لا اول له فباطل لان من ضرورة هذا الحكم ان يسبق كل فرد من افراده حوادث ليحكم عليها بالانقضاء فيلزم ان يسبق جنس المحكوم عليه وهو ازلي جنس الحكم وهو ازلي ايضاً وسبق الازلي على الازلي محال على الضرورة واما كون الحكم له اول فباطل ايضاً لانه يلزم عليه ان يوجد عدد متناه في نفسه لكن زدنا عليه واحد افسار الجميع غير متناه وبطلان هذا اللازم ظاهر لان زيادة الواحد على عدد ما زيادة شيء متناه والفرض ان المزيد عليه متناه ايضاً فيكون مجموعهما متناهياً ضرورة فالحكم بأن المجموع غير متناه واضح البطلان واما بيان لزوم هذا الحال على تقدير انتهاء الحكم فلنفرض مثالا على اصلهم يتضح فيه ذلك وذلك ان نفرض في حركة الفلوات مثلاً وجود حكم في يومنا هذا بانقضاء ما لا نهاية له من الحركات قبله ثم كذلك حكم آخر في الحركة التي تلي حركة يومنا هذا قبله ثم هكذا ما تواتت الاحكام فان فرض تواليها ابدا بحيث لا اول لها وقد عرفت ان الحركات المحكوم عليها بالانقضاء سابتة ابدا على الزمان الذي يوجد فيه الحكم عاينها فهو القسم الاول من قسيمي التالي الذي بينا انه يلزم عليه سبق ازلي وهو جنس الحوادث المحكوم عليها على ازلي وهو جنس الحكم عاينها بالانقضاء وان فرض ان الاحكام انقطعت بحيث كن



لها اول فهو القسم الثاني من قسيمي التالي الذي قصدنا الان بيان بطلانه  
 فلنفرض ان تلك الاحكام توالى على الوجه السابق الى تمام الف حركة مثلاً  
 حكم عندها انه فرغ قبلها من حركات الفلك ما لا نهاية له ثم انقطع الحكم  
 بحيث لم يحكم عند الواحد والف بانه فرغ قبلها ما لا نهاية من الحركات فيلزم  
 على هذا ان يكون ما قبل الواحد والف من حركات الفلك عدداً متناهيماً اذ لو  
 كان غير متناه لما انقطع الحكم عليه بذلك كما لم ينقطع فيما دونه لكن قد حكم  
 عليه عند تمام الالف مجموعاً الى الحركة الواحدة التي تلي الالف قبلها بعدم  
 النهاية اذ الفرض ان اول الاحكام الحكم الذي وجد عند تمام الالف ولا حكم  
 قبله فتمحض ان عدم النهاية المحكوم به على مجموع الحركات التي قبل الالف انما  
 جاء من الزيادة فيها للحركة الواحدة التي تلي الالف قبلها بل وعدم النهاية  
 للحركات في سائر الاحكام نقول ان سببه زيادة هذه الحركة الواحدة فيها لان  
 ما قبل هذه الحركة متناه والا لو وجد الحكم عليه بعدم النهاية والفرض وجوب  
 انقطاعه وما بعدها متناه ايضاً اذ اعلاه الف حركة ولا ريب انها متناهية فاذن  
 لا سبب لعدم النهاية في جميع الاحكام الا زيادة تلك الحركة الواحدة فقد لزم  
 ان ما يتناهي وهو ما قبل تلك الحركة الواحدة وما بعدها من الحركات صار  
 لا يتناهي بسبب زيادة حركة واحدة فيه وهي الحركة التي تلي الالف قبلها  
 وان شئت فاقصر على ذكر ما قبل هذه الحركة فانه يتناهي وقد صار لا يتناها  
 عند زيادة تلك الحركة عليه وهو اقرب واظهر والله اعلم ولا يخفى عليك اجراء  
 مثل هذا في سائر ما قالوا به من حوادث لا اول لها وبعد هذا البيان لا يبقى  
 عليك اشكال في لفظ العقيدة وبالله التوفيق ولا حول ولا قوة الا بالله  
 العلي العظيم

(ص) فصل ثم تقول يجب ان يكون هذا الصانع لذاتك ولسائر العالم قديماً اي غير مسبوق بعدم والا لافتقر الي محدث وذلك يؤدّي الي التسلسل ان كان محدثه ليس اثراً له او الي الدوران كان والتسلسل والدور محالان لما في الاول من فراغ ما لا نهاية له بالعدد وفي الثاني من كون الشيء الواحد سابقاً على نفسه مسبقاً بها

(ش) اعلم ان القدم يطلق في مقتضى اللسان بازاء معنيين يطلق على ما توات على وجوده الازمنة وكرراً عليه الجديدان الليل والنهار ومنه قوله تعالى كالعرجون القديم وبهذا الاعتبار يقال اساس قديم وبناء قديم وهذا الاعتبار مستحيل في حقه جل وعلا اذ وجوده تعالى ليس وجوداً زمانياً ولا نسبة للزمان الى وجوده البتة اذ هو من صفات المحدث فيكون حادثاً ضرورة فان الزمان اما عبارة عن مقارنة متجدد لتجدد اي حادث لحادث كقارنة السفر لاطلوع الشمس مثلاً فثبوته فرع وجود حادثين مقترني الوجود لانه نسبة بينهما والنسبة يتأخر وجودها عن وجود المنتسبين ولا متجدد في الازل فلا زمان والتجدد لوجوده جل وعلا وصفات ذاته العلية محال فانسبة الزمان اليه تعالى محال على الاطلاق في الازل وفيما لا يزال واما عبارة عن حركات الافلاك وما يرجع اليها من الساعات واجزائها وتعاقب الليل والنهار اذ الليل عبارة عن مغيب الشمس تحت الافق والنهار عبارة عن ظهورها فوق الافق وذلك في الحقيقة عبارة عن سير الفلك الاعظم معدل الليل والنهار بها تحت الافق او فوقه على ما تزعم الفلاسفة والساعة عبارة عن سير معدل النهار خمس عشرة درجة اي خمسة عشر قسماً من ثلاثمائة وستين قسماً متساوية فسموا الفلك بها اصطلاحاً والزمان بهذا المعنى هو الوجود كثيراً في تماريف اهل العادات ولا شك في انعدام الزمان

بهذا المعنى أيضاً في الازل اذ لا فلك فيه ولا حركة لما عرفت من برهان  
حدوث كل ما سوى الله جل وعلا ويستحيل ان يمر عايه جل وعلا الزمان بهذا  
المعنى لانه انما يمرّ على الافلاك وما احاطت به مما سجن في جوفها حتى تمر عايه  
الازمنة من الساعات والليل والنهار وفصول السنة واشهرها بحسب تحرك  
الافلاك فوقه وتحتته وظهور الشمس وارتفاعها فوق الافق وغيبتها وانخفاضها تحت  
الافق لتتقيد بذلك اعراضه المتجددة من يقظة ونوم وصحة وسقم وحياة وموت  
ونحو ذلك وتتقيد معايشه المقدرة خريفاً وصبياً وريبعاً وشتاءً بتدبير من ليس  
كمثلته شيء لا اله الا هو رب كل شيء تبارك وتعالى وتنزه عن ان تحيط به  
الامكنة او تتجدد او تتغير له صفة كيف يتصور ان يكون له مع شيء من العالم  
اتصال او انفصال فقد اتضح لك ان الزمان على كلا الاعتبارين انما هو من  
صفات الحوادث ولا يتقيد به الا ما هو حادث فالتقدم اذاً باعتباره خاص  
بالحوادث وقد يطلق التقدم على ما لا اوّل لوجوده اي وجوده ازلي لم يسبقه  
عدم واطمق باعتبار هذا المعنى الثاني هو الثابت له جل وعلا والدليل على وجوبه  
له جل وعلا انه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً اذ لا واسطة بينهما في حق كل  
موجود لكن كونه حادثاً محال لانه يوجب افتقاره الى محدث لما عرفت من  
وجوب افتقار كل حادث الى محدث ثم تنقل الكلام الى محدثه فيكون حادثاً  
كالاول فيفتقر ايضاً الى محدث فان كان محدثه الاول الذي كان اثراً له لزم في  
الغير ما لزم فيه وتساؤل والتسلسل محال لما عرفت من استحالة حوادث لا اوّل  
لها والخصوم اقاتلون بذلك سلوا ان التسلسل في الاسباب والمسببات مستحيل  
قان قيل اذا قلتم بقديم لا اوّل له ففيه اثبات اوقات متعاقبة لا اوّل لها لان  
الموجود لا يعقل الا في وقت وثبوت اوقات لا اوّل لها ممنوع لما قررتم في

حوادث لا اول لها فقد فررت من التسلسل ووقعتم فيه فالجواب منع الملازمة لما  
عرفت ان حقيقة الوقت والزمان لا وجود لهما قبل وجود العالم فقله ان  
الموجود لا يعقل الا في وقت باطل والى ابطال التسلسل اشرت بقولي في العقيدة  
لما في الاول اعني التسلسل من فراغ ما لا نهاية له اعني وقد مر بيان استحالته  
والباء في قوله بالعدد بمعنى في اي ما لا نهاية له في عدده واما ابطال الدور فاليه  
اشرت بقولي في العقيدة وفي الثاني يعنى الدور من كون الشيء الواحد سابقاً على  
نفسه مسبقاً بها اما لزوم سبقته على نفسه فلان صانعه اثر له فيجب ان يتقدم  
على صانعه لوجوب سبق المؤثر على الاثر لكنه هو ايضاً اثر لصانعه فيجب ان  
يتقدم ايضاً صانعه عليه لتعين ما ذكر فلزم ان يتقدم على نفسه بمرتين لان  
مقدم على صانعه المقدم على نفسه والمقدم على المقدم على الشيء مقدم على ذلك  
الشيء ضرورة وكذلك ايضاً يجب ان يتأخر عن نفسه بمرتين وهو الذي عنيت  
بقولي مسبقاً بها وذلك لانه اثر لصانعه فيتأخر عنه وصانعه اثر له فيتأخر عنه  
والمؤخر عن المؤخر عن الشيء مؤخر عن ذلك الشيء ضرورة وبالجملة فاللازم  
في الدور ان يتقدم حصول الشيء على نفسه بمرتين وان يتأخر حصوله عن  
حصول نفسه بمرتين والتأخر على ما ذكر متلازماً ولظهور برهان  
قدم الصانع واتقاء الشبهة فيه لم يقل احد من العقلاء بحدوث صانع العالم  
( قوله ) في تفسير التقديم اي غير مسبوق بعدم تنبيه منه على ان المختار في التقدم  
انه صفة سلبية وقد اختاره المحققون من المتأخرين وقيل هو صفة نفسية اي  
ليس بزائد على الذات ومرجعه الى الوجود المستمر ازلاً ورد بانه لو كان نفسياً  
للوجود لما عرى عنه كيف والجوهر في اول ازمته وجوده لا يتصف بالتقدم وانما  
يطرأ عليه بعد ذلك اذا توالى على وجوده الازمنة والصفة النفسية لا تكون

طارئة وقيل هو صفة معنى اي صفة وجودية زائدة على الذات كالعلم والقدرة ونحوها من صفات المعاني ورد بانه يلزم ان يكون هذا انقدم الموجود في حقه تعالى قديماً لاستحالة اتصافه تعالى بالحوادث ولانه لا يعقل وجود في الازل عارياً عن وصف القدم ويجب ان يكون بقدم موجود زائد على ذلك القدم قائم به والا لزم نقض الدليل ثم تنقل الكلام الى قدم القدم فيلزم فيه مثل ما لزم في الاول ثم كذلك ويلزم التسلسل وقيام المعنى بالمعنى وهذه الاقوال الثلاثة مقررة ايضاً في صفة البقاء قيل هو نفسي اي عبارة عن الوجود المستمر فيما لا يزال وقيل صفة معنى اي موجود زائد على وجود الذات كالعلم ونحوه وقيل صفة سلب اي عبارة عن نفي العدم اللاحق بعد الوجود وهو التحقيق ايضاً والاعتراض على الاولين هنا كالاعتراض عليهما في صفة القدم سواء بسواء \* فائدة \* حقيقة الدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبين او بمراتب وحقيقة التسلسل هو ترتيب امور غير متناهية ووجه استحالتها قد تقدم

(ص) فصل ثم نقول ويجب ان يكون باقياً اي لا يبلحق وجوده عدم والا لكانت ذاته تقبلها فيحتاج في ترجيح وجوده الي مخصص فيكون حادثاً كيف وقد مرّ بالبرهان آنفاً وجوب قدمه ومن هنا تعلم ان كل ما ثبت قدمه استحالة عدمه

(ش) قد بينا قبل ان المختار في البقاء انه عبارة عن سلب العدم اللاحق للوجود والدليل على وجوب هذه الصفة له جلّ وعلا انه لو قدر لحقوق العدم له تعالى عن ذلك علواً كبيراً لكانت ذاته العلية تقبل الوجود والعدم لفرض اتصافه بهما ولا تنصف ذاته بصفة حتى تقبلها لكن قبوله جلّ وعلا للعدم محال اذ لو قبله لكان هو والوجود بالنسبة الى ذاته سيان اذ القبول للذات نفسى لا يختلف

فيلزم افتقار وجوده الى موجد يرجحه على العدم الجائز فيكون حادثاً كيف وقد  
 ثبت بالبرهان القطعي وجوب قدمه فبان لك بهذا البرهان ان وجوب التقدم  
 يستلزم ابداً وجوب البقاء وان تجوز العدم اللاحق يوجب ثبوت العدم السابق  
 نخرج لك بهذا البرهان قاعدة كلية وهي ان كل ما ثبت قدمه استحالة عدمه لان  
 التقدم لا يكون ابداً الا واجباً للتقديم وهذا البرهان الذي ذكرنا لوجوب البقاء  
 مختصر وهو مع اختصاره قطعي لا شبهة في شيء من مقدماته والدليل المشهور  
 بين المتكلمين فيه طول وتقسيم لم يجمع على بطلان جميع اقسامه وذلك انهم  
 يقولون لو طرأ العدم على التقدم لوجب ان يكون له مقتضى اذ طرأ امر لنفسه  
 بغير مقتضى لا سيما ان كان مرجوحاً كهذا محال ضرورة والمقتضى اما بالاختيار  
 او لا والمقتضى المختار لا يفعل العدم اذ ليس بفعل وغير المختار اما عدم شرط  
 او طريان ضد باطل ان يكون عدم شرط لان ذلك الشرط ان كان قديماً نقلنا  
 الكلام الى عدمه ولزم التسلسل وان كان حادثاً لزم وجود التقدم في الازل بدون  
 شرطه وهو محال وباطل ان يكون طريان ضد لانه ان طرأ قبل انعدام التقدم  
 لزم اجتماع الضدين وان طرأ بعد انعدامه فقد انعدم التقدم بغير مقتضى لاستحالة  
 تأخر المقتضى عن اثره وايضاً يلزم في الضد ترجيح المرجوح ولا اقل من  
 التساوي اذ دفع مبتدأ التقدم السابق وجوده لطريان ضد اولى من العكس  
 وايضاً فالضد ان قام بالتقديم لزم اجتماع الضدين والا بطل اقتضاؤه لعدم  
 الاختصاص واعلم ان يمثل هذا البرهان استدلالاً سنة رضي الله تعالى عنهم  
 على استحالة بقاء الاعراض قالوا بل بنفس وجودها تنعدم فلا بقاء لها اصلاً  
 وسواء ما شوهد فيه ذلك كالحركات والاصوات اولاً كاللوان والاعتقادات  
 قالوا لانها لو بقيت لاستحالة عدمها لما ذكر في التقسيم فالزموا مثل ذلك في

الجواهر مع انها تبقي ويصح عدمها فأجابوا بان شرط بقائها امدتها بالاعراض  
 فاذا اراد الله اعدامها قطع عنها خلق الاعراض ومذهب القاضي ان الاعدام  
 يصح أن يكون متعلقا للقدرة وأن لم صحة اضافة العدم السابق الى المؤثر فان  
 معقول العدم لا يختلف وفرق بان السابق مستمر والمستمر يستغنى عن المرجح  
 واللاحق طارئ ومقتضاه ترجيح طرف الممكن وترجح طرف الممكن لا يستغنى  
 عن المؤثر فلاجل هذا تردد في بقاء الاعراض وجزم الفخر في المعالم بصحة بقائها  
 وقدماء الاشعرية لما اعتقدوا ان الباقي باق ببقاء وان الجواهر انما صح بقاؤها  
 لقيام البقاء بها فالوا لو بقيت الاعراض لزم قيام المعنى بالمعنى وهو محال وقد تقدم  
 ان التحقيق في البقاء خلافه

(ص) ومن هنا ايضا تعلم وجوب تنزهه تعالى ان يكون جرما او قائما به  
 او محاذيا له او في جهة له او مرتسما في خياله لان ذلك كله يوجب مماثلته للحوادث  
 فيجب له ما وجب لها وذلك يقدر في وجوب قدمه وبقائه بل وفي كل وصف  
 من اوصاف الوهيته

(ش) يعني انك اذا علمت وجوب وجوده جل وعلا وانه لا يقبل العدم  
 السابق لوجوب قدمه ولا العدم اللاحق لوجوب بقائه علمت استحالة هذه الامور  
 كلها في حقه تعالى لاستزامها مماثلته لما قام البرهان على وجوب حدوئه وهو  
 الجواهر والاعراض فقولته ومن هنا اشارة الى وجوب قدمه وبقائه وقوله جرما  
 اي مقدارا يشغل فراغا فيتناول الجوهر الفرد والمركب منه وهو الجسم وذلك  
 لان الجرم ملازم للحركة او السكون لان التميز صفة نفسية له فان بقي في حيزه  
 فهو ساكن وان انتقل عنه فهو متحرك والحركة والسكون حادثان وقد سبق  
 برهانه واخصر شي في ذلك ان نقول الحركة لا تكون ازلية لعدم امكان بقائها

ولزوميتها سبق السكون في الحيز المنتقل عنه والازلي لا يكون مسبوقاً بغيره والازلي ايضا يلزم بقاءه واما السكون ايضاً فلا يكون ازلياً والا لاستحال عدمه فيستحيل ان يتحرك الجرم دائماً والعقل والمشاهدة يكذبانه فقول على هذا في نظم الدليل على حدوث الاجرام لو وجد جرم في الازل لم يخل اما ان يكون متحركاً او ساكناً لكن الثاني باطل بقسميه فالقدم مثله وبالجملة فالحركة والسكون لا يكونان الا حادثين ضرورة فمالا زهما وهو الجرم يجب حدوثه ويتعالى من وجب له القدم والبقاء ان يكون حادثاً وايضاً فلو كان جرماً لجازان يكون اكبر مما هو عليه او اصغر لاستحالة وجود جرم لا نهاية له فيحتاج الى مخصص يخصصه بما هو عليه من المقدار دون غيره من المقادير الجائزة فيكون حادثاً وهو محال وايضاً فلو كان جسماً مركباً من جزأين فاكثر لازم ان يقوم بكل جزء منه صفة العلم والقدرة والحياة وسائر صفات الاله لاستحالة وجود قديم غير الاله ولئلا يلزم الافتقار الى المخصص في ترجيح بعض الاجزاء بقيام الصفات بها دون بعض لكن قيام الصفات بكل جزء محال لانه يوجب تعدد الالهة وسياتي برهان وجوب الوجدانية له جل وعلا واما ادعاء ان الصفة الواحدة تقوم بالمجموع فلا يخفى بطلانه وانه يلزم عليه انقسام ما لا يصح انقسامه واذا عرفت هذا عرفت استحالة التجزئة التي اثبتها النصارى لالههم تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً فانهم اعتدوا ان معبودهم جوهر ابي اصل الاقائيم وذلك ان له عندهم ثلاثة اقائيم اقنوم الوجود ويعبرون عنه بالاب واقنوم العلم ويعبرون عنه بالابن والكلمة واقنوم الحياة ويعبرون عنه بروح القدس ثم قالوا ان مجموع الثلاثة الاله واحد فجمعوا بين تقيضين وحدة وكثرة وجعلوا الذات تتركب من مجرد احوال لا وجود لما ازوجوه واعتبارات لا توجد الا في الازهان وذلك غير معقول



لعاقل والاقنوم كلمة يونانية والمراد بها في تلك اللغة اصل الشيء ويعني بها  
 النصارى الاصل الذي كانت منه حقيقة المهيم وقد طولبوا في دليل الحصر في  
 الثلاثة فقالوا لان الخلق والابداع لا يتأتى الا بها فقبل لهم والارادة والقدرة  
 لا يتأتى الخلق الا بهما فأجابوا بان الاقنيم خمسة واذا استحال ان يكون تعالى  
 جرماً استحال وصفه بالصغير والكبير اللذين هما من اوصاف الاجرام (قوله) او  
 قائماً به يعني بالجرم لانه يوجب ان يكون عرضاً مفتقراً الى محل يقوم به وقد  
 سبق برهان حدوث الاعراض بتغيرها قبولا وحصولا والرب جلّ وعلا يستحيل  
 عليه التغير مطلقاً ويجب له القيام بنفسه اي لا يفتقر الى محل ولا مخصص أما  
 عدم افتقاره الى مخصص فلوجوب التقدم والبقاء لذاته ولصفاته واما عدم افتقاره  
 الى محل فلوجوب اتصافه بالصفات العلية الوجودية من العلم والقدرة والارادة  
 والحياة والسمع والبصر والكلام ولو كان مفتقراً الى محل لكان صفة معنى من  
 المعاني والصفة لا تنصف بشيء مما سبق وايضاً فلو كان مفتقراً الى محل لم يكن  
 بالالوهية اولى من المحل الذي افتقر اليه فلو فرض انها الهان لزم تعدد الالهة  
 واذا استحال افتقاره الى محل استحال اتحاده به ومعنى الاتحاد صيرورة الشئين  
 شيئاً واحداً وهو محال مطلقاً في القديم والحادث وبرهانه ان احد الشئين اذا  
 اتحد بالآخر فان بقيا على حالهما فهما اثنان لا واحد فلا اتحاد وان عدما كان  
 الموجود غيرها وان عدم احدها دون الآخر امتنع الاتحاد لان المعدم لا يكون  
 عين الموجود واذا عرفت استحالة افتقاره الى محل واتحاده به فكنا نستحيل قيام  
 صفاته بذات غيره واتحاده به فبطل ما قالت النصارى اهلكهم الله ان اقنوم  
 الكلمة اتحد بناسوت عيسى عليه الصلاة والسلام واختلفوا في معنى الاتحاد فمنهم  
 من قال ان الاتحاد يرجع الى قيامها به كما يقوم العرض بالجوهر وهذا يوجب

مفارقتة لذات الجوهر الذي هو مجموع الاقانيم الثلاثة عندهم ضرورة ان المعنى الواحد لا يقوم بذاتين فيكون الباقي بعض اله لا اله و عيسى ايضاً قام به بعض الاله فلا يكون اله فقد لزم على مذهبهم عدم الاله وفيه ايضاً القول بانتفاء المعنى وهو محال على الصفات العرضية فكيف بما هو نفسي عندهم وايضاً فاختصاص الاتحاد بأقنوم الكلمة دون روح القدس الذي هو اقنوم الحياة بل ودون الجوهر نفسه يحتاج الى مخصص وايضاً فالاتحاد ان كان واجباً لزم قدم الناسوت وان كان جائزاً افتقر الى مخصص ويلزم منه جواز زواله فتكون الوهية عيسى جائزة وذلك يفضي الى مثله في واجب الوجود وهو محال وايضاً الاتحاد اما ان يكون وصف كمال فيجب للذات الازلية ازلاً وان كان صفة ذم فقد وصفوه بالتقائص وايضاً يطالبون بتخصيص ناسوت عيسى بهذا الاتحاد دون غيره فان قالوا وجه الاختصاص ما ظهر على يديه من احياء الموتى ونحوه رد عليهم ما ظهر على يد موسى عليه السلام من احياء العصا ثعباناً ونحوه بل ويلزمهم ان يجوزوا اتحاد الكلمة بكل حادث حتى الخنافس والحشرات لان قصارى ما انعم منها على اصلهم دليل الاتحاد و باجماع ارباب العقول ان الدليل يلزم طرده لا عكسه فلا يلزم اذا من عدم دليل الاتحاد في هذه الحوادث عدم المدلول الذي هو اتحاد الكلمة بها وما اخس مذهباً يفضي الى تجويز ان تكون الخنفساء والجمل وغيرها آلهة ومنهم من فسره هذا الاتحاد بالاختلاط والمزج كاختلاط الحجر والماء ونحوهما من المائعات وجميع ما ورد على الاول يرد على هذا ويزيد بان الاختلاط من احكام الاجسام فكيف يعقل في الكلمة التي هي خاصية الذات الازلية قال المقترح وسمعت من بعضهم عند المباحثة يقول نسبتته كنسبة اضواء الشمس من الشمس فهي مشرقة علينا ولم تفارق الشمس ولم يعلموا ان اضواء الشمس اجسام

مضيئة بعضها يتصل بما اشرق عليه وبعضها يتصل بغيره وأين هذا من الخاصية  
 المتحدة ومنهم من فسره بالانطباع كأنطباع صورة النقش في الشمع وهذا باطل  
 لان نفس النقش لم يحصل فيما طبع فيه وانما حصل فيه مثاله فتبين ان المذهب  
 غير معقول وهم اخس الفرق وارذلها افهاما وادراك الحقائق على مثلهم عسير وقد  
 قولوا ان عيسى صلب فقيل لهم كيف يصلب الاله فقالوا المصلوب الناسوت  
 فقيل لهم كيف ينفرد بالصلب الناسوت دون اللاهوت وقد اتحدا ثم قد ورد  
 في انجيلهم ما يشير الى تعبد المسيح وخضوعه وخشوعه للرب سبحانه وتعالى والتزامه  
 احكام العبيد من التذلل وطلب الجزاء من الله تعالى حتى قال انا ماض الى ابي  
 وايكم والهي والحكم فان كانوا يتمسكون بلفظ ابي فقد قال وايكم فبالمعنى الذي  
 اثبت الابوة لهم من التربية والالطف يثبت له به وقوله والهي تصریح باثبات  
 الوهية لغيره وعزى بعض اصحاب المقالات الى بعض الصوفية القول بالاتحاد  
 وربما اخذوا ذلك من شطحات تنقل عن بعضهم كقولهم ما في الجبة الا الله وانا  
 الحق ونحو ذلك وبعض علماء الطريق يتأول لهم وينزههم عن القول بمثل هذه  
 المقالة ويقول ان السالك ربما طرأت عليه حالة لا يشاهد فيها غير الله تعالى  
 فتغيب نفسه عنه فضلا عن غيرها ويعبرون عن هذه الحالة بالفناء فيجري على  
 لسانه مثل هذه الالفاظ وهي حالة سكر وغاية واذا رجع الى صحوه واحساس  
 نفسه لم يصدر منه شيء من ذلك ويعذر بذلك ومنهم من اخذهم بذلك وحكم  
 بالقتل كفتوى الجنيد في الحلاج (قوله) او محاذيا له اي قربا منه اما قرب  
 اتصال حتى يكون الجرم مكانا له يتمكن عليه او قرب انفصال حتى يكون في  
 جهة له وكلاهما محال لانهما من خواص الاجرام (قوله) او في جهة له اي للجرم  
 فليس فوق شيء من العالم ولا تحته ولا امامه ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن شماله

لان الجهة تستلزم التمييز وكل متخير فهو جرم والله جل وعلا ليس مجرم وقد سبق  
 بيانه ولم يقل بالجهة الا طائفتان من المبتدعة وهم الكرامية والحشوية وعينوا من  
 الجهات جهة فوق ثم اختلفت الكرامية بعد ذلك فمنهم من قال انه مما س  
 للعرش تعالى عن ذلك ومنهم من زعم انه مبين له ثم اختلف هؤلاء فمنهم من  
 زعم انه مبين بمسافة متناهية ومنهم من زعم انه مبين بمسافة غير متناهية  
 والحشوية حملت الاستواء في الآية على ظاهره وامتنعت من التأويل وسيأتي  
 ان شاء الله تعالى الكلام على بعض ما اشكل من ظاهر القرآن والحديث في  
 موضع أيق به من هذا ( قوله ) او مرتسما في خياله الضمير يعود على الجرم اي ان  
 كان له خيال لانه لا يرتسم في الخيال الا الاجرام واعراضها وبالجملة فقد قامت  
 البراهين القطعية على وجود الذات العلية موصوفة بصفات كاملة لا يحاط  
 بها وعلى قيامه جل وعلا بنفسه واستجماله مماثلته تعالى لكل ما يخطر بالبال واستجماله  
 اتصافه بكل ما يستلزم مماثلته للحوادث والعجز بعد هذا عن الادراك واجب ولا  
 يعرف الله الا الله جل وعلا وانشد ابو الفتح

لعمري لقد ظفت المعاهد كلها      وسرحت طرفي بين تلك المعالم  
 فلم ار الا واضعاً ككف حائر      على ذقن او قارعا سن نادم

( قوله ) لان ذلك كله يوجب مماثلته للحوادث اي مساواته لها في صفاتها  
 النفسية لان كل موجودين اما أن يتساويا في صفة النفس او لا فان تساويا  
 فهما مثلان وان لم يتساويا في صفات النفس فلا يخلو اما ان يصح اجتماعها او لا  
 فان لم يصح فضدان وان صح بخلافان وكل مثليين فانه يلزم استوائهما في كل  
 ما يجب لاحدهما وفي كل ما يجوز عليه او يستحيل فلهذا لو اتصف جل وعلا  
 بشيء مما سبق للزم مماثلته للاجرام او اعراضها وذلك يستلزم ان يساويها فيما يجب

لها من الحدوث وقد سبق وجوب قدمه وبقائه وهذا معنى قولي فيجب له ما وجب لها وذلك يفتح الخ والاستدلال على هذا المطالب بالقياس الاقتراني ينتظم من الشكل الثاني فنقول الله جل وعلا ليس بمحدث وكل متصف بواحد من تلك الامور المذكورة فهو حادث فينتج الله جل وعلا ليس بمتصف بواحد من تلك الامور المذكورة هذا ان اتيت بالدليل مجملا لجمعها وان فصلته لكل واحد قلت في الاول وهو استحالة ان يكون جرما الله جل وعلا ليس بمحدث وكل جرم فهو حادث فينتج الله جل وعلا ليس بجرم وايس بمحدث ثم امض على ذلك الى آخرها (قوله) بل وكل وصف من اوصاف الوهيته يعني كوجوب الوجدانية له ووجوب نفوذ قدرته واراادته في كل ممكن ووجوب احاطة علمه بكل معلوم ونحو ذلك لان هذه الاوصاف لا تجب للحوادث فكذا لا تجب لما مثلها

(ح) فصل ويجب لهذا الصانع ان يكون قادراً والآن لما اوجدك

(ش) تقرير البرهان الذي اشار اليه بالقياس الاقتراني لانه اسهل وأوفق وان كان الموافق للفظه انما هو الاستثنائي وسنبيته آخراً عند شرح لفظه ان نقول الله تعالى موجد بالاختيار وكل موجد بالاختيار فهو قادر ينتج الله تعالى قادر ودليل الصغرى يستبين بابطال ان يكون فعله جل وعلا بطبيعة او علة موجبة وقد سبق برهان ذلك عند ذكر دليل حدوث العالم وسنفيد قريباً برهان ذلك بأنم مما سبق عند كلامنا على كونه تعالى مرئياً واما الكبرى فواضحة لان الموجد بالاختيار هو الذي يصع منه الفعل بدلا عن الترك والتترك بدلا عن الفعل وهذا يعينه معنى القادر وانما قيدنا اليجاد بالاختيار لانه هو المستلزم للقدرة وسائر الصفات الالهيّة اما اليجاد بالذات لايجاد العلة والطبيعة لو صح فلا يستلزم ان تكون تلك العلة او الطبيعة قادرة ولا مريدة ولا عالمة ولا حية فاليجاد

بالاختيار لما حقق بالبراهين القاطعة سهل معه اتيان هذه الصفات سهوة  
لا يحتاج معها الى كبير نظر ( قوله والا لما اوجدك ) يعني اليجاد الذي سبق  
بيانه عند الاستدلال بالنفس وهو اليجاد بالاختيار ونظم الدليل على انفضه ان  
تقول لو لم يكن صانعك قادراً لما اوجدك وبيان الملازمة انه اذا لم يكن قادراً  
كان عاجزاً والعاجز لا يتأتى منه فعل ولا ترك فان قيل لعل الصانع طبيعة او  
علة فلا يلزم من عجزه عدم فعله فالجواب انه سبق ان صانع ذاتك وسائر العالم  
لا يكون الا مختاراً ويستحيل ان يكون طبيعة او علة وبطلان التالي وهو عدم  
ايجادك ظاهر مما سبق اول العقيدة من البرهان على وجود الصانع  
( ص ) ومريداً والا لما اختصت بوجود ولا مقدار ولا صفة ولا زمن

بدلاً عن تقاضها الجائزة فيلزم اما قدمك او استمرار عدمك

( ش ) المريد هو من له صفة يرجح بها وقوع احد طرفي الممكن وان شئت  
فقل هو القاصد لوقوع احد طرفي الممكن ونظم الدليل على انه تعالى مريد  
لكن على غير النظم الذي اشرنا اليه في العقيدة ان نقول الله جل وعلا خصص  
الحوادث باحد الطرفين الجائزين عليه وكل من كان كذلك فهو مريد فينتج  
الله جل وعلا مريد اما الصغرى فواضحة اذ لا يخفى انه لما كان وجود الممكنات  
وعدمها بالنسبة اليها سواء لا يجب احدها ولا يستحيل بل هما جائزان على حد  
السواء ثم انه جل وعلا اوجد هذا الممكن فبالضرورة انه تعالى هو الذي خصصه  
باحد الطرفين الجائزين عليه وهو الوجود ولم يبقه على الطرف الآخر الجائز وهو  
العدم وكذا اوجده على مقدار مخصوص في ذاته فخصصه ايضاً بذلك بدلاً عن  
الطرف الآخر الجائز وهو ان يكون اكبر من ذلك المقدار او اصغر وكنا  
خصه باوجود في ساعة كذا من يوم كذا في شهر كذا في سنة كذا بدلاً عن

الوجود المتقدم على ذلك او المتأخر وكذا ما يتعلق بالالوان وسائر الاعراض  
 خصه بنوع من ذلك بدلا عن تركه الى مقابله واما بيان الكبرى فلان ترجيح  
 وقوع احد الطرفين المستويين بغير مرجح محال وبستحيل ان يكون المرجح نفس  
 ذلك الممكن لانه يلزم عليه ان يكون مساويا لذاته راجعا لذاته وايضا فلانه ان  
 ترجح له من ذاته الوجود كان واجب الوجود لذاته فيلزم قدمه وان ترجح له  
 من ذاته العدم وجب استمرار عدمه فلا يوجد ابدا لان المرجح الذاتي يستحيل  
 عدمه وكلا القسمين باطل فتعين ان يكون المرجح خارجا عنه من جهة فاعله  
 والسير يقتضي ان لا مرجح لاختصاص الممكن باحد الجائزات عليه بدلا عن  
 مقابله الا الارادة وهي قصد الفاعل الى فعل ذلك الجائر وان شئت قلت اختياره  
 له فان قلت لعل المرجح لوقوع احد الطرفين صفة القدرة فالجواب ان القدرة  
 نسبتها الى جميع الممكنات نسبة واحدة فما بالها تعاقبت بايجاد هذا الممكن على  
 الخصوص بدلا عن مقابله وفي هذا الزمان المخصوص بدلا عن المتقدم والمتأخر  
 والازمان كلها بالنسبة الى القدرة القديمة سواء فلا بد اذن من ترجيح الفاعل هذا  
 الزمان للفعل وحينئذ يوجد بقدرته الفعل فيه وكذا لا بد ان يرجح الوجود بدلا  
 عن العدم ثم تتعلق به القدرة وقس على ذلك كل ممكن ولهذا يقولون القدرة  
 عبارة عن الصفة المؤثرة على وفق الارادة فان قلت لعل المرجح تعلق العلم بوقوع  
 ذلك الممكن في الزمن المخصوص على الصفة المخصوصة لان وقوع الممكن على  
 خلاف علم الله مستحيل قلنا التخصيص للممكن بالزمن المخصوص والصفة المخصوصة  
 تأثيريه بايقاع بعض الجائزات عليه فلا يتعلق بهما الا الصفة المؤثرة والعلم  
 ليس من الصفات المؤثرة بدليل تعاقبه بالواجب والمستحيل فلم يبق الا القدرة  
 والارادة وقد بطل بما سبق تعلق القدرة بالتخصيص فتعين ان المتعلق بذلك

الارادة وهو المطلوب فان قلت لقائل ان يقول المرجح لوقوع احد الجائزين  
اشتماله على الصلحة المعلومة لفاعله تعالى قلنا هذه مقالة اعتزالية أعني مراعاة  
الصلحة وسيأتي برهان عدم وجوب مراعاة الصلاح والاصح في حقه تعالى واذا  
بطل مراعاة الصلحة حتما لم تصلح لترجيح الفعل بها فان قلت ما ذكرتموه من ان  
تخصيص احد طرفي الممكن بالوقوع في حق المختار لا يكون الا بصفة الارادة  
ينقض عليكم بالمختار منا فانه يوقع افعالا في زمن مخصوص على صفة مخصوصة  
وهو ذاهل عنها لا شعور له بها فضلا ان يقصد اليها ويريدها والجواب ان  
كلامنا انما هو في المختار الموجد للفعل والمختار منا لا يوجد فعلا اصلا لا في حق  
نفسه ولا في حق غيره وانما الموجد للذات الحادثة وجميع افعالها عموماً هو الله  
جل وعلا وسيأتي برهان ذلك في فصل خاتم الاعمال فالفعل انما يستدل  
باختصاصه بما اختص به من الجائزات على ان فاعله الموجد له وهو الله جل وعلا  
مريد لا على ان فاعله الذي قام به الفعل وأوجده الله تعالى فيه وهو الفاعل منا  
مريد لانا لا نوجد شيئاً من افعالنا بل الله جل وعلا يوجدنا فينا الا انه تارة  
يوجدنا سبحانه ويوجد معها صفة تسمى قدرة يحس بها تيسر ذلك الفعل لنا ولا  
تأثير لهذه القدرة في الفعل اصلا بل هي مثله فعل الله جل وعلا خالق مقارن له  
وفي هذه الحالة التي يخلق الله جل وعلا مع الفعل قدرة مقارنة يسمى العبد في  
الاصطلاح مختاراً ومكنسباً وفاعلاً والا يسمى مضطراً ومجبوراً ثم قد يخلق الله  
سبحانه مع هذين الفعلين وهما القدرة والمقدور علماً للعبد وارادة لما خلق فيه  
وتارة لا يخلق له ذلك كما انه تعالى مع افراده الفعل بالخلق دون القدرة قد يخلق  
للعبد شعوراً بذلك وقد لا وبالجملة فالذوات كالظروف للافعال المخلوقة فيها  
يخلق الله تعالى منها ما يشاء وكيف شاء والظرف والمظروف فعل الله تعالى



لا تأثير لبعض في بعض فتبارك من لا شريك له في ملكه ولا مدبر معه سواء  
 ولا يسأل عما يفعل جل وعلا ( قوله ) والا لما اختصاصت الى آخره نظم الدليل  
 على لفظه من الاستثناء وذلك ان يقال لو لم يكن فاعل ذاتك مريداً لما  
 اختصاصت بوجود الى آخره وبيان الملازمة انك عرفت فيما سبق انه لا سبب  
 لاختصاص الممكن ببعض ما جاز عليه الا ارادة فاعله فاذا قدر ان الفاعل غير  
 مريد لزم استحالة وجود ممكن بعينه بدلا عن مقابلته ضرورة عدم الاختصاص  
 عند عدم المخصص واما بطلان اللازم فبوجهين احدهما مشاهدة الاختصاص  
 في الممكنات والثاني وهو ما اشار اليه في العقيدة من لزوم اتصاف ذات الممكن  
 باحد امرين وجود القدم او استمرار العدم وكلاهما محال في حقه اما الاول فلما  
 مضى من برهان حدوث الممكنات كلها واما الثاني فلمشاهدة الوجود فيها وبيان  
 لزوم احد الامرين عند تقدير عدم الاختصاص بممكن دون ممكن ان عدم  
 الاختصاص بالوجود وما يتبعه من المقدار المخصوص والصفة المخصوصة يوجب  
 استمرار العدم وعدم الاختصاص بالزمن المعين يوجب القدم او استمرار العدم  
 لان الزمن لما كان لا يتصف به الا المتجدد فلا ينتفي عنه الا القديم او المستمر  
 العدم اذ لا تجدد لمما فظهر ان لزوم الاتصاف باحد الامرين عند عدم  
 الاختصاص بتلك الامور المذكورة يتعين فيه احدها وهو استمرار العدم فيما عدا  
 الزمان ويلزم احدها لا بعينه في الزمان لكن لم يفصل في العقيدة لانه قصد  
 ما يلزم في عدم الكل من حيث هو كل لا ما لا يلزم في عدم كل واحد ويصح  
 عطف قوله فيلزم اما قدمك الخ بالواو بدل الفاء وهو احسن وأفيد ويكون دليلاً  
 آخر مستقلاً بنفسه معطوفاً على الاول ونظمه على هذا ان يقال لو لم يكن فاعلك  
 مريداً للزم اما قدمك او استمرار عدمك وبيان الملازمة ان الفاعل اذا لم يكن

مريدا فان كان وجود الممكن لازماً لوجوده او لوجود صفة من صفاته بحيث لا يحتاج في وجود ذلك الممكن الى قصد لزوم قدم ذاتك و قدّم سائر الممكنات لاستحالة وجود الملزوم بدون اللازم وقد مر وجوب القدم لفاعلك و لصفاته فما لزمها يجب ان يكون كذلك وان لم يكن وجود الممكن لازماً لوجود ذاته ولا لوجود صفة من صفاته لزم استمرار عدم ذاتك وعدم سائر الممكنات لاستحالة ترجيح زمن او مقدار او صفة بلا مرجح

(ص) ومن هنا تعلم استحالة كون الصانع طبيعة او علة موجبة فان أُجيب عن التأخير في الطبيعة بالمانع او فوات الشرط لزم عدم القديم او التسلسل لنقل الكلام الى ذلك المانع او ذلك الشرط

(ش) الاشارة بهنا راجعة الى لزوم قدمك او استمرار عدمك اي بهذا اللازم يستدل ايضاً على امتناع ان يكون صانع العالم طبيعة او علة موجبة وقد عرفت فيما مضى ان من يتأتى منه الفعل والترك يسمى مختاراً ومن لا يتأتى منه الترك فان لم يمكن ان يمنع مانع من الفعل يسمى علة وان امكن يسمى طبيعة وبيان لزوم احد الامرين اذا قدر صانع العالم طبيعة او علة ان الطبيعة والعلة لا يخلو اما ان تكون قديمتين او حادثتين فان كانتا قديمتين لزم قدم العالم لان فعل العلة والطبيعة انما هو باللزوم لا بالاختيار و قدّم الملزوم يقضي بقدم لازمه وقد عرفت بانبرهان حدوث العالم وان كانتا حادثتين افتقرتا الى علة او طبيعة و دار او تسلسل وقد سبق بيان ذلك عند بيان كون فاعلك قديماً والدور والتسلسل محالان على ما مضى فكون العلة والطبيعة حادثتين محال فوجود ذاتك وسائر العالم الموقوف عليها محال والمحال مستمر العدم فقد لزم استمرار العدم لذاتك وسائر العالم والعيان يكذب ذلك والحاصل انه يلزم قدم العالم ان فرضت العلة أو الطبيعة

قديمتين أو استمرار عدمه ان فرضتا حادثين وكلا الازمين باطل فاللزوم وهو كون صانع العالم طبيعة أو علة باطل فتعين أن يكون فاعلاً بالاختيار وهو المطلوب وربك يخاق ما يشاء ويختار ويلزم أيضاً على تقدير العلة أو الطبيعة قديمتين وجود ما لا نهاية له لان نسبة العلة والطبيعة الى جميع الممكنات نسبة واحدة والممكنات لا نهاية لها فيلزم وجود جميعها دفعة وهذا المحال في الحقيقة لا يختص لزومه بفرض قدم العلة أو الطبيعة بل يلزم أيضاً في فرض حدوثها (قوله) فان أجيب عن التأخير في الطبيعة الخ هذا اعتراض من الطبيعيين على الدليل السابق وهو لزوم قدم العالم أو استمرار عدمه وتقريره ان قالوا نختار ان الصانع للحوادث طبيعة وانها قديمة قولكم فيلزم قدم تلك الحوادث غير مسلم لان عدم المفارقة انما يلزم في العلة مع معلولها لان تلازمها لا يتوقف على شيء اما ملازمة الطبيعة مطبوعها فتوقف على عدم الموانع ووجود الشروط كلها كما نقول مثلاً تأثير النار بطبيعتها على مذهب الفلاسفة ابعدهم الله في احتراق الشيء يتوقف على وجود شرط وهو مسها مثلاً لذلك المحترق وانتفاء مانع وهو بلل ذلك المسوس مثلاً اما اذا وجد مانعها او انتفى شرطها فتوجد هي مع عدم مطبوعها الذي هو الاحتراق قالوا فاذا نقرر ذلك فنقول صانع هذه الحوادث طبيعة قديمة لكن تاخر مطبوعها ولم يكن قديماً للمانع من وجوده اذ لا او فوات شرط فلما انتفى المانع ووجد الشرط فيما لا يزال وجدت تلك الحوادث فلا يلزم على هذا قدم الحوادث ولا استمرار عدمها كما زعمتم وجوابه اما ننقل الكلام معهم الى هذا المانع من وجود الحوادث او الشرط لها المتأخر وجوده فنقول ذلك المانع من تأثير الطبيعة في وجود الحوادث ازلاً لا يخلو اما ان تقدره قديماً او حادثاً فان كان حادثاً افتقر الى محدث والمحدث على اصلكم طبيعة قديمة فتحتملون الى تقدير

مانع آخر منع من وجود هذا المانع الحادث ازلاً والمانع من تأثير الطبيعة قد اخترتم انه حادث فيكون هذا المانع الثاني حادثاً ويفنقر ايضاً في تأخير وجوده عن طبيعته القديمة الى تقدير مانع آخر حادث ثم كذلك هذا المانع الآخر ويتسلسل فيلزم وجود حوادث لا أول لها وقد سبق برهان استحالة وان منعوا التسلسل في الموانع الحادثة وجعلوا لها مبدأ لزم قدم حوادث العالم اعروا الطبيعة المؤثرة فيها عن المانع ازلاً وان كان المانع من وجود العالم قديماً لزم أن لا يوجد شئ من العالم حتى يتقدم مانعه القديم لكن عدم القديم محال وقد سبق برهانه فوجود العالم المتوقف عليه محال وهكذا نقول في الشرط للمناخ وجوده عن الطبيعة انه حادث فيفنقر الى محدث والمحدث على أصلهم طبيعة قديمة فيحتاجون ايضاً الى تقدير مانع من وجود هذا الشرط ازلاً او فوات شرط لم يوجد الا فيما لا يزال وتقل الكلام الى مانع الشرط والى شرط الشرط ويلزم ما لزم أولاً من التسلسل ان قدرت ان موانع الشروط او الموانع حادثة وعدم التقدم ان قدر مانع الشرط قديماً والى هذا الاعتراض وجوابه اشرت بقولي فان اجيب عن التأخر في الطبيعة الخ وانما خصصت هذا الجواب بالطبيعة لعدم تأتي تقدير المانع او فوات الشرط في تأثير العلة فالدليل السابق ناهض فيها ولا يتوهم عليه جراب واذا عرفت هذا عرفت ان تركيب امتزاج العناصر التي يذكرها لاطباء والطبايعيون وانحلالها واعتدالها لا تأثير له في وجود شئ ولا في فساده ولا ان باعتدال الطبايع يكون صحة الجسم ولا ان بغيره بعضها تكون الامراض كما يزعمون بل لو كان الجسم بسيطاً لم يتركب الا من نوع واحد لقبول من الكون والفساد عند اهل الحق والسنة ما يقبله عند تركيبه من الانواع واختياره جل وعلا خلق شئ عند خلقه شيئاً آخر لا يدل على ان لا احد مخلوقه اترافى

مخلوقه الآخر لا بالاختيار ولا بغيره بل وجوده وعدمه فيما يتعلق هنا بالتأثير  
سواء ولقد ضل ابن سينا وكذب ونهج منح الطبائعيين مع ادعائه الاسلام  
وتستره بظاهره في الدنيا حيث يقول في رسالته الطيبة

وقول بقراط بها صحيح ماء ونار وثرى وريح

دليله في ذلك ان الجسم اذا توى عاد اليها رغما

ولو يكون الجسم منها واحدا لم تر بالآلام حياً فاسدا

❖ تنبيه ❖ يدل على ان امتزاج العناصر لا أثر له في حصول الانواع المختلفة  
والاشخاص المتباينة سوى ما قدمناه في ابطال تأثير الطبيعة والعلة ما أشار اليه  
شرف الدين بن التلساني في شرح المعالم قال الامتزاج الموجب لحصول الانواع  
المختلفة والاشخاص المتباينة اذا حصل في العناصر لا يخلو اما ان يبقى كل عنصر  
على ما كان عليه او لا فان لم يبق فما الموجب لا يتفاء صورته التي كان عليها  
وتماس الاجسام لا يوجب نفي ما فيها من المعاني لعدم التضاد والتنافي مع تعدد  
المحال فانه ان اتحد محلها لزم تداخل الاجرام وهو محال اذ لو جاز ذلك لجاز  
وجود جملة العالم في حيز خردلة وان لم تنتف صورتها وجب بقاء الامر فيها على  
ما كان قبل الامتزاج فان قالوا الماء الحار اذا لاقى الماء البارد مثلاً كسب الحار  
من سورة البارد والبارد من سورة الحار فتحصل كيفية ثالثة وهي كونه فاتراً قلنا  
تأثير احدي الكيفيتين في الاخرى اما ان يكون في زمن واحد او على التعاقب  
فان كان في زمن واحد لزم ان بجامع وجود كل واحد منهما عدمه ضرورة ان  
المؤثر لا بد وان يكون حاصلًا حال حصول اثره فيكون كل واحد منهما من  
حيث كونه مؤثراً موجوداً ومن حيث كونه اثرًا معدوماً وان كان على التعاقب  
وجب وجود الاول حال عدمه لتحقيق اعدامه الثاني وهو محال بانفاق انتهى .

قلت ولو فرض وجود الاول بعد عدمه واعدم الثاني لزم ايضا ان يوجد الثاني بعد عدمه ليعدم الاول ويتسلسل فلا تحصل الكيفية الثالثة ابداً ومما يبطل مذهب الفلاسفة القائلين بالتعليل النافين عن الصانع الاختيار والارادة ان يقال لهم ما بال الافلاك وقفت على عدد مخصوص ولم تكن اكثرمه ولا اقل ولم كانت على تلك المقادير المخصوصة ولم تكن اكبر منها ولا اصغر وما بال الاعلى منها يتحرك حركة واحدة من المشرق الى المغرب وباقي الافلاك يتحرك حركتين احدهما الحركة اليومية من المشرق الى المغرب والاخرى حركاتها في البروج من المغرب الى المشرق وما بال الحركات كلها اختلفت بما بين المشرق والمغرب ولم تكن فيما بين الجنوب والشمال مثلاً ولم اختلف كل واحد من السبعة السيارة بملكه المخصوص مع جواز ان يكون في غيره ولم اختلفت سائر الكواكب الثابتة بالفلك النامن ولم تكن في غيره ولم كان الفلك التاسع اطلس من الكواكب ولم كان بعض الكواكب اكبر من بعض ولم كان بعضها يلي القطب الشمالي وبعضها يلي القطب الجنوبي وبعضها على سمت الروس وبعضها مائلاً عنه ولا موجب للتخصيص بجميع ما ذكر على اصلكم وهل مذهبكم في اسناد ذلك الى غير الفاعل المختار الذي يخص ما شاء بما شاء الا تلاعب لا يرضى بقوله الا مسلوب العقل والايان ومن لم ينفعه الله بشيء مما تعب في عمله وصار يهذو بهذيان المجانين وغير المميز من الصبيان ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اللهم عافنا بفضلك من كل آفة في ديننا ودنيانا واخرتنا يا ارحم الراحمين يا ذا الجلال والاكرام ❀ فائدة ❀ قال ابن دهاق في شرح الارشاد حين تعرض لاصناف الشرك وصنف آخر من الشرك وهو اضافة الفعل لغير الله سبحانه وتعالى قال وهذا الصنف ثلاثة انواع احدها اضافة الفعل الى الافلاك وانها

تؤثر في العالم السفلي تأثيرات في الاجسام والنبات والمركبات وان البعض يتولد  
 عن البعض وهذا النوع يختص به الفيلسوف ومن تابعه من عامتهم وقال  
 عني القلوب عموا عن كل فائدة لانهم كفروا بالله تقليداً  
 الثاني ما اضيف من افعال بعض الى بعض من ان النار تحرق والطعام يشبع  
 والثوب يستر الى غير ذلك من ربط المعتادات حتى ظنوها واجبة وتلك ضلالة  
 تبع الفيلسوف فيها كثير من عامة المسلمين قلت بل وكثير من المتفهمين  
 المشتغلين بما لا يعنيه من العلوم وعن مرادهم عمين قال وهم فيها على اعتقادات  
 فن قال بطبعها تفعل فلا خلاف في كفره ومن قال بقوة جعلها الله فيها كان  
 مبتدعاً وقد اختلف الناس في كفره قلت وهذا القسم هو اعتقاد اكثر عامة  
 المتفهمة في زماننا ومن في معناهم من جهالة المقلدين قال ومن قال ان الاكل دليل  
 عقلي على الشبع دون ان يكون معتاداً كان جاهلاً بمعنى الدلالة العقلية ومن  
 علم ان الله سبحانه وتعالى ربط بعض افعاله ببعض وكما فعل هذا فعل هذا  
 باختياره واذا شاء خرق هذه العادة فعل فهذا هو المؤمن الذي سلم من هذه  
 الآفة بفضل الله سبحانه وتعالى ثم ذكر ان النوع الثالث من هذا الصنف ما تقوله  
 المعتزلة ويعتقده اكثر من جهل هذا العلم من المسلمين ان العبد يوجد افعاله على  
 حسب اختياره بقدرة خالقها الله تعالى له وامره ان يتصرف بها في غير ما نهاه  
 عنه وذكر خلاف اهل السنة في تكفيرهم قال والظاهر انهم كفرون انتهى قلت  
 فانظر هذا الخطر العظيم في العقائد وكيف عرض بنفسه من اعرض عن النظر  
 في علم التوحيد للعذاب المؤبد والحزى السرمدي في نار جهنم مع كل كافر وجاحد  
 اللهم اصلح ظواهرنا وبواطننا واهدنا في الدنيا والاخرة صراط الذين انعمت عليهم  
 غير المغضوب عليهم ولا الضالين يا ارحم الراحمين

(ص) ثم يجب أيضاً لصانعك ان يكون عالماً والا لم تكن على ما أنت عليه من دقائق الصنع في اختصاص كل جزء منك بمنفعته الخاصة به وامداده بما يحفظها عليه ونحو ذلك من المحاسن التي تعجز عقول البشر عن الاحاطة بأسرارها (ش) نظم الدليل على لفظه ان يقال لو لم يكن صانعك عالماً لم تكن متصفاً بما أنت عليه من غاية الاحكام ودقائق المحاسن التي يعجز عن حصرها وبيان الملازمة انه معلوم بالبديهية انه لا يحكم الفعل ويزره في غاية الكمال وما لا يحاط به من انواع المحاسن الا من هو عليم حكيم غاية الحكمة واما الاستثنائية فمعلومة بضرورة المشاهدة ولا يخفى ان عجائب مصنوعات سبحانه مما لا يحيط بها ووصف واصف ومن جوّز صدور تلك العجائب مع كثرتها وخروجها عن حد الحصر من الجاهل على سبيل الاتفاق كان معانداً للحق جاحداً للضرورة وسقطت مكالته لخروجه عن حيز العقلاء وقول من قال قد يقع الفعل المحكم من الجاهل مرة على سبيل الاتفاق ولا يدل فكذا يجب ان لا يدل اذا وقع مرات هو نظير قول القائل اذا لم يفد خبر الواحد العلم فلا يفيد خبر الجماعة واذا لم يرو قليل الماء فلا يروي كثيره واذا لم تنتج المقدمة الواحدة لم تنتج المقدمتان والتسوية في ذلك خلاف الحس والعادة والعقل فان قيل ينتقض هذا الدليل بما تتخذه النحل بغير آلة من البيوت المحكمة المسدسة التي لا يعرف وضع مثلها الا المهندسون واختارت خصوصية هذا الشكل لجمعه بين المصلحتين وهو اقرب من شكل الدائرة القريب من شكل النحلة والامن معه من فرج تبقى بين الاشكال ضائعة لغير فائدة ومعرفة كون الجمع بين هاتين المصلحتين خاصاً بهذا الشكل المسدس مما لا يستخرجه الا اذ كياه المهندسين بعد سير وبحث عظيم ومعلوم ان النحلة من الحيوان غير العاقل وقد صدر من فعلها ما صدر فكيف يصح مع هذا ان



يستدل باحكام الفعل واشتماله على دقائق الصنع على علم صانعه فالجواب انك قد عرفت ان معتقد اهل السنة ان الله جل وعلا منفرد بخلق كل شيء ولا تأثير لغيره في شيء ايا كان وان الافعال التي لتصف بها العقلاء وغيرهم كلها منسوبة الى الله جل وعلا خلقاً واختراعاً وان كان بعضها ينسب الى بعض من يتصف بها كسباً من غير تأثير اصلاً وسيأتي في فصل خلق الافعال تفسير معنى الكسب فليس في الوجود عند اهل السنة الا الله جل وعلا موصوفاً بصفاته العلية وكل ما سواه من الكائنات فهي افعاله فالشكل المسدس التي اتخذتها النحلة اذن ليس لها فيه تأثير اصلاً بل ولا كسب من غير تأثير لما يأتي في فصل ابطال التولد من امتناع تعلق القدرة الحادثة بغير محلها وانما وقوع ذلك الشكل بمجرد خلق الله جل وعلا واختراعه وألهم النحل لاتخاذها مسكناً كما ألهم سائر الحيوانات لمصالحها الذي خلق كل شيء ثم هدى فهو من جملة ما يدل على عظيم علمه تعالى ولو سلمنا انه من فعلها فلا نسلم انها غير عالمة به حينئذ بل خرقت في حقها العادة والهمت علم ذلك وخلق لها كما خلق للنملة علم بسليمان عليه السلام وبجنوده حتى قالت يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم ثم تعلم دقائق العلوم وخلقها لمن ليس أهلاً لمطلق فكيف من دقائقه من ادل دليل على شرف علمه جل وعلا وباهر قدرته ونفوذ ارادته وانقياد جميع الممكنات لمشيئته تعالى وقد ضعف امام الحرمين في البرهان دلالة الاحكام على العلم وقال لامعنى للاحكام سوى ان الاكوان خصصت الجواهر باحياز حتى انتظم منها خطوط مستقيمة ولا اختصاص للاكوان بالدلالة على العلم وانما الكلام مع الخصم بهد كونه طامعاً مختاراً والاختيار دليل كونه عالماً واعترض عليه شرف الدين بن التلمساني بان الاحكام لا تسلم رجوعه الى مجرد تخصيص الجواهر باكوان بل هو يرجع الى اختصاص

بأكوان وكيفات خاصة وضرب من الصفات والاعراض على مقدار وكل شيء  
 عنده بمقدار ثم دلالة غير الاحكام من وقوع الفعل على وفق الاختيار وان كان  
 منجماً لا يمنع من دلالة الاحكام عليه بل دلالة الاحكام أوضح لانه يدل على  
 العلم بالضرورة والاختيار يدل عليه بالنظر انتهى قلت نخرج من هذا انه يصح  
 الاستدلال على كونه جل وعلا علماً بوجهين الاحكام والاختيار وان الاول  
 اوضح من الثاني ووجه الاستدلال بالاختيار على ما قرره ابن التلساني في شرح  
 المعالم انه قد تقرر فيما مضى بالبراهين القاطعة ان الله تعالى فاعل بالاختيار  
 والفاعل بالاختيار لا بد وان يكون قاصداً الى ما يفعله والقصد الى الشيء مع  
 الجهل به محال ولا يتصور القصد من الله تعالى الا مع العلم بالمقصود وان كان  
 يتصور من الحادث مع القصد والظن والوهم فلا يتصور من الله تعالى بناء على  
 ذلك الاحتمال وقوع ذلك على خلاف ما هو عليه وهو نقص يتعالى الله عنه  
 فتعين ان يكون علماً ولما كانت الماهيات المطلقات لا يمكن دخولها في الوجود  
 الا مع تخصيصها بزمان ومحل وكيفية ووضع ومقدار وكل وجه وجدت عليه  
 امكن في العقل وقوعها على خلافه او مثله ولا يتخصص الا بالقصد اليه وجب  
 ان يكون علماً بها من كل وجه وذلك ادل دليل على انه عالم بالجزئيات لا كما  
 يقول الفلاسفة ان علمه لا يكون الا كياً تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً  
 (قوله) وامداده بما يحفظها عليه الضمير في امداده يعود على الجزء والمنصوب في  
 يحفظها يعود على المنفعة ويبان ما ذكر على سبيل الاشارة ان نقول جسد الانسان  
 مركب من اصول اربعة الارض والماء والهواء والنار ثم تفصلت هذه الاربعة  
 الى العظم والبخ والعصب والعروق والدم واللحم والجلد والظفر والشعر ووضع كل  
 واحد منها لحكمة لولاها لم يكن الجسد بحسب العادة فالعظام منها هي عمود

الجسد فضم بعضها الى بعض بفواصل واقفال من العضلات والعصب ربطت بها ولم يجعل عظماً واحداً لانه لو كان يكون مثل الحجر ومثل الخشبة لا يتحرك ولا يجلس ولا يقوم ولا يركع ولا يسجد لحاقه الواحد الاحد النقيوم وجعل العصب على مقدار مخصوص فلو كان اقوى مما هو لم تصح عادة حركة الجسم ولا تصرفه في منافعه ثم خلق تعالى الخ في العظام في غاية الرطوبة ليرطب بيس العظام وشدها وانقوي العظام برطوبته ولولا ذلك لضعفت قوتها وانخرم نظام الجسد لضعفها بحسب مجرى العادة ثم خلق اللحم وعاء على العظام وسد به خلل الجسد كله فصار مستويًا لحمية واحدة واعتدلت هيئة الجسد به واستوت ثم خلق العروق في جميع الجسد جداول لجريان الغذاء فيها الى اركان الجسد لكل موضع من الجسد عدد معلوم من العروق صغارا وكبارا لياخذ الصغير من الغذاء حاجته والكبير حاجته ولو كانت اكثر مما هي عليه او نقص او على غير ما هي عليه من الترتيب لما صح من الجسد بحسب العادة شيء ثم اجري الدم في العروق سيالاً خائراً ولو كان يابساً او اكنف مما هو عليه لم يجري في العروق ولو كان ألطف مما هو عليه لم تغذ به الاعضاء ثم كسا اللحم بالجلد ليستره كله كالوعاء له ولو لا ذلك لكان قشراً أحمراً وفي ذلك هلاكه عادة ثم كساه الشعر وقاية للجلد وزينة في بعض المواضع وما لم يكن فيه شعر جعل له اللباس عوضاً منه وجعل أصوله مغروزة في اللحم ليم الانتفاع ببقائه وليف أصوله ولم يجعلها يابسة مثل رؤس الارولو كان كذلك لم يهنه عيش وجعل الحواجب والاشفار وقاية للعين ولولا ذلك لا هلكها الغبار والسقط وجعلها على وجه يتمكن بسهولة من رفعها على الناظر عند قصد النظر ومن ارخائها على جميع العين عند ارادة امساكه النظر الى ما تؤذى رؤيته ديناً أو دنيا ولم يجعل شعرها طبقاتاً واحداً لينظر من خلالها ثم

خلق شفتين ينطبقان على الفم يصونان الحلق والفم من الرياح والغبار وينفخان بسهولة عند الحاجة الى الانفتاح ولما فيها أيضاً من كمال الزينة وغيرها ثم خلق بعدها الاسنان ليتمكن بها من قطع ما كوله وطحنه وجعل اللسان آلة يجمع به ما تفرق من الماء كقول في ارجاء الفم ليتمكن تسهيله للابتلاع بطحن الارجاء وخلق فيه معنى الذوق لكل ما كول ومشروب ولم يخلق جل وعلا له الاسنان في أول الخلق لئلا يضر بامه في حال رضاعه بالعض ولانه لا يحتاج لها حينئذ لضعفه عما كثف من الاغذية التي تنقر الى الاسنان فلما ترعرع وصلاح للغة لخلق له الاسنان وجعلها نوعين بعضها محدودة الاطراف وهي التي للقطع يقطع بها الماء كقول وبعضها منبسطة وهي التي للطحن فسبحانه ما أكثر عجائب صنعته وأوسع الآيات لدالة عليه ولكننا لا نبصر شيئاً الا بتوفيق الله تعالى ثم لما كان الماء كولا شديداً كثيفاً ولم يكن ليجري في الفم الى الحلق وهو كذلك على بابه أنبع الله تعالى في الفم عيناً نابعة على الدوام احلى من كل حلوا وأعذب من كل عذب فيحرك اللسان الغذاء ويمزجه بذلك الماء فيعود زقاً فينحدر في الحلق بلا مؤنة ولهذا اذا اعدم الله تلك العين بخلق جفوف من المرض لم يمض على الحلق شئ وان مضى فبمشقة عظيمة ومن عجائب هذه العين انها مع عدم اقطاعها لم يكن ماؤها يملأ الفم في كل وقت حتى يتكف لانس مؤنة عظيمة في طرح ذلك عنه بل جرت على وجه أجمت فيه ان تمدد في وجهه منفعته فتبارك الله احسن الخالقين ثم خلق اظفار ايدين والرجلين تستند بها اطرافها لكثرة حركتها والتصرف بها في الامور ويحك بها ويتنفع بها في موضع الحاجة وانظر الى خلق الاصابع وجعلها متفرقة ذات مفاصل ليتمكن بذلك من قبضها وبسطها بحسب الحاجة ولما كان الشعر والظفر مما يطول لما في طولها من المصلح بعض

الناس في بعض الاوقات وكان جزهما مما يحتاج اليه في بعض الاوقات لم يجعل  
 كسائر الاعضاء في تالم الانسان بقطعهما فانظر الى دقائق هذا الصنع الجليل  
 وحسن معاملة المولى الرحيم هذا العبد الكفور الا من عصمه الله تعالى باللطف  
 الجليل ثم هكذا كل عظم وعرق وقليل او كثير من الجسد على هذه الحكمة  
 واكثر وقد اشرنا الى نزيه سير من بحر لا ساحل له هذا في جسد الانسان وحده  
 ثم اذا تتبععت عجائب الملك في الارضين وسائر حيواناتها واشجارها ونباتها ثم  
 عجائب الملك في السموات وملائكتها وعرشها وكرسيها ثم عجائب الجنة وسكانها  
 ثم احوال النيران وعظيم زبايتها واختلاف انواع العذاب لاهلها اطلمت على  
 ما تعبير فيه العقول وتدهش اسماعه الابواب لخلق السموات والارض اكبر من  
 خلق الناس ولكن اكثر الناس لا يعلمون هذا وكل ما اطاع عليه جميع البشر من  
 ذلك شيء يسير جدا لا بال له في جنب ما غاب عنهم من ملك الله تعالى

(ص) وحيًا والا لم يكن بهذه الاوصاف التي سبق وجوبها

(ش) يعني ويجب ايضاً لصانعك ان يكون حياً والا لزم ما ذكره وبيان الملازمة  
 ان تلك الاوصاف السابقة وهي كونه قادراً وما بعده مشروطة عقلاً بكون  
 المتصف بها حياً فلو قدر عدمه لوجب عدمها لوجوب انتفاء المشروط عند انتفاء  
 شرطه لكن انتفاء تلك الاوصاف المشروطة محال لوجوبها على ما تقدم فنفي  
 شرطها وهو كونه تعالى حياً محال

(ص) وسميماً بصيراً متكماً والا لا تصف لكونه حياً باضدادها واضدادها  
 آفات ونقص وهي عليه تعالى نعال لاحتياجه حينئذ الى من يكمله كيف وهو  
 الغني باطلاق المنفقر اليه كل ما سواه على العموم  
 (ش) اي ويجب لصانعك ان يكون سميماً بصيراً متكماً لان كل حي قابل لصفة

فانه لا يخلو عنها الا الى مثابها أو ضدّها لما عرفت فيما سبق وسنعيده فيما يأتي من استتمّة عروّ القابل عن جنس المقبول ودليل ان كل حي قابل للاتصاف بهذه الصفات أو اضدادها امتناع اتصاف الموقى بها وصحة اتصاف الاحياء بها فالصحيح اذن لقبول هذه الصفات اما الحية وامر يلزم الحياة وياها. كان يلزم عليه قبول اتصاف كل حي بها فاذا لم يصف الحي بكونه سمياً بصيراً متكاملاً لزم ان يتصف باضدادها وهي كونه اصم اعمى ابكم اكن هذه الاضداد في حقه تعالى مستحيلة لكونها آفات ونقائص وهو جل ودلا منه عن كل قص تقيلاً وعقلاً لان الناقص يفقر الى من يكمله وذلك يستلزم حدوثه وحدثه والافتقار على واجب الوجود الغني باطلاق مفقور اليه كمن ماسواه مستحيلان على الضرورة ويترجم على تقدير تلك النقائص ان يكون الخلق المتصف بانكالات اضدادها اكل من الخالق وذلك مما لا يعقل

(ص) والتحقق الاعتماد في هذه الثلاثة على الدليل السمي لان ذاته تعالى له

تعرف حتى يحكم في حقه بانه يجب الاتصاف باضدادها عند عدمها

(ش) يعني ان الاعتماد في ثبوت تلك الاوصاف على الدليل العقلي من كون

تلك الاوصاف كالات فيجب اتصافه بها والا لا تصف باضدادها فيكون قصاً لانه قد فاته الكمال وفوت كمال نقصان ضعيف لانه ثبت ثبوت لارصاف الكمال في الشاهد ولا يزوم من كون الشيء كمالاً في شئ من ان يكون في العجب كذلك لا ترى ان نسبة ولا في شئ كمال وثبتت على الله تعالى لانها من عوارض الاجسام وذاته جل وعلا لا تعرف حتى يعلم ان هذه الاوصاف كالات في حقه تعالى يحجب نقصانها بحيث يزوم ان لا يتسلفها ان يتصف باضدادها وانما تعرف من صفته جل وعلا بالمعقله دست عليه نعمه فان

يدل الفعل لجأنا الى السمع فان لم يرد وجب الوقف ولا شك ان السمع وارد في هذه الصفات الثلاث فمنه في اثبات كونه تعالى سميعاً بصيراً قوله تعالى اني معكم اسمع وارى وكقوله تعالى وهو السميع البصير وكقوله جل وعلا لم يعلم بان الله يرى وكقوله جل اسمه الذي يراك حين تقوم واحتجاج ابراهيم عليه الصلاة والسلام في نفي الهية الاصنام في قوله تعالى لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولو كان معبوده كذلك لم تتم له حجة وقد قال تعالى وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه واذ اثبت ان الاتصاف بهاتين الصفتين لا يتوقف عقلاً على الاتصالات الجسمانية ودل التصريح بهما على انها صفتا كمال وجب اعتقاد ما دلت عليه الآية ولا محوج للتاويل لا عقلاً ولا سمعاً وحمل اللفظ على احتماله البعيد مجاز وشرطه القرينة ومع عدمها لا يجوز المصير اليه لما فيه من اثبات المشروط بدون شرطه فتعين البقاء مع تلك الظواهر وهكذا القول في جميع ما ورد من احكام الآخرة متى كان ظاهره جائزاً وجب اعتقاده الا ان يدل دليل على امتناعه واما دليل كونه تعالى منكماً من السمع فقال الامام الفخر اجمع الانبياء والرسل على كونه تعالى منكماً قال ابن التلساني وقد اجمع المسلمون ايضاً على ذلك على الجملة وان اختلفوا في تفسير الكلام فان قيل يرد على اثبات كونه جلاً وعلاً منكماً بطريق السمع أن يقال ان قول الرسول لا يدل ما لم يثبت صدقه ولا يثبت صدقه الا بالمعجزة والمعجزة لا تثبت ما لم يثبت كون الباري منكماً فان دلالة المعجزة لتنزل منزلة قول الله تعالى لمدعي الرسالة صدقت وانت رسولي فما لم يثبت الكلام الصدق لله تعالى لا يكون مصدقاً لرسوله فلواثبتنا الكلام له تعالى بالسمع لداره قلت قال ابن التلساني انه سؤال قوي وجوابه ان من ادعى انه رسول الملك برأى من الملك ومسمع وقال آية صدقي أن

يغير الملك عادته المألوفة ويفعل كذا ثم قال أيها الملك ان كنت صادقاً في دعوى فافعل لي ذلك ففعل ذلك على الوجه الذي التمسه فيعلم جميع الحاضرين أنه رسول وأنه صادق وان كان فيهم من ينفي كلام النفس ويكفي في العلم بتصديقه ايجاده الفعل الدال على ارادة تصديقه كما يدل التخصيص في الافعال على ارادة وقوعها على ذلك الوجه وقولهم ان المعجزة تنزل منزلة التصديق بالقول مسلم ولكن تنزل منزلة المواضعة على قول يدل على ارادة ذلك كما يدل بعض الاشارة على ذلك والكلام المستدل على ثبوته لله تعالى بالسمع في دعوى الاشعرية هو القول النفسي والتزاع فيه لا في العبارات الحادثة المتوابع عليها والافعال كثيرا ما تدل على الارادة وان لم توضع لذلك نظراً الى العادات والمعجزة كذلك وقد احتج الاستاذ أبو اسحاق على انه تعالى متكلم بانه سبحانه ملك ولا يتم الملك الا بأمر ونهي ويجوز تردد الخلائق بين امر مطاع ونهي متبع وقال كل صفة جائزة لا بد وان تستند الى صفة أزية والا احتمال ما علم جوازه ويستحيل رد الامر والنهي الى الارادة أو العلم وسائر الصفات غير الكلام النفسي على ما سبينه عند اثبات صفة الكلام في فصل صفة المعاني فيجب اثباته لله تعالى والطريقة الاولى تؤل الى نفي النقائص وقد عرفت ما في الاستناد في نفيها الى العقل والاعتراض على الثانية أن يقل لا مانع ان يكون هذا الجواز لتردد الخلائق بين أمر مطاع ونهي متبع يستند الى صحة أمر بعضنا الى بعض . فان قيل يلزم عليه الدور أو التسلسل لانا نقل الكلام الى الأمر منا الذي استند اليه المأمور المطيع له فانه يجوز ان يكون ذلك الأمر أيضاً مأموراً طبيعاً لغيره فان كان الغير مأموره لزم الدور والا لزم التسلسل . قلنا لا يلزم ذلك الا لو كان يجب ان يكون كل شخص آمراً ومأموراً اما مطلق الجواز فيكفي في



صحته ما سبق واحتج الاستاذ ايضاً على اثبات الخبر لله تعالى بان كل عالم يجد في نفسه حديثاً مطابقاً لمعلومه بالضرورة ولا معنى لكلام النفس الا ذلك واعترضه شرف الدين بن الثلثاني بان اثبات قضية كلية عامة تشملنا وتشمل الباري جل وعلا من قضايا جزئية وجدانية قد لا يساعد الخصم على تسليمه وأخذ القضايا الكلية عن المحسوسات والوجدانيات لا تتم الا باستقراء عادات واثبات احكام الله تعالى وصفاته لا تؤخذ من القضايا العاديات فالوجه الاعتماد على السمع

وسنتق ان شاء الله تعالى معنى الكلام القديم الموصوف به جل وعلا

(ص) ولا يستغنى بكونه عالماً عن كونه سمياً بصيراً لما نجده من الفرق

الضروري بين علمنا بالشيء حال غيبته عنا وبين تعاقب سمعنا وبصرنا به قبل

(ش) اعلم ان العقلاء قد اختلفوا في معنى هاتين الصفتين فذهب الجبائي وابنه

ومن تبعهما الى ان معنى السميع البصير شاهداً او غائباً هو الحي الذي لا آفة به

وهذا معنى باطل فان الحياة ليست من الصفات المتعلقة والسمع والبصر من

الصفات المتعلقة وسلب الآفة لا اختصاص له بغير من سلب عنه ولان الانسان

يחס من نفسه كونه سمياً بصيراً والعدم لا يحس ولانه لو صح ذلك لصح ان

يقال العالم والقادر هو الحي الذي لا آفة به ولم يقولوا به وذهب الفلاسفة الى ان

معنى الرؤية تأثر الحدقة بسبب ارتسام صورة المبصر فيها ولهم قولان احدهما ان

المدرك لنا نفس المثال المنطبع وهو الشيء المطابق لما في الخارج الحالي عن

المادة والثاني ان المدرك لنا عين ذلك الشيء بواسطة المثال المنطبع في الرطوبة

الجليدية المؤدية الى الحس المشترك الذي هو مركب من عضتين مجوفتين على

صورة صليب في مقدم الدماغ قالوا وأما السمع فان الصوت وما يتركب من

الحروف والاصوات اذا صادمت الهواء الراكد في الصمخ المجاور للعصبية

المفروشة في أقصى الصماخ الممدودة عليه كالجلد على الطبل حصل فيه ظنين  
 فتشعر به القوة المدركة المودعة في تلك العصبية على رأي أو تؤديه الى الحس  
 المشترك على رأي والحس المشترك على هذا الرأي كحوض تصب فيه خمسة  
 أنابيب وهي الحواس الخمس ولذا سمي مشتركاً والنفس هي المدركة بواسطته  
 كالحق نقرؤه ومذهب أهل السنة أن السمع والبصر ادراكا لا يتوقفان الا  
 على وجود محل يقومان به واختصاص بعض الاشياء بالادراك في حقنا انما هو  
 باجراء الله عادته بخلق ذلك فيه او عنده وحجته ان قبول المحل للادراك نفسي  
 له فلو اشترط فيه شرط لزم توقف الصفة النفسية على شرط وهو محال وقد  
 اعترض الامام على من قال ان الرؤية بسبب الانطباع بان يرى نصف كرة  
 العالم وانطباع العظيم في الصغير محال وهذا الالتزام صحيح على من يقول ان المدرك  
 المثل المنطبع لا مطابقة الخارجي لا بالنسبة لمن يقول ان المنطبع واسطة  
 الادراك وان لم الامام ايضاً عدم رؤية الاطوال والعروض لاستحالة راسام هذه  
 الابعاد في نقطة الناظر واعترضه ابن التلساني بانه ان اراد الانطباع بكيفية  
 العظم فهو في معنى ما قبله وان اراد مطلق الانطباع لان السائر نقطة والنقطة  
 لا امتداد لها فكيف ينقطع فيها ماله امتداد فيقال نعم يمتنع لو كانت كرة حقيقية  
 بحيث لا يقاب البسيط منها الا نقطة اذ اذا كانت فيها انطباع مع سائرتها  
 كايضة مثلاً فلا مانع من انطباع المثل الصغير المنطبق بكبير بحسب العادة  
 وان لم الامام ايضاً على قول بالانطباع في السمع ان لا يعرف جية اصوت وفيه  
 نظروا ان لا تسمع الحروف وراء الجدار وفيه ايضاً بحث هذا ما يتعلق بالسمع  
 والبصر على مذهب الفلاسفة ومذهب أبو القاسم الكوفي وأبو الحسن البصري في  
 ردح في علم البصيرة والسموعات كالشبهه واخبارهم يرجعان الى تعلق

العلم على وجه خاص وقد احتج الفخر على رد هذه المقالة بأننا اذا علمنا شيئاً ثم  
أبصرناه أو سمعناه وجدنا بين الحالتين تفرقه بديهية وذلك مما يدل على ان  
الابصار والسمع مغايران للعلم والى هذه الحجة اشرت في اصل العقيدة بقولي  
لما نجاه من الفرق الضروري الخ الا اني فرضت تاخير العلم بالشيء عن تعلق  
السمع والبصر به والامام فرض العكس ولا فرق في الحجة بين الوجهين  
واعترض شرف الدين بن التلمساني في هذه الحجة بان مجرد التفرقة لا ينتج ان  
تكون التفرقة بينهما تفرقة نوعية ولا انها نوعان خارجان عن نوع العلم وهو محل  
التزاع ولا مانع من رجوع التفرقة الى كثرة المتعلقات وقتها فان البصر يتعلق  
بالميئات الاجتماعية ولا يتعلق العلم بذلك في حال الغيبة ولذلك يقال ليس  
الخبر كالعيان او يقال ما المانع من رجوع التفرقة الى اختلاف محل العلمين فعند  
الرؤية يكون العلم حاصلاً بالقلب والعين وعند الغيبة يبقى في القلب بخلق امثاله  
ويعدم من العين وللشيخ ابي الحسن الاشعري قولان احدهما انها ادرا كان  
يتعلقان العلم بنفسهما مع مشاركتها العلم في انها صفتان كاشفتان يتعلقان  
بالشيء على ما هو عليه والقول الثاني انها من جنس العلم الا انها لا يتعلقان الا  
بالموجود المعلوم والعلم يتعلق بالموجود والمعدوم والمطلق والمقيد وكلاهما مع ذلك  
صفتان زائدتان على علمه تعالى واحتج على ذلك بما احتج به الفخر قال ابن  
التلمساني وما ذكرناه من الاشكال وارد عليه ومن قال من المعتزلة انه سمح بصير  
لنفسه فهو يرددها الى العلم وصار بعض المعتزلة الى ان البارئ جل وعلا يقول  
الظالمون علواً كبيراً لا يرى كما انه لا يرى وهو قياس مذهبهم في اشتراط  
اتصال الاشعة وانبعائها من بنية مخصوصة والمقابلة او ما في حكمها في الرؤية  
وسياتي ان شاء الله تعالى في فصل الرؤية ابطال مذهبهم في ذلك باشبع قول

(ص) وبهذا يثبت كونه مدركا عند من اثبته والتحقيق فيه الوقف لما تقدم من ان التحقيق في نفي القأص الاعتماد على السمع وقد ورد في السمع والبصر والكلام ولم يرد في الادراك وجزم بعضهم بنفيه لما راه ملزوماً للاتصال بالاجسام يعني ويدخل في العلم والحق انه لا يستلزمه وبالجملة فجمع ما فيه ثلاثة اقوال وقر بها الوقف كما قدمناه

(ش) الاشارة بهذا راجعة الى دليل كونه تعالى شامعا بصيراً وهو كونها كما بين في حق الحي زائد عن العلم للفرقة الضرورية بين العلم وبينهما وهذا المعنى ثابت الادراك فيجب ثبوته عند من سلك هذا الطريق العقلي وقد قدمنا ما في ذلك ويعنون بالادراك ادراك الملموسات والمشمومات والمذوقات فقولي وبهذا يثبت كونه مدركا عند من اثبته معناه ان دليل الادراك عند القائلين به ان قالوا ان الادراكات المتعلقة بهذه الاشياء زائدة على العلم بها للفرقة الضرورية بينهما كما سبق قبل في زيادة ادراك السمع والبصر على العلم واذا كانت زائدة على العلم لا يستغنى به عنها وهي كالات وكل حي فهو قابل لها فاذ لم يتصف بها اتصف باضدادها واضدادها نقص لان فيها فوت كل وانقص في حقه جل وعلا لئلا فوجب ان يتصف بتلك الادراكات زائدة على علمه جل وعلا كما عرفت في ما سبق من ان العلم لا يصلح لاجسام ونفي الذات عن ذاتها اعمية ولا لام وصف جمعوت منط ثم يذوق ونفس لا يصح اطلاقه في حقه تعالى لا يوردن به من الاتصالات وتجرد كفيات وكل ذلك في حق من تزه عن حذرت في ذاته وصفته محس وبما الادراك المتنازع في ثبته في حقه تعالى ضروري ثم يذوق ونفس ويست هذه الثلاثة من الادراكات ولا يلائم عقيدة في حقه سبب عادية يحق ا.

جل وعلا معها الادراك غائباً ويدل على ان الادراك امر زائد عليها انك تقول شممت التفاحة فلم اجد لها ربحاً وكذا لمست وذقت فلم اجد ولو كان الادراك غير زائد عليها لمكان هذا اللفظ متناقضاً ولما اعتقد بعض العلماء الملازمة العقلية بين الادراك وبينها وايهام ذلك منع ايضاً اثبات هذه الادراكات له جل وعلا وجعل الاحاطة بمتعلقاتها داخلاً في علمه تعالى والى هذا القول اشرت بقولي وجزم بعضهم بنفيه اي بنفي الادراك المتعلق بالشموات والمذوقات والموسات يعني ويستغنى عنه بالعلم وقولي لما رآه ملزوماً للاتصال هذه حجة النافي وقوله والحق انه لا يستلزمه اي الادراك لا يستلزم الاتصال بالاجسام لما عرفت ان الادراك امر وراء الاتصال والاتصال شرط فيه بالنسبة اليها عادة لا عقلاً وقولي والتحقيق فيه الوقف اي في الادراك بمعنى لا ندرى اهو ثابت له تعالى زائد على علمه ام لا فيترك الجزم باحد الامرين لعدم ظهور دليله وهذا القول مخنار المقترح وابن التلمساني وحجتهم ما اشرنا اليه بعد وهو ان التحقيق عندها في نفي النقائص الاعتماد على الدليل السمعي وقد ثبت في السمع والبصر والكلام كما قد بيناه فيها ولم يثبت في هذا الادراك فوجب الوقف عن اثباته ونفيه

(ص) « فصل » ثم نقول يتعين ان تكون هذه الاوصاف السبع تلازمها معان تقوم بذاته تعالى فيكون قادراً بقدرته ومريداً بارادة ثم كذلك الى آخرها .

(ش) يعني بالاوصاف السبع ما ذكر قبل من كونه تعالى قادراً ثم كذلك الى متكلاً وانما لم يعدها ثمانية بزيادة كونه مدركاً لما رأى من التنازع في هذه الصفة الثامنة ولما نقل ان التحقيق فيها الوقف واما كونه قديماً وباقياً فقد تقدم ما في ملازمتهما لصفتي القدم والبقاء . واعلم ان هذه الصفات السبع التي فرغ من

برهان ثبوتها تسمى لاجل ملازمتها معاني اخرى هي علل لها صفات معنوية واحوالاً معنوية نسبة الى المعاني التي هي عليها ككونه قادراً على القدرة وكونه عالماً على العلم وهكذا الى آخرها وتسمى هذه العلل الملازمة للمعنوية صفات المعاني فالمعنوية صفات ثابتة للذات لا تنصف بوجود ولا عدم معللة بمعنى قائم بالذات وعليها صفات موجودة قائمة بالذات موجبة لها حكماً وهو تلك الصفة المعنوية هذا كله على القول بصحة الوسطة بين الوجود والعدم واما على القول بنفيها فليس ثم الا الذات وصفات المعاني الوجودية ولا معنى عندهم لكونه عالماً وقادراً الا قيام العلم والقدرة به فلا حال عندهم لا معنوية ولا نفسية . وبجملة فالمتكلمون على فريقين فريق ينفي الحال وفريق يثبتها وحقيقة الحال صفة اثبات لا تنصف بالوجود ولا بالعدم فالتقائلون بنفي الاحوال كاشيخ ابي الحسن الاشعري وكتير من المحققين ليس عندهم من الصفات الا صفات المعاني والتقائلون بثبوت الحال كاتقاضي وامام الحرمين يقسمون الصفات ثلاثة اقسام نفسية ومعنوية ومعاني ووجه الخصر ان المتحقق اما ان يتحقق باعتبار نفسه او باعتبار غيره الاول الموجود والثاني الحال وهو اما ان يكون الغير الذي تحقق به ذات موصوفة او معنى يقوم بموصوفة الاول الحال النفسية والثاني الحال المعنوية وقد جعلها بعض المتأخرين ستة اقسام ضم الى هذه الثلاثة اخرى وهي السابية والتعلية والجمعة بجميع اقسامه وهم في تعريف هذه لاقسامه عبارات اما الصفات السببية فقواهم عبارة عن كل ما يتنوع بوصف به اخرى . جل ودلاو تحقيق انها عبارة عن نفي كل ما يتنوع الخ وذلك كسلب الشريك والجسمية والعرضية ونحو ذلك وقد ذكرين بعض السوابجيزة في حق تعالى ومنها من يعبر عنها بالحدوث وذلك كعقوه تعالى وحمه بعد اجسية في معارضة عن استعد

العقوبة مع تحقق الجناية واما الصفات النفسية فقبل انها عبارة عن كل حال ثبت للذات غير معللة وقيل هي كل صفة اثبات للذات من غيره معنى زائد على الذات وقيل هي كل صفة ثبوتية زائدة على الذات لا يصح توهم انتفاءها مع بقاء الذات الموصوفة بها وهي في الحقيقة راجعة الى شئ واحد ويمثلون النفسية بكونه واجب الوجود ازليا ابدياً وفيه نظر والتحقيق رجوع هذه الصفات الى الساب وقد سبق ذلك والمحققون يرون ان الصفات النفسية لم يعرف منها شئ ولو عرفناها لكان قد عرفنا الذات ولا يعرف الله الا الله واما الصفات المعنوية فهي عبارة عن كل حال ثبتت للذات معللة بمعنى قائم بالذات وقيل هي كل صفة لازمة للذات لاجل معنى قائم بالذات واما صفات المعاني فهي عبارة عن كل صفة قائمة بموصوف موجبة له حكماً وقيل هي المعاني الموجبة للاحوال فبين المعاني والمعنوية تلازم عند اهل السنة تلازم العلة ومعلولها واما صفات الافعال فهي عبارة عن صدور الآثار عن قدرته وارادته جل وعلا واما الصفة الجامعة لجميع الاقسام فهي عبارة عن كل صفة تدل على معنى يندرج فيه سائر الاقسام الستة ومثال الصفات المعنوية كونه عالماً قادراً مريداً حياً الى آخرها ومثال صفات المعاني العلم والقدرة والارادة والحياة الى آخر الصفات السبع او الثمان ومثال صفات الافعال خلق الله جل وعلا ورزقه واحسانه ومنهم من يمثلها بالاسماء الدالة عليها كالخالق والرازق والمحيي والمميت ومثال الصفات الجامعة عزة الله تعالى وجلاله وعظمته وكبرياؤه ونحو ذلك ومن المحققين من يقسم صفات الباري جل وعلا باعتبار آخر غير ما سبق الى قسمين الى اضافات لارجود لها في الاعيان كتعلق العلم والقدرة والارادة وهي متغيرة متبدلة والى حقيقية كتنفس العلم والقدرة والارادة وهذه قديمة لا تتغير ولا تبدل

❁ تنبيه ❁ احتج القائلون بأثبات الاحوال وانها واسطة حقيقية بين الوجود والعدم بأن الوجود مشترك زائد على الماهية ايس بوجوده والساوى وجوده وجود غيره فيزيد وجوده فننقل الكلام الى هذا الوجود الثاني ثم كذلك ويتسلسل ولا بعدموم والا لا تصف الشيء بنقيضه اذ المعدم نقيض الموجود فكيف يكون صفة له فاذن تعين انه واسطة وهو المطلوب وأيضاً السواد يشارك البياض في اللونية ويخالفه في السواديه فيتمايزان ضرورة مخالفة منه التمايز لما به التشارك فاما ان يوجد هذان الوصفان للسواد فيلزم قيام العرض بالعرض او يعدم فيتراكب الموجود من المعدم ورد الاول بان الوجود عين ذات الموجود وتبزيه عن غيره ساب فلا تسلسل والثاني بتجويز القيام وفيه نظر قال بعض الشيوخ من نصر القول بثبوت الاحوال ان القول بنفيها يسد باب التعليل والحدود والمقدمات الكيائية في الادلة وهو ظاهر والمسئلة لها تعلق بمسئلة أصولية وهي كون العموم هل هو من عوارض المعنى ام لا فعليك بها واذا عرفت هذا كله فمقصودنا من هذا الفصل اقامة البرهان على ثبوت صفات المعاني له جل وعلا والرد على المعتزلة اسكرين لما مع موافقتهم على وجوب كونه جل وعلا قادرا مريدا عالماً حياً الى آخرها قالوا وهذه الاوصاف واجبة له تعالى لذاته لا للمعنى ملازم لها يقوم بذاته جل وعلا كما في حقنا واستثنوا من ذلك كونه تعالى متكليفاً وافقوا على انه تعالى متكلم بكلام لكن خالفوا اهل السنة في معنى الكلام الثابت له تعالى فهم جعلوه حروفاً واصواتاً يثبتها جل وعلا في محل من الاجرام ويتكلم بها ولا يقوم به هذا الكلام عندهم لانه لا يكون الا حادثاً وقيام الحوادث بذاته محال فمضى كونه متكلماً عندهم انه خالق للكلام في غيره وجاءهم هذا النساد من حصرهم الكلام في الحروف والاصوات وسياً في تحقيق القول معهم في ذلك



ان شاء الله تعالى واستثنى معترضة البصرة ايضاً كونه مريدا فقالوا مريدا بارادة  
 حادثة لاني محل فالزموا في ذلك ثلاثة امور كلها مستحيلة احدها تجدد الاحوال  
 الحادثة على الازلي جل وعلى وذلك يقضي الى حدوث من وجب قدمه وقد  
 تقدم بسط ذلك في حدوث العالم والثاني قيام المعنى بنفسه وهو محال والثالث  
 عود حكمه الى ما لم يقم به مع نفي اختصاصه به وهو محال والزموا ايضاً مخالفة  
 اصلهم في نفي صفات المعاني من حيث لم يقولوا مريدا لنفسه كما قالوا قادر لنفسه  
 وعالم لنفسه بل بارادة فاجابوا بالفرق فقالوا انه لو كان مريدا لنفسه كما نقول عالم  
 مثلا لنفسه لعم بمريدته كل ممكن واصلهم خروج كثير من الممكنات كالمعاصي  
 ونحوها عن كونها مرادة لله تعالى أن يكون في ملكه مالا يريد وما تخيلوه في  
 ذلك باطل اذ ارادته تعالى عامة التعاقب بكل ممكن على ما يأتي برهانه وتحكمهم بأن  
 النفسي هو الذي يعم لا يخفى فساده وهم قد مقضوه في القادرة فانهم زعموا  
 انه تعالى قادر بنفسه مع ان افعال العباد الاختيارية غير مقدورة عندهم لله تعالى  
 الله عما يقول الظالمون علواً كبيرا وايضا يلزمهم في حدوث الارادة به التسلسل  
 من حيث انها حادثة تختص بوجود بدلا عن العدم وزمان معين بدلا عن غيره  
 فتمتقر الى ارادة حادثة كما افتقرت سائر الحوادث اليها ثم ننقل الكلام الى تلك  
 الارادة فيلزم فيها الزم في الاولى وهكذا ابدا ولهذا قال مشايخنا ان كل صفة  
 له تعالى يتوقف الفعل عليها ولا يصح ثبوته بدونها فالقول بجودها يؤدي الى  
 التسلسل وما اجابوا به من الهوس الذي لا يتخيله عاقل وهو ان الارادة لا تراد  
 كما ان الشهوة لا تشتهي ظاهر الفساد لكل ناظر فان الارادة الحادثة وجد فيها  
 دليل الافتنار الى ارادة اخرى والدليل العقلي يستحيل وجوده بدون مدلوله  
 والشهوة لا دليل على افتنارها الى شهوة اخرى بل يجوز ان تشتهي وان لا

تشتهي وقد وقع في العادة الامر ان فالشهوة مما يجوز ان تتعلق بها الشهوة والارادة  
 الحادثة مما يجب ان تتعلق بها الارادة فظهر الفرق ثم يلزمهم ايضاً قيام الحوادث  
 بذاته تعالى اذ الارادة الحادثة وان لم يقولوا بقيامها بذاته جل وعلا فقد قالوا بقيام  
 احوالها الحادثة بذاته تعالى ولا فرق في الدلالة على الحدوث بين تجدد الاحوال  
 المعنوية الحادثة على الذات وبين تجدد معانيها وذهب الكعبي والتجار واتباعهما  
 الى انكار هذه الصفة اصلاً وتأولوا كونه مريداً لما ورد السمع باطلاقه فقال  
 الكعبي معناه بالنسبة الى افعاله انه خالقها ومنشئها وبالنسبة الى افعال عبيده  
 انه امر بها وقال التجار معنى كونه مريداً انه غير مغلوب ولا مستكره وفسر الصفة  
 الوجودية المتعلقة بصفة سلبية لا تعلق لها اصلاً بغير من اتصف بها والدليل على  
 رد هذا المذهب هو الدليل على ثبوت كونه تعالى مريداً وقد تقدم واما الفلاسفة  
 فانكروا صفات الباري كلها قالوا ولا يتصف الا بسبب كتسميتهم له عاقلاً لذاته  
 ومعنى عقليته لذاته عندهم تجرده عن المادة او باضافة كتسميتهم له مبدأً او  
 بقضية مركبة من سلب واضافة كتسميتهم له جواداً ومعناه انه يعطي من غير  
 بخل وقد سلكت المعتزلة آثارهم بتغيير ما نعوذ بالله من الفتن المضلة والاهوال  
 المردية واحياناً الله واماتنا على اتباع السنة وانالنا من عصمته وتوفيقه ما يكون  
 لنا في الدنيا والآخرة اعظم جنة آمين يارب العالمين

(ص) اما لتحقق تلازمهما في الشاهد واما لانها لو ثبتت بالذات لازم  
 أن تكون الذات قدرة ارادة علماً ثم كذلك ما بعدها لثبوت خاصية هذه  
 الصفات لها وكون الشيء الواحد ذاتاً معنى محال لانه يلزم ان يضاد وان لا يضاد  
 وان يستلزم وجود محل وأن لا يستلزمه وذلك جمع بين متناقضين وان يكون

الوجودان فأكثر وجوداً واحداً على القول بنفي الاحوال وأصل ذلك المسئلة المشهورة بسواد حلاوة

(ش اعلم ان المعتزلة لما ساعدت على ان العالم القادر الحي المرید في الشاهد عالم بعلم وقادر بقدرة ومرید بارادة وحي بحياة ألزمهم أهل السنة رضى الله تعالى عنهم اعتبار الغائب بالشاهد قالوا واجمع بين الغائب والشاهد ينقصر الى جامع والا جر الى العملي والتشبيه وعنوا بالشاهد الحادث وبالعائب القديم وقيل المراد بالشاهد ما علمناه وبالعائب ما لم نعلمه قالوا والجوامع أربعة جمع بالحقيقة كقولهم العالم شاهدا من له العلم أودو العلم والبارىء عالم فله علم وهذه عمدة من ينفي الاحوال والجمع بالدليل كقولهم الاحكام شاهدا دليل في العقل على ان انما علمه علما به والبارىء تعالى محكم منقن لافعاله فدل على أن له علما والجمع بالشرط كقولهم البارىء تعالى مرید وكل مرید قاصد لفعله والقصد مشروط بالعالم فالبارىء تعالى له علم والا لثبت المشروط بدون الشرط والجمع بالعلة وهو عمدة من يثبت الاحوال كقولهم العلم والعالمية متلازمان والعالمية مترتبة على العلم وقد ساعدتهم على اثبات العالمية غائباً فيلزم من اثبات العالمية العلم فان التلازم ثابت بينهما من الجانبين فلو صح وجود عالمية ولا علم صح ثبوت عالم ولا عالمية ولا يقولون به الى هذا البرهان بهذا الطريق وهو طريق التلازم اشترت بقولي أما لتحقق تلازمهما في الشاهد أى تلازم الاوصاف السبع المعنوية وصفات المعاني وقد عرفت فيما مضى تفسيرها والمجورور وهو قولي لتحقق يتعلق بالفعل من قولي قبل تلازمها معان وقولهم ان الاحكام انما علمت في الشاهد لجوازها والجواز منتف في أحكامه تعالى الزام منهم لعكس الدليل وهو لا يلزم وابطال لعكس العلة وهو لازم فان الجواز في الشاهد دليل على تمليق الاحكام

المعنوية بمعانيها فلا يلزم من عدمه في حق الغائب عدم المدلول الذي هو التعليل  
لانه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول وهم قالوا يلزم ذلك وصفات المعاني علل  
للصفات المعنوية فيلزم من عدمها عدمها لانه يلزم من عدم العلة عدم المعلول وهم  
قالوا بعدم لزوم ذلك لانهم نفوا في حق الغائب صفات المعاني واثبتوا معلولاتها  
وهي الصفات المعنوية فقد عكسوا المعقول وأما قولي واما لانها لو ثبتت بالذات  
فهو دليل آخر على اثبات الصفات وتقريره أن يقال لو ثبتت تلك الاوصاف  
السبع بالذات من غير معان تقوم بها لزم ان تكون الذات قدرة ارادة علما حياة الى  
اخرها وبيان الملازمة انه قد تقرر ان الاشتراك في الاخص الذاتي يلزم منه  
الاشترك في الاعم الذاتي كالاشتراك في الناطقية مثلا يوجب الاشتراك في اعم  
الذاتي وهي الحيوانية وذلك عين حقيقة الانسان فيلزم ان المشترك للانسان في  
الناطقية يكون انساناً وقد ثبت للذات العلية في مسألتنا خاصة العلم من التعلق  
بالمتعلقات على وجه الاحاطة والكشف وخاصة القدرة من تأتى وجود الممكنات  
بها فيلزم اذا لم تكن للذات صفة زائدة عليها ان تكون هي نفسها علما قدرة على  
الضرورة ولا يخفى عليك اجراء الازام في باقي الصفات السبع وهذا على اصل  
المعترية الزم فان الاشتراك في الاخص يوجب عندهم الاشتراك في الاعم اذ هو  
علة له ونحن نقول يلازمه لانه علة له وسيا تي الاعتراض عليهم في ذلك  
وبالجملة فيلزم على كلا القولين ان الذات التي ثبت لها في نفسها خواص تلك  
المعاني يجب ان تكون نفس تلك المعاني واما بيان بطلان التالي وهو لزوم ان  
تكون الذات عين تلك المعاني فاليه اشرت بقولي لانه يلزم ان يصاد وان  
لا يصاد الخ يعني انه يلزم على كون الذات نفس المعنى لوازم كلها مستحيلة  
احدها كون الذات ضدا للشيء غير ضد له وذلك ان الذات اذا كانت

نفس العلم لزم ان تضاد الجهل مثلا لانها علم والعلم يضاد الجهل وان لاتضاده لانها ذات والذات لا تضاد الجهل ولا غيره لان التضاد من خواص المعنى ولا تُنصف به الذات وافهم مثل هذا في القدرة والارادة وباقي الصفات الثاني من اللوازم وجود المحل وعدم وجوده وذلك ان المعنى ملزوم لوجود المحل والذات ملزومة لعدمه فاذا كانت الذات نفس المعنى لزم وجود لازميها المذكورين لاستحالة وجود المازوم بدون لازمه الثالث من اللوازم اتحاد الوجودين بل الوجودات اي صيرورتها وجودا واحدا لان الذات اذا كانت عين تلك الصفات فقد اتحد وجودها بوجود تلك الصفات اي صار الجميع وجودا واحدا وقد قدمنا برهان استحالة اتحاد الشيء بغيره عند ذكرنا استحالته في حقه تعالى وذلك لان الشيء لو اتحد بغيره اي صار معه شيئا واحدا لم يخل اما ان تنعدم حقيقة كل واحد منهما او توجد او تنعدم حقيقة احدهما دون الآخر والاقسام كلها باطلة فالاتحاد المقسم اليها يكون باطلا ضرورة اذ انحصاره في اقسام كل واحد منها باطل اما بطلان انعدام الحقيقتين فلأنه يلزم ان يكون الموجود غيرهما واتحادهما يمنع من ذلك واما بطلان وجودهما معا فلأنه يوجب ان يكون الموجود اثنين والاتحاد يوجب ان يكون الموجود واحدا لا اثنين واما بطلان وجود احدهما دون الآخر فلأن الاتحاد يقتضي تحقق الوجود لكل واحد منهما على وجه لا يكون فيه تعدد لاعدم احدهما وبقاء الآخر ويلزم ايضا على الاتحاد في تلك الصفات اجتماع لوازمها المتنافية في شيء واحد فان بعضها يتعاقق وبعضها لا يتعلق وبعضها يؤثر وبعضها لا وبعضها يضاد ما لا يضاده الاخر وبالجملة فاتحاد الشيء مع غيره مما لا يعقل مطلقا والى الاول من هذه اللوازم اشترت

بقولي لانه يارم ان يضاد وان لا يضاد والى الثاني اشرت بقولي وان يستلزم وجود محل وان لا يستلزمه والى الثالث اشرت بقولي وان يكون الوجودان فاكثر وجودا واحدا (قوله) اصل ذلك المسئلة المشهورة بسواد حلاوة يعني ان مبني الكلام في منع اجتماع خاصيتي الصفتين او الصفات لشيء واحد على هذه المسئلة المشهورة وذلك ان العقلاء اختلفوا هل يجوز ان يكون خاصيتا عرضين مختلفين ثابتين لذات واحدة كسواد هو حلاوة لا اجتماع خاصيتي السواد والحلاوة ام لا فالذي احال ذلك وهو الحق الذي لامرية فيه طرده في الصفات الازمية ودليل المحققين على ابطال سواد حلاوة انه يازم منه ثبوت التضاد ونفيه على موضوع واحد فان السواد لا يضاد الحلاوة ويضاد البياض والحلاوة لا تضاده فاذا اجتمعت الخاصيتان لذات واحدة ثبت التضاد وانتماؤه وذلك محال قال المقترح واعلم ان مسئلة سواد حلاوة انما تلزم على مذهب من قال بثبوت الاحوال اما من نفاها وقال اخص وصف الشيء وجوده فمحصول القول باجتماع خاصيتين لذات واحدة ان يكون الوجود واحدا وذلك محال ايضا وهذا كله يطرده في الصفات الازمية فلو ثبت لشيء واحد خاصية القدرة والعلم للزم منه ان يضاد الجهل وان لا يضاده وذلك محال ويلزم ان يكون الوجود وجودان واحدا وهو محال

(ص) قالوا ويلزم من وجودها تعاليل الواجب وذلك مستلزم جوازه قلنا

معنى التعليل هنا التلازم لا افادة العلة معلومها الثبوت

(ش) احتج القائلون بنفي الصفات بانها لو وجدت للزم تعليل الواجب

والتالى باطل فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة واما بطلان التالي فلان الواجب لو عال لكان ممكنا من حيث ان ثبوته حينئذ يكون مستفادا من غيره فيكون له

العدم باعتبار ذاته بمعنى انه لو خلي وذاته لم يكن الا معدوما وهو حقيقة الممكن  
والامكان ينفي الوجوب لا محالة وايضاً فالباري جل وعلا لا يتصف بصفة ممكنة  
فاذن كون الشيء واجباً لا يجامع كونه معللاً اجاب اثبتنا رضي الله تعالى عنهم  
بمع الاستثنائية وذلك لان التعليل اذا اطلق في صفات الباري تعالى على القول  
بثبوت الاحوال فليس معناه الا التلازم أي هذه الصفة الواجبة له تعالى كالعلم  
مثلا تلازم صفة اخرى واجبة له جل وعلا تسمي حالاً كالعلمية مثلا وليس  
معناه ان صفة العلم افادت العالمية الثبوت بعد ان كانت معدومة والا لزم  
سبق العلم على العالمية ضرورة سبق المؤثر على اثره ويلزم ايضاً اتصافه تعالى  
بالحوادث وذلك كله محال واذا رجع التعليل الى معنى التلازم لم يلزم منه  
تأثير العلة في معلولها لان التلازم كما يعقل بين الممكنين من غير تأثير  
لاحدهما في الآخر كالجوهر والعرض كذلك يعقل بين الواجبين من غير  
تأثير ايضاً كما نقول ارادته تعالى تلازم علمه وعلمه يلازم كلامه ويلازم عالميته  
على القول بان العالمية حال ثابتة وقس على هذا والى هذا الجواب اشرت  
بقولي قلنا معنى التعليل الى آخره ونكتة التقييد بالظرف في قول معنى  
التعليل هنا الاشارة الى ما لاصحابنا من الاختلاف في معنى تعليل الاحوال  
المعنوية في الشاهد وذلك لانهم قد اختلفوا اذا خاق الله في ذوات الجواهر  
علماً مثلاً ولزم ذلك العلم ثبوت عالمية على القول بثبوت الحال فهل الصانع  
تعالى فعل المعني والحال اللازمة وانما فعل المعني والمعنى للملازمة الحال وعدم  
تعلمها بدونها هو الذي افاد ثبوت الحال فذهب المحققون الى الاول وهو  
الحق الذي لا شك فيه ومعنى التعليل عند هؤلاء شاهداً وغائباً ثبوت التلازم  
بينهما في طرفي النبي والاثبات لا ازيد واما من قال من المتكلمين ان

الفاعل يفعل المعنى والمعنى يوجب الحال ولم يفعل الفاعل الحال أصلا  
 فقوله في ذلك باطل قطعا لان تلك العلة ان اثرت في ثبوت الحال  
 مع التقدم لزم تأخر المعلول عن علته بالزمان وهو محال وان اثرت  
 في الثبوت مع مصاحبة وجودها له لزم عدم تقدم المؤثر على اثره  
 وهو محال ولزم التحكم اذ ليس اسناد وجود العلة للفاعل المختار وهي افادت ثبوت  
 الحال بالاولى من اسناد ثبوت الحال للفاعل وهي افادت ثبوت تلك العلة بل  
 طلب الحال للمعنى اقوى من طلب المعنى له لان الحال لا تعقل متميزة الا باعتبار  
 معناها بخلاف العكس فان أجابوا بترجيح العلة للتأثير لكونها اصلا قيل لهم لا  
 ملازمة بين كون الشئ اصلا وكونه مؤثرا وانما يصح التأثير لمن وجبت له صفات  
 الالهية من كمال العلم والقدرة والارادة والحياة والوحدانية الى غير ذلك من  
 الصفات التي لا تليق الا بالله جل وعلا ولو كان كون الشئ أصلا لغيره يقتضي  
 استقلاله باثبات غيره الملازم له لزم أن يكون تعالى انما اوجد الجواهر وهي تستقل  
 بايجاد الاعراض وذلك معلوم البطلان وبالجملة فهذا القول باطل وعلى تقدير  
 صحته فانما يصح باعتبار صفاتنا الحادثة هي واحوالها فامكن اسنادها الى مؤثر وأما  
 صفاته جل وعلا فكأما واجبة والواجب من لازمه وجوب القدم والبقاء  
 اذ الوجوب نفي قبول الانتفاء وما لا يقبل الانتفاء فلا انتفاء له سابقا ولا لاحقا  
 في ذلك تحقيق قدمه وبقائه فلم يصح اسناده لمقتض أصلا فلا معنى للتعليل  
 ان أطلق فيها الا التلازم وظاهر كلام المقترح ان الخلاف جار أيضا في تعليل  
 الواجب فانه قال في تقرير الجواب عن شبهة المعتزلة التي ثبت تقريرها من  
 قال بان التعليل معناه التلازم يقول قد يتلازم الممكنان وقد تلازم الواجبان  
 ولا منافاة ومن قال بان المعنى يوجب قال الحكم لا يجب الا باعتبار وجوب معناه



فإننا قلنا انه لا يعقل متميزا الا باعتباره ولا يثبت فيه اختلاف ولا تماثل باعتبار  
 معقوليته وإنما يثبت فيه ذلك باعتبار معناه الموجب له فكيف ينفي ما باعتباره  
 وجب انتهى وحاصل جوابه ان الامعان الذي ألزمته المعتزلة في تعليل الاحكام  
 الواجبة لا يلزم على كلا المذهبين في معنى التعليل لان الممكن هو الذي يقبل  
 العدم لذاته واحكام الباري تعالى لا تقبل العدم لذاتها اما على القول الاول  
 في معنى التعليل فظاهر واما على الثاني فلما كانت لا تعقل الا بمعانيها فوجوب  
 معانيها وجوب لها فكانها معها ذات واحدة اذ لذات للاحول متميزة حتى يقال  
 انها ذات تقبل العدم في ذاتها وإنما استفادت الوجوب من غيرها فنكون  
 ممكنة والحاصل ان التعليل في صفاته تعالى بمعنى افادة الاثبات عن د . لا  
 يصح باجماع اهل السنة بل باجماع المسلمين وبقي النزاع في مجرد اطلاق لفظي  
 والحق منع لفظ كل ما يوهم حدوثا او نقصا في ذاته تعالى او في صفاته جل وعلا  
 واعلم ان القلا مفة قد احتجت على نفي الصفات بما يقرب من شبهة المعتزلة السابقة  
 فقالوا لو وجدت الصفات لزم ان تكون مفتقرة الى الذات لاستحالة قيام الصفة  
 بنفسها ولان بعضها شرط في الباقي كالحياة التي هي شرط في القدرة والعلم  
 والارادة فيلزم ان يكون المشروط مفتقرا الى الشرط او متأخرا عنه في العقل  
 والافتقار ينافي الوجوب اذ الواجب مستغن على الاطلاق وذلك مناف للافتقار  
 والحاجة والتقدم على واجب الوجود محال والجواب منع الملازمة فان الافتقار  
 الى الغير يقتضي ان المفتقر يفيد الغير الوجود فيكون حادثا ونحن لاندعي ذلك  
 بل نقول ان صفاته تعالى كلها واجبة الوجود غنية عن المقتضي بالاطلاق وان  
 عنيتم بالافتقار الملازمة وعدم انفكاك احد الوجودين عن الآخر معنا الاستثنائية  
 ولم يكن الافتقار بهذا المعنى ينافي الوجود فلم قائم ان هذا التوقف في العلم او

الوجود الذي سميتوه انتم افتقارا ينافي وجوب الوجود او يستلزم الامكان فان  
الامكان انما يتحقق بصحة الارتفاع واذا كانا واجبين فلا يصح في العقل ارتفاعهما  
ولا ارتفاع احدهما فلا امكان ولا احتياج لكل منهما فاتركوا اذن عنا لفظ الافتقار  
والامكان الموهمين لما تقررت استحالتهم من الاحتياج الى المؤثر وقولوا كل  
موجودين متلازمين لا يصح في العقل ارتفاعهما ولا ارتفاع احدهما ففرض  
وجودها محال أو قولوا لا يمكن ثبوت واجب يلزمه واجب آخر ولا يصح ثبوت  
واجب الا خاليا عن واجب آخر وحينئذ تبدو فضيحتكم باءاءكم ما لا تجدون  
الى تصحيحه سبيلا سوى المغالطة بلفظ الافتقار الموهوم واستعماله لمطلق التوقف  
ومطلق التوقف لا يقتضي الحاجة الى المؤثر الا اذ صح النفي عقلا لا تقديرا في  
الخيال أو خطورا بالبال كما تخطر الاستحيلات عند اعراض العقل عن وجه  
استحالتها وبالجملة فالقوم حكموا التخيالات على ضعفها وجعلوها ادلة فيها لا  
يهتدي في فسيح صحرائه الصعبة المسالك الا العقل النافذ المؤيد بهديته تعالى  
قال شرف الدين ابن التلمساني ولما اعتقد الفخر صحة هذه الحجة يعني شبهة  
الفلاسفة ان الافتقار بمعنى مطلق التوقف يوجب الامكان وان كل مركب  
يفنقر الى جزئه وجزء غيره والمفتقر الى الغير لا يكون الا ممكنا وتوهم التركيب  
باعتبار الصفات واستعمل هذه المقدمات في الاستدلال على امكان كل ما سوى  
الله تعالى استشعر النقص بصفات الله تعالى فقال مرة هذا مما نستخير الله تعالى  
فيه يعني القول بامكانها من حيث ذاتها وجزم اخرى وصرح والعياذ بالله بكلمة لم  
يسبق اليها فقال هي ممكنة باعتبار ذاتها واجبة بوجود ذاته جل وعلا وضاهها  
في ذلك قول الفلاسفة ان العالم ممكن باعتبار ذاته واجب بوجوده مقتضيه  
ونعوذ بالله من ذلة العالم قلت واشنع من هذا ونعوذ بالله تعالى تصريجه بان

الذات قابلة لصفاتها فاعلة لها ومن شنيع مذهبه ايضاً رده الصفات الى مجرد نسب واطرافات وتسميته لها في بعض المواضع مغايرة للذات مع ما علم من ان ائمة السنة ينعون اطلاق الغيرية في صفاته تعالى لما يؤذن به من صحة المفارقة كما ينعون ان يقال هي هولما يؤذن به من معنى الاتحاد والذي قاده الى اكثر هذه الآراء الفاسدة باجماع فراره من التركيب الذي توهمته الفلاسفة لازماً لثبوت الصفات ولاجل ذلك نفوها هذا مع ان الشيء لا يتكثر بتكثير صفاته كما لا يتكثر بتكثير اعتباراته قال شرف الدين بن التمساني والتركيب في الذات لازم له ايضاً فان ماهية كل صفة من الحياة والعلم والقدرة والارادة متميزة عن الاخرى في العقل فان منها ما لا يتعلق وهي الحياة ومنها ما يتعلق ولا يؤثر كالعلم ومنها ما يتعلق ويؤثر كالقدرة والارادة فاذا تمايزت واختلفت اقتضت وجوهاً مختلفة في المقتضى ولما استشعرت الفلاسفة ذلك لم يسعهم الا نفي الصفات ولبسوا على المسلمين باطلاقها مع نفي حقائقها وفسروها بامور متباينة لما هيتهما كتنفيرهم كونه عالماً بانه ليس بجسم ولا جسماني وهم مساعدون على هذا التنزيه ومطالبون بانبات انه عالم بما دلت عليه الافعال من الاحكام والاتقان اللهم انا نعوذ بك برضاك من غضبك ومن ان تفتنا عن ديننا وثبتنا على طريق معرفتك وملازمة الاستقامة على سنن شرع رسولك صلى الله عليه وسلم ظاهراً وباطناً حتى نلتقك على ذلك يا ارحم الراحمين

(ص) قالوا لو وجدت للزم تكثير القديم بها والاجماع ان القديم واحد قلنا الموصوف لا يتكثر بصفاته بدليل ان الجوهر الفرد يتصف بصفات عديدة وهو واحد ومعنى الاجماع ان الموصوف بصفات الالهية واحد

( ش ) هذه شبهة اخرى للمأخدة قالوا لو كانت صفات الباري تعالى معاني موجودة لكان معه تعالى في الازل قديما وهو معني قولى للزم تكثير القديم بها والملازمة ظاهرة لان صفاته جل وعلا يستحيل عليها الحدوث واما بطلان التالي فالاجماع على ان القديم واحد والجواب منع الملازمة ان اردتم بتكثير القديم تركبه وكثرة اجزائه بسبب وجود الصفات فان كثرة الصفات لا تمنع وحدة الموصوف ولا توجب تركيبه ولا يقال فيه بسببها انه كثير لان لغة ولا عرفا ولا عقلا الا ترى ان الجوهر الفرد موصوف بالوحدة وان اتصف بصفات عديدة وان اردتم بتكثير القديم وجود معناه في اكثر من حقيقة واحدة منعنا الاستثنائية ولزمتكم المصادرة عن المطلوب والاجماع الذي نقلتم على ان القديم واحد يجب ان يكون معناه ان الازلي الموصوف بصفات الالهية جل وعلا واحد لا ثاني له لا ان معناه ان حقيقة القدم لا تثبت الا لشيء واحد من غير نظر الى كونه موصوفاً او صفة كما فهمتم نعم لفظ الواحد قد يطاق على ما قلناه وعلى ما ذكرتموه فازيلوا الاشتراك من اللفظ الذي لبستم به وقولوا الامة مجمعة على انه لا صفات له فلا تجردون حينئذ الى صحته سبيلا وكيف يصح ان ينعقد اجماع على ما قامت البراهين القطعية على خلافه واعلم ان هذه الشبهة هي التي غرت الفلاسفة حتى انكروا جميع الصفات وغرت الامام الفخر حتى قال ما قال والله يهدي من يشاء الي سواء السبيل

( ص ) قالوا لو وجدت للزم تعدد الالهة لمشاركتها له في اخص وصفه وهو القدم وذلك بوجوب الاشتراك في الاعم قلنا ممنوع ان القدم صفة ثبوتية فضلا على ان يكون صفة نفسية فضلا عن ان يكون اخص

( ش ) هذه شبهة اخرى لهم وتقريرها انهم قالوا لو كان له تعالى صفة موجودة للزم تعدد الالهة والتالي معلوم الاستحالة فالمقدم مثله وبيان الملازمة ان الصفة الموجودة له تعالى لا تكون الا قديمة لاستحالة اتصافه جل وعلا بالحوادث واخص وصف الباري جل وعلا القدم لانفراده تعالى به والاشترك في الاخص يوجب الاشتراك في الاعم فيازم ان تكون الصفة لوجوب قدمها مشاركة للباري تعالى في سائر صفاته فتكون عالمة قادرة مريدة حية الى غير ذلك من صفات الاله فتكون تلك الصفة لها فقد لزم من جود الصفة تعدد الاله وايضا اذا كفرت النصارى باثباتهم الاقانيم الثلاثة وهي الذات والحياة والعلم فانتم الذين اثبتتم ذلك وزيادة اولى بالتفكير والجواب منع الملازمة فان القدم لا يكون اخص وكيف وهو سلب لانه عبارة عن نفي سبق العدم ونفي هذه الاضافة سلب لا محالة والباري جل وعلا موجود واخص وصف الموجود لا يكون عدما لان الاخص مقوما للشيء والشيء لا يتقوم بنقيضه الذي هو العدم وبالجملة فالاخص لا يكون الا وصفا ثابتا ذاتيا وليس ايضا كل ذاتي اخص فان الحيوانية ذاتية للانسان وليست اخص وصف بل الاخص هو الذاتي الذي به تقوم الماهية وامتازت عن غيرها كالفن الناطقة الانسان مثلا فاذا كان الوصف سلبيا فينبه وبين الاخص مراحل والى هذا اشرت بقولي في العقيدة ممنوع ان القدم صفة ثبوتية فضلا عن ان يكون اخص اي لم يثبت للقدم اول مراتب الاخص وهو الثبوت فكيف يثبت له اعلاها وهو الاخصية وفضلا مصدر فعل محذوف اي فضل فضلا بمعنى بقي وضميره يعود على المنع او على النفي الذي فهم مما قبله لانه انما يقع متوسطا بين نفي

واثبت لفظا نحو فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن اعطائه او معنى  
نحو تقاصرت المهمم عن ادني العدد فعلا عن ان تترقاه اي لم تبلغه فضلا  
عن الترتي ونحوه لفظ العقيدة اذ معناه لم يتصف القدم بالثبوت فضلا  
عن الاخضية والقصد فيه استبعاد الادني اعني ما دخله انفي بمعنى عدده بعيدا  
عن الوقوع كالنظر الى الفقير وبلوغ المهمم في المثالين واستحالة ما فوقه  
اعني ما دخلته عن بمعنى عدده بمنزلة الحال الذي لا يمكن وقوعه كالاعطاء-  
والترقي فيهما وهو من قولهم انفتت الدراهم والذي فضل منها كذا اي بقي  
فالمعني في المثالين انفي العطاء بالكيفية والذي بقي منه عدم النظر وانفي  
الترتي وبقي التقاصر والمعنى في تركيب العقيدة انتفت في القدم الاخضيه  
وبقي منه عدم الثبوت والاحسن انه لا محل لهذه الجملة وان جعلها بعضهم  
حالا ومن الخطأ في حل هذا التركيب ما يقال ان فضلا بمعنى تجاوزا  
وان المستبعد في المثالين هو عدم النظر وقصور المهمم قاله التفتازاني في حاشيته  
على الكشاف واما قولهم كفرت النصارى باثباتهم الذات والعلم والحياة خطأ  
اذ لم يكن تكفيرهم بمجرد اثبات ذلك بل باثباتهم الهة ثلاثة على ما قال تعالى لقد  
كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وقد قدمنا شرح مقالاتهم التي لا يرضى بها  
ميز من الصبيان فضلا عن فوقه وفي معنى شبهة المعتزلة السابقة وهي الزام  
الاشترك في الاعم لاجل الاشتراك في الاخص الذي هو القدم احتجاجهم بانه  
لو كان لله تعالى علم لكان علمه يتعلق بعين ما يتعاق به علمنا وأخص وصف  
علمنا تعلقه بالمعلوم المعين والاشترك في الاخص يوجب الاشتراك في الاعم  
فيجب اذن مماثلة علمه تعالى لعلمنا فيلزم اما قدمها واما حدوثها وكلاهما محال  
والجواب ان هذا مشترك الالزام لانه يلزمهم مثله فيما أثبتوه لله تعالى من العالمية

فان عالميته تعالى اذا تعلقت بالمعلوم المعين وتعلقت عالميتنا به لزمهم عين ما الزمونا وهذا جواب جدلي والجواب الحق ان الاشتراك في الاخص انما يستلزم الاشتراك في الاعم الذاتي والحدوث والقدم نيسا بذاتين لعدم توقف فهم الماهية عليهما فاننا نتعمل العلم مع الذهول عن كونه قديما او حادثا ثم نقيم الدليل بعد ثبوته على انه قديم او حادث ❁ تنبيه ❁ اختلف الناس في اخص وصف الباري جل وعلا فقال قوم من المعتزلة انه التقدم وقد سبق رده ومنهم من زعم انه حال توجب له تعالى كونه حيا عالما قادرا مريدا ولا افصح في هذه المقالة عن هذه الصفة ونقل عن الشيخ ان خاصية الاله القدرة على الاختراع واختاره الفخر في بعض كتبه واحتم له بان موسى صلوات الله وسلامه على نبينا وعلية اجاب فرعون لما سأل عن حقيقة رب العالمين قال له رب السموات والارض وما بينهما فلولا ان ذلك خاصية الاله لما كان الجواب لا تقا قال ابن التلمساني ولا حجة له في ذلك فانما كما يسأل بها ويراد بالسؤال فهم الحقيقة كذلك قد تطلق اطلب تميز الحقيقة وما ذكره موسى عليه السلام يصلح لتمييزه تعالى عن سائر الممكنات واما قول الشيخ ان تلك خاصية الاله لعله اراد ان هذا الوصف لا يثبت لغير الله تعالى ردا على المعتزلة اذ زعم ان العبد يشارك الله تعالى في ذلك باعتبار انه يوجد افعاله عندهم ولم يرد انه اخص وصف ذاته فان القدرة على الاختراع عنده من صفات المعاني التي يستدعي الاتصاف بها نقرر الذات بدونها في العقل فلا تكون اخص وصف الذات والالدار ذلك والله اعلم قلت واذا تبين لك ان اخص وصف الباري جل وعلا مجهول عرفت ان ذاته غير معروفة للبشر وهو الاصح من القولين واليه ذهب القاضي وامام الحرمين وحجة الاسلام والامام الفخر في اكثر كتبه واختار في كتاب الاشارات وهو

من اول مصنفاته انبأ معلومة وعلى المنع فهل هو مطلقا ولو في الآخرة او انما هو في الحال ويجوز ان تصير معلومة بعد نقل سيف الدين عن الامام الغزالي المنع مطلقا ونقل فيه الوقف عن القاضي وضرار واحتج من قال بان حقيقة الذات الكريمة معلومة بما تقدم من جواب موسى عليه الصلاة والسلام لفرعون حين سأله عن الحقيقة وقد سبق رده واحتجوا ايضا بانا نحكم على الذات العلمية باحكام والحكم على الشيء فرع معرفته وهو مردود بان الحكم على الشيء فرع الشعور به بوجه ما ولو بوجه خارجي اجمالي لا فرع معرفة ذاته التي هي محل النزاع واحتج القائلون بانها غير معلومة بالمتقول والمعقول اما المتقول فقوله تعالى ولا يحيطون به علما وقوله لا تدركه الابصار على وجه وقد قيل انما سمي الله الها من وله العقول وتحيرها في كنهه جلاله تعالى وبالجملة فعبز العقول عن الاحاطة بعظيم كبريائه جل وعلا و باهر جماله وعلى جلاله بل عجزها عن عجائب صنعه في مخلوقاته يكاد ان يكون معلوما من الدين ضرورة واما المعقول فقال الامام فخر الدين الدليل عليه ان المعلوم عند البشر امور أربعة اما الوجود واما كيفيات الوجود وهي الازلية والابدية والوجوب واما السلوب وهي أنه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض وأما الاضافية وهي العالمية والقادرية والذات المخصوصة الموصوفة بهذه المفهومات مغايرة لها لا محالة وليس عندنا من تلك الذات المخصوصة الا انها ذات لا ندرى ما هي الا أنها موصوفة بهذه الصفات وهذا يدل على أن ذاته المخصوصة غير معلومة وقال أيضا كلما عرفناه من صفات الله فان مفهومه غير مانع من وقوع الشركة يعني لانا بعدمعرفة تلك الاوصاف نحتاج الى اقامة الدليل على وحدانيته تعالى ومعرفة حقيقته تعالى مانعة من وقوع الشركة يعني لان ذاته جزئي حقيقي فالمعلوم لنا منه غير حقيقته قال وهذا



قياس جلي من الشكل الثاني قلت ووجه نظمه أن يقال لاشيء مما عرفناه في حقه تعالى بمانع من وقوع الشركة وحقيقته تعالى مانعة من وقوع الشركة ينتج لاشيء مما عرفناه بحقيقته تعالى وهو المطلوب واعتراض عليه بأنه لا نزاع بأنه تعالى مميز في وجوده بهذه الاوصاف عن سائر الموجودات وانما النزاع في أن هذا التمييز تمييز بالحقيقة أو بامور لازمة للحقيقة مع ان الحقيقة غير معلومة لنا من حيث هي هي وان كانت معلومة في الجملة فان قال ان لفظ الاله غير مانع من الشركة من حيث الوضع وان قام القاطع على امتناع الشركة فيه عقلا فهو كلى قلنا هذا راجع الى اصطلاح في التسمية وتلقيب والا فالعلم بالتمييز في الوجود يستدعي امتناع الشركة العقلية وقد سلم ذلك وعليه في الدليل الاول أيضا مناقشات لفظية ومعنوية اشار اليها شرف الدين رحمه الله تعالى فمنها اطلاق الكيفيات على بعض صفات الله تعالى وهو لفظ موهوم للتجدد والتغير ولم يرد به شرع فلا يجوز اطلاقه في حقه تعالى ولا يسأل به عنه وانما حمله على اطلاقه ان الحكماء رسموا الكيفية على وجه لا يوهم تقصا فقالوا هي صفة لا تستدعي نسبة ولا قسمة لذاتها وهذا القسم من الصفات كذلك الا ان الفلاسفة زعموا ان الكيفيات من اقسام المعاني الموجودة وما سماه الامام بالكيفية من الازلية والابدية والوجوب يرجع الى تقديسات في الذات وسلب عند المحققين فمعنى الازلية هو القدم وهو سلب العدم السابق ومعنى الابدية هو البقاء وهو سلب العدم اللاحق ومعنى الوجوب انه لا يقبل الانتفاء بحال ومن احتج على انه ثبوت بأنه يؤكد به الوجود وتأكيد الشيء تحقيقه والشيء لا يتحقق بنقيضه فجوابه انه يتحقق بسلب نقيضه كقولنا هذا حق لاشك فيه كذا نقول وجود واجب اي لا ينتفي بحال ومنها تسمية الصفات بالاضافات وهي عند الاشعرية

اما حقائق ذوات اضافات او احكام لمعان ثابتة ذوات اضافات وقد ردها الى  
 الاضافات ابو الحسن البصري من المعتزلة وهو كثيرا ما يهيج منهج الفلاسفة  
 فان اراد الامام ذلك فالكلام معه لا يرجع الى مجرد مناقشة لفظية بل هو في  
 مؤاخذة معنوية وقد صرح بذلك في المعالم فيقال له معقول العلم مثلا في الشاهد  
 لا يرجع الى نسبة بل هو حقيقة ذات نسبة وحقيقة العلم لا تختلف بالقدم  
 والحدوث وكثرة المتعلقات وقتها فكيف يثبت على وجه يخالف حقيقته في  
 الشاهد والشاهد سلم يرتقي به الى اثبات الحقائق غائبا على وجه الكمال والتنازه  
 ومنها اطلاقه ان صفاته تعالى مغايرة لذاته وائمة السنة رضوان الله تعالى عليهم  
 ممتنعون من اطلاق ذلك لما يوهم لفظ الغير من صحة المفارقة ولم يرد الشرع  
 باطلاقه فلا تصح هذه الاعتراضات اللفظية ثم الاعتراض الجلي المعنوي على  
 هذا الدليل ان الامام ان ادعى في استقرائه انه لا علم عند احد من البشر من  
 آدم الى آخر ميمز يوجد من البشر سوى ما ذكره فلا يخفى سقوط هذه الدعوى  
 وان ادعى ان هذا هو الذي وجده فيمن استقراه من البشر فلا يبعد ان الحاصل  
 لجميع البشر ليس الا ذلك ويعارضه ما تدعيه الصوفية من ان الرياضة بعد  
 تصحيح العقيدة واحكام الفرائض وتناول الحلال بالخلوذة والعزلة والصوم ودوام  
 الذكر على طهارة الظاهر والباطن وصدق الافتقار الى الله تعالى بترك الدعوات  
 والتبري من الحول والقوة ظاهرا وباطنا سبب بمشيئة الله تعالى للزيادة في المعارف  
 كما قال تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وقال تعالى اولئك كتب في  
 قلوبهم الايمان وأيدهم بروح منه ويعبرون عن ذلك الروح والنور بعين السر  
 وهو مرات تجليات وكشوف لامور يخفق علوم لاسبيل للاطلاع عليها  
 بالاستدلال ولا بطريق الاعتبار بل بمحض انعام والهام بخناق علوم لم تجر العادة

بجنتها ولا يعرفها الا اهلها ولا يعرفها غيرهم كما لا يعرف الا كنه حقائق الالوان  
 ولا سبيل الى تعرفها بالقول للغير بل باشارة العارف للعامل كما قيل  
 تشير فادري ما تقول بطرفها واطرق طرفي عند ذلك فنفهم  
 ويقال لن يفهم عنك الا من اشرق فيه مثل ما اشرق فيك ولا يعنون بذلك  
 حلولا كما يفهمه بعض الملبسين بل يريدون تلك البصيرة الباطنة والموهبة  
 الربانية التي لا ريب فيها ولا شك كما وصف بذلك نبيه عليه الصلاة والسلام  
 فقال ما زاغ البصر وما طغى فاني له الجزم بنفي جميع ما يدعونه ونحن لاننكر ان  
 ينخص الله تعالى عبدا من عبيده يعلم ما كما قال تعالى في الخضر وعلمناه من لدنا  
 علما وانما ننكر على من يدعي رؤية عاجلة او تقديما على درجة النبوة او مشاركة  
 فيها او انه عالم بالله تعالى علم احاطة واذا جاز خلق ادراك لنا بالله تعالى في الآخرة  
 هو اتم ادراكا من ادراكنا الذي هو صفة المؤثر باثره فلا يجوز العقل باستحالة  
 خلق شيء مثل ذلك في القلب وتكون نسبة ما تعلق به في الوضوح والجلال  
 كسببة الحاصل عن الرؤية فالحق اذا ان يجزم بجواز ذلك ولا استحالة واذا  
 كان ذلك يرجع الى الوجدان وفضل الله تعالى لانهاية له فلا علم لي الا بجمال  
 نفسي وحال غيري لا اعرفه الا بانباء صادق في العادة ولم يوجدوا تدعيه الصوفية  
 لم تميزه فنعلم ان ذلك المدرك يرجع الى الذات من وجه او الى ترق في العلم  
 بالصفات والاسماء فكيف لنا بالجزم ان الله تعالى لم يخلق لصديق ولا نبي  
 مرسل سوى ما نعلمه نحن من الله تعالى والله تعالى عز وجل يقول لأَعْلِمَ الخلق  
 وقل رب زدني علما ومتعلق السؤال المأمور به ممكن والله اعلم واحتج الفخر ايضا  
 باننا لا نتصور الا ما ادركناه بالحس ومثاله معلوم او بالوجدان كالاتام والذات  
 او بديهية العقل كبسائط القضايا الاولية وهو قولنا النبي والاثبات لا يجتمعان

فهذه طرق معرفة التصورات وماهية الباري تعالى غير مدركة بالحس ولا بالوجدان ولا ببداهة العقل فليست مدركة لنا والاعتراض منع حصر مدارك التصورات فيما ذكره بناء على رأيه في التصورات انها كلها غير مكتسبة وهو ممنوع ثم اذا سلم ان من طرقها العلم الضروري فأبي مانع من ان يخلق الله تعالى لبعض عبده علما ضروريا بامر ما لم تجر العادة بخلق العلم بمثله وفضل الله يوثيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم

(ص) ثم الايجاب للاخص في باب التماثل ممتنع لوجود الاشتراك في الاعم مع انتفائه في الاخص

(ش) هذا اعتراض على المعتزلة في قولهم ان الاشتراك في الاخص يوجب الاشتراك في الاعم اي هو علة له ولهذا قالوا حقيقة المثلين هما المشتركان في الاخص واشتراهما في الاخص علة لاشترائهما في الاعم وتقرير الاعتراض عليهم ان الاشتراك في الاخص لو كان وجبا للاشتراك في الاعم اي علة له كما زعموا لما وجد الاشتراك في الاعم بدون الاشتراك في الاخص لاستحالة وجود المماثل بدون علة له لكن التالي باطل فالمقدم مثله ودليل بطلانه ان الفرس والانسان مشتركان في الاعم الذاتي وهي الحيوانية وليسا مشتركين في الاخص كالناطقية والصاهامية وكذا البياض والسواد يشتركان في اللونية وهي ذاتي اعم ولا يشتركان في الاخص وهي السوادية والبياضية ولما الواجب ان يقال الاشتراك في الاخص الذاتي ملزوم للاشتراك في الاعم الذاتي فيازم من وجود الاشتراك في الاخص وجود الاشتراك في الاعم لاستحالة وجود الملزوم بدون لازمه كلاشتراك في الناطقية التي هي للانسان اخص فانه يازم منه الاشتراك في الاعم الذي هو الحيوانية ولا يازم من وجود الاشتراك في الاعم الذاتي

كالحيوانية للانسان مثلا وجود الاشتراك في الاخص كالناطقية له اذ لا يلزم من وجود الملازم وجود الملزوم والحاصل ان الذي ننكره عليهم جعلهم الاشتراك في الاخص علة للاشتراك في الاعم اما كونه ملزوما له فما لاشك فيه

(ص) فصل ثم نقول يتعين ان تكون هذه الصفات كلها قديمة اذ لو كان شئ منها حادثا لزم ان لا يعرى عنه او عن الاتصاف بصدده الحادث ودليل حدوثه طريان عدمه لما علمت من استحالة عدم القديم وما لا يتحقق ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة وقد تقدم مثل ذلك في الاستدلال على حدوث العالم

(ش) لما فرغ من اقامة البرهان على ثبوت الصفات شرع في اثبات احكام واجبة لها فمن ذلك التقدم ودليل وجوبه لكل ما يتصف به تعالى انه لو كان شئ من صفاته جل وعلا حادثا لزم حدوثه والتالى باطل لما عرفت من وجوب قدمه تعالى فالتقدم مثله وبيان الملازمة ما اشرنا اليه في اصل العقيدة من انه لو كان شئ من صفاته تعالى حادثا لزم ان لا يعرى عنه او عن صدده الحادث لما عرفت فيما مضى وسنعيد ايضا برهانه فيما بعد من ان القابل للشيء لا يخلو عنه او عن صدده وما لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها وما لا يسبقها كان حادثا مثلها وهو معنى قولي وما لا يتحقق ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة اي ما لا يمكن مفارقة ذاته للحوادث يلزم حدوثه ضرورة اذ لو كان هو قديما ووصفه الملازم له حادثا لكان مفارقا لوصفه اللازم كيف وقد تحقق انه لا يفارقه واما قولي ودليل حدوثه طريان عدمه فهو جواب عن سؤال مستشعر من قولي لزم ان يعرى عنه او عن الاتصاف بصدده الحادث وتقريره ان يقال لانسلم انه لو كان شئ من صفاته تعالى حادثا لزم حدوثه قولكم لانه لا يعرى عنه او عن صدده الحادث تمنع ان صدده حادث بل يجوز ان يكون قديما فيمتد انما يلزم ان لا يعرى عن ذلك

الحادث او عن ضده القديم وذلك لا يستلزم حدوثه لانه لم يلزم اذ ذلك من قدمه تعالى وحدث بعض صفاته عروه عن جميع اوصافه لفرض القدم في بعضها وهو اضداد تلك الاوصاف الحادثة وجوابه انه يلزم من تقدير الحدوث لصفة من صفاته ان يكون ضدها حادثا ويستحيل ان يكون قديما وذلك لانه لو كان قديما لما طرا عدمه لما عرفت من استحالة عدم القديم فاذا لا يمكن الاتصاف بصفة حادثة الا وضدها او مثلها اللذان سبق الاتصاف بهما ثم طرا عدمهما حادثان ضرورة لان ما ثبت قدمه استحالة عدمه هذا معنى قولى ودليل حدوثه اي حدوث ضد الوصف الحادث طريان عدمه يعنى بدليل الاتصاف بهذا الوصف الحادث اذ يستحيل ان يتصف به مع بقاء ضده الذي اتصف به قبل والا اجتمع الضدان وقوله لما علمت من استحالة عدم القديم يبان اكون طريان عدم على الضد دليلا على وجوب حدوثه واستحالة قدمه وقوله وقد تقدم مثل ذلك في الاستدلال على حدوث العالم يعنى تقدم له في الدليل الثاني لحدوث العالم حيث استدل على حدوثه بحدوث صفاته اي فلو كان شيء من صفاته تعالى حادثا لدل على حدوثه كما دل حدوث صفات العالم على حدوثه اذ وجه الدلالة واحد والدليل يجب طرده فيستحيل ان يوجد في موضع ولا يدل على مدلوله

(ص) فان قلت انما يتم ذلك اذا وجب ان القابل للشيء لا يخلوعنه او عن ضده ولم لا يقال بجواز خلوه عنهما معا ثم يطرا الاتصاف بهما فتتحقق ذاته دونهما فلا يلزم الحدوث فالجواب انه لو خلا عنهما مع قبوله لهما لجازان يخلوعن جميع ما يقبله من الصفات اذ القبول لا يختلف لانه نفسي والا لزم الدور او التسلسل وخلو القابل عن جميع ما يقبله من الصفات محال مطلقا في الحادث لوجوب اتصافه بالا كوان ضرورة وفي القديم لوجوب اتصافه بما دل عليه فعنه

كالعلم والقدرة والارادة ولو فرضت حادثة للزم الدور او التسلسل لتوقف  
احداثها عليها

(ش) هذا اعتراض آخر على الملازمة في قونالو كان شيء من صفاته  
تعالى حادثا للزم حدوثه وتقريره ان يقال لانسلم ملازمة حدوث الصفات  
لحدوث الموصوف قولكم لانه لا يعري عنها او عن اضدادها الحادثة دعوى  
قولكم في بيانها لان الموصوف بها قابل لها والقابل للشيء لا يخلو عنه او عن ضده  
غير مسلم وما المانع ان يقال بجواز خلو القابل للصفة عنها او عن ضدها ويكون  
قديما عاريا في الازل عن جميع اوصافه الحادثة التي يقبلها ثم يتصف بها او ببعضها  
فيما لا يزال فلا يلزم حينئذ من اتصافه بالحوادث حدوثه لما ذكرنا من صحة مفارقتها  
لجميعها وجوابه ان قبول كل ذات لما تتصف به من الصفات لا يكون ابدا الا  
نفسيا لتلك الذات اي لا يجب لها ذلك القبول مادامت الذات غير معلل بمعنى  
والدليل عليه انه لو لم يكن القبول نفسيا للذات بل كان يطرا عليها بعدان لم يكن  
لتوقف في طوره على الذات على قبولها اياه فيكون قبول هذا القبول صفة للذات  
طاريا ايضا عليها فيحتاج في طوره على الذات الى قبولها ايضا له فان كان القبول  
الاول لزم الدور وان كان قبولا آخر غيره تعلمنا الكلام اليه ايضا ولزم التسلسل  
والى هذا اشرت بقولي لانه نفسي والا لزم الدور او التسلسل واذا ثبت ان القبول  
نفسى للذات لزم ان تكون نسبة جميع صفاتها اليها قبولا واتصافا نسبة واحدة فلو  
جاز خلوها عن بعض اجناس صفاتها التي تقبلها لجاز خلوها عن جميع تلك  
الاجناس المقبولة ضرورة لاستواء نسبة الجميع اليها لكن خلو الذات عن جميع  
ما تقبله من اجناس الصفات محال مطلقا اعني في حق الحادث وفي حق القديم  
نخلوها عن بعض اجناس صفاتها التي تقبلها محال واما استحالة الخلو عن الجميع في

حق الحادث فلانا نعلم على الضرورة استحالة عرو الجواهر عن جنس الاكوان وحي  
الحركة والسكون والاجتماع والافتراق فيجب ان لا تعري عن سائر اجناس الاعراض  
التي تقباها واما في حتى القديم جل وعلا فلانا نعلم قطعاً استحالة عروه عما دل عليه  
فعله من العلم والتقدرة والارادة والحياة اذ لو انتفت في حقه هذه الصفات لاستحال ان  
يوجد فعلاً من افعاله فيلزم عدم المصنوعات كلها مع تحقق وجودها وهو محال على  
الضرورة واذا استحال عروه عن هذه الصفات لزم استحالة عروه عن سائر الصفات التي  
يقبلها لما عرفت من وجوب استواء نسبة جميع الصفات المقبولة الى الذات القابلة لها  
واذا ثبت التلازم بين وجود ذاته تعالى وبين جميع صفاته التي يتصف بها لزم ان  
تكون كلها قديمة اذ لو كان شيء منها حادثاً وانفرض انه لا يمكن ان يعري عن صفة  
من صفاته تعالى لزم ان يكون وجود ذاته حادثاً لكن الحدوث على ذاته تعالى مستحيل  
لما عرفت من وجوب قدمه ففرض الحدوث في صفة من صفاته تعالى مستحيل  
فهذا تعرف ان استحالة عرو المقابل عما يقبله من الصفات قاعدة يثبت لنا بها  
مطلبان احدهما في الشاهد وهو حدوث العالم لانه لما قام البرهان على حدوث صفاته  
عرفنا منه حدوث ذاته لما علمنا من استحالة عرو الذات عما يقبله من الصفات  
والثاني في حتى الغائب وهو وجوب القدم لجميع صفاته تعالى لانه لما قام البرهان  
على وجوب قدمه جل وعلا عرفنا منه وجوب القدم لكل صفة من صفاته تعالى  
لما علمنا ايضا من استحالة عرو الذات عما يقبله من الصفات والحاصل انه لما انعقد  
التلازم بين كل ذات وبين كل اجناس مقبولة من الصفات صح ان يستدل بما  
علم من حدوث احدها على حدوث الآخر كما يستدل بما علم من قدم احدها على  
قدم الآخر وقوله ولو فرضت حادثة للزم الدور او التسلسل لتوقف احداها  
عليها هذا جوابه عن سؤال استشعرت وروده وتقريره ان يقال ماذا كرت في حق



الحادث من استحالة عرو الجواهر عن بعض ما يقبله وهو الا كوان فيلزم ان لا تعري عن سائر ما يقبله مسلم لان استحالة عروها عن الا كوان معلوم بالضرورة وما ذكرتم في حق القديم من استحالة عروه تعالى عن العلم والقدرة والارادة والحياة فيلزم استحالة عروه عن سائر ما يقبله من الصفات قد لا يسلم لكم القول باستحالة عروه عن الاوصاف المذكورة حتى يتم لكم استدلالكم بها على استحالة عروه عن سائر صفاته قولكم في دليل استحالة عروه عن الاوصاف المذكورة ان فعله الموجود دل عليها من حيث توقف ايجاده الاختياري على اتصافه بتلك الصفات المذكورة فقولنا انما يدل الفعل على وجوب اتصافه بتلك الصفات وجوباً وقتياً اعني وقت ايجاده ذلك الفعل لا وجوباً مطلقاً بحسب الذات والذي يوجب استحالة العرو الثاني لا الاول لما علمت ان الوثنية المطلقة اعم من الضرورية المطلقة وmlزوم الاعم غير ملزوم الاخص والحاصل ان الذي اُنْتِجَ دليلكم اعم من مدعاكم جوابه منع ان الافعال انما دلت على وجوب تلك الصفات لفاعلها وجوباً وقتياً بل وجوباً مطلقاً بحسب الذات بحيث يستحيل عرو الفاعل عن تلك الصفات مطلقاً ويبان ذلك انه لو قدر الجواز لتلك الصفات لكانت من جملة الافعال الحادثة ضرورة ان كل ممكن حادث فيجب ان يتصف فاعلها بأمثالها ليتمكن بها من ايجادها ثم نقل الكلام الى تلك الصفات الاخرى فان قدر لها الجواز ايضاً لزم حدوثه ايضاً ولزم اتصاف فاعلها بأمثالها ليتمكن بها من ايجادها ولزم الدوران كانت هذه الصفات هي الاولى او التسلسل ان كانت غيرها فاذن الافعال لا يمكن صدورها عن فاعل تكون تلك الصفات في حقه جائزة لا يقال نحن انما ادترضنا على استدلالكم على وجوبها بمجرد الفعل وهذا الذي اجبتم به لم يصحح الاستدلال به على ذلك بل حاصله استنباط دليل اخر

علي وجوب تلك الصفات للفاعل وهو لأنها لو كانت جائزة للزم الدور أو التسلسل  
لأننا نقول إنما استلزم جواز تلك الصفات الدور أو التسلسل من حيث أن كل  
جائز لا يكون إلا فعلاً حادثاً والفعل الحادث يدل على تلك الصفات ثم ننقل الكلام  
إليها ويلزم الدور أو التسلسل فصيح أن الفعل يدل على وجوب تلك الصفات  
وجوباً مطلقاً بحسب تلك الذوات وذكر الدور أو التسلسل في هذا الوجه بيان  
لوجه دلالاته على ذلك والله الموفق وقوله لتوقف أحداثها عليها أي على أمثالها  
(ص) \* وإذا عرفت وجوب قدم الصفات عرفت استحالة عدمها لما قدمنا  
من بيان استحالة العدم على القديم

(ش) \* هذا ظاهر وقد قدمنا برهان القاعدة الكلية وهي أن كل ما ثبت

قدمه استحالة عدمه

(ص) \* نخرج بهذا استحالة التغير على القديم مطلقاً أما في ذاته  
فلوجوب قدمه وبقائه لما مر وأما في صفاته فلما ذكر الآن ومن ثم استحالة على عليه  
أن يكون كسبياً أي يحصل له عن دليل أو ضرور يا أي يقارنه ضرر كعلمنا بأننا  
أو يطرأ عليه سهواً أو غفلة واستحالة على قدرته أن يحتاج إلى آلة أو معاونة  
وعلى إرادته أن تكون لغرض وعلى سماعه وبصره وكلامه وإدراكه على القول به أن  
تكون بجراحة أو مقابلة أو اتصال أو يكون كلامه حرفاً أو صوتاً أو يطرأ عليه  
سكوت لاستلزام جميع ذلك التغير والحادث

(ش) \* هذا كله ظاهر وإنزده بيانا فقول أما وجه استحالة التغير على

الذات العلية وصفاتها فلأنه إن كان من عدم إلى وجود فوجوب القدم  
للذات الكريمة ولجميع صفاتها يمنع ذلك لأنه عبارة عن سلب العدم السابق على  
الوجود وإن كان من وجود إلى عدم فوجوب البقاء لها يدفعه لأنه عبارة عن

سلب العلم اللاحق بعد الوجود وقد سبق في العقيدة ذكر برهان وجوب القدم والبقاء للذات العلية واصفاتها ولما كان ذكره في الصفات تريباً من هذا الموضوع قلت واما في صفاته فما ذكر الآن ولما كان ما ذكرته في الذات بعيداً عن هذا المحل عبرت في الاشارة الى ما سبق من برهان قدمها بقولي فلما مر واما ما ذكرت من استحالة الكسب على علمه تعالى فظاهر لان العلم الكسبي لا يكون الا حادثاً وعلمه جل وعلا قديم لا يتجدد وانما قلنا ان الكسبي لا يكون الا حادثاً لانه اما ان يفسر بالعلم الحاصل عن النظر وهو الذي غلب عليه العرف او بما تعلق به القدرة الحادثة ولا يخفى تجرده وحدوثه على كلا التفسيرين وهذا الثاني هو معناه الاصلى وهل يستلزم سبق النظر عقلاً او عادة فيجوز في العقل احداث علم واحداث قدرة عليه من غير تقدم نظر قولان والثاني مذهب امام الحرمين وهو الحق لان قبول الجوهر للعلم والقدرة عليه نفسي له وتقدم النظر لا يصح ان يكون شرطاً للقدرة على العلم لان القدرة مقارنة للعلم والنظر ينافيه ولا يصح ان يكون شرط الشيء ما لا يوجد الا حال عدمه واما عدم اشتراط النظر في العلم فللتفاق على ان العلم النظري يجوز ان يقع ضرورياً واذا عرفت استحالة الكسب على علمه تعالى لا يذانه بسبق الجهل واتصاف الذات العلية بوصف حادث عرفت ان ما وقع في الكتاب والسنة موها ظاهره حدوث العلم وكسبه يجب القطع بان ظاهره غير مراد وذلك كقوله تعالى ولقد فتنا الذين من قبلهم فإيملن الله الذين صدقوا ولبعلمن الكاذبين فاليس المراد انه تجدد له تعالى بالفتنة علم بالصادق والكاذب من خلقه كيف وعلمه جل وعلا ازل محييط بكل معلوم وعلى وفق علمه القديم وارادته الشافذة تجري احكام الكائنات كلها الا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير وتأويل الآية ان المراد الاجبار بانه تعالى يجازي المكلفين

بما علمه منهم اذلا من خير او شر فطاق العلم على الجزاء المتأخر عن وقوع  
 امارته من خير او شر لان وقوع ذلك كله على وفق علمه جل وعز وتسمية  
 الجزاء بالعلم من باب تسمية المتعلق باسم المتعلق وهو مجاز شائع في اللسان والفتنة  
 قال الزمخشري هي الامتحان بشدائد التكليف من مفارقة الاوطان ومجاهدة  
 الاعداء وسائر الطاعات الشاقة وهجر الشهوات والملاذ وبالفقر والقحط وانواع  
 المصائب في الانفس والاموال ومصابرة الكفار على أداءهم وكيدهم وضررهم والمعني  
 احسب الذين اجرؤا كلمة اشهادتين على انفسهم واطهروا القبول بالايمان انهم  
 يتركون كذلك غير متمخنين ليمتنحهم الله بضروب المحن حتى يبلو صبرهم وثبات  
 اقدامهم وصحة عقائدهم وخلوص نياتهم ليمتيز المخلص من غير المخلص والراسخ  
 في الدين من المضطرب والمتمكن من العابد على حرف انتهى قال ابن عطية  
 والصدق والكذب على باهما اي من صدق فعله قوله ومن كذبه انتهى واما  
 ما ذكرته من استحالة علمه تعالى ضرور يا فذلك انما يتبين بمعرفة الضروري ماهو  
 فنقول قال المقترح الضروري يطلق على اربع معان مالميس بمقدور بالقدرة  
 الحادثة وتقيضه المكتسب وهو المقدور بها وهذا لا يختص بالعلم بل يقال حركة  
 ضرورية اي غير مقدورة بالقدرة الحادثة الثاني ما علم بغير دليل الثالث ما علم  
 من غير تقدم نظر وهذان يختصان بالمعلوم الرابع ما قارنه ضرر وحاجة كعلم  
 الانسان جوعه والمه وهذا المعني الاخير هو المستحيل في حق علم الباري جل  
 وعلا دون المعاني الثلاثة ولاجله امتنع اطلاق لفظ الضروري عليه وكذا يمتنع  
 اطلاق لفظ البديهي على علمه تعالى وهو كالضروري الا انه لا يقتزن بضرر  
 ولا حاجة وانما استعمال اطلاقه على علمه جل وعلا لانه يشعر بالحدوث اذ يقال  
 بدء النفس الامر اذا اتاها بغتة بغير سابقة شعور بمقدمات تغلب على الظن

وجوده . والحاصل ان العلم الحادث ينقسم ثلاثة اقسام ضروري وبديهي وكسبي ولا يطلق واحد منها على علمه تعالى واما ما ذكرت من استحالة طرق السهو والغفلة على علمه تعالى فظاهر لانهما يستلزمان الاتصاف بالجهل وذلك في حق من تنزه عن كل نقيصة محال ولان ما سمي او غفل عنه فقد انعدم علمه تعالى به ووجوب البقاء لعلمه تعالى ولجميع صفاته يدفع تجوز ذلك والسهو والغفلة متقاربان في المعنى الا ان السهو كثيرا ما يستعمل عرفا في الذهول مع اعتقاد ما يضاذه والغفلة اعم فلها جمعت بينهما ( قوله ) واستحال على قدرته ان تحتاج الى الآلة او معاونة يعني لان ذلك يفضي الى حدوثها اذ يكون قادراً عند وجود تلك الآلة او المعاون وعاجزا عند عدمهما ولا يجاب بادعاء قدم الآلة والمعاون لما علم من وجوب الحدوث لكل ما سواه تعالى وايضاً لو توقف تعاق قدرته تعالى بشيء من الممكنات على واسطة آلة يفعل بها او معين يشاركه في الفعل لازم توقف سائر الممكنات على مثل ذلك لوجوب استواء الممكنات كلها بالنسبة الى قدرته جل وعلا وذلك يؤدي الى التسلسل لان تلك الوسائط المقدرة هي من جملة الممكنات الحادثة اذ لا يجب الوجود الالذاته العلية وصفاته فيجب ان يتوقف ايجادها ايضاً على وسائط حادثة اخرى ثم كذلك وبهذا تعلم ان اختياره سبحانه وتعالى لايجادها ممكن آخر كاختياره جل وعلا ايجاد الشبع مع الاكل والري مع الشرب والاحراق مع مس النار وتفريق الاجزاء مثلاً مع حد السيف وحز العضو والمقدور مع القدرة الحادثة ونحو ذلك مما لا ينحصر لا يدل جميع ذلك على ان لتلك الامور المقارنة تأثيراً فيما اقترنت به لا استقلالاً ولا معاونة بل وجودها وعدمها بالنسبة الى التأثير سواء وايجادها جل وعلا الممكن مع ممكن يقارنه كمايجادها له تعالى منفرداً بدون مقارنة ممكن آخر فعال ان يكون

فعله بواسطة او علاج انما امره اذا اراد شيئاً ان يقول له كن فيكون بلا كاف  
ولا نون وقال جل من قائل واتقد خلقنا السموات والارض وما بينهما في ستة  
ايام وما مسنا من لغوب اي ما مسنا في خلقها من تعب فتبارك الله رب العالمين  
(قوله) وعلى ارادته ان تكون لغرض يعني لغرض يبعثه على ايجاد الفعل وهو  
محال في حقه تعالى سواء كان الغرض راجعاً اليه او الى خلقه اما وجه الاستحالة  
في الغرض الراجع اليه فلا أنه ان كان ذلك الغرض قديماً وجب قدم العالم ولزم  
الفعل بالايجاد وجاء مذهب الفلاسفة وذلك مما قد فرغنا من ابطاله وان كان  
حادثاً يتصف به بعد الايجاد لزم قصه وحاجته قبل ايجاده افعاله التي حصلت  
له غرضه ولم تصافه بالحوادث لتبدد الكليات له حينئذ بواسطة خلقه وذلك  
كله منقضى الى حدوثه ويتعالى عن ذلك من لا اول لوجوده الغني الذي يفتقر  
اليه كل شيء ولا يفتقر هو الى شيء ولما وجه الاستحالة في الغرض الراجع الى  
خلقه فانه لا يجب عليه تعالى مراعاة صلاح ولا اصلاح وقد تكلمنا في العقيدة على  
برهان استحالة الامرين في فصل خالق لافعال بأتم من هذا وسنشرح ذلك في  
محلّه شرحاً يزيل عنه كل غطاء ان شاء الله تعالى (قوله) وعلى سمعه وبصره  
وكلامه وادراكه على القول به ان يكون بجملة هذا راجع الى الجميع وقد قدمنا  
البرهان على استحالة الجرمية في حقه تعالى فهو يسمع بغير اذن ولا صياح ويرى  
بغير حدقة ويتكلم بغير فم ولا لسان ويدرك على القول بزيادة الادراك بغير  
الات المعتادة للشم والذوق واللمس (قوله) او مقابلة راجع الى الرؤية (قوله)  
او اتصال راجع الى الادراك عند من اثبتته (قوله) او يكون كلامه حرفاً او  
صوتاً لانه لو كان كلامه يتركب من الحروف والاصوات لكان ذلك الكلام  
حادثاً ضرورة استحالة اجتماع حرفين فأكثر في محل واحد فلا توجد الحروف

في محل واحد حتى ينعدم سابقها ويتجدد لاحقها وكل ما سبق وجوده العدم او  
 طراً على وجوده العدم فهو حادث فالحروف والاصوات لا تكون ابدا الا  
 حادثه فلو تركب الكلام منها لكان حادثاً ضرورة ان المركب من الحوادث  
 حادث وذهب الحشوية المنتمون الى الظاهر الى ان كلام الباري تعالى القائم  
 بذاته حروف واصوات ومع كونه حروفاً واصواتاً هو قديم ازلي وهؤلاء اصحاب  
 غاية في الضلالة وتورط في مجبوحه الجهالة فان من سواهم من اهل البدع ربما  
 تعرض لهم شبهة مخيلة لا تهدم من اول مرة بالضروريات أما هؤلاء فلم يراعوا  
 ضروريات العقول ولا وقفوا من اول مرة عند شئ منها نعوذ بالله من الخذلان  
 كاعتقادهم ان الباري تعالى جسم مستوع على العرش بالماسة والاستقرار ثم ينتقل  
 كل ليلة جمعة عند ما يبقى ثلث الليل وينزل عن مكانه الى السماء ثم يعود عند  
 الفجر الى مكانه وهم على صنفين صنف منهم قالوا بتخيذه وتصوره وتشكله على  
 شكل الانسان وهؤلاء مساوون لليهود في هذا الاعتقاد وصنف آخر منهم  
 قالوا بتخيذه من غير شكل ولا جارحة ثم اتفقوا على ان كلامه سبحانه قديم  
 حروف واصوات متقطعة يتكلم بما شاء منها باللسان العربي والعجمي وضروب  
 الالسنه الموضوعه لاهل الارض فيقولون انه ينطق بالباء والميم وسائر الحروف  
 لا على مخارج الحروف والذين قالوا بأنه على شكل الانسان قالوا انه يتكلم  
 بالحروف على مخارجها وجماتها قديمة وهو ينظمها كيف يشاء وعلى اي لغة يشاء  
 وكيف تدخل المشيئة القديم لولا ان الله يسلب عقل التمييز لمن يشاء وهو عندهم  
 يتكلم اذا يشاء ويسكت اذا يشاء فاذا سكت لا ينعدم كلامه ولكنه صمت  
 واكنه تعالى الله عن قولهم ومن شذيع مذهبهم ان القاريء اذا قرأ من كتاب  
 الله تعالى آية فالذي يسمع منه هو الكلام القائم بالله سبحانه وقد وجد في محل

هذا القارىء ولم ينتقل عن ذات الاله وزعموا ان حروف المصحف عين كلام الله تعالى من غير ان ينتقل أيضا عن ذاته وهذا قول النصارى بتدرع عيسى عليه السلام بالصفة الازلية التي هي العلم من غير ان تفارق الاله ولكن النصارى خصصوا بذلك واحدا من الخالق وهو عيسى عليه السلام وهو لاء حكموا بذلك في حق كل قارىء يتلو آية من كتاب الله والحكمم بقدم حروف واصوات تُتجدد والعدم سابق لها ولاحق وكون الشيء الواحد يحل محلين خروج عن دائرة العقل ومحمد للضروريات وكيف يوسم بالعقل من يقول ان الحروف اذا صيغت من زبر الحديد حتى يفهم منها آيات من كتاب الله تعالى فهي باعيانها عين كلام الله تعالى وكانت اذا كانت زبرا حادثة فلما صارت حروفا انقلبت قديمة واطلقت طائفة منهم القول بأن الحروف المكتوبة الدالة على اسم الله تعالى هي الله المعبود بحق وان كتبت في أما كن فهو واحد في اما كن قال ابو حامد ويلزمهم ان يحرق ما يكتب فيه اسم النار والقوم مبتلون بعظيم العباوة قال ابن دهاق ودذه الطائفة اجعل الناس في طريق النظريات واكثر خلق الله جودا على الحسيات حتى حملهم ذلك على انكار وجوب النظر في مخلوقات وقالوا ان الاشتغال بالنظر في العقليات بدعة وضلالة وريب في الدين وتشكيك في مذهب المسلمين وتسموا بالسنية المتورعين بترك النظر في آيات رب العالمين وما يجحد بآياتنا الا الكافرون قال وهم عادة محضة لا يفهمون حقيقة ولا مجازا ولا يفرقون بين واجب ولا ممكن ولا مستحيل ولهذا يقولون ان الله تعالى قادر على قاب الحقائق وان يوجد المستحيلات اذا ارادها كالجمع بين الضدين وانما يمنع عندهم المحال في عقول الخلق وقدرة الله تعالى صالحة لا يقاؤه وانما منع من ذلك انه لم يردده ولو اراده لكان فلا محال عندهم بوجه من الوجوه وانما هولوا



اراده لكان واعتقادهم موجودة كثيرة في العامة وفي جلالة طلبة العلم ولهذا  
صرح بعض المتفقهة في زمان الغزالي بقريب من مذهبهم فقال في قوله تعالى لو  
اراد الله ان يتخذ ولدا لاصطفى مما يخلق ما يشاء وفي قوله لو اردنا ان نتخذ لهما وهو  
الزوج لاتخذاه من لدنا ان كنا فاعلين فقال ما منع من ذلك الا انه لم يرد  
فلما باغ ذلك حجة الاسلام الغزالي رحمه الله قال وهلا انتبه هذا الغبي لقوله ان  
كنا فاعلين انه لو كان فعلا من افعالنا تاله هذه التسمية وقوله لاصطفى مما  
يخلق ما يشاء اي لو اراد ذلك لكان خلقا يسميه ابناً بمعنى الرأفة والرحمة  
لا بمعنى التولد على حقيقة البنوّة وعليه نبه سبحانه بقوله ان كل من في السموات  
والارض الا آت الرحمن عبداً تنبيهاً على ان البنوّة والعبودية لا يجتمعان وكذلك  
الرق والزوجية لا يجتمعان وزعموا ان القديم سبحانه لو لم يوصف بالاقطار على  
ذلك لكان عاجزاً وذلك منهم جهل بما يتعلق به الاقطار والعجز ويلزمهم على  
هذا ان يكون سبحانه قادراً على اختراع اله مثله قديم لا اول له فان امتنعوا من  
ذلك ألزموا كونه عاجزاً على مقتضى رأيهم والعاجز ليس باله وان حكما  
باقتداره على ذلك لزهم من الكفر ما لزم من قال بوجود مثل لله تعالى اذ لا  
فرق في الكافرين بين من يجوز في حق الله تعالى ما يقدر في الوهيته وبين من  
يحكم بوقوع ذلك فتركب مذهب المشوية من ثلاث جهالات احداها جهالهم  
باللسان والفرق بين مجازه وحقيقته ولهذا حكما بظاهر ما ورد من الاستواء  
على العرش والنزول الى السماء في الثلث الاخير من الليل وكون القرآن كلام  
الله محفوظاً في الصدور مقرواً باللسن مكتوباً في المصاحف وما ورد من نداء  
الله في الآخرة بصوت يسمعه من قرب ومن بعد وغير ذلك مما لا يحصى الثانية  
جمودهم على ما سيق اليهم من ظاهر اللفظ الثالثة مغالطتهم العقول حذرا من

ترك الظاهر ولا شك ان الجهل باللسان وعدم اتقان في البلاغة والبيان  
 والبعد من ممارسة العلوم العقلية على مقتضى التنبيهات الشرعية ثم التجاسر مع  
 عدم ذلك كله على الخوض فيما يحتاج الى علوم عديدة وفكرة متقدمة وتأيد  
 الهي من غير اخذ عن اهل العلم وحسن ادب في التلقي منهم اصل لكل ضلالة  
 وكفر والعياذ بالله وبالجملة فاعتقاد الحشوية تألف من ضلالات ثلاث من  
 تهود وتصغر واعتزال فهم مع اليهود في اعتقادهم الجسم في حق الاله ومع  
 النصرى في اعتقاد حلول الكلام في الاجسام وانه لا يفارق مع ذلك الاله ومع  
 المعتزلة في اعتقاد ان كلام الله تعالى حروف واصوات وهوانص مذهب اليهود  
 ايضاً غير ان المعتزلة لم يقولوا بقيام الحروف والاصوات به سبحانه وتعالى لما  
 تفظنوا لحدوثها وادركوا ان قيام الحوادث بذاته تعالى محال وهؤلاء حكموا  
 بذلك لعظيم غباوتهم وجهلهم الضروريات التي تدرك باوائل العقول واشترك  
 الجميع في عدم تعقل ما قاله اهل الحق من اثبات كلام ايس بحرف ولا صوت  
 قائم بنفس المتكلم يعبر عنه بالكلام اللفظي والكتابة والرموز والاشارات واحتج  
 اهل الحق على اثباته شاهداً بان الامر والنهي يحد حالة امره ونهيه من نفسه  
 طلباً جازماً بالضرورة ويدل عليه بالعبارات المختلفة وما يعرض له الاختلاف  
 مغايراً لما يعرض له الاختلاف ولان العبارات بالجمل والمواضعة والتوقيف وما  
 في النفس حقيقة عقلية لا بالجمل والتوقيف وزعمت المعتزلة ان ما يجده الطالب  
 في نفسه يرجع الى ارادة الامثال ويردُّون الخبر الى العلم بنظم الصيغة فالحاصل  
 الاتفاق على وجدان اصل المعنى في النفس وانما النزاع في تمييزه عن الارادة  
 والعلم واحتج الاصحاب على مغايرته للارادة بوجود الامر بدونها وبينوه بوجوه  
 الاول ان الله تعالى امر الكفار بالايان والعصاة بالطاعة ولم يرد وقوع ذلك

فهم اذ لو اراد ذلك لوقع والا لزم النقص بنفوذ مشيئة العبد بدون مشيئة الله تعالى وقد اتفق السلف قبل ظهور البدع على ان ما شاء الله كان وما لم يشأ الله لم يكن الثاني ان الامر يتعلق بفعل التغير والارادة لا بمعنى الشهوة والمهبة لا لتعلق الامر بفعل المرید الثالث ان من حلف ليقضين غريمه دينه غداً ان شاء الله فتمكن من قضاائه ولم يقضه لم يحنث مع ان الله تعالى قد امره بذلك فلو تضمن الامر الارادة لكان قد شاء الله قضاؤه فكان يجب ان يحنث ولم يحنث بالاجماع قالوا ولان المعاتب من جهة السلطان على ضرب عبده انه اذا اعتذر بانه يخالفه فلم يصدقه فاراد تمهيد عذره فانه يأمره بحضرته ويريد مخالفته فاذا امره فقد تحقق الامر بدون الارادة للامثال قال ابن التلمساني وهذا لا حجة فيه فان عذره يتمهد باظهار انه امر ولا يتوقف على انه امر حقيقة ومثله للاشعرية في الطلب النفسي الذي اثبتوه اي ان هذا الامر لم يوجد معه الطلب النفسي قالوا ومن الدليل على المغايرة انه يحسن ان يقال اريد منك فعل هذا ولا آمرك به ولو كان كل امر مرید التناقض وهذا ايضاً ضعيف لانه يمكن ان يحمل قوله اريد منك على اني احب ذلك واشتهيبه فلا ينافي ذلك نفي الامر واما رد الخبر الى العلم بنظم الصيغة فباطل ايضاً لان نظم الصيغة يختلف باختلاف الصيغ الدالة على المعنى والخبر النفسي لا يختلف ولان الصيغة الواحدة قد تستعمل في الخبر والطلب معاً والعلم بنظمهما لا يختلف وما في النفس يختلف واذا ثبت ان لنا قولاً نفسياً فتسميته كلاماً مأخوذاً من موارد اللغة وقد قال تعالى ويقولون في انفسهم وقال اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لم يكنهم بالنسبة الى القول بالسنتهم وانما كذبهم بالنسبة الى ما تكمنه ضمائرهم وقال الاخطل

ان الكلام لفي النمواد وانما جعل اللسان على القواد دليلاً  
وهل اطلاقه على ما في النفس وعلى اللفظ بطريق الحقيقة او هو حقيقة  
في القولي مجاز في النفسي او بالعكس ثلاثة اقوال والذي استقر عليه راي  
الشيخ ابي الحسن الاشعري انه مشترك واختار المعتزلة انه حقيقة في اللفظ  
بدليل تبادره عند الاطلاق الى الفهم ولا يمنع ان يكون حقيقة لغوية في  
النفس وحقيقة عرفية في اللفظي واذا عرفت مذهب اهل الحق في كلام الله  
تعالى عرفت ان اطلاق السلف على كلام الله انه محفوظ بالصدور ومقروء  
بالالسنه ومكتوب في المصاحف لا يحمل على الحلول الذي فرغنا من بيان  
استحالة بل لما كانت هذه الاشياء دالة على كلامه جل وعلا اطلق عليها كلامه  
من باب اطلاق اسم المدلول على الدال واطلق على انه موجود فيها اي فهماً  
وعلماً لان الشيء له وجودات اربع وجود في الاعيان ووجود في الازهاف  
ووجود في اللسان ووجود بالبنان وهو الكتابة وبهذا تعرف ان التلاوة غير المتلو  
والقراءة غير المقروء والكتابة غير المكتوب لان الاول من كل قسمين حادث  
والثاني قديم وهو كلام الله جل وعلا والتلاوة والقراءة والكتابة متناهية والمقروء  
والمتلو والمكتوب لانهاية له وبالجملة فالاطلاقات اللفظية تابعة للنقل من حيث  
اطلاقها ومعانيها تابعة للعقل من حيث الحمل عليها فلا بد من فهمها على ما يصح  
لان الانفاذ متبوعة مطلقاً يرفض اظاها قواطع العقل والا لزم كل ضلال  
وكفر والالفاظ وجوه دلالتها متكثرة وانما تنضبط بطول ممارستها مع الغفان  
القوانين العقلية . واعلم ان مسألة الكلام ذات شعب كثير وبحث مع المبتدعة  
منتشر شهير حتى قيل انما سمي فن أصول الدين اعلم الكلام لاجله وقد استبان  
الحق بما ذكرناه في المسئلة فرأينا الاعراض عن كثير من المباحث المذكورة فيها

للمحافظة من التطويل بل لا كبير جدوى له ولهذا قال بعض المحققين الحق ان  
التطويل في مسألة الكلام بل وفي جميع صفاته تعالى بعد ما يستبين الحق في  
ذلك قليل الجدوى لان كنه ذاته تعالى وكنه صفاته محبوب عن العقل وعلى  
تقدير التوصل الى شيء من معرفة الذات فهو ذوقي لا يمكن التعبير عنه والله  
سبحانه اعلم (قوله) او يطرأ عليه سكوت اشارة الى مذهب المشوية الذين وصفوا  
كلامه تعالى بالسكوت تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً بل لم يزل سبحانه متكليماً  
ولا يزال اذ لو جاز ان يسكت جل وعلا عن كلامه لجاز ان يتصف كلامه تعالى  
بالعدم وذلك يوجب حدوثه وما ادعاه المشوية من كون الكلام مع السكوت  
هوس لا حاصل له اذ لا معنى للسكوت الا انعدام الكلام فان كان السكوت  
قبل وجود الكلام لزم سبق عدمه عليه وذلك نفي تقدمه واثبات لحدوثه وان  
كان بعد وجود الكلام فقد طرأ على الكلام عدمه وذلك ينفي بقاءه واذا انتفى  
البقاء انتفى التقدم لما عرفت ان كل ما ثبت قدمه استحاله عدمه وينعكس بعكس  
النقيض الموافق الى ان كل ما لم يستحل عدمه لم يثبت قدمه واذا انتفى التقدم  
ايضاً لزم ضده الذي هو الحدوث وبالجملة فالسكوت يستلزم عدم الكلام السابق  
وتجدد الكلام اللاحق فيكون اللاحق حادثاً بغير واسطة والسابق حادثاً  
بواسطة ان ما لحقه عدمه لزم ان يسبقه عدمه واذا لزم من السكوت حدوث  
الكلام لزم منه حدوث الذات الموصوفة به لما عرفت ان قيام الصفة للحادثة  
بشيء يوجب حدوث ذلك الشيء ودعوى الاتصاف بذلك لمن تنزه عن  
الحوادث في ذاته وجميع صفاته جل وعلا كفر لامحالة وما ورد في الحديث مما  
يخالف هذا الذي قرناه فهو مؤول فمنه ما ورد في الحديث ان الله يسمع الناس يوم  
القيامة قائلاً يقول يقول الله سبحانه أنصتوا كما انصت لكم انا اليوم ظالم ان

جاوزني ظلم ظالم قال ابن دهاق يرجع معنى الحديث الى ان الباربي سبحانه وتعالى يعلم ويرى ويسمع ومع ذلك لا يخاق لم سمعاً لخبره باعمالهم لان الله تعالى يجوز عليه ان يصمت فان ذلك كان يكون من انعدام كلامه وكلامه تعالى قديم وقد تقدم ذكر الدليل القاطع على ان التقديم لا يندم عند ذكرنا حدوث العالم انتهى قات يعني انه تجوز باطلاق الصمت على لازمه وهو عدم ادراك ما عند الصامت من الخبر وبهذا تعرف انه ليس معنى كلم الله موسى تكليماً انه ابتداء الكلام له بعد ان كان ساكناً ولا انه بعد ما كلمه انقطع كلامه وسكت تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً وانما المعنى انه تعالى بفضله ازال المانع عن موسى عليه السلام وخاق له سمعاً وقواه حتى ادرك به كلامه القديم ثم منعه بعد ذلك ورده الى ما كان قبل سماع كلامه وهذا معنى كلامه لاهل الجنة وروى ان موسى عليه السلام عند قدومه من المناجاة كان يسد اذنيه لئلا يسمع كلام الخاق اذ صار عنده كاشد ما يكون من اصوات البهائم المنكرة حتى لم يكن يستطيع سماعه يحدثن ما ذاقه من اللذات التي لا يحاط بها ولا تكيف عند سماع كلام من ليس كمنه شيء جل وعلا ولولا انه سبحانه يغيبه عما ذاق عند مناجاته مما لا يقدر على وصفه لما امكن ان يانس الى شيء من المخلوقات ابداً ولما انتفع به احد فسبحانه من الخائف ما اوسع كرمه واعظم جلاله ومن اعجب الامور في هذا عدم ذوبان الذات من موسى عليه السلام وتلاشيها حتى تصير عدماً محضاً عند اطلاعها من ذي الجلال على ما اطلعت لولا انه ثبتها وامسكها الذي امسك السموات والارض ان تزولا واما تأويل المعتزلة كلام الله سبحانه لموسى عليه السلام بخاق حروف واصوات في الشجرة يسمع منها ما اراد الله تعالى ان يوصله اليه فبناءً منهم على مذهبهم الفاسد من انكار الكلام القديم القائم بذاته تعالى

وقد سبق رد ذلك عليهم وايضا فالذي يدل عليه قوله تعالى اني اصطفيتك على  
الناس برسالاتي وبكلامي وتسميته عليه السلام بكليم الله انه خص بسماع كلام  
الله القديم القائم بذاته وهو الذي نقل عن السلف ودرج عليه الخلف ودلت  
عليه السنة والقران ولو كان اصطفاؤه بمجرد سماعه كلاماً حادثاً خلقه الله في  
جسم من الاجسام لكان كل من سمع كلاماً من مخلوق قد شاركه في ذلك لان  
الذوات الحادثة وصفاتها مخلوقة لله تعالى فان اجابوا بأنه خص بخلق الله الكلام  
فما لا يعتمد منه الكلام قيل لهم وهذا ايضا لا خصوصية فيه لوجود مثله في  
سائر الانبياء وايضاً فاطلاق كلم الله موسى بمعنى خلق الكلام مجاز وتوكيد  
الفعل بالمصدر في الآية يمنع من ان التوكيد يدفعه لوقوعه مع  
المجاز ومنه

بكي الخبز من عوف وانكر جلده وعجت عجيجاً من جذام المطارف  
سلمنا دفع التوكيد المجاز لكن انما يدفعه في الآية ان لو وقع بالمعنى الذي  
يدفع توهم المجاز في النسبة اذ فيها وقع النزاع في الآية لا في المسند لان الكلام  
حقيقة قد وقع وانما النزاع من وقع قات الجواب عن الاول ان البيت من باب  
الاستعارة التبعية لوقوعها في الفعل والاستعارة مطبقاً مبنيّة على تناسي التشبيه  
حتى قال فيها طائفة من علماء البيان انها حقيقة لغوية فيصح التوكيد فيها للبالغة  
في دخول المشبه في جنس المشبه به والآية لا قرينة فيها على الاستعارة بخلاف  
البيت فان قرينة الاستعارة فيه اسناد العجيج الى ما لا يتأتى منه حقيقة الا انه  
لا يسلم هذا الجواب من ورود الاعتراض عليه بالمصادرة عن المطلوب اذ الخصم  
يدعي ان الكلام ليس الا الحروف والاصوات وقد اسند في الآية الى ما لا يتأتى  
منه فهو عنده كاسناد العجيج في البيت الى المطارف لكن اهل السنة رضي الله

عندهم انما استدلوا بالآية بعد ان قام لهم البرهان القطعي على عدم انحصار الكلام في الحروف والاصوات فصح الاستدلال بها ولا يعترض بالبيت لما سبق وايضاً فادعاء هدم قاعدة شهيرة بين علماء اللسان مجرد بيت شعر يحتمل اموراً لا يخفى ضعفه والجواب عن الثاني منع ان النزاع انما هو في النسبة لا في المسند وذلك ان المعتزلة موافقون على ان اسناد الكلام الى الله تعالى حقيقة لا مجاز وانه هو الذي كلم موسى لا غيره لكن تأولوا الكلام المسند اليه على معنى الخلق للكلام فمعنى كلم عندهم خلق الكلام والمتكلم عندهم الخالق للكلام ولا شك ان استعمال كلم بمعنى خلق الكلام مجاز فتوكيده بالمصدر يدفعه وان زعم المعتزلة ان كلم بمعنى خلق هو الحقيقة وغيره مجاز كان النزاع بينهم لغوياً ويلزمهم ان لا متكلم حقيقة الا الله تعالى اذ لا خالق سواه ومنعهم لذلك بمقتضى اصلهم الفاسد في تأثير القدرة الحادثة في مقدورها لا يسمع لفساده وبالجملة فنحن لم نذكر هذه الآية الا على سبيل التقوية لاثبات الكلام النفسي القديم بسمع موسى عليه السلام له والا فانكار الكلام النفسي وحصره في الحروف والاصوات واضح البطلان عقلاً ونقلًا واذا ثبت الكلام النفسي ووجد في الكتاب والسنة اسناد الكلام اليه تعالى وجب اعتقاد ظاهره وان المراد كلامه القديم القائم بذاته والتعرض لاجراء اللفظ عن ظاهره والتصحيح من غير موجب بدعة ومخالفة لاجماع الصحابة وتابعيهم باحسان ولا شك ان المتبادر الى الذهن لغة وعرفاً من قوله تعالى وكلم الله موسى تكليماً من غير نظر الى التوكيد انه كلمة من غير واسطة بل بكلامه القديم القائم به وكذلك قوله اني اصطفتك على الناس برسالاتي وبكلامي انما يتبادر الى الذهن من هذه الاضافة الكلام القائم به جل وعلا لا سيما مع ما اقتربت به من اصطفاؤه موسى عليه السلام بها على الناس



ولا موجب لصرف اللفظ عن ظاهره الا توهم انحصار الكلام في الحروف  
والاصوات وقيامها بذاته تعالى محال فتعين التأويل وجوابه انه قد سبق بطلان  
هذا التوهم فتعين الايمان بالظاهر اذ لا عارض للمرجوح وايضا فقول المعترض ان  
التوكيد في الآية انما يحقق المسند وليس فيه وقع النزاع بل في النسبة نقول على  
تقدير تسليمه ان لم يحقق النسبة فلم يقتض خلاف ظاهرها فتعين الظاهر اعدم  
الصارف عنه (قوله) لاستلزام جميع ما ذكر التغير والحدوث قد ذكرنا وجه  
ذلك في جميعها مفصلاً وبالله التوفيق

(ص) (٠) فصل) ثم نقول يجب لهذه الصفات الوحدة فتكون قدرة واحدة  
وارادة واحدة وعلماً واحداً وكذا ما بعدها ويجب لها عدم النهاية في متعلقاتها  
فتتعلق القدرة والارادة بكل ممكن والعلم والكلام بجميع اقسام الحكم العقلي  
وهي كل واجب وجائز ومستحيل والسمع والبصر والادراك على القول به بكل  
موجود

(ش) ذكر في هذا الفصل حكيمين من احكام الصفات احدها وجوب  
الوحدة لكل واحدة منها الثاني وجوب عموم التعلق لما تعلق منها في كل ما تصلح  
له فقولي ويجب لها عدم النهاية اي للتعلق منها وهو ما عدا الحياة اما الوحدة في  
الصفات فهي مما لا خلاف فيها عند اهل السنة في جميعها الا العلم والكلام اما  
العلم يخالف فيه ابو سهل الصعاليكي من الاشعرية واثبت لله تعالى علماً لا نهاية  
لعددتها كما ان متعلقاتها كذلك ورد عليه الجمهور بوجهين احدهما انه يلزم على  
قوله دخول ما لا نهاية له في الوجود وهو محال الثاني انه مخالف للاجماع لان  
القائل قائمان قائل باثبات العلم القديم مع وحدته وقائل بنفيه اما ثبوت دائم  
قديمة لا نهاية لها فيجمع على بطلانه قال ابن التمساني والرد الاوّل فيه نظر فان

الذي قام الدليل على استحالة وجود حوادث لا نهاية لها وبينوا الاستحالة فيها  
 بوجوه لا تطرد مع فرض التقدم كتنقذر خروج بعضها عن الجملة ونسبة الجملتين  
 ولزوم تطرق الاقل والاكثر لما لا يتناهي فان فرض نفي الواجب محال بخلاف  
 الحوادث وكذلك الاستدلال بالجمع بين عدم النهاية والانقضاء لا يطرد هنا  
 لوجوبها وكذلك الاستدلال بان كل واحد مسبوق بعدم نفسه فالتكلم مسبوق  
 بالمعدم كل ذلك لا يمكن تقريره هنا قال فالوجه في الرد الاعتماد على الوجه  
 الثاني وهو الاجماع انتهى فان قيل كيف يستقيم القول بوحدة العلم مع انه  
 تعالى عالم بما سيكون وبالكان والعلم بما سيكون مغاير للعلم بالكان لان العلم بما  
 سيكون يستلزم عدم ذلك المعلوم والعلم بكونه يستلزم وجوده فلو كان عينه لزم  
 ان يكون احدهما تعاقب بالشيء على خلاف ما هو عليه فالجواب ان الباري تعالى  
 في ازله يعلم وجود الشيء مضافاً الى وقته المعين كما يعلمه مضافاً الى محله المعين  
 ويعلم انه معدوم قبل وجوده وان كان مما لا يبقى فيعلم عدمه بعد وجوده فليس  
 علمه مظروفاً مقيداً بالزمان بل علمه تعلق بايجاد الموجود مضافاً الى الزمان  
 والاضافة للزمان صفة للفعل لا ظرف للعالم فليس علمه زمانياً فيوصف بالماضي  
 والحاضر والمستقبل واتما منشأ هذا الغلط من حيث الاخبار عن ذلك المتعلق  
 المخصوص بالقول اللفظي فان تقدم زمن الاخبار عنه من حيث الاخبار عن  
 زمن وجود ذلك الفعل سمي الاخبار مستقبلاً وان تأخر سمي ماضياً وان قارن  
 سمي حالاً فالماضي والمستقبل والحال تسميات تعرض باعتبار الاخبار عنه اما  
 تعلق العلم بوجوده في الزمن المتعين فشيء واحد ويقرر ذلك انا لو قدرنا علماً  
 بقدم زيد عند طلوع الشمس من يوم كذا بانباء صادق وقدرنا دوام ذلك العلم  
 من غير ان يعرض لنا سهو او غفلة لم نحتاج عند قدمه الى تجديد علم بقدمه بل ما

وقع هو ما علمناه قبل ان يقع فتعلق العلم بما سيكون والكائن هو شيء واحد وهو  
 قدوم زيد في وقت كذا هذا ما يتعلق بالعلم على وجه الاختصار واما الكلام  
 فالذي عليه اكثر اهل السنة انه كلام واحد متعلق بجميع وجوه متعلقات  
 الكلام وهو مع وحدته وقدمه امر ونهي وخبر واستخبار ووعد ووعيد ونداء  
 وغير ذلك من معاني الكلام وليس كل واحد من هذه معنى يقوم بالذات ليس  
 هو الآخر بل عين امره تعالى هو عين نهييه وعين خبره وعين غير ذلك من  
 معاني الكلام وذهب عبد الله بن سعيد الكلبي الى تعدده على ما سيأتي  
 تحقيق قوله بعد ان شاء الله تعالى هذا ما يتعلق بوحدة الصفات واما عموم  
 المتعلق لها فعناه ان كل صفة من الصفات المتعلقة فهي لتعلق بجميع ما تصلح له  
 وقد فسرنا ذلك في اصل العقيدة فقولنا فتعلق القدرة والارادة بكل ممكن معناه  
 ان القدرة صفة يتأتى بها ايجاد كل ممكن والارادة صفة يتأتى بها تخصيص كل  
 ممكن بالنظر الى ذاته وانما قلنا بالنظر الى ذاته ليدخل ما لا يتأتى ايجاده ولا  
 تخصيصه من الممكنات لكن لا بالنظر الى ذاته بل بالنظر الى غيره وذلك  
 كتعلق علم المولى تعالى بعدم وقوعه فانه وان استحال معه وقوع الممكن لكن  
 لا يمنع من كونه متعلقاً للقدرة ولارادة عند المحققين كما لا يمنع ذلك من وصفه  
 بالامكان وقد اختلفوا في اطلاق تعلق القدرة على ما علم الله تعالى انه لا يقع  
 كايان ابي لب مثلاً على قولين وقد وفق الغزالي بينهما على معنى ان مراد قال  
 بالتعلق بالنظر الى امكانه في ذاته ومن قال بنفي التعلق بالنظر الى تعلق العلم  
 بعدم وقوعه واستدل من قال بتعلق القدرة بهذا النوع بانه لو لم تعلق القدرة  
 بالشيء لاجل تعلق العلم بعدم وقوعه للزم ان لا يكون للقدرة متعلق والتالي  
 باطل بالاجماع فالقدم مثله وبيان الملازمة ان الممكن اما واجب الوقوع ان

تعلق علم الله تعالى بوقوعه او مستحيله ان تمام علمه جل وعلا بعدم وقوعه فلو  
منعت الاستحالة المعارضة من تعلق الذرة لمنع منه الوجوب المعارض اذها في المنع  
من تعلق القدرة سواء ويدخل في الممكنات التي تعلق بها قدرة الله تعالى  
وارادته الممكنات الصادرة عن الحيوانات بالاختيار فانها عند اهل السنة صادرة  
بمحض قدرة الله تعالى وارادته لا تأثير للحيوان في شيء منها وقد خالفت المعتزلة في  
ذلك وسيأتي الرد عليهم ان شاء الله تعالى (وقراء) والعلم والكلام بجميع اقسام  
الحكم العقلي انما سوى بين العلم والكلام في المتعلق لما ذكر الائمة ان كل عالم بمعلوم  
فانه متكلم بمعلومه ولما كان كل من صفتي الكلام والعلم لا يؤثر في متعلقه لم يمنع  
تعلقهما بكل واجب وبكل مستحيل والضمير في قوله وهي كل واجب الخ يعود  
على اقسام الحكم العقلي وتقسيم الحكم اليها تقسيم كل الى اجزائه بدليل ادخاله  
لفظة كل في الاقسام ولو كان من تقسيم الكل الى جزئياته لقال وهي الواجب  
والجائز والمستحيل وقوله) والسمع البصر وادراك على القول به بكل موجود يعني  
ان هذه الصفات الثلاثة في حق الله تعالى تعلق بكل موجود ون كان كل واحد  
منها في حقنا خاصا ببعض الموجودات فان ذلك الخصوص عادي لاعقلي اما  
البصر فاتفق اهل السنة على جواز تعلقه بكل موجود واختلفوا في جواز تعلق  
ما عدا الرؤية من الادراكات بكل موجود فذهب القدماء منهم كعبد الله بن  
سعيد الكلبي والفلاس الى ان هذا العموم مختص بالرؤية وبقية الادراكات  
لا يجوز ان تعم الموجودات ونقل عن الشيخ ابي الحسن مخالفتها في ذلك وصار الى  
جواز عموم كل ادراك لكل موجود ومذهب الشيخ ابي الحسن امام اهل السنة واليه  
ينسبون سلكت في هذه العقيدة ونقل عن عبد الله بن سعيد انه لما خص تعلق  
السمع بالاصوات ذهب الى ان الكلام الاولي لا يصح ان يسمع يعني والله اعلم

بل يدرك بصفة العلم وفي قوله ذلك مخالفة لقواطع السمع والشيخ ابو الحسن رضي الله عنه لما قال ادراك السمع يعم كل موجود جوز تعاقبه بكلام الله تعالى وقال بوقوع هذا الجائز على ما ورد السمع به في حق موسى عليه السلام وعمدة الشيخ في ذلك ما يأتي تقريره ان شاء الله تعالى في فصل الرؤية من ان الوجود هو المصحح للرؤية وقد اختلف الاصحاب في الاكوان التي هي متعاقب الرؤية في وقتنا اتفاقاً هل هي متعلق اللبس ام لا فذهب بعضهم الى ان ادراك اللبس يتعلق بها واحتج بان من لمس شيئاً واضطرب تحت يده ادرك حركته واذا تفرقت اجزائه في يده ادرك تفرقتها ومن الاصحاب من انكر ذلك وزعم انه يعلم ذلك عند اللبس ولم يتعلق ادراك اللبس به قال المقترح والتحقيق الاول واورد على اهل السنة في قولهم ان الرؤية لتعاقب بكل موجود لزوم التسلسل وذلك ان الرؤية المتعلقة هي من جملة الموجودات فيجب ان تصح رؤيتها فاذا لم تر رؤيتها فلانها لم ترها للمانع كما في حق غيرها من الموجودات التي لانها ثم نقل الكلام الى ذلك المانع فنقول هو موجود فيجوز ان يرى فيحتاج ايضاً الى تقدير مانع يمنع من رؤيته وكذلك الكلام في مانع المانع الى ما لانهاية له واجاب القاضي عن ذلك بان المانع الاول يمنع من رؤية ما هو مانع منه ومانع من رؤية نفسه فلا يحتاج الى تقدير مانع اخر حتى يلزم التسلسل واعترض عليه بان المانع اذا كان يمنع من رؤية نفسه فيكون امتناع رؤيته صفة نفسية له تمنع من تقدير مانع بالنسبة الى رؤيته وذلك مما يقدر في طرد دلالة الوجود على صحة تعلق الرؤية بكل موجود واجاب القاضي بان المانع من صفة نفسه ان يمنع من قام به رؤيته لا غير من قامت به فيجوز ان يراه غير من قام به اذ الحكم لا يثبت في المعنى الا في محل قام به ذلك المعنى ولا يناقض ذلك كون الوجود مصححاً

لرؤية كل موجود قلت قد اختلف علماؤنا في هذه المسئلة على مذاهب الاول  
 مذهب الشيخ ان الرؤية يجوز ان ترى مطلقاً وحيث لم تر فلما نعلم من  
 التسلسل لجوابه ما سبق عن القاضي واجاب غيره بان الله تعالى يقطع تلك  
 السلسلة متى شاء بان يخلق النوم وهو عنده يضاد الادراك قلت وهو مردود  
 لان السلسلة التي لزمت انما هي وجود موانع لا نهاية لها مجتمعة لا مرتبة فلم  
 يجيء النوم ونحوه من الموت والغشية وما في معناها حتى لزمت المحال وهو اجتماع  
 موانع لا نهاية لها في الزمان الفرد وانما يصح الجواب بالنوم ونحوه لو كانت السلسلة  
 اللازمة هي سلسلة الترتيب بان يوجد بعد كل مانع على انه لو كانت السلسلة  
 اللازمة هي سلسلة الترتيب لما لزمت محال اذ غاية لزوم عدم انقطاع الموانع في  
 المستقبل وذلك لا استحالة فيه كنعيم اهل الجنة وعذاب اهل النار . الثاني  
 امتناع كون الرؤية مطلقاً مرئية وحجته ما سبق من التسلسل قلت وهو مردود  
 ان كان يسلم ان الوجود مصحح للرؤية الثالث استحالة ان يرى الانسان رؤية  
 نفسه وتجويز ان يرى رؤية غيره وكأنه يرى قائل هذا عدم لزوم التسلسل في  
 رؤية الغير لجواز ان يدرك الانسان ادراك غيره او لا يدركه للمانع ثم يعدم الله  
 ذلك المحل الثاني الذي هو محل الرؤية المدركة فتععدم هي والموانع فينقطع  
 التسلسل عند ذلك قلت ولا يخفى ضعف هذا الثالث ايضاً لانه ان كان يجوز  
 رؤية المانع فقد لزمت من التسلسل عند عدم كون رؤية الغير حال وجودها مرئية  
 ما لزمت عند عدم كون رؤية نفسه مرئية له وان كان لا يجوز رؤية الموانع فذلك  
 يقطع التسلسل في رؤية نفسه ورؤية غيره كما ذكرناه عن القاضي في تصحيح قول  
 الشيخ الاشعري وبالجملة فالحق من هذه الاقوال ان سلم ان الوجود هو المصحح  
 للرؤية ما ذهب اليه الشيخ بضميمة جواب القاضي رحمه الله تعالى والله اعلم

(ص) اما عدم النهاية في متعلقاتها فلانها لو اخصت ببعض ما تصلح له  
لاستحالة ما علم جوازه وافتقر الى مخصص

(ش) هذا برهان على المطلب الثاني وهو عموم التعاقق للصفات وقدمه  
على المطلب الاول وهو وحدة الصفات لتوقف بعض ادلته عليه وبيان ما  
اشار اليه من الدليل ان نقول لو اخصت صفة من صفاته تعالى المتعلقة ببعض  
ما تصلح له لا قلب الجائز مستحيلاً والتالي باطل فالقدم مثله وبيان الملازمة ان  
البعض الذي لم يتعلق به تلك الصفة مع صلاحية تعلقها به هي في صحة تعلقها  
به مثل البعض الذي تعلق به فقصر الصفة في التعلق على غيره منع لما علمت  
صحةه وايضاً فتمتخصيص الصفات ببعض ما جاز ان يتعلق به يوجب افتقارها الى  
مخصص مختار لاسنواء الجميع بالنسبة اليها ذلك يوجب حدوثها وقد سبق  
البرهان على وجوب القدم والبقاء لذاته تعالى وليس صفاته

(ص) لا يقال جار التعلق بالجميع لكن مع منه مانع لانا نقول المانع ان  
ضاد الصفة لزم عدمها وعدم القديم محال والا فلا اثر له وايضاً فالتعلق بنفسه  
يستحيل ان يمع منه مانع والمانع في حقنا انما منع وجود الصفة لتعددتها بالنسبة  
اليها بدليل صحة ذهبنا عن احد المعلومين مع بقاء الاخر لا تعلقها

(ش) هذا اعتراض على الملازمة رجوابه ونقرر الاعتراض ان يقال  
لا نسلم ان اخصاص الصفة المتعلقة ببعض ما تصلح له يلزم منه استحالة ما علم  
جوازه لانه انما يلزم ذلك لو كان امتناع تعلقها ببعض من ذاتها اذ الفرض  
حينئذ ان ذلك البعض ما يصلح ان يتعلق به فامتناع تعلقها به لا لموجب جمع  
بين جواز التعلق واستحالة ما اذا كان امتناع تعلقها بذلك البعض لا من ذاتها  
بل للمانع لم يلزم الجمع بين الجواز والاستحالة لاختلافها حينئذ بالاضافة اذ الجواز

انما هو باعتبار الذات والاستحالة انما هي باعتبار الغير والاولى ان يقرر هذا  
 الاعتراض بطريق الاستفسار وذلك ان يقال ما تريدون بالاستحالة والجواز  
 اللذين يلزم اجتماعهما على تقدير عدم العموم في تعلق الصفات الاستحالة والجواز  
 الذاتيين او ما هو اعم فان اردتم الاول منعنا الملازمة اذ الاستحالة هنا نقول انها  
 ليست بذاتية بل من الغير وهو المانع وان اردتم الثاني وهو مطاق الاستحالة  
 والجواز منعنا الاستثنائية اذ لا تنامي باجماع بين كون الشيء جائزاً بحسب ذاته  
 وبين كونه ممتنعاً بحسب غيره الا ترى ان ايمان ابي لمب ونحوه جائز بالنظر  
 الى دونه مستحيل باعتبار غيره وهو تعلق علم الله تعالى بعدم وقوعه اجاب في  
 امثلة عن هذا الاعتراض بان تقدير المانع هنا حتى تكون الاستحالة بالغير  
 لا يثبت لا يصح لان ذلك المانع لا بد وان يكون معنى قائماً بالذات التي اوجب  
 المانع لاستحالة اي يجب المعنى حكماً لما لم يقع به وحينئذ نقول هذا المانع اما ان  
 يثبت صفة متممة م لا فان ضادها لزم عدم الصفة اصلاً لاستحالة الجمع بين  
 المتضدين وقد سبق استحالة عدم مطلقاً في صفاته تعالى وان لم يضادها لم يكن له  
 اثر فتبقى الصفة على عمومها وايضاً فالتعلق عمومياً او خصوصاً للصفة المتعلقة نفسي  
 لها ايضاً ولا لزم قيام المعنى بالمعنى ولزم تعلق الصفة المتعلقة بدون اصل التعلق  
 وهو محال واذا كان التعلق مطلقاً نفسياً للصفة المتعلقة استحالة رفعه عمومياً او  
 خصوصاً مع بقاء الصفة فمانعه اذن مانع من وجود الصفة لكن الصفة واجبة  
 الوجود لا تقبل عدماً فتقدير مانع يرفع وجودها مستحيل وهذا معني قولي وايضاً  
 فالتعلق نفسي يستحيل ان يمنع منه مانع اي مع بقاء الصفة المتعلقة كما قرر  
 المعارض بل لا يرتفع الامع ارتفاع الصفة لكن ارتفاع صفاته تعالى محال (وقوله)  
 والمانع في حقنا انما منع وجود الصفة لتمدها الخ جواب عن سؤال مقدر



ونقريه ان يقال لو كان التعلق للصفات المتعلقة نفسياً بحيث لا يمكن نفيه عموماً  
او خصوصاً مع بقاء الصفة كما قررتم لزوم ان لا يرتفع تعلق صفاتنا المتعلقة عن  
بعض ما تصلح له والتالي باطل قطعاً بدليل ان علمنا انما يتعلق ببعض المعلومات وما  
لم يتعلق به مع امكان ان يتعلق به فكثير لا يأخذه الحصر وكذلك قدرتنا  
وكلامنا وسائر صفاتنا المتعلقة انما تعلقت بالنزول اليسير مما تصلح له اجاب في العقيدة  
بمع الملازمة وذلك ان المتعدم في حقنا الصفة وتعلقها النفسي معالاتعلقها النفسي  
مع بقائها فكل ما جهلناه من المعلومات مثلاً فقد انعدم في حقنا من احاد العلوم  
بقدره ومثار الفاظ في كلام السائل توهمه ان علمنا مثلاً وسائر صفاتنا المتعلقة  
يصلح ان يتعلق بمتعدد والذي عند اثبتنا ان الصفة المتعلقة بالنسبة اليها انما تصلح ان  
تتعلق بتعلق واحد فقط فحيث تعدد المتعلق في حقنا فقد تعددت الصفة بحسبه  
وقد استدلوا على ذلك بأنه لو كان لنا علم واحد مثلاً يتعلق بمعلومين فاكثرت لما صح  
ان يذهل عن بعضها مع حضور الآخر لما فيه من اجتماع الضدين وهما العلم  
والذهول لكن ذهبوا عن بعض معلوماتنا مطوم لنا بالضرورة فكل معلوم لنا اذن  
فله علم يخصه والضمير في قوله لتعددتها يعود على الصفة وقولي لاتعلقها منصوب  
بالعطف على مفعول منع (ص) واما دليل وحدتها فلا نهالو تعددت بتعدد  
متعلقاتها لازم دخول ما لانهاية له عددا في الوجود وهو محال والا لم يكن لبعض  
الاعداد ترجيح على بعض فتفتقر في تعيين بعضها الى مخصص وذلك يوجب  
حدوثها وقد تبين وجوب قدمها هذا خلف فتعين اذن وجوب وحدتها  
(ش) هذا برهان المطلب الاول وهو وجوب الوحدة لصفاته جل وعلا ونقريه  
ان يقال لو كانت صفة من صفاته تعالى متعددة وقد قام البرهان قبل قريباً على  
تعلقها بما لا يتناهي لم يخجل اما ان تعدد بحسب تعدد المتعلقات التي عرفت انها

لا لنتاهي واما ان تخص بعدد متناه والتالي بقسميه محال فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة اما بطلان القسم الاول من التالي فلانه يؤدي الى وجود صفات لا نهاية لما عدداً وهو محال اذ كل ما يدخل تحت الوجود فلا بد من صحة تميزه وتمييز ما لا يتناهي محال فوجود ما لا يتناهي محال واما بطلان القسم الثاني وهو اختصاصها بعدد متناه فلانه يقتضي اختصاصها بذلك العدد المتناهي بدلاً عن غيره مخصصاً مختاراً وذلك يستلزم حدودها وايضاً يلزم توزيع ما لا يتناهي من المتعلقات على ما يتناهي من الصفات وهو محال ضرورة

(ص) فان قلت مثلاً العلم في حقنا متعدد بحسب تعدد متعلقة وكذا غيره فلوقام العلم مثلاً في حقه تعالى مقام علوم لجاز ان يقوم في حقه تعالى مقام القدرة والارادة وسائر الصفات بجماع قيامه مقام صفات متغايرة بل ويلزم عليه ان يجوز قيام ذاته مقام الصفات كلها وذلك مما ياباه كل مسلم قلنا الفرق ان التغاير في العلوم الحادثة لاجل التغاير في المتعلق مع الاتحاد في النوع فحيث فرضت الوحدة في العلم مثلاً زال التغاير اما العلم والقدرة وسائر الصفات فتغايرة في حقائقها جنساً فلوقام بعضها مقام بعض لزم قبل قلب الحقائق ولزم ما تقدم في مسألة سواد حلالة

(ش) هذه شبهة على سبيل المعارضة لدليل الوحدة ونقيرها ان يقال العلم قد تقرر في الشاهد تعدده بحسب تعدد متعلقاته فلو اتحد العلم القديم مثلاً لقام مقام علوم مختلفة بالنسبة اليها والملازمة ظاهرة اما بطلان التالي فلان قيام العلم مقام علوم مختلفة يوجب جواز قيامه مقام سائر صفاته كالقدرة والارادة وغيرها بجامع ان التعدد والاختلاف لتلك الصفات قد تقرر وجوبه لجمعها في الشاهد فان لم يعتمد عليه في بعضها بالنسبة للغائب وجب ان لا يعتمد

عليه بالنسبة اليه في سائرهما بل اذا لم يوثق بما نقرر وجوبه من ذلك في الشاهد  
لزم ان يجوز قيام الذات العلمية مقام الصفات كلها وذلك باطل باجماع المسلمين  
اجاب عن هذه الشبهة بان العلوم الحادثة متلا وان اختلفت فليس اختلفها  
في نفس حقيقة العلم بل اختلفها انما هو باختلاف متعلقاتها لما تعددت آحاد  
العلم الشخصية فحيث فرض علم واحد بالشخص يعوم جميع المتعلقةات زال ذلك  
الاختلاف ضرورة توفقه على تعدد آحاد العلم بحسب تعدد آحاد المعلوم وقد  
زال ذلك بفرض الوحدة والحاصل ان قيام الواحد مقام العدد عند اتحاد النوع  
جائز لانه لا يوجب قلب حقيقة بخلاف قيامه مقام العدد عند الاختلاف في  
النوع كالقدرة والعلم متلا فاه لا يمكن ان تقوم صفة واحدة مقامها الا به يوجب  
قلب الاجناس واختلاف الحقائق واجتماع مضادات في تسمى واحد كما تقدم  
في وجه امتناع ان يكون الشيء الواحد سواد حلاوة وهذا الجواب حسن لكنه  
يعكر عليه ادعاء أئمة السنة رضي الله عنهم وحدة الكلام مع اختلافه بالنوع  
فان نوع الطلب ليس نوع الخبر اما الامر والنهي فيندرجان في حقيقة الطلب  
فالاختلاف فيهما من حيث المتعلق فقط والاستخبار والوعد والرعيه يرجع  
جميع ذلك الى الخبر فرجعت الاقسام كلها الى الخبر والطب وانصر بعض  
الشيوخ لمذهب الشيخ والجمهور فقال لم تنحصر اقسام الكلام فيما ذكر فكما جاز  
رد الاقسام الى القسمين جاز في العقل ان يكون قسم آخر نسبته الى القسمين  
في الاندراج تحته كنسبة الاقسام الى القسمين فقيل له وكذا الخصم يدعي انه  
لم تنحصر ايضاً اقسام المعاني فيما ذكر منها فيجوز في العقل ان يكون ثم معنى نسبته  
الى العلم والقدرة كنسبة العلم الى سائر العلوم . فان قيل يلزم ثم ان يضاد وان  
لا يضاد قيل وذلك لازم ايضاً هنا فان الخبر لا يضاد النهي والامر يضاده فلو

كان معنى واحد خبراً طالباً لضاد ولم يضاد وذلك هو المحال الذي ذكرتم من حيث المعقول ولاجل استقامة الجري على هذا المسلك العقلي صار قوم الى التعدد في الكلام هرباً من لزوم هذا المحال وقد نقل ذلك عن عبد الله بن سعيد بن كلاب قال ان الكلام اسم لسبع صفات الامر والنهي والخبر والاستخبار والوعد والوعيد والنداء والكل قديم عنده ونقل ايضاً عنه قدم الكلام فقط وان هذه السبع من صفات الافعال انما ثبتت للكلام فيما لا يزال ورد عليه بان تعقل وجود الكلام ازلا بدون واحد من هذه السبع محال وهو ظاهر اذ وجود الجنس خارجاً في غير نوع من انواعه مما لا يمكن وايضاً بالاستخبار والوعد والوعيد آيلة الى الخبر فلا يحسن جعلها قسمة له فان الاستخبار اما ان يكون من الله تعالى تقريراً فهو خبر والاستفهام على حكم الاستعلام لا يليق بعلام الغيوب وان اريد به طلب الاخبار رجوع الى الامر والوعد خبر عن الثواب والوعيد خبر عن العقاب واختلاف الخبرات لا يغير حقيقة الخبر واجاب بعض المحققين عن الرد الاول بان عبد الله بن سعيد انما اراد ان الكلام لا يسمى امراً ولا نهياً الا عند وجود المأمور والمنهي لان الكلام لا يتعلق بهما الا عند وجودهما فانه اجل من ان يعتقد مثل هذا والتزم الاستاذ ابو اسحاق رد جميع اقسام الكلام الى الخبر لينظم القول بالوحدة فقال الامر خبر عن تحتم الفعل والنهي خبر عن تحتم الترك واورد عليه ان خبر الله تعالى صدق والخبر الصدق يتبع الخبر عنه على ما هو به فاذا اخبر الله تعالى عن تحتم شيء فلا بد وان تكون صفة التحتم ثابتة له قبل الاخبار فتحتمه ان كان بنفس هذا الخبر دار وان كان بغيره تسلسل قال ابن التلمساني ويمكن ان يجيب بان بعض الاخبار يراد بها الانشاء فلا يشترط كونها بتلك الصفة فانه قد يثبت معها كقولك طلقت واعتقت

ووكلت وما اشبه ذلك واعترض ايضاً على الاستاذ بان من اقسام الامر والنهي  
الندب والكراهة وليس فيهما تحتم فقد خرجا عن الكلام بتفسيره وذهب الامام  
الفخر الى مثل ما ذهب اليه الاستاذ من رد انواع الكلام كلها الى الخبر الا انه  
رد الامر والنهي الى الاخبار بجلول العقاب ورد عليه بان العفو من الله تعالى  
مأمول في حق غير الكافر مع تحقق الامر والنهي وبهذا بطل على المعتزلة حد  
الواجب بذلك والقاضي يقول لو قدر ورود الامر الجازم بدون الوعد والوعيد  
لتحقق الامر وخالفه الامام الغزالي وما صار اليه القاضي هو الجاري على قواعد  
اهل السنة فان الثواب من الله عندهم مجرد فضل والعقاب مجرد عدل وتعلقهما  
بالامر والنهي باخبار الله تعالى لانهما لازمان لهما عقلا واعلم ان مسألة الوحدة  
في الصفات تتعاقبها ابجاث قوية واشكالات صعبة يضيق مجال النظر فيها الا  
ان يوفق الله تعالى وقد تركنا التعرض لكثير منها خشية السآمة وفيما ذكرناه  
من ذلك كفاية وبالجملة فباحث الصفات المعنوية والمعاني متمسكة جداً وهي  
من مزال الاقدام الا ان يثبت الله سبحانه فنسأله جل وعلا ان يعرفنا به ولا  
يفتننا في ديننا بفضلہ

(ص) • (فصل)

(ش) • هذا فصل الوحدةية وينبغي ان يقدم قبل الشروع في شرح مسائله  
مقدمة في معنى الوحدة وفي اقسامها فنقول اما معنى الوحدة فقال ناصر الدين  
البيضاوي في طوابعه هي كون الشيء بحيث لا ينقسم الى امور متشاركة في  
الماهية وتعريفه شامل للواحد الحقيقي وهو ما لا ينقسم اصلاً وللواحد الاضافي  
وهو ما ينقسم لكن لا الى امور مستوية في الحقيقة كالانسان المنقسم الى الاعضاء  
المختلفة من يد ورجل ورأس ونحوها فانها غير مستوية في الماهية ويخرج من

التعريف ما انقسم الى امور متساويات في الماهية كجماعة نقط من غسل او ماء  
 او نحوها وقال الامام في الارشاد الواحد في اصطلاح الاصوليين هو الشيء  
 الذي لا ينقسم فقوله في اصطلاح الاصوليين احتراز به من اصطلاح الفلاسفة  
 فانه يطابق عندهم على امور تعرف مما يأتي بعد في التقسيم وقوله هو الشيء  
 احتراز من المدوم لانه ليس بشيء عند اهل السنة وقوله الذي لا ينقسم  
 احتراز من المنقسم كالجسم فانه يقبل القسم فلا يسمى واحدا في اصطلاح  
 الاصوليين وان كان يسمى واحدا في اللغة وفي اصطلاح الفلاسفة ولو قال الواحد  
 هو الشيء لكان سديدا فان كل منقسم عندنا شيئا لا شيء الا ان قوله الذي  
 لا ينقسم تحقيق للحقيقة ورفع للتجوز وقد اختلف في الوحدة فقيل هي صفة  
 سلبية فهي عبارة عن سلب الكثرة ونقل عن افاضي وامام الحرمين انها صفة  
 نسبية والتحقيق الاول واما اقسام الوحدة فكثيرة الواحد الحقيقي والواحد  
 بالشخص والواحد بالجنس والواحد بالنوع والواحد بالفصل والواحد بالعرض ثم  
 الواحد بالشخص اما واحد بالانصال او واحد بالاجتماع ويسمى الواحد  
 بالتركيب والواحد بالارتباط ثم الواحد بالعرض اما واحد بالمعمول واما واحد  
 بالموضوع فهذه اقسام سبعة ووجه التقسيم اليها ان الواحد اما ان يكون بحيث  
 لا ينقسم بوجه من الوجوه اولا والاوّل الواحد الحقيقي والثاني اما ان يكون  
 بحيث يمتنع عليه اكثر من كزيد فهو الواحد بالشخص او يكون بحيث لا يمتنع  
 حمله على كثيرين ولا بد ان يكون واحدا من وجه كثيرا من وجه ويجب تغاير  
 الوجهين لتنافيهما واذ كان كذلك فجهة الواحد اما ان تكون نفس الماهية  
 لمعرض الكثرة او جزءا منها او خارجا عنها والاوّل هو الواحد بالنوع كاتحاد  
 زيد وعمرو في الانسانية والثاني وهو جزء الماهية اما ان يعم حقيقتين فاكثر

وهو الواحد بالجنس كاتحاد الانسان والواحد بالعدد كاتحاد القطن والثلج في قسمان لانه اما ان تكون جهة الاتحاد محمولة على المعدد كاتحاد القطن والثلج في حمل البياض عليهما ويسمى الواحد بانحمول او تكون جهة الاتحاد موضوعة له كاتحاد الضاحك والكاتب في وضع الانسان لهما اي يحملان عليه ويسمى الواحد بالموضوع ثم الواحد بالشخص القابل للقسمة اما ان تكون الاقسام التي تحصل بالقسمة متشابهة بالاسم والحد وهو الواحد بالاتصال سواء كان قبوله للقسمة لذاته كالمقدار او غيره كالجسم البسيط فانه يقبلها بواسطة المقدار او تكون الاقسام مختلفة كالبدن المنقسم الى الاعضاء المختلفة وهو الواحد بالاجتماع ويسمى الواحد بالتركيب والواحد بالارتباط واذا عرفت هذا فاعلم ان المراد من كونه جل وعلا واحدا نفي قبوله الاتقسام ونفي نظيره له تعالى في الالهية وحاصله نفي الكمية المتصلة والكمية المنفصلة وفي معنى نفي نظيره تعالى في الالهية نفي شريك معه في جميع الممكنات فلا مؤثر في جميعها سواء فهو الواحد في ذاته اي غير مؤلف من جزأين فاكثر والواحد في صفاته فلا مثل له ولا نظير والواحد في افعاله فلا شريك له فيها ولا ضد ولا وزير وليست الوحدة الثابتة لذاته تعالى بمعنى تنهيه في الدقة والصغر الى حد لا ينقسم والا لزم ان يكون جوهرافردا ولا بمعنى انه معنى من المعاني لان المعاني لا تقبل الاتقسام والا لزم ان يكون صفة غير قائم بنفسه بل محتاجا الى محل يقوم به وقد سبق استحالة ذلك في حقه تعالى وبالجملة فالمقطوع به بشهادة البراهين العقلية والقواطع السمعية انه جل وعلا ذات قائم بنفسه اي مستغن عن المحل والمؤثر لوجوب وجوده موصوفا بما لا يحاط به من صفة الجلال والجمال ليس بصفة من

صحة ولاجر ما تجري عليه الحوادث والتغيرات ولا تمر عليه الازمنة ولا  
 يخصص بالجهات لا يقبل اجتماعاً ولا افتراقاً ولا صفراً ولا كبراً لا مثيل له ولا  
 نظيره ولا ضد ولا وزن كل الممكنات مفتقرة اليه وهو الغني عن جميعها في  
 الازل وفيما لا يزال وهو على كل شيء قدير كل ذلك شهد به البراهين المنتهية  
 الى ضروريات العقول وطابق فيها المتناول من ثم عجزت العقول بعد عن  
 الادراك واقطع تشوفها للخوض فيما خرج عن دائرة التوهيات والتخييلات  
 وقصاري امرها انها صارت من اجل اللحمة التي لحظت والرمزة التي بها غابت  
 عن العوالم كلها وفيها تاهت وبها ولت لتطير من وراء حجب الكبرياء وارديه  
 العز شوقاً الى ما لا يكيف من جميل القاء وتيسر من مواهب الزيادة لكشف  
 الغطاء ما تروح به على الذاب المحرق الاحشاء وربما عظم الشوق بلطف نسيم  
 المزيد فشطحت الذوات شطحاً طارت به الروح عن سجن الجسد واتصلت بما  
 لا نهاية لزيادة نعيمه على طول الابد والولي القطب الجامع ابي مدين رضي  
 الله عنه في هذا المعنى

ادا لم تدت معنا شراب الهوى دعنا  
 ترقصت الاشباح يا جاهل المعنى  
 اذا ذكر الاوطان حن الى المعنى  
 فتضطرب الاعضاء بالحس والمعنى  
 فتهتز ارباب العقول اذا غنى  
 تهزها الاشواق للعالم الاسنى  
 فهل يستطيع الصبر من شاهد المعنى  
 وزمزم لنا باسم الحبيب وروحنا

فقل للذي ينهى عن الوجد اهله  
 اذا اهتزت الارواح شوقاً الى اللقا  
 اما تنظر الطير المقصص يا فتى  
 ففرج بالفريد ما بفؤاده  
 ويرقص في الاقفاص شوقاً الى اللقا  
 كذلك ارواح المحبين يا فتى  
 اتلزمها بالصبر وهي مشوقة  
 فياحادى العشاق قم واحد قائماً



وصن سرنا في سكرنا عن حسودنا وان انكرت عينك شيئاً فساءعنا  
فانا اذا طبنا وطابت عقولنا وخامرنا خمر الغرام تهتمكنا  
فلا تلم السكران في حال سكره فقد رفع التكليف في سكرنا عنا  
اللهم اني اسألك نعيماً لا ينفد وقرّة عيني لا تتقطع واسألك لذة العيش بعد  
الموت والنظر الى وجهك الكريم والشوق الى لقاءك في غير ضراء مضرة ولا فتنة  
مضلة اللهم زيننا في الدنيا والاخرة بزينة الايمان واجعلنا هداة مهتدين وتوفنا  
مسلمين ثابتين على السنة لا ذنب عايننا ولا يتبعه لاحد قبلنا في الاخرة يا ارحم  
الراحمين

• (ص) • ثم نقول يجب لهذا الصانع ان يكون واحداً اذ لو كان معه ثان  
لازم عجزهما او عجز احدهما عند الاختلاف وقهرهما او قهر احدهما عند الاتفاق  
الواجب مع استحالة ما علم امكانه لكل واحد باعتبار الافراد ونفي وجوب الوجود  
لكل واحد منهما للاستغناء بكل منهما عن كل منهما فان لم يجب اتفاقهما بل  
جاز اختلافهما لزم قبولهما العجز وعاد الاول

(ش) اعلم ان الكلام في هذا الفصل مرتب على ثلاثة مطالب • الاول  
اقامة البرهان على وحدة الذات بمعنى نفي تركيبها وعدم انقسامها الذاتي نفي نظير  
له تعالى او قسم في الالوهية وفي معناه انفراده تعالى بايجاد جميع الكائنات  
ذواتا كانت او افعالا وعدم اسناد التأثير لغيره • من الممكنات الثالث  
وحدته تعالى بمعنى مخالفته لجميع الحوادث فلا مثل له منها كما انه لا ضد له فيها  
اما المطلب الاول فقد سبق الكلام عليه عند ذكر تزعمه تعالى عن الجرمية  
والتركيب فانظره هنالك واما برهان المطلب الثاني فهو الذي نتعرض له هنا  
فنقول الدليل على نفي شريك له تعالى في الوهيته انه لو كان معه اله آخر لم يخل

اما ان يختلفا في الارادة على حكم التضاد او يتفقا والتالي بقسميه محال فالقدم  
 مثله اما الملازمة فدلهاها ما سبق من وجوب عموم تعلق ارادة الاله وقدرته  
 وسائر صفاته المتعلقة فلو كان ثم الهان لوجب تعلق ارادة كل واحد منهما وقدرته  
 بكل ممكن ومهما تعلق بالفعل ارادتان لم يخجل من الاتفاق عليه او التباين اما  
 بطلان التالي فيبطلان طرفيه وهما الاختلاف والاتفاق فوجه بطلان الطرف  
 الاول وهو الاختلاف ان تقول لو اختلفا في الفعل بان يريد احدهما وجود  
 الجسم ويريد الآخر عدمه او يريد احدهما حركته والآخر تسكينه للزم عجزها  
 معاً او عجز احدهما مع زيادة مستحيلات سذكرها وذلك لان نفوذ ارادتهما  
 معاً مستحيل لما يودي اليه من اجتماع النقيضين او ما في حكمهما فيكون الجوهر  
 في الزمان الواحد موجوداً معدوماً او متحركاً ساكناً وذلك لا يعقل فاذا لا بد  
 من تعطيل النفوذ لاحد الارادتين او لكليهما فان تعطيلهما معاً لزم عجز الالهين  
 بتعذر الفعل من كل واحد منهما ويلزم ايضاً عليه خلواحل عن النقيضين وايضاً  
 فلا مانع من نفوذ ارادة كل واحد منهما وقدرته الان نفوذ ارادة الآخر وقدرته  
 فاذا لم تنفذ الارادتان لزم وجود الفعل بهما وعدم وجوده بهما ان ثبت المانع  
 او حصول المنع من غير مانع ان لم يثبت المانع فهذه ثلاثة اوجه من الاستحالات  
 كلها تلزم على تقدير تعطيل الارادتين واما ان كانت ارادة احدهما خاصة هي  
 المتعلقة فمستحيل من اوجه احدها انه يلزم عليه عدم عموم تعلق ارادة الاله  
 وقدرته وقد سبق ان ذلك مستحيل واذا استحال لم يمكن ان يكون احد الالهين  
 اقدر من الآخر ثانيها انه يلزم عليه عجز من لم تنفذ ارادته مع كونه الها والعجز  
 على الاله محال كما سيأتي ثالثها انه يلزم عليه عجز الاله الذي نفذت ارادته ايضاً  
 لانها مثالان فيجب لاحدهما ماوجب للآخر رابعها الترجيح لاحد المثالين على

مثله بصفة من غير مرجح فان فرض المرجح لزم حدوثهما ونقلنا الكلام الى الثالث  
ولزم التسلسل واما بطلان الطرف الثاني من التالي وهو الاتفاق فمن اوجه  
وذلك ان الاتفاق اما ان يكون واجباً او جائزاً فيلزم من الاتفاق الواجب ان  
يكون كل واحد منهما مقهوراً غير مختار ان كان كل واحد منهما لا يقدر على  
مخالفة الآخر وان كان احدهما يقدر عليها دون الآخر لزم قهر الذي لا يقدر عليها  
ونفي كونه مختاراً لان المختار هو الذي يتأتى منه الفعل والترك فاذا كان اتفاقهما  
معاً او احدهما واجباً لم يتأت من الجبور منهما ترك ما اختاره الآخر كيف  
وربك يخلق ما يشاء ويختار وايضا يلزم من قهر احدهما قهر الآخر لانه مثله  
ويلزم الافتقار الى المرجح في تخصيص احد المتولين بما ثبت لمثله ويلزم ايضا في  
الاتفاق الواجب انقلاب الممكن مستحيلا لان كل واحد منهما اذا نظرا اليه  
منفردا ممكن ان يوجد كلا من الحركة والسكون مثلا لانه له لاجزءه فاذا  
فرضنا تعلق ارادة احدهما بخصوص الحركة مثلا صار وقوع السكون الممكن من  
الآخر مستحيلا هو ذلك قلب الحقائق وايضا كون المانع له تعلق ارادة الآخر  
بضده يلزم منه ايجاب المنع حكيم المع لمن لم يقم به وذلك كله مستحيل ويلزم  
ايضا في الاتفاق الواجب عدم وجوب الوجود لكل واحد منهما لان وجوب  
الوجود انما يثبت للاله من حيث توقف وجود الحوادث عليه لثلا يلزم التسلسل  
او الدور عند تقدير جواز وجوده فاذا قدر ان ثم الهين لم ينفرد احدهما عن  
الآخر بشيء بل هما متفقان ابدال لزم عدم توقف الحوادث على خصوص كل  
واحد منهما فلا يتحقق وجوب الوجود لكل واحد منهما اذ على تقدير عدمه  
تستغنى الحوادث عنه بغيره لانه يتحقق وجوب وجوده وهذا معنى قولى في  
العقيدة للاستغناء بكل منهما من غيرهما في الاستغناء بكل منهما على

الخصوص فان قلت يكون وجوب الوجود متحققاً لاحدهما لا بعينه قلت فيثبت  
 جواز الوجود لاحدهما لا بعينه وتماثلهما يمنع من اختلافهما في الوجوب والجواز  
 فان قلت تمنع ان الفعل يستغنى باحدهما عن الآخر بل لا يوجد الا بهما  
 فوجودهما معاً واجب قلت فيلزم ان يكون كل واحد منهما جزء الاله لا المآل  
 فيقوم بكل واحد منهما جزء العلم وجزء القدرة وجزء الارادة الى غير ذلك  
 مما لا يقول به مائل واذا كان تركيب الاله من جزأين متصلين محالاً فما بالك  
 بتركيبه من جزأين منفصلين ويلزم ايضاً من وجوب استقناء الحوادث بكل  
 منهما عن الآخر ان تكون الحوادث محتاجة لكل واحد منهما غنية عن كل  
 واحد منهما وهو جمع بين متنافيين وهذا اللازم أقوى من الذي قبله لان  
 السابق قد يدعي فيه انه من باب التمسك بعكس الدليل وان كنا نحن قد  
 قررناه فيما سبق على وجه لا يرد عليه بخلاف هذا (وقوله) فان لم يجب  
 اتفاقهما بل جاز اختلافهما لزم قبولهما العجز وماذ الاول هذا هو النوع الثاني  
 من نوعي الاتفاق وهو الاتفاق الجائز فذكر في وجه بطلانه انه يلزم فيه ما يلزم  
 في الاختلاف من عجزها أو عجز أحدهما يعني مع سائر الاستحالات التي قدمنا  
 ذكرها هناك ووجه ذلك ظاهر لانه كلما كان الاتفاق جائزاً كان الاختلاف  
 جائزاً لان جواز أحد المتقابلين يستلزم جواز الآخر لكن التالي باطل لما تقدم  
 من استحالة الاختلاف من أوجه فالتقدم وهو كون الاتفاق جائزاً محال وبعبارة  
 أخرى ان نقول كلما جاز اتفاقهما جاز اختلافهما وكلما جاز اختلافهما جاز لزوم  
 قبولهما العجز لان الاختلاف مئزوم للعجز فالتقابل للاختلاف قابل للعجز ضرورة  
 ان القابل للمزوم الشيء قابل للآزمه فينتج اذن كل ما جاز اتفاقهما لزم قبولهما العجز  
 وهذا التقدير انسب للفظ العقيدة

(ص) ويلزم أيضاً في الاتفاق مطلقاً العجز لان الفعل الواحد يستحيل عليه الاقسام فيمتنعان فيه فيلزم عجزهما او عجز احدهما كما في الاختلاف والعجز على الاله محال لانه يضاد القدرة فان كان قديماً لزم استحالة عدمه فيجب ان لا يقدر هذا الاله على شيء دائماً وان كان حادثاً فضده وهو القدرة قديمة فيستحيل عدمها فلا يوجد العجز وايضاً فيستحيل اتصاف الاله بصفة حادثة

(ش) - يعني انه يلزم في الاتفاق مطلقاً أي سواء قدر واجباً أو جزمياً من التامع الموجب للعجز. لزم في الاختلاف وذلك لانهما قد تتوجه ارادتهما الى ما لا يقبل الاقسام من عرض أو جوهر فرد فلا يمكن حينئذ ان تنفذ فيه الارادة واحدة وقدرة واحدة ويجب عدم المنوذ الارادة الاخرى والقدرة الاخرى وادا كان كذلك فن لم تنفذ فيه ارادته ولا قدرته لزم عجزه فان فرض انه لم تنفذ فيه لارادتان لزم عجز الالهين ثم ذكر في العقيدة رهان استحالة العجز على الاله وحاصله ان الاله لو اتصف بالعجز لكان ذلك العجز اما قديماً او حادثاً ضرورة ان كل موجود منحصر في القسمين لكن كونه قديماً محال لانه يؤدي الى استحالة اتصاف الاله بالقدرة وقد عرفت وجوب كونه قادراً وذلك لانه ان اتصف بها مع العجز لزم اجتماع الضدين وان اتصف بها بعد عدم العجز لزم انعدام ما ثبت قومه وكذلك ايضاً كون العجز حادثاً محال لانه اذا كان حادثاً فضده وهو القدرة قديمة فان اتصف بالعجز مع وجود القدرة لزم اجتماع الضدين والا لزم عدم اقدم كما سبق وايضاً اتصاف الاله بالعجز الحادث محال لما سبق من وجوب اقدم لجميع صفات ذاته واستحالة ان يتصف بصفة حادثة وايضاً يستحيل ان يتصف الاله بالعجز مطلقاً لانه في حق كل حي نقص واتصاف الاله بالمتقائص محال عقلاً وعملاً واستدل امام الحرمين وغيره على استحالة اتصاف

الاله بالمعجز بانه لو كان عاجزاً لكان عاجزاً بمعجز قديم يعني لاستحالة اتصافه بالحوادث والمعجز القديم محال لانه يستدعي معجزاً عنه والمعجز عنه لا يكون الا ممكناً ولا يمكن في الازل فلا معجز في الازل لا يقال ما ذكرتهوه لازم عليكم في اثبات قدرة أو قادية أزلاً فان اثبات القدرة يستدعي مقدوراً والمقدور لا يكون الا ممكناً ولا يمكن في الازل فيلزم ان لا قدرة ولا قادية في الازل لانا نقول معنى القدرة صفة يتأتى بها ابتغاء الفعل ولا يلزم من الوصف بالقدرة وجود المقدور بها بل تأتي ان يفعل بها حيث يمكن الفعل والفعل أزلاً محال فثبت ان القدرة الازلية متعاقبة بصحة الفعل في الازل واما المعجز فمعناه تعذر ما يحاول ايجاده فلا يثبت بمعنى الصلاحية لان الصالح لان يعجز لا يكون عاجزاً في الحال بل قادراً فالمعجز اذن لا يكون الا بالفعل لا بالصلاحية

(ص) . فان قلت فلم لا يجوز ان ينقسم العالم بينهما قسمين فيكون أحدهما قادراً على احد القسمين والاخر على الآخر فلا يلزم التامع فالجواب انه قد تقرر قبل استحالة التامع في مقدرات الاله ومراداته فيستحيل هذا الفرض الذي ذكره في السؤال وأيضاً فالقسمان ان كانا معاً في الجواهر لزم من تعلق القدرة ببعضها تعلقها بالجميع للتماثل فيلزم التامع وان كان احد القسمين الجواهر والاخر الامراض فذلك لا يعقل اذ القدرة على ايجاد الجواهر لا تعقل بدون القدرة على اعراضها وكذلك العكس فلتلازم الذي بينهما ثم ذلك لا يدفع التامع أيضاً عند ما يريد احدهما ان يوجد الجواهر والاخر لا يريد ان يوجد عرضه

(ش) . هذا السؤال اراد على الملازمة التي ذكرها أو لا وهي قولنا في المعقيدة اذ لو كان معه ثابن للزم معجزها الخ ووجه الايراد أن يقال لا سلم انه يلزم من وجوده ثابن معجزها أو معجز احدها لان ذلك انما يلزم لو كان يجب ان تتعلق

ارادة كل واحد منهما وقدرته بمراد الآخر وقدره ولم لا يجوز ان يكون احدهما  
 قسما للآخر بحيث ينقسم العالم بينهما قسمين كل واحد يفرد بقسم فلا تراحم  
 بينهما ولا تمناع حتى يلزم عجزهما او عجز احدهما اجاب في العقيدة بوجوبين الاول  
 ان القسم محال لما عرفت من وجوب عموم تعلق ارادة الاله وقدرته فاذا ن يجب  
 تعلق ارادة كل منهما وقدرته بكل ممكن فيلزم التمانع كما سبق الثاني ان احد  
 النوعين الذي تعلقت به ارادة احدهما وقدرته ان كان مماثلا للنوع الآخر الذي  
 هو مقدر الاله الثاني ومراده كأن يكون النوعان معا من الجواهر لزم عموم  
 قدرة كل واحد منهما وارادته للنوعين ضرورة ان القادر على أحد المثلين قادر على  
 مثله وان كان مخالفا له كأن يكون احدهما جواهر والاخر اعراضا فهو محال من  
 وجهين احدهما ان الجوهر والعرض لما لم يمكن انفكاك احدهما عن الاخر استحالة  
 تصور القدرة على احدهما بدون الآخر ثانيهما ان التمانع لا ينفى بذلك على تقدير  
 تسليمه لانه من الجائز ان يريد احدهما وجود الجوهر والاخر يريد عدم العرض  
 وبالعكس ونفوذ الارادتين مستحيل فيلزم عجزهما او عجز احدهما قلت ويصح أف  
 يجاب ايضا عن هذا اليراد بأن اختصاص أحد الاليمين بنوع دون نظيره يلزم  
 فيه التخصيص من غير تخصيص اذ ليس اختصاص احدهما بنوع باولى من  
 اختصاص الآخر به فان فرض تم تخصيصهما بما اختص به لزم حدوثهما فان  
 قلت امل ذلك التخصيص باختيارها قلت لو كان باختيارها لتأتى منهما تركه بان  
 يتصرف كل واحد منهما في مقدر الآخر ومراده لكن التالي باطل لما يلزم عليه  
 من التمانع فالقدم وهو كون التخصيص باختيارها باطل فتعين اذا ان يكون  
 اختصاصهما اما من الغير فيلزم حدوثهما اولا فيلزم التخصيص من غير تخصيص وكلا  
 الامرين محال واذا عرفت بطلان ان يكون معا جل وعلا قسم عرفت بطلان

مآذبه اليه الثنوية الغائلون بالهين اثنين تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا وشبهتهم في ذلك أنهم قالوا انا وجدنا في الموجودات الممكنات خيرا ونظاما وفسادا واختلالا ووجه دلالة الفعل بالتضاد يدل على اختلاف الفاعل بالتضاد فدل على ان فاعل الخير غير فاعل الشر وقد سلك المعتزلة هذا المسلك حيث قالوا فاعل الخير يقال له خير وفاعل الشر يقال له شرير قالوا فالشر ليس من فعل الله تعالى قال ابن التمامي اجاب المتكلمون بأن الافعال تنسب الى الله تعالى من حيث تجددها وافتقارها الى المخصص وذلك لا يختلف بكونها خيرا او شرا فانها امران اضافيان ايسا من صفات نفس الافعال فان قتل الشخص المعين شيء واحد قد يكون شرا بالنسبة الى اوليائه وخيرا بالنسبة الى اعدائه واذا تحقق ان الحسن والقبيح يرجعان الى الشرع فمعنى الحسن هو المقول فيه افعاله ومعنى القبيح هو المقول فيه لاتعمله وذلك لا يتحقق الا بالنسبة الى العباد فالافعال كلها بالنسبة الى الله تعالى حسنة اذ معنى الحسن مافاعله ان يفعله وما ورد الثناء على فاعله والافعال كلها بالنسبة الى الله تعالى كذلك لانه تعالى ان يفعل كل ممكن وهو المثنى عليه بكل كمال واما قول المعتزلة فاعل الشر شرير فليس بلازم فان اسماء الله توقيفية وله الاسماء الحسنى والصفات الملا يقال ياخالق كل شيء ولا يقال ياخالق القردة والخنازير

(ص) . ويصح اثبات هذا العقد وهو الوحدانية بالدليل السمعي ومنه بعض المحققين وهو رأي لان ثبوت الصانع لا يتحقق بدونها ولا اثر للدليل السمعي في ثبوت الصانع فكذلك ما يتوقف عليه والله أعلم (ش) اعلم ان عقود التوحيد على ثلاثة اقسام الاول ما لا يصح الاستدلال عليه الا بالدليل العقلي القطعي وهو كل ما يتوقف ثبوت المجزة عليه وذلك



كوجوده تعالى وقدمه وبقائه وعلمه وقدرته وحياته وازادته اذ لو استبدل بالسهمي على هذه الامور للزم الدور . الثاني ما لا يصح الاستدلال عليه الا بالسهمي وهو كل ما يرجع الى وقوع جائز كالبعث وسؤال المملكين في القبر والصراط والميزان والثواب والعقاب والجنة والنار ورؤيته تعالى وغير ذلك مما لا يحصى كثرة لان غاية ما يدرك العقل وحده من هذه الامور جوازها اما وقوعها فلا طريق له الا السمع الثالث ما يصح الاستدلال عليه بالامر من اعنى السمع والعقل بحيث يعتقل كل واحد منهما بالدلالة عليه وهو ما ليس بوقوع جائز ولا يتوقف ثبوت المهجزة عليه وذلك كاثبات سمعه تعالى وبصره وكلامه وكجوار تلك الامور التي اخبر الشرح بوقوعها وقد اختلف في معرفة الوجدانية فقبل هي من هذا التقدم الثالث فيصح الاستناد فيها الى كل واحد من العقل والسمع بمعنى ان كل واحد منهما على التفراد يخرج من وصف التقليد وقيل بل هي من اتمم الاول الذي لا يصح الاستدلال عليه الا بالعقل والحاصل انه لا خلاف في صحة الاستناد الى العقل وحده في فقد الوجدانية واخاف في صحة الاستناد فيها الى السمع وحده فقبل نعم وقيل لا والاول راي الامة من امام الحرميين والمام الفخر والثاني رأي بعض الحقوقيين واليه ذهب شرف الدين بن التلمسني وهو لذي اخترت في هذه المقيدة لما سئذ كره . قال في المعالم اعلم ان العلم بصحة النبوة لا يتوقف على العلم بكون الاله واحدا فلا جرم امكن اثبات الوجدانية باللائل الجمعية واذا ثبت هذا فقول ان الكتب الالهية اطبقت على التوحيد فوجب ان يكون التوحيد حقا قول بن التلمسني يعني بالتوحيد اعتقاد الوحدة لله تعالى والاقرار بها (وقوله) الكتب الالهية يعني الكتب المنزلة التي جاءت بها الرسل ولا شك في اشتغالها على ذلك قال الله تعالى واسأل من ارسلنا من قبلك من رسلنا اجعلنا

من دون الرحمن آلهة يعبدون والمراد بسؤال الرسل سؤال اتباعهم العالمين  
 بذلك الموثوق بقاوم وقال وما أرسلنا من قبلك من رسول الا يوحي اليه انه  
 لا اله الا انا فاعبدون فلاخبار من الرسل باثبات الوجدانية لله تعالى ثابت  
 جزيا والبحث في امكان الاستدلال به على منكر الوجدانية وقد احتج على  
 ذلك يعني الفخر بأن العلم بصحة النبوة لا يتوقف على العلم بذلك وتقرر ان  
 يقال اذا حدث حادث ما واستحال وجوده بدون استناده الى واجب بذاته حي  
 بذاته عالم قادر مريد فقد اثبت وجوده فاذا اظهر الرسول معجزة على انه رسول  
 وثبت صدقه بتصديقه له فقد ثبت صدقه فاذا اخبر بأنه لا اله غيره ولا خالق  
 سواء فقد ثبت الوجدانية وهذه المقامة تنقل عن أبي هاشم ورد عليها أننا  
 لانسلم أن العلم بصحة النبوة لا يتوقف على ذلك ويثبت أن القائل بأنه رسول  
 اذا ادعى الرسالة واقام الخارق على صدقه فلا يدل وجود الخارق ما لم يتحقق  
 أن هذا الفعل الذي جاء به لا يقدر عايه غير مرسله ليكون فعله مطابقاً لتحديه  
 وسؤاله نازلاً منزلة قوله صدقت فان لم يكن لما علم بنى فاعلية غيره فلا يعلم انه  
 فعله ولا يتم ذلك الا بعد اثبات أن هذا الخارق كاحياء الموتى مثلاً لا يفعله  
 غير الله تعالى عز وجل وذلك يتوقف على اثبات الوجدانية نعم آي القرآن  
 مرشدة الى وجه الاستدلال العقلي على الوجدانية كقولهم لو كان فيهما آلهة الا  
 الله لفسدت اوقال تعالى اذا لذهب كل اله بما خلق ولعلي بعضهم على بعض فالآية  
 الاولى كاشفة لوجه الاستدلال على ابطال الميزن عامي القدرة والارادة والعلم  
 وسائر الصفات لما يفضي اليه من الفساد والتجانع المانع من وقوع الممكنات والآية  
 الاخرى مرشدة الى ابطال قول من يدعي فاعلين يقدر كل واحد منهما على غير  
 ما يقدر عليه الآخر كما قال الثنوية بتميز فاعل الخير عن فاعل الشرفان كل

واحد منهما يذهب بما خلق ويلزم ظهور كل واحد منهما على الآخر للاستغناء عنه بما يفعله الآخر فيكون عالياً عليه بذلك والاله يعلمو ولا يعلى عليه قيل ولا يعرف أحد من العقلاء يثبت فاعلين على التبع الاول بل كل من أثبت فاعلاً غير الله عز وجل لم يثبت له عموم تأثير انتهى كلام ابن التلساني فأتت ترى كيف مال الى عدم الاكتفاء بالسمع في معرفة الوجدانية بما اورده من الحججة على ذلك والى قريب منها اشترت في العقيدة بقولي لان ثبوت الصانع لا يتحقق بدون الخ يعني أن ثبوت الصانع على سبيل التعمين بفعل من الافعال لا يتحقق بدون الوجدانية اذ على تقدير عدمها لا يدري في كل فعل من فعله ومن جملة ذلك الحارث الذي ظهر على أيدي الرسل فانه لا يدري على تقدير عدم معرفة الوجدانية من الرسل الذي خلق ذلك الحارث على يد الرسول ليصدق به فصار ثبوت الصانع المرسل مجهولاً فكيف يعرف من هو رسوله وقد عرفت أن الرسول لم يعرف الا من قبله مرسله المعلوم بخلاف افعال على صفة مخصوصة تدل على ذلك فاذا كان المرسل مجهولاً انما يعرف من قبل الرسول لزم الدور ضرورة وقد اعترض بعض المعاصرين في شرح له على العقيدة المنسوبة لابن الحاجب هذه الحججة التي اعتمدها شرف الدين بن التلساني وأشارنا اليه في عقيدتنا بما نصه بعد ايراد حكاية شرف الدين قد يقال في جوابه ان دلالة الحارث على صدق من تحدي به عقاية على أحد القولين واذا كانت عقيدة فلا يصح تخلف المدلول عنها والا انقلب الدليل شبهة أو نقول سلمنا توقفه على ثبوت الوجدانية لكن لم لا يكون ظهور الحارث دليلاً على الصدق وعلى ثبوت الوجدانية معاً فالدور اللازم غير ممتنع لانه دور معية والبرهان انما قام على استحالة دور التقدم انتهى قلت ولا يخفى ضعف جوابه معاً في غاية اما الاول وهو التمسك بقول الاستاذ

في أن دلالة المعجزة عقلية فلا يتم له ذلك الا لو لم يكن الحارق فعلا لله تعالى  
 ركننا من الدليل أما اذا كان ركننا فيه وهو لا يتحقق الا بمعرفة الوجدانية لم  
 يصح ما ذكر وظاهره ركن على كل قول في وجه دلالة المعجزة اذ معنى كون  
 دلالتها عقلية عمد من قال به أن خلق الله تعالى الحارق على وفق دعواه وتحديه  
 مع العجز عن معارضته وتخصيصه بذلك يدل على ارادة الله تعالى لتصديقه كما  
 يدل اختصاص الفعل بالوقت المعين والمحل على ارادته تعالى لذلك بالضرورة  
 هكذا قرره الائمة رضي الله عنهم على ما يأتي فيه من البحث في موضعه ان شاء  
 الله تعالى فأنت ترى كيف جعلوا خلق الله تعالى للفعل جزءا من الدليل وذلك  
 لا يتم الا بمعرفة الوجدانية له جل وعلا ونفى أن يكون له شريك في ملكه وهو  
 ظاهر لانه لو جوز أن يتم من يشاركه تعالى في اختراع الكائنات لم يتحقق كون  
 الحارق فعلا لله تعالى حتى يدنا انه تعالى اراد بايجاده تصديق نبيه ولهذا قال الامام  
 الفخر في المعالم ان المنكرين للنبوّة طعنوا في المعجزة من ثلاثة اوجه احدها  
 قالوا لم قلتم ان هذه المعجزات فعل الله تعالى وخلقه فانظر الى الطعن بهذا  
 الوجه كيف هو صريح في ان كون الحارق فعل لله تعالى عز وجل ركن في  
 دلالة المعجزة واثباته متوقف على معرفة الوجدانية فوجب توقف معرفة النبوّة  
 على الوجدانية ضرورة توقفها على دلالة المعجزة المتوقفة عليها وقد صرح المقترح  
 في شرح الارشاد بان كون الفعل مخلوقا لله تعالى ركن في المعجزة لانه  
 قال في فصل النبوّة وما اتى احد من منكري النبوّة في جحد دلالة المعجزة الا  
 من وجه الجهل بأركانها فقد يجهل أن الحارق للعادة فعل الله تعالى ثم قال وقد  
 يعتقد انه ليس خارقا للعادة وانه مما يجوز التوصل اليه بالحيل والغوص في العلوم  
 فاما من سلك هذا المسلك الحق وعرف ان الذي وقع به التحدي فعل الله تعالى

وهو عالم بدعوى المتحدي وانه لا يتوصل اليه بالحيل وانه خارق للعادة فعله الله تعالى على وفق دعوى النبي اجابة له لم يسترب في حصول العلم ولا يخلص ذلك بصورة ولا يفتقر في دلالة الى مثال يضرب في الشاهد انتهى وبالجملة فثار الغلط في جواب صاحبنا عن ايراد شرف الدين جعل بعض الدليل على الانفراد دليلا مستقلا واما جوابه الثاني ففاسد من اربعة اوجه الاول ان دعواه كون الخارق يدل على ثبوت الوجدانية غير صحيح بل الذي يدل على التامع المزوم لعجز الالهيين او احدهما وغاية ما يحاول فيه ان يقال التامع لازم لتعدد الالهة وعجز الالهيين لازم للتامع اذ عجز احدهما يوجب عجز الآخر لتماثلهما ثم يلزم عجز الاله عدم وقوع هذا الخارق لاستحالة ان يفعل من ليس بقادر على الفعل وقد عرفت ان لازم اللازم لازم فاذا تعدد الاله لزم ان لا يقع هذا الخارق بل ولا غيره من شائر الحوادث لكن التالي باطل بمشاهدة وقوع هذا الخارق فالمقدم وهو تعدد الاله باطل فالخارق على هذا انما يستدل به على احدى مقدمة الوجدانية وهي الاستثنائية لانه دليل على الوجدانية مستقل الثاني موافقته على ان دليل الوجدانية والصدق معا الخارق تسليم منه ان دليل الوجدانية عقلي اذ ليست دلالة الخارق عليها سمعية بالقطع كيف وهو في محاولة تصحيح الاستدلال عليها بالسمع فصار في هذا الجواب نظير من اعتقد انه يبني شيئاً وهو في الحقيقة يهدمه الثالث قوله ان ظهور الخارق يدل على الصدق وعلى ثبوت الوجدانية معاً ان اراد انه يدل عليها من وجه واحد فلا يخفى فساده ويلزم منه ان كل من فهم وجه دلالة المعجزة على النبوة فهم منه ثبوت الوجدانية وبالعكس وهو واضح البطلان وان اراد مع اختلاف الوجه بطلت المعية التي ذكرت لانها حينئذ نظيران وقد تقرر ان كل نظيرين فهما ضدان لا يجتمعان فالدور اللازم هنا اذن لا يكون

الا دور تقدم لا دور معية كما اعتقد الرابع أن دور المعية الذي اعتقده فيما بين  
الصدق وثبوت الوحدانية لا يدفع على تقدير تسليمه دور التقدم اللازم في الاستدل  
على الوحدانية بدليل السمع بل هو يحققة وذلك ان ثبوت الوحدانية اذا كان  
لا يتأخر عن معرفة صدق النبي للدور المعية الذي بينهما على ما ذكر وجب ان  
يتقدم على ما يتقدم عليه الصدق والصدق متقدم على ثبوت دليل السمع المتقدم  
على ما يستفاد منه فيجب ان يكون ثبوت الوحدانية كذلك متقدماً على دليل السمع  
بحيث لا يثبت الاستدلال بدليل سمعي الا بعد معرفة الوحدانية ضرورة ان  
الاستدلال بالدليل السمعي متأخر عن الصدق الموقوف على ثبوت الوحدانية وقف  
معية فلو استدل على ثبوت الوحدانية بدليل السمع لكانت الوحدانية متوقفة على  
الدليل متأخرة عنه ضرورة تأخر معرفة المدلول عن معرفة دليله لكنه هو ايضاً  
متوقف عليها متأخر ضرورة تأخره عن دليله الذي لا يحصل الا مع معرفة الوحدانية  
وهو الصدق لما سلمه المعارض من توقفه عليها وقف معية فقد لزم من الاستدلال  
على الوحدانية بدليل السمع الدور المستحيل وهو دور التقدم ضرورة وان سلم له  
دور المعية فيما ذكر والله اعلم وبه التوفيق سبحانه

(ص) ويصح ان يستدل على الوحدانية بما تقدم في وحدة الصفات  
فنقول يلزم من تعدد الاله وجود ما لا نهاية له عدداً ان تعدد بعدد الممكنات  
والاحتياج الى مخصص ان وقف دون ذلك وكلاهما محال

(ش) هذا دليل آخر على الوحدانية وقد تقدم نظيره في الاستدلال  
على وحدة الصفات ويأبى ان نقول لو تعدد الاله لم يخل اما ان يتعدد بتعدد  
الممكنات اولا والملازمة ظاهرة والقسم الاول من قسمي التالي محال لما فيه من  
وجود ما لا نهاية لعدده والقسم الثاني محال لما يستلزم من الجواز والحدوث لتلك

الآلهة لافتقار وجودها على عددها المخصوص دون غيره من الاعداد المتساوية عقلا بالنسبة اليها الى فاعل مختار والا لزم ترجيح احد المتساويين بلا مرجح لا يقال يلزم مثله في الواحد لان وجوده على ذلك دون تعدد يفتقر الى مخصص بالوجود بدلا عن غيره لانا نقول قام البرهان على ان الاله واجب الوجود ولا يتحقق الوجود دون ذات واحدة فوجبت الذات الواحدة لذلك اما الزائد فمستغني عنه فنسبة الاعداد فيه متساوية فلوجاز عدد منها لجاز غيره ولا يمكن وجود جميعها لعدم تناهيا وتخصيص جائز منها يفتقر الى فاعل مختار فان قلت ما المانع ان يقال بجواز تعدد الاله بعدد الممكنات ولا يلزم منه وجود ما لا نهاية له لانا نقول المراد بالممكنات ما سبق قضاء الله بأنه يوجد لا كل ما يفرضه العقل من الممكنات وان كان لا يوجد اصلاً قلت يلزم من قصر عدد الآلهة وقدرتهم وارادتهم على ما يوجد من الممكنات دون ما لا يوجد منها انقلاب الحقائق وهو عدد الممكنات التي لا توجد مستحيلة اذ لا يصح الحكم بامكان وجود مع الحكم باستحالة وجود صانعه على ان ما يوجد من الممكنات لا نهاية له ايضاً اعني باعتبار عدم الانقطاع لا ان لجمعها في الوجود الاجتماع ولا شك ان هذا النوع من عدم النهاية ممكن عقلا موجود شرعاً بدليل نعيم اهل الجنة وعذاب اهل النار فيلزم اذا وجد لكل واحد منهما اله ان يدخل في الوجود من عدد الآلهة ما لا نهاية له وعدم النهاية اللازم في الآلهة هو النوع المستحيل منه لانه يجب ان يكون بحسب الاجتماع لا بحسب عدم الانقطاع كما في الممكنات المذكورة لوجوب قدم الاله فيستحيل ان يتأخر في هذا الفرض بعض الآلهة عن بعض وبالله التوفيق

(ص) وبهذا الدليل بعينه اعني دليل التامع يستدل على انه جل وعلا

هو الموجد لافعال العباد ولا تأثير اقدرتهم الحادثة فيها بل هي موجودة مقارنتها  
 (ش) يعني ان الدليل على رد مذهب القدرية القائلين بان القدرة الحادثة  
 للعباد هي المؤثرة في افعالهم على وفق اخيارهم ولا تأثير للقدرة القديمة اصلاً في  
 تلك الافعال الاختيارية ولا جريان لها على وفق ارادته جل وعلا عما يقول  
 الظالمون علواً كبيراً هو دليل التماخ السابق ووجهه ان اللازم في تعدد الآلهة  
 ثبوت العجز الاله عند عدم نفوذ ارادته وذلك بعينه لازم في مذهب القدرية  
 فانهم جعلوا تعلق قدرة العبد وارادته بالفعل مانعة من تعلق قدرة الله تعالى وارادته  
 بذلك الفعل مع القطع بان ذلك الفعل من جملة الممكنات التي قام بها البرهان  
 القطعي على وجوب تعلق قدرة الله تعالى وارادته بوصف العموم لجميعها فصار اذن  
 هذا الفعل قد توجهت نحوه قدرة العبد وقدرة مولانا جل وعلا وارادة العبد  
 وارادة مولانا سبحانه وتعالى لما عرفت من عموم تعلق قدرته تعالى وارادته ثم  
 زعمت القدرية محجوس هذه الامة ان الذي نفذ واثري الفعل والحالة هذه انما  
 هو اضعف القدرتين واضعف الارادتين وهما قدرة العبد الفقير الحقير وارادته  
 وهل هذا القول الشنيع الا قول باثبات الشريك له تعالى ووسم له بتقيصة العجز  
 وغلبة الغير له واذا كان عجز الاله بتقدير نفوذ ارادته اله آخر يماثله قاده في الوهيته  
 وموجباً لنقصه وعدم ذاته فكيف بعجزه لنفوذ قدرة عبده وارادته ولا ينفعهم  
 ما يجيبون به من عدم لزوم عجزه تعالى عن ذلك الفعل الذي اوجده عبده قالوا  
 لانه تعالى قادر ان يوجد ذلك الفعل بأن يسلب عبده القدرة عليه والارادة له  
 ويلجئه الى الفعل كما يفعل بالمرتمش ونحوه لاننا نقول عجز الاله وكونه مغلوباً على  
 ايجاد ممكن ما مستحيل مطلقاً وهذا الجواب منهم قد اقتضى انه تعالى لا يتمكن  
 من ايجاد فعل العبد الا عند عدم قدرة العبد وارادته اما مع وجودها فان ذلك



الفعل الممكن يتعاضى عليه ولا يتمكن من ايجاده وتغلبه عليه قدرة العبد و ارادته  
 فما اشبه ضلالهم هذا بمن يصف انساناً بقدرة عظيمة لا يغلبه معها قدرة أحد ولذلك  
 الانسان عبيد ويقول ان ذلك السيد القوي في غاية لا يغلب واحداً من أولئك  
 العبيد الا اذا احثال عليه بان يسلبه اسباب القدرة من الاكل ونحوه حتي لا تكون  
 للعبد قدرة أصلاً اما اذا مكنته من الاتصاف بقدرة وان كانت اضعف بكثير  
 من قدرته و ارادته لم يقدر ان يفعل معه فعلاً نتوجه اليه بقدرة ذلك العبد و ارادته  
 وصارت قدرة ذلك العبد و ارادته يغلبان قدرة سيده الموصوف بغاية القوة هذا  
 نظير ما تخيلوه من الجواب فنعوذ بالله من الخذلان وان تلعب بعقولنا التوهيات  
 والشيطان على ان جوابهم المذكور لا يستقيم على اصلهم الفاسد من وجوب  
 مراعاة الصلاح والاصحح عليه تعالى وانه يستحيل في حقه تعالى ان يساب العبد  
 القدرة التي خلق له بعد ان كلفه بل يجب ان يمهده بما تيسر عليه الافعال و اذا  
 عرفت هذا عرفت ان الصواب ما قاله اهل السنة ودل عليه ظاهر الكتاب  
 والحديث واجمع عليه السلف الصالح قبل ظهور البدع من ان الله تعالى هو الخالق  
 بالاختيار لكل ممكن ببرزالى الوجود ذاتاً كان او قولاً لها او فعلاً لا يشاركه تعالى  
 في ملكه جميع الممكنات شيء اي شيء كان وان التأثير و ايجاد الممكنات خاصة  
 من خواصه تعالى يستحيل ثبوتها لغيره قال تعالى انا كل شيء خالقناه بقدر وقال  
 والله خالقكم وما تعملون الى غير ذلك من الظواهر التي لا ننحصروما نقل عن امام  
 الحرمين من ان له قولاً بأن القدرة الحادثة تؤثر في الافعال لكن لا على سبيل  
 الاستقلال كما تقول القدرية بل على اقدار قدرها الله تعالى فهو قول مرغوب  
 عنه لا يصح القول به ولا ثقايله في ذلك ان صح عنه لفساده قطعاً وعدم جريه  
 على السنة نقلاً وعقلاً لان القدرة الحادثة على ممتضى هذا القول اما ان يكون

من صفة نفسها ايجاد هذا الفعل الذي تتعلق به أولاً فان كان الاول لزم عند  
 تعلقها بالفعل اما سلب صفتها النفسية ان لم تؤثر في الفعل وكان الموجد له هو  
 الله تعالى او غلبتها لقدرته تعالى ان كانت هي التي اثرت في الفعل وفرضنا ان الله  
 تعالى اراد ان يوجد ذلك الفعل بقدرته وكلا الامرين محال ولا يدفع محذور  
 ما لزم من العجز والغلبة في الثاني قوله ان تأثيرها انما هو على وفق ارادته تعالى لان  
 التأثير اذا اقتدر انه صفة نفسية للقدره الحادثة لم يمكن ان يتوقف ثبوته لها على  
 شيء اصلاً وان كان الثاني وهو ان التأثير ليس صفة نفسية للقدره الحادثة  
 لزم ان نفتقر الى معنى يقوم بها ويوجب لها التأثير ونقل الكلام حينئذ الى ذلك  
 المعنى الذي اوجب لها التأثير هل ذلك أيضاً من صفة نفسية او لمعنى قام به ويلزم  
 التسلسل وقيام المعنى بالمعنى وكذلك ايضاً لا يخفى فساد ما نقل عن القاضي  
 والاستاذ من ان القدره الحادثة تؤثر في اخص وصف الفعل لا في وجوده الا  
 ان القاضي يقول ان اخص وصف الفعل حال والاستاذ ينفي الاحوال ويقول  
 ان اخص وصف الفعل وجه واعتبار واخبار الشهرستاني مذهب القاضي وفريق  
 بين وجهي الاختراع والكسب بان الحركة من حيث هي حركة تنسب الى فعل  
 الله تعالى ايجاداً واختراعاً ويلزم من ذلك علمه بها من جميع وجوهها وانه لا يفعل  
 في ذاته ولا يتصف بها اتصاف قيام فلا تضاف اليه من العبد من حيث  
 خصوصها فيقال اوجدها واحداثها ولا يقال انه متحرك بها وتنسب الى العبد من  
 حيث خصوصها وهو كون تلك الصفة صلاة او غضباً او سرقة ولا تأثير لقدره  
 العبد الا في ذلك الوجه ولا يشترط علمه بالفعل من كل وجه وذاته محل فعله  
 وكسبه وتكون صفة له فيقال انه متحرك وساكن ومصل وغاصب وان اتصل به  
 امر فوقع على موافقته سمي طاعة وعبادة وان اتصل به نهي فوقع على خلافه سمي

معصية وجريمة وذلك الوجه هو المكلف به وهو الذي توجه الخطاب به فقبل  
 صل ولا تفصب ولا تسرق وهو المقابل بالثواب والعقاب والمدح والذم لا من  
 حيث انه موجود فان ذلك الوجه لا تخالف به الافعال قال وهذا اعدل من  
 قول المعتزلة فانهم اثبتوا الاشياء على حقائقها في العدم والفاعل لا يفعل فعلا فيها  
 غير الوجود عندهم وهي حال لا يختلف معقولها باختلاف الحقائق والتكليف لم  
 يتوجه بطلب تلك الحال بل بخصوصيات وباعتبارها حسنت الافعال وقبحت  
 وعلى تلك الخصوصية ورد المدح والذم فما توجه به التكليف غير مقدور للعبد  
 عندهم والذي يقدر عليه لم يتوجه به التكليف بخلاف ما ذهب اليه القاضي فكان  
 ما صار اليه مطابقاً للقضايا العقلية والشرعية معاً قال شرف الله بن التلساني وما  
 ذكره وان كان فيه خروج عن تشنيعات المعتزلة وعن الزام التكليف بالمحال  
 بتقدير ان لا يكون لقدرة العبد تأثير البتة كما صار اليه الاشعري ومن وافقه  
 حيث قالوا للاشعرية ان حاصل التكليف يكون على هذا التقدير افعال يا من  
 لا فعل له وافعل ما انا فاعله الا انه ضعيف فان معتمد القاضي واصحابه في نسبة  
 سائر الامكنات الى الله تعالى امكانها فليس تخصيص بعضها بأولى من بعض وذلك  
 يطرد فيما اضافوه للعبد فان هذا الوجه اما ان يكون ممكناً او لا فان كان ممكناً  
 وجب اضافته الى قدرة الله تعالى وان لم يكن ممكناً امتنع نسبه الى قدرة ما وما فروا  
 عنه من الجبر لازم لهم لان تلك الحال لا يتصور ان تصد الى ايجادها على حيالها  
 فلا يأتي من العبد فعلها ما لم يفعل الله تلك الذات ومتى فعل الذات فلا يتصور  
 من العبد تركها على زعمهم فكان الجبر لازماً لهم وهذا على الاستاذ اشد الزاماً  
 فان الوجه والاعتبار يكون في العقل فكيف يصح توجه القصد الى فعل ما ليس  
 له وجود في الخارج انتهى قلت والحاصل ان الاقوال في هذه المسئلة خمسة الاول

قول الاشعري ومن تابعه وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة واجمع عليه سلف الامة الى ان قدرة العبد لا تأثير لها البتة وانما هي مقارنة لمقدورها فقط والثاني القول الذي حكي عن الامام ان القدرة الحادثة تؤثر في وجود الفعل على اقدار قدرها البارئ تعالى والثالث قول القاضي ومن تابعه انها تؤثر في اخص وصف الفعل لا في وجوده الرابع مذهب الجبرية انه لا قدرة للعبد اصلاً وانما المخلوق للعبد المقدور فقط كالحركة والسكون مثلاً ولا زيادة عليه اصلاً وساووا بين المضطر كالمرتعش وبين المختار والخامس مذهب القدرية بحسب هذه الامة ان القدرة الحادثة تؤثر في وجود الفعل على سبيل الاستقلال وهذه الاقوال كلها باطلة ما عدا الاول واياه اعتمدت في هذه العقيدة وهو الحق الذي لا شك فيه وانا اعجب من القول الذي نقل عن الامام كيف يصح ان من يقوله مع ما اكثر في الارشاد وغيره من الادلة لتصحیح المذهب الحق وهو مذهب الاشعري ومباغتته في التكبير والتضليل لمن يعتقد ان للقدرة الحادثة تأثيراً ما وكذلك ما نقل عن القاضي والاستاذ مع مالهما في تأليفهما مما يصاده وبالجملة فالذي اقطع به من غير تردد تنزه هؤلاء الائمة عما نقل عنهم ولعل ذلك انما صدر عنهم في مناظرة جدلية لآخام خصم قويت منافرتة للعق فاحتمالوا لسوقه الى الحق بتدرج ولهذا قال المشايخ لا ينقل عن العالم ويجعل مذهبا له ما يصدر منه على سبيل البحث وقد قال الشريف في شرح الاسرار العقلية نحو هذا قال ما ينسب للقاضي والاستاذ يعني من كون القدرة الحادثة تؤثر في الحال انما صدر منهما ذلك على وجه المناظرة للخصم والافحاشا القاضي والاستاذ ان يعتقدوا اثر الفير القدرة القديمة كيف وقد نقل الاجماع في مواضع من كتبه على كفر من نسب الاختراع لغير الله تعالى ونقل ايضا اجماع الامة على كفر من لم يقل بعموم صفات البارئ تعالى قلت واذا قال هذا في

لا تطراً بمجردا على الجواهر لان الحال لا يصح ان تعقل على حياها والا لزم ان  
 تُتميز بمجال أخرى تقوم بها ثم حال حالها كذلك ويلزم التسلسل و يبطل رجوعها  
 الى صحة البنية لانها غير مفقودة في حال حركة الاضطرار وهي حال كون  
 غيره محركا يده مع وجدان التفرقة فتعين ان تكون تلك الصفة عرضاً ثم لا يخلو  
 اما ان يكون مما يشترط في ثبوته الحياة اولا والثاني باطل لانه لا تعلق له بالحركة  
 كالالوان والطعوم والروائح ولانه مشترك بين الحركتين والمشارك بين شيئين  
 لا يفرق به بينهما فتعين الاول وهو ما يشترط في ثبوته الحياة ثم يبطل كونه علما  
 او حياة او كلاما لوجود الكل مع ثبوت الحركتين ونفيها و يبطل كونه ارادة  
 لوجوب التفرقة بين الحركتين حال الذهول فتعين ان يكون عرضاً له نسبة وتعلق  
 ما بالحركة وهو الذي سميناه قدرة وان اختلفنا نحن والمعتزلة في انها من الصفات  
 المؤثرة ام لا مع الاتفاق على انها من الصفات المتعلقة وتعبيرنا في اصل العقيدة  
 بحركة الاختيار معناه الحركة التي من شأنها ان يتعاقب بها الاختيار والا فالفعل  
 المكتسب قد يقع بغير اعتبار وذلك حيث وقع مع الذهول او الغفلة ومع ذلك  
 يحصل التفرقة بينه وبين حركة الاضطرار ولهذا لوعبرنا في الحركة الثانية  
 بحركة الاكتساب بدلا عن حركة الاختيار لكان احسن وعبارتنا في العقيدة  
 هي عبارة امام الحرمين في الارشاد واتقدها عليه المقترح بما اشرنا اليه وجوابه  
 ان المراد ما فتونا به قبل وايضاً فالرد على الجبرية حاصل بكل تفسير فانهم  
 ادعوا عدم الفرق بين الافعال عموماً فيناقضه حصول الفرق بين بعضها خصوصاً  
 لان الكلية السالبة يناقضها جزئية موجبة والله تعالى اعلم

(ص) وعن تعلق هذه القدرة الحادثة بالمقدور في محلها مقارنة له من  
 غير تأثير عبر اهل السنة رضي الله عنهم بالكسب وهو متعلق التكليف الشرعي

وامارة على الثواب والعقاب فبطل اذن مذهب الجبرية وهو انكار القدرة الحادثة لما فيه من مجد الضرورة وابطال محل التكليف وامارة الثواب والعقاب ومن هنا كان بدعة ومذهب القدرية وهو كون العبد يخترع افعاله على وفق مراده بالقدرة التي خلق الله له لما علمت من دليل الوجدانية واستحالة شريك مع الله تعالى أيا كان

(ش) هذا تفسير للكسب الذي قال به اهل السنة رضي الله عنهم وهو درجة وسطى بين مذهبي الجبرية والقدرية وكثيراً ما يتوهم من لا علم عنده ان معنى الكسب كون القدرة الحادثة لها تأثيراً وهذا التأثير الذي يفسر به الجاهل معنى الكسب ان اراد ان القدرة الحادثة تؤثر في الفعل كما يحكي عن القاضي والاستاذ فقد تقدم فساد هذا القول وعدم جريانه على السنة وتقدم انكار الشريف شارح الاسرار العقلية صدور هذا عن القاضي والاستاذ وان اراد انها تؤثر في وجود المقدور لكن بشيئة الله تعالى لا على الاستقلال كما يحكي عن امام الحرمين في آخر امره فقد تقدم ايضاً فساد هذا القول وتشعبه من مذهب القدرية مجوس هذه الامة وانظن بالامام رضي الله عنه انه لا يرضى بمثل هذا القول وعلى تقدير ان يكون صدر منه ولا حول ولا قوة الا بالله فزلة العالم لا يجوز ان يقلد فيها في الفروع فكيف بالعقائد اصول الدين وان اراد ان القدرة الحادثة خلقها الله تعالى للعبد ومملكه ان يفعل المقدور بها كيف شاء على سبيل الاستقلال فهذا عين مذهب القدرية مجوس هذه الامة وانما مراد اهل السنة بالكسب ما اشرت اليه في اصل العقيدة فقوي وعن تعلق يتعلق بهر وانما قدمنا هذا المجرور عن عامله لافادة الحصري لا معنى للكسب الا هذا لا ان معناه ان بالقدرة الحادثة تأثيراً ما كما يعتمد الحجة الضالون في معنى الكسب الذي هو مذهب

اهل السنة وقولي وهو متعلق التكليف الشرعي ابي الكسب وهو وجود المقدر  
مع القدرة الحادثة هو الذي كلف به الشرع فيما كلف به لان وقوع ذلك المقدر  
عاريا عن القدرة الحادثة كحركة الارتعاش مثلاً قد تفضل سبحانه باسقاط التكليف به  
نفيًا واثباتًا ولو عكس سبحانه وتعالى التكليف او كلف بالجميع لكان حسنًا اذ لا تأثير  
لقدره المكلف في الجميع وانما تلك الافعال المخلوقة لله سبحانه وتعالى نصيبها الشرع  
عند اقترانها باعراض حادثة كالقدرة والارادة امارة على الثواب والعقاب  
فبالوجه الذي صح جعل بعض افعاله سبحانه عند اقترانه بفعل له آخر امارة على  
ما شاء من ثواب او عقاب او غيرها صح جعله مجرداً عن غيره او جعل غيره  
في مكانه امارة على ذلك لان الدلالة في ذلك جمالية لا عقابية (قوله) فبطل اذن  
مذهب الجبرية انه مسبب عما سبق قبل من دليلي اثبات القدرة الحادثة وابطال  
تأثيرها في مقهورها وقد اعاد الدليلين هنا على سبيل الاجمال فقوله لما فيه من  
جحد الضرورة ابي الضرورة التي تقدمت في الفرق بين حركة الاضطرار  
والاكتساب وقوله وابطال مخفوض بالعطف على جحد يعني انه لو لم يكن في مذهب  
الجبرية الا ثبوت جهل بامر يدرك ضرورة من غير مصادمة للشرعية لكان امره  
سهلاً اذ غاية ما يلزم فيه التناهي في العباوة وضعف العقل كيف والمذهب  
مصادم للشرعية لانها قد جاءت باسقاط التكليف بالافعال التي لا يتمكن العبد  
فيها عادة من الاتصاف بوجودها وعدمها وبالتكليف بما يتسر منها على العبد عادة  
فعله وتركه ولا تأثير له في شيء من افعاله حتى يصح لنا التفريق به كما تزعم  
القدرية فلم يبق ما يفرق به بين ما يكلف به الشرع وبين ما لا يكلف الا  
الاكتساب على المعنى الذي سبق في تفسيره وعدمه ولو استوت الافعال كلها  
كما نقول اهل الجبر ابطال تفريق الشرع بينها وابطال ما احال عليه التكليف

منها وهو الفعل الذي في وسع المكلف دون غيره وكانت الافعال حينئذ لا شئ .  
 منها في وسع المكلف عادة فلا تكليف اذن بشئ . منها لقوله تعالى لا ( يكلف الله  
 نفساً الا وسعها ) وهذا ابطال للكتاب والسنة واجماع الامة والى هذا اشرت  
 بقولي ومن هنا كان بدعة اي ومن اجل لزوم ابطال الجبر لحل التكليف الشرعي  
 ولزوم انتفاء اماره الثواب والعقاب كان بدعة مؤثرة في عقد الايمان قوله ومذهب  
 القدرية معطوف على قوله مذهب الجبرية اي وبطل مذهب القدرية  
 ( ص ) و يلزم فيه ايضاً استحالة ما علم امكانه اذ الافعال يصح تعاق القدرة  
 القديمة بها قبل تعلق القدرة الحادثة فلو منعتها القدرة الحادثة للزم ما ذكر  
 وترجيح المرجوح

( ش ) الضمير المجرور بقى عائد على مذهب القدرية اي يلزم فيه محذوران  
 آخران زيادة على ما لزومهم من عجز القدرة القديمة على ما سبق في دليل التمانع احدهما  
 لزوم عود الممكن مستحيلاً الثاني ترجيح المرجوح وتقرير الاول ان نقول فعل العبد  
 قبل ان يتخلى له القدرة الحادثة ممكن وكل ممكن فهو مقدر للباري جلا وعلا فينتج  
 فعل العبد مقدر للباري تعالى فاذا خلق الله سبحانه وتعالى للعبد قدرة حادثة قال  
 القدرية انه يزول حينئذ عن الفعل ما ثبت له من امكان ان يوجد بالقدرة القديمة  
 وصار اذ ذلك يستحيل الوجود بها فقد لزم ان ما كان ممكناً باعتبار القدرة القديمة  
 صار مستحيلاً بالنسبة اليها لا يقال استحالته عارضة لسبب وهي تعاق القدرة  
 الحادثة به فاستحال ان يكون الفعل موجودا بقدرتين والاستحالة العارضة لا تقدر  
 في الامكان الذاتي لانا نقول لم يظهر لهذه الاستحالة سبب يصح فتعين على زعمهم  
 ان تكون ذاتية لان القدرة الحادثة التي جعلوها مانعة من تعلق القدرة القديمة  
 لا يصح ان تكون مانعة من ذلك بل الذي يصح عقلا ونقلا عكسه وفرر المقترح



هذا الدليل على وجه آخر وذلك ان قال كما عم تعلق قدرته تعالى بمعنى ان كل ممكن يتأتى من الصانع فعله فكذلك ايضاً لا بد ان يريد وجوده او انتفاءه لعموم تعلق الارادة فاذا كان الفعل معلوم الثبوت مثلاً وجب ان يكون مراداً واذا قصد الى ايقاعه وواقعه غيره كان ذلك تحقيقاً لعدم نفوذ ارادته ونفوذ ارادة غيره وذلك الذي منعه عند ابطال القول بالهين وانما عدل المقترح عن التقرير الاول الى هذا التقرير لانه اراد ان يجعل الحجة برهانية لالزامية لان التقرير الاول انما تم على المعتزلة لقولهم ان افعال العبد الاختيارية غير مقدورة له ولو كانوا يقولون بأنهم تزل مقدورة له تعالى بمعنى تأتي ان يفعلها وان تعلق القدرة بالحادثه بايقاعها انما هو بمشيئة الله تعالى لم يرد عليهم بمثل ذلك بخلاف هذا التقرير الذي قرر به المقترح الدلالة فانه برهان على انفاده تعالى بالتأثير في جميع الكائنات وانه لا تأثير للقدرة الحادثه في شيء من الافعال على كل حال من الاحوال حتى يرد به ما حكي عن امام الحرمين وما حكي عن القاضي والاستاذ والله اعلم وأما الوجه الثاني وهو ترجيح المرجوح فهو ظاهر

(ص) قالوا لم يزل يقدر عليها بأن يسلب القدرة الحادثه قلما فقد لزم ان ان لا يقدر عليها مع وجود القدرة الحادثه وايضاً من اصلكم وجوب مراعاة الصلاح والاصحح فلا يمكن سلبها عنكم بعد التكليف

(ش) قد تقدم تقرير هذا الذي اجابوا به وتقرر برده الكلي تقرير

في شرح قولنا وبهذا الدليل بعينه اعني دليل التمايز المسئلة فانظره هناك

(ص) قالوا فكيف يشبهه او يعاقبه على غير فعله قلنا يفعل ما يشاء

لا يسأل عما يفعل والثواب والعقاب غير معللين وانما الافعال امارات شرعية عاينها يخلق الله تعالى منها في كل مكلف ما يدل شرعاً على ما اراد به في عقابه

فكل ميسر بالخلق له ولو شاء ربك لجمل الناس أمة واحدة نساءه سبحانه وتعالى  
حسن الخاتمة بفضلها

(ش) هذه شبهة من شبهات القدرية ونقيرها ان قالوا لو لم يكن لقدرة  
العبد تأثير في فعله لما صح ان يثاب عليه او يعاقب والتالي معلوم البطلان فالقدم  
مثله وبيان الملازمة ان الفعل اذا لم يكن أثراً لقدرة العبد صار لا فرق بينه وبين  
ألوانه بل لا فرق بينه وبين ذاته وسائر ذوات العالم واعراضه بجماع ان الجميع  
لا أثر له فيه فكما انه لا يثاب ولا يعاقب على وجود ألوانه ووجود ذاته ووجود  
سائر اجزاء العالم واعراضه لكرنه لا أثر له في شيء من ذلك كذلك يلزم ان  
لا يثاب ولا يعاقب على شيء من اعماله ايضاً لانه لا تأثير له في شيء منها اصلاً  
اجاب اهل السنة رضي الله عنهم بمنع الملازمة قولهم في بيانها ان الفعل حينئذ  
يصير كاللون وغيره مما لا تأثير للقدره الحادثة فيه اصلاً قلنا هو كذلك عندنا  
من غير فرق قولهم فيلزم ان لا يثاب عليه ولا يعاقب كما لا يثاب ولا يعاقب على  
الالوان ونحوها قلنا لا ملازمة بين الثواب والعقاب وبين كون سببه فعلاً  
له كالف كيف وقد علمت من مذهب خصوصكم ان لله تعالى ان يعاقب البريء  
ويعطي انعامه للمذنب العاصي يفعل ما يشاء والافعال الواقعة على يد العبد  
امارات وضعها الشارع على السعادة والشقاوة ونوضع غيرها من الالوان والطعوم  
ونحوها امارات عليها لكانت صالحة لذلك ويسر للثواب والعقاب علة عقابية  
تقتضيها وكل ما أطلق عليه في الشرع انه سبب لها فانما المراد بالسبب الامارة  
ووقع التسامح بالتعبير عنها بالسبب اذ لا مشاحة في اللفظ اللغوية ذافهمت  
المقاصد منها

(ص) قلوا كيف يمدح العبد ويذم على غير ما فعل ويلزم ان تكون

للعباد الحجة في الآخرة وقد قال تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد  
الرسول قلنا من معنى ما قبله وايضاً فيبطل بمسئلة خلق الداعي والقدرة الحادثة  
وبعلمه القديم المحيط بكل شيء والحق ان العبد مجبور في قالب مختار فحسن فيه  
رعي الامر ين على تقدير تسليم اصل التحسين والتقيح العقليين

(ش) احتجت القدرة ايضاً بان العبد لو لم يكن مخترعاً لافعله لما صح ان  
يمدح او يذم على فعل من الافعال وبيان الملازمة ما تقرر في العرف من بطلان  
مدح الانسان وذمه بما يفعله غيره فاذا كانت الافعال انما صدرت من الله فقط  
صار مدح العبيد وذمهم انما هو على فعل الله جل وعلا والجواب على نهج ما سبق  
انه لا ملازمة عقلاً بين المدح والذم وبين كون سببها مخترعاً للمدوح او المذموم  
والاعتماد في الاحكام العقلية سيما بالنسبة اليه جل وعلا على مجرد عرف اصطلاحى  
لا ينضبط امره من أدل دليل على تناهي القوم في الغباوة وكون الاوهام تملك  
عقولهم ولم تتركها ان تنفذ لمراشدها على انا لو سلمنا لم الاعتماد في هذه المسئلة على  
العرف لما اقتضى ان سبب المدح او الذم لا بد وان يكون فعلاً للمدوح او المذموم  
كيف وقد تقرر المدح بالجمال وحسن الخلق ونحو ذلك مما لا كسب للمدوح  
فيه اصلاً كما تقرر الذم باضداده وتقرر مدح الجمادات وذمها كالثياب والابنية  
ونحوها باعتبار ما اتصفت به من الاوصاف مع انها لم تفعلها ولم تشعر بها اصلاً  
واذا كان معنى المدح الثناء على الشيء بما اتصف به من المحاسن حالاً ومالاً  
والذم ضد ذلك حسن مدح من خالق الله سبحانه لم يحض فضله واحسانه امارات  
تدل شرعاً على حصول الكمالات الاخروية لهم والمحاسن الجسمانية والروحانية  
التي هي مما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر كما يحسن ذم  
من اتصف باضدادها ولا حول ولا قوة الا بالله احتجوا ايضاً بان العبد لو لم يكن هو

المخترع لافعاله لكنت للعصاة المعذبين حجة على الله في الآخرة وبيان الملازمة  
انهم يقولون عند ما يؤمرهم الى العذاب يا ربنا كيف تعذبنا على شيء خلقته  
فيما وصيتي به علمك وارادتك منا ونحن لا قدرة لنا على ايجاد شيء مما امرتنا به  
او اعدام شيء مما نهيتنا عنه بل ذواتنا وفعالنا كلها ملكك ومخلوقك لا شريك لك  
في شيء من ذلك فمنح ومن امرت بهم الى النعيم سواء كل منا متفاد لحكمك  
وقضائك جار على وفق علمك وقدرتك وارادتك فما بال أولئك يتنعمون  
في الفرديس ومنازل النعيم ونحن نتردد فيما لا يقدر على وصفه من العذاب من  
الاليم في دركات الجحيم والجواب ان مثار العاطف فيما توهموه من الحجة انما جاءهم  
مما اعتقدوا ان الثواب والعذاب معالان بالاعمال وقد سبق انهما لاعلة لهما وانما  
الاعمال امارات والثواب والعقاب بمنح اختياره تعالى فضلاً وعدلاً لا يستل  
عما يفعل ونحن المسئولون ومما يبطل مذهب المعتزلة ان ما فروا منه هو لازم لهم  
وان قالوا ان القدرة الحادثة هي المؤثرة في الافعال الاختيارية وذلك لانهم  
واقفوا على انه جل وعلا هو الخالق للقدرة الحادثة والداعي للفعل من الشهوة  
فيه وقوة تصميم الزم عليه ونحو ذلك من اسباب الفعل واذا كانت اسباب وجود  
الفعل كلها من الله تعالى والفعل معها واجب لا يمكن تركه فصار اذن هذا العبد  
الله تعالى هو الذي الجأه الى ذلك الفعل بان خلق له جميع اسبابه وما يتوقف  
عليه بحيث لا يجرد مع تلك الاسباب انفكاكا عن الفعل وهو سبحانه وتعالى مع  
ذلك عالم بما يفعل هذا العبد من طاعة او معصية فكان للعاصي ان يحتج ايضاً  
على مذهبهم لو صحت الحجة بمثل ما احتج به على مذهبنا بزعمهم فيقول يا رب لم  
خلقت لي القدرة وانت تعلم اني اعصى بها ولم خلقت لي الشهوة فيما بل ولم  
خلقتني اصلاً اذا علمت اني لست ممن يصلح اطاعتك واذا خلقتني فلم تممتني

صغيراً قبل ان ابلغ سن التكليف واذ بلغتني سن التكليف فلم لم تجماني مجنوناً  
لا أميز الارض من السماء فذلك اسهل عليّ بكثير مما عرضتني له من العذاب  
الذي لا يطاق واذ جعلتني عاقلاً فلم كلفتني اصلاً وقد علمت ان التكليف  
لا يفيدني شيئاً بل هو من اعظم المصائب عليّ وغير هذا مما انشأ عن توهمات  
فاسدة والى هذا المعنى اشرت بقولي وايضاً يبطل بمسئلة خالق الداعي الخ اي  
يبطل تعليل الثواب والعقاب بالاعمال وان قلنا جدلاً ان القدرة الحادثة تؤثر  
في مقدورها بمسئلة خالق الداعي الخ ومسئلة العالم مع خالق الداعي والقدرة هي  
التي خلقت الحي المعتزلة ولهذا قال بعض اذ كبايهم لولا مسئلة العالم لمت اللسة  
لما واما قولي والحق ان العبد مجبور في قالب مخنار الخ فهذا جواب آخري  
حسن الثواب والعقاب على مذهب اهل السنة وان وافقنا المعتزلة على قاعدة  
التحسين والتقييح العقليين ووجه ذلك انه سبحانه لما اجرى عادته بامداد العبد  
بالارادة والقدرة والمقدور على وجه التوالي بحيث لا يحس انه اكروه على الفعل  
او ألجى اليه ومهما صمم العبد عزمه على فعل أمده سبحانه بخلفه وخالق القدرة  
عليه طاعة كان ذلك الفعل او مصيبة كما قال تعالى من كان يريد العاجلة عجلنا  
له الآية وقال جل وعز ومن اراد الآخرة ثم قال سبحانه اثرها كلاً ثم هو لاء  
وهو لاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظوراً فرتب الامداد على الارادة  
منهم اذا شاء وذلك الامداد هو المعبر عنه بالتوقيت والخذلان فصار العبد  
بحسب الظاهر كأنه موجود لفعله حتى ان الهم والخيال لا يشكان في ذلك وقد  
ضل بهما كثير من الخلق ولولا ان الله سبحانه أيد عقول اهل السنة فخرقوا حجب  
التوهمات المظلمة ورزوا الى شمس المعرفة فادركوا بها الامر كيف هو لكانوا  
كغيرهم وان كان العبد بحسب الظاهر كأنه موجود له وبهذا المعنى فسر بعضهم

معنى الكسب فتعليق الثواب والعقاب على فعله حسنان شرعاً وعرفاً وعقلاً ولهذا  
 يحسن ان يمدح ويذم على تلك الافعال واما ان نظرنا الى الباطن والى حقيقة  
 الامر لم يصح جعل فعله سبباً لشيء اللهم الا ان يطلق عليه لفظ السبب بمعنى  
 الامارة الشرعية فصحيح وقد جاء القرآن والسنة بملاحظة الافعال تارة نحو  
 ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ونحو وتارة بانعوه نحو لا يدخل الجنة احد بعمله ولعله  
 للملاحظة الامر ين الجبر بحسب ما في نفس الامر والاختيار بحسب الظاهر  
 وعرف التخاطب وهو المراد من قولي فصح فيه رعي الامر ين ويحتمل ان يكون  
 ذلك الاختلاف لملاحظة كونه اماره شرعية وملاحظة نفي الدلالة عنه عقدياً  
 والله اعلم . واعلم ان لاهل السنة على المعتزلة الزامات كثيرة يطول تتبعها وفيما  
 ذكرناه من ذلك كفاية والله اعلم

(ص) ❖ فصل ❖ واذا عرفت استحالة تأثير القدرة الحادثة في  
 محلها بطل لذلك تأثيرها بواسطة مقدرها في غير محلها كرمي الحجر والضرب  
 بالسيف ونحو ذلك مما يوجد عادة بواسطة حركة اليد مثلاً وهو المسمى بالتولد  
 عند القدرية مجوس هذه الامة مع ما فيه على مذهبهم من وجود أثر بين  
 مؤثرين ووجود فعل من غير فاعل او فاعل من غير ارادة ولا علم بالمفعول ونحو  
 ذلك من الاستحالات المذكورة في المطولات واتفق الاكثر على عدم تولد  
 الشبع والرعي ونحوها عن الاكل والشرب وشبههما وذلك مما ينقض ايضاً على  
 القائلين بالتولد وبالله التوفيق وهذا الذي ذكر في اوصافه تعالى الى هنا هو كنه  
 مما يجب في حقه تعالى واذا علم ما يجب في حقه تعالى علم ما يستحيل وهو ضد  
 ذلك الواجب

(ش) مذهب اهل الحق على ما سبق ان القدرة الحادثة لا تأثير لها في

شيء من الممكنات وهي تتعلق بمقدورها تعلقاً من غير تأثير بل نسبتها إليها كنسبة العلم الذي يتعلق بمعلومه ولا يؤثر فيه إلا أن القدرة الحادثة لاتتعلق بمقدورها إلا في محلها وما خرج عن محلها فلا نسبة بينه وبين القدرة لا تأثيراً ولا غيره والمعتزلة قد سبق أن مذهبهم أن العبد مخترع أفعاله ووافقوا على أن القدرة الحادثة لاتتعلق مباشرة إلا بالمقدور الذي هو في محلها غير أنهم يرون أن ما في محلها سبب يوجد به ما هو خارج عن محلها وزعموا أن السبب والمسبب مقدوران للعبد إلا أن أحدهما مباشرة والآخر وهو المسبب بواسطة إيقاع السبب ولم يذكروا تولداً في محل القدرة الحادثة إلا العلم النظري فإن النظر عندهم يولد في محل القدرة عليه حقيقة التولد عندهم إيجاد حادث بواسطة مقدور للقدرة الحادثة وهذا المذهب إنما أخذوه من مذهب الفلاسفة في الأسباب الطبيعية فإنهم زعموا أن الطبيعة تؤثر في مفعولها ما لم يمنعها مانع وليست عندهم كالعلل العقلية الموجبة للأحكام لذواتها إذ لا يجوز أن يمنعها مانع فاخذ المعتزلة ذلك ولقبوه تولداً ولم يجعلوا حكم السبب المولد بمثابة العلة العقلية لجواز أن يمنع التولد للمانع ثم غيروا العبارة كيلاً يظهر مأخذهم فقالوا هو فاعل السبب وهذا إذا حقق لم يكن له حاصل لأن الأثر الواحد يمنع أن يكون ثابتاً لمؤثرين فمن ضرورة تأثير السبب فيه امتناع تأثير القدرة فيه وقول القائل هو يؤثر فيه بواسطة السبب يؤل حاصل القول به إلى أنه فعل سببه كما أن البارئ عندهم فعل العبد وهو مخترع لفعله ولم يكن فعله فعلاً لله عز وجل إلا أنهم يمنعون إضافته لله تعالى ولزمهم في أصلهم قطع نسبة القبائح إليه ومذهبهم في التولد يلزمهم ما فروا منه من نسبة فعلها إليه وكون المتولد فعل فاعل السبب قد نقل أمام الحرمين في الشامل اتفاق المعتزلة عليه قال المقترح ولا يصح فقد ذهب النظام منهم إلى أن المتولدات

مضافة الى الباري سبحانه لا على معنى انه فعلها ولكن بمعنى انه خلق الاجسام على طبائع وخصائص تقتضي حدوث الحوادث الناشئة عنها ولم يقل انها فعل لفاعل سببها وذهب حفص القرذالى ان ما يقع مابين المحل القادرة على قدر اختيار المسبب فهو فعل فاعل السبب كالتقطع والفصد والذبح وما لا يقع على قدر اختيار المسبب كالمهوي عند الاندفاع ونحوه فليس من فعله واختلفوا في وقت تعلق القدرة بالتولد فقال قوم منهم لا يزال مقدورا الى حين وقوع سببه فيجب وقوعه فينقطع اثر القدرة فيه وقال آخرون انما ينقطع كونه مقدورا اذا وقع المتولد ووجد لا عند وقوع سببه فقط واختلفوا في الالوان والطعوم هل يجوز ان تقع متولدة أم لا وذهب ثامة بن اشرس الى ان هذه المتولدات لا فاعل لها ويلزمه بطلان الدليل على اثبات الصانع وذهب ميمر الى ان جميع الاعراض واقعة بطباع الاجسام الا الارادات والمولدات عندهم أربعة الاعتماد والمجاورة على شرائط معتبرة عندهم والنظر المولد للعلم والوهن المولد للألم وقد اختلف ابو هاشم والجبائي في ان المولد الاعتماد او الحركة فذهب الجبائي الى الثاني وذهب ابنه ابو هاشم الى الاول والاعتمادات عندهم راجعة الى شدة العضلات وقوة ارتباط العصب على الاعضاء وكل ذلك من مذاهب الطبائعيين الضالين المضلين ثم اختلف المعتزلة هل يجوز ان يكون في أفعال الباري تعالى تولد فصارت جماعة الى منعه لعدم قادر يته تعالى وامتناع ان تعلق بشئ في محلها وانما يتعلق بما خرج عن محلها ونسبتها الى جميع ما خرج عن محلها نسبة واحدة وصار آخرون الى ان التولد معقول في افعاله تعالى فان السبب المولد لما جاز وقوعه من الله تعالى لم يجوز ان ينتفي تأثيره في مسببه الا للمانع وليس صدوره من الصانع مانعا والا لمنع في الشاهد فيلزم ان يولد وهذا القول اقرب الى قياس مذهبهم هذا حاصل مذاهبهم في التولد



واعلم ان ردهم في التولد قد اتضح في الفصل الذي قبل هذا وهو ما تقدم من البرهان القطعي على اسناد الحوادث كلها للباري جل وعزوانه لا تأثير لكل ما عداه جملة وتفصيلا في شيء منها والى هذا المعنى اشرنا في اول هذا الفصل بقولنا واذا عرفت استحالة تأثير القدرة الحادثة الى آخر الكلام ثم اشرنا في هذا الفصل الى لوازم تلزمهم مما يخص القول بالتولد فمنها انه يلزمهم وجود اثر واحد عن مؤثرين وهما القدرة الحادثة ومقدورها الذي هو السبب المولد لانهم ادعوا ان الحادث واجب عن سببه المولد ومقدور للفاعل بالقدرة الحادثة أيضاً ومنها وجود الفعل بلا فاعل او بدون ارادة وشعور بالفعل فان من رمى سهماً اخترته المنية قبل وصول السهم الى الرمية ثم اتصل بها وصادف حياً فانه يحصل به جرح ولا يزال سارياً الى ان يفضي الى الزهوق مثلاً فهذه السرايات والآلام افعال الرامي وقد رمت عظامه ولا مزيد في الفساد على نسبة قتل الى ميت من انتفاء مصححات الفعل منه وهي الحياة والارادة والقدرة والعلم ولو جاز وقوع الفعل من ميت لبطل دلالة الفعل على كون الفاعل حياً ثم وجود الفعل حالة عدم الفاعل يمنع ايضا الاستدلال بوجود الحادث على وجود الصانع وان قالوا الفعل يدل على فاعله ولا يلزم منه وجود الفاعل حالة وجود فعله فالجواب انه لا بد من اضافة الفعل الى الفاعل ويمتنع صدوره مضافا اليه في حالة امتناع كونه فاعلا اذ الصدور منه يقتضي صحة ذلك والامتناع يناهي الصحة ومما يلزمهم ان يكون الموت المستعقب للألم متولدا عن فاعل الألم فان نسبة تعقب الآلام المتوالية المتعاقبة الى فعله كنسبة تعقب الموت له وهذا الالتزام لا يتأتى لهم دفعه ولم يتأت للجبائي ان ينفصل عنه الا بالتجاسر على خرق اجماع الامة بنسبته الى فاعل الألم وقد اجمعت الامة على ان الباري تعالى هو يحيي ويميت وهو قد نسب الامامة الى غيره ويلزمهم ان

يكون قادرا على الاحياء ايضا على الجملة لانه ضده والقدرة على الشيء عندهم  
 قدرة على ضده احتواء على التولد بأننا نجد المسببات واقعة على حسب القصد  
 والدواعي كما ان المقدور المباشر بالقدرة الحادثة كذلك والجواب ان ارتباط  
 شيء بشيء بحسب مجرى المادة وان اطرد لا يدل على ان احدهما تأثيرا في  
 الآخر فان ارتباط الاصل المقيس عايه والفرع مستويان عندنا في عدم الدلالة  
 على التأثير وايضا مما ينقص عليهم هذه الحجة ان نجد امورا واقعة على حسب  
 الدواعي والقصد وقد ساعدونا على عدم تولدها منها الشبع والري عند الاكل  
 والشرب والسقم والبرء والموت عند معظم المعتزلة والحرارة عند احتكاك جسم  
 بجسم على تحامل واعتماد وسقط الزاد عند الاقتران وفهم الخاطب ونخل الخجل  
 ووجل الوجع عند الافهام والتخجيل والتخوف وبعضهم انتم التولد في الشبع  
 والري والحرارة عند الاكل والشرب والاحتكاك وهو قول غير معظمهم والمحصايين  
 منهم وألزم هذا البعض ان تكون الاجسام منولدة مع انها ليست من جنس  
 مقدورنا باجماع وذلك لان سقط النار عند الاقتران يقع على حسب الدواعي  
 فاذا تولد لزم ان تتولد سائر الاجسام تماما فان زعموا ان النار كانت كامنة في  
 الجسم فتحركت وان التولد حركة جسم لا وجود جسم كان هذا هو ما لا يرضى  
 بقوله عاقل فان الحجر والزناد ليس فيهما قبل القدر شيء وكذلك المرخ اذا نشر  
 بالمشارة فلا نار فيه وعند حكمه تظهر النار فيه وان جاؤا عن قوتهم بعدم التولد  
 في تلك الامور التي ازموها بانهم انما قالوا فيها بعدم التولد لعدم اضرادها قيل لهم  
 وكذلك ثبت عدم الاطراد فيما ادعيتموه متولدا كالرمي والجرح ورفع الثقل  
 وشيله وغير ذلك مما وقع فيه النزاع اما الرمي فان الانسان يرمي ويصيب العرض  
 تارة ولا يصيبه اخرى والجرح قد يفضى الى اسريان تارة وقد يندمل اخرى

ورفع الثقل وشيله قد يرتفع للشخص تارة ولا يرتفع اخرى ومذهب المعتزلة في تحريك الاشياء الثقيلة ان تحريك الثقل يمتد ويسرة بالاعتماد عليه ودفعه واذا اريد رفعه واقلاله اختلفوا فيه فذهب المتقدمون الى ان الاعتماد الذي يحركه يمتد ويسرة به يرتفع الى جهة التصمد وقال ابو هاشم ومتبعوه ليس ذلك بصحيح بل لا بد من زيادة حركات على الحركة التي تحرك بها في جهة اليمين واليسرة قال لان معتمدنا في التولد ما نحسه من جريان الامر على حسب دواعينا وقصودنا ولا شك انا نجد من شخص قدرة على تحريكه يمتد ويسرة ولا يقدر على رفعه فلزم ان ما به يحركه ليس ما به يرفعه وقد اختلفوا ايضا اذا رفع جماعة ثقيلًا وكل واحد يستقل على الافراد بحمله فقال الكبي وعباد الصميري واتباعهما يحمل كل واحد من الاجزاء ما لم يحمله الآخر ولا يشتركان في حمل جزء وذهب غيرهم من المعتزلة الى ان كل واحد من الجماعة يؤثر في كل جزء والسرقة حاصلة وهذا مذهب معظم المعتزلة وكلام جميعهم في المسئلتين باطل اما اذا قلنا بالمذهب الحق وهو ابطال اصل التولد واسناد الممكنات كلها ابتداء الى الله تعالى فلا اشكال وان سلمناه جدلا فيبطل مذهب الاقدمين في المسئلة الاولى بما ذكر ابو هاشم فيها وبطل ما ذهب اليه ابو هاشم بأن فيه اجتماع المثليين لقوله لا بد من زيادة حركات وهو محال سلمنا جواز اجتماع المثليين لكن يقال له اذا ولد الرافع حركة واحدة في هذا الثقل استحال ان لا يتحرك اذ يلزم منه قيام حركة بجسم وهو ساكن بجزه وفي ذلك ابطال حقيقة الحركة اذ الحركة لا بد فيها من تفرغ واشغال فاشترطه زيادة حركة في جهة التصمد على ما به يتحرك الى سائر الجهات اشترط لما يتحقق المشروط بدونه وذلك ينافي حقيقة الشرط واما اختلفهم في المسئلة الثانية في الجماعة اذا حملوا ثقيلًا وكل واحد منهم يستقل

بجمله فقد قيل لعباد الصميري القائل بالقول الاول فيها الجزء المختص به بعض الحاملين معين او مبهم وارتفاع الجزء المبهم محال وهو ظاهر وارتفاع الجزء المعين ايضاً محال اذ ليس تعيين جزء بأولى من جزء والفرض ان هذا الحامل ان كان بانفراده يستقل بالحمل بجميع الاجزاء فواجه انفراده بجزء دون جزء فقال لا أعرف وجه الاختصاص وهذه حيرة نشأت من التمسك في اصل التولد بمحض التوهات الفاسدة ثم قيل للآخرين القائلين بالقول الثاني هل عين ما تولد من فعل احد الحاملين تولد من الآخر ام لا فان كان الاول لرم وقوع اثر واحد من مؤثرين وهو محال وان كان الثاني فارتفاع الجسم قد حصل بأحدهما ولزم ان يكون الزائد لا فائدة له وبالجملة فالخروج عن الحق وتحكيم الاوهام والخيالات يؤدي الى انواع من الحيرة والفساد لاحصر لها والله الهادي من يشاء الى صراط مستقيم

(ص) ❖ فصل ❖ ويجوز في حقه تعالى ان يرى بالابصار على ما يابق به جل وعلا لا في جهة ولا في مقابلة لقوله تعالى الى ربها نظرة لسؤال موسى كليمه عليه السلام لما اذ لو كانت مستحبة ما جهل امرها ولا جماع السلف الصالح قبل ظهور البدع على ابتهالهم الى الله تعالى وطلبهم النظر الى وجهه الكريم ولحديث سترون ربكم ونحو ذلك مما ورد والنظور اد كثرت في تبيء افادت القطع به

(ش) لما فرغ من ذكر ما يجب في حقه تعالى وما يستحيل وهو مقابله شرع في ذكر ما يجوز واعلم انه ليس المراد من هذا التسم رجوع الجواز الى صفة من صفات ذاته تعالى عن ذلك بل الى تعاقبها بفعل من افعاله جل وعز اذ يستحيل ان يتصف سبحانه وتعالى بصفة جائزة لما عرفت من وجوب الوجود لذاته وجميع

الرؤية مع نفي الادراك ودليل الكبرى عموم نفي الادراك في الآية عن كل بصر لان الجمع المحلى بالالف واللام يقضي الاستغراق ويلزم من عمومه في الابصار عمومه في الازمان فيلزم ان لا يراه كافر ولا مؤمن في الدنيا ولا في الآخرة واما توجيهها على المقصد الثاني وهو امتناع الرؤية فلانه تعالى ذكرها في معرض التمذح بها فيكون نفي الادراك بالنسبة اليه كمالا فثبوتها في حقه نقص والنقص على الله تعالى محال والجواب عن الآية من وجوه احدها اننا لانسلم ان الادراك بمعنى الرؤية بل هو اخص وهو في الحادث عبارة عن ابصار الشيء مع ابصار جوانبه واطرافه وهذا في حق الله تعالى محال فيتمين جملة على مجازة وهو انه لا يرى رؤية احاطة كما اخبر عن نفسه انه لا يعلم علم احاطة بقوله ولا يحيطون به علما ونفي الابصار الخاص لا يوجب نفي اصل الابصار وهو الذي ندعيه وبهذا تعرف ان النصوص الدالة على الرؤية يجب تقييدها بنفي الاحاطة للتوفيق بين النصوص سلما ان الادراك بمعنى الرؤية لكن لانسلم العموم في الازمان بل المراد نفي الرؤية في الدنيا للجمع بين هذا وبين ما اقتضى الرؤية في الآخرة او ندعي التخصيص في الافراد وان المؤمنين خارجون عن هذا العموم للدلالة الواردة فيهم او تقول لفظ الابصار جمع محلى بالالف واللام يفيد في الثبوت العموم فسلبه يفيد سلب العموم لان النفي تابع لما يشعر به اللفظ المثبت وذلك لا يفيد عموم السلب لان سلب العموم لا ينافي ثبوت الحكم لبعض الافراد فيتحقق بنفي الحكم عن فرد من الافراد بخلاف عموم السلب فانه يكذب بثبوت الحكم لفرد من الافراد ولهذا كذب الله تعالى اليهود حيث قالوا ما أنزل الله على بئس من شيء بقوله قل من انزل الكتاب حيث ادعوا عموم السلب والدلالة للمعتزلة بالآية تتوقف على تحقق الثاني دون الاول فان الأشعرية لا تدعي انه يراه كل احد

وإنما يراه المؤمنون دون الكافرين وتقيض الموجبة الكلية التي سلبتها الآية هي السالبة الجزئية التي دلت عليها الآية لا السالبة الكلية التي لم تدل عليها فينبذ نقول بموجبها وهو انه لا يراه جميع الابصار بل ابصار المؤمنين هكذا قرر الامام الفخر هذا الجواب واليه اشرت بقولي او هو من باب الكل لا الكلية اي السلب في الآية من باب السلب المعلق بالمجموع من حيث هو مجموع لا من باب السلب المعلق بكل فرد وهذا الجواب الاخير اضعف الاجوبة ولهذا اخترته وقد اعترضه ابن التلمساني بان قال لانسلم ان هذه الآية لا تنفيذ عموم السلب ولا نسلم انها اذا دلت على نفي العموم لا تدل على عموم السلب فانه لا ينافيه وقوله ان تقيض الكلية الموجبة الجزئية السالبة قلنا مسلم انه يكتفي ذلك في تكذيبها لانه المحقق لكن اذا كذبت بالسالبة الجزئية كان تكذيبها بالسالبة الكلية بطريق الاولى والذي يدل على ان المراد به عموم السلب قرينة التمدح بذلك فانك اذا اردت الوصف بالاحتجاب عن الابصار كان التمدح بقولك لا يدركه بصر ما البتة لا بقولك بعض الابصار لا يدركه فالاعتماد على الجواب الثاني يعني للامام الفخر وهو ان الادراك اخص من الرؤية على ما سبق تقريره قلت واعترض شرف الدين ظاهر وقد اجاب عنه بعض المعاصرين من التلمسانيين في شرح له على عقيدة ابن الحاجب فقال اما قوله لانسلم ان هذه الآية لا تنفيذ عموم السلب فمنع لا يصح بشهادة علماء المعاني فانهم نصوا على ان الجمع المنفي معرفا او منكرا لا يفيد عموم النفي وانما يفيد نفي العموم بدليل صدق قولنا لارجال في الدار او لم يقيم الرجال اذا كانت فيها رجل واحد او رجالان او القائم رجل او رجالان واما قوله لا نسلم انها اذا دلت على نفي العموم لا تنفيذ عموم السلب فانه لا ينافيه فنقول هب انه لا ينافيه فأين ما يقتضيه ولو سلم فلا يترك الظاهر

فاين ما يقتضيه نقول يقتضيه ما ذكر من ان الآية وردت في معرض التمدح  
 فحماها على خلاف العموم ينحل ببلاغة الكلام وقوله ان تلك القرينة حالية فلا  
 يترك مدلول اللفظ لاجلها هذا الكلام يقتضي انحصار قرينة المجاز في القرائن  
 اللفظية وفساده ظاهر عند المحققين وان كان في ذلك خلاف وقوله سلنا دلالة  
 الصيغة على العموم بهذه القرينة هذا تسليم منه يوجب انقطاعه وما ذكر بعد  
 الخ كلام منصوب في غير محله وكأنه لم يعرف من يخاطب هذا المخاطب له هو  
 الامام شرف الدين بن التمساني من أئمة اهل السنة ومحققيهم رحمه الله تعالى  
 ورضي عنه وقد قدح في بعض الاجوبة عن الآية التي استدلت بها المعتزلة ولا  
 يلزم من ذلك انه يوافقهم على صحة الاستدلال بها على نفي الرؤية كيف وهو  
 قد صرح بما ارتضاه من الاجوبة عنها كحمل الادراك على ما هو اخص من  
 الرؤية ونحوه فشان المتكلم معه ان يحاول تصحيح الجواب الذي اعترضه ان  
 قدر لا انه يسلم له ذلك الاعتراض ثم يقول عندنا اجوبة اخرى غير ما اعترضت  
 توجب صرف الآية عن الاستدلال بها على نفي الرؤية لان ابن التمساني  
 يوافق على ذلك بل صرح به نعم لو كان الكلام مع المعتزلي المستدل بالآية على  
 مذهبه الفاسد لحسن ان ينتقل معه من جواب يعترضه الى جواب آخر يسلم من  
 الاعتراض لان مقصوده هو بالاعتراض تصحيح مذهبه والدفع عنه لا خصوصية  
 ذلك الجواب الذي يعترضه ومما تمسك به المعتزلة قوله تعالى ان تراني ولن قالوا  
 تفيد التأييد بدليل قوله تعالى قل ان تتبعونا والمراد هنا التأييد والمجاز والنقل على  
 خلاف الاصل فوجب ان يقال ان موسى عليه السلام ان يرى الله البتة وكل  
 من قال ان موسى لن يرى الله البتة قال ان غيره لن يراه والجواب ان هذا يدل  
 على كونه تعالى جائز الرؤية لانه لو كان ممنوع الرؤية لقال لا تصح رويتي اولن

ثمكّن رؤيتي او لا أرى ونحو هذا ألا ترى ان من كان في كمه حجر فظنه بعضهم طعاما فقال اعطني هذا لا آكله كان الجواب الصحيح له ان هذا لا يؤكل اما اذا كان طعاما يصح اكله في أيّذ يصح ان يقول المحبب انك لن تأكله وهذا واضح والجواب عن قولهم ان لن للتأبيد ممنوع لقوله في اليهود ولن يتمنوه ابدا وهم يتمنونه في النار ثم ان الآية جواب لسؤال موسى عليه السلام وهو انما سأل رؤية ناجزة في الدنيا فالجواب يعود الى سلب رؤيته في الدنيا اذ الاصل في الجواب المطابقة ولان الجواب وقع هنا بتقيض السؤال وقد قيد المسؤل بوقت معين فالاصل ان تقيضه بتقييد به ولهذا قال اهل المنطق ان تقيض الوقتية كقولك زيد متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة يؤخذ فيه ذلك الوقت بعينه فيقال في تقيض هذه القضية زيد ليس متحرك الاصابع بالامكان العام وقت الكتابة والى هذا المعنى اشرت بقولي وقد يستأنس الخ

(ص) واما اثباتها بالدليل العقلي المشهور وهو ان مصحح الرؤية الوجود

فضعيف لان الوجود عين الموجود فلا يصح ان يكون علة

(ش) تقرير الاستدلال بالوجود على ما حرره ابن التلمساني ان يقال

الباري تعالى موجود وكل موجود يصح ان يرى ينتج الباري يصح ان يرى

ودليل الصغرى ظاهر واما دليل الكبرى وهو ان كل موجود يصح ان يرى

فلان صحة الرؤية موقوفة على مصحح والا لصح تعاقبها بالعدم كالعالم والرؤية

تتعلق بالمتخلفات بدليل تعاقبها بالجواهر والعرض وهما مختلفان فالمصحح لرؤيتهما

اذن لا يتخلوا ما ان يكون ما به الافتراق او ما به الاشتراك لا جائز ان يكون ما به

الافتراق والا لزم تعاليل الاحكام المتساوية بالتنوع بالامال المختلفة وانه محال تعين

ان يكون المصحح اصرا وقع فيه الاشتراك وذلك المشترك لا يتخلوا ما ان يكون



فان ما يقتضيه نقول يقتضيه ما ذكر من ان الآية وردت في معرض التمدح  
فعملها على خلاف العموم يخجل ببلاغة الكلام وقوله ان تلك القرينة حالية فلا  
يترك مدلول اللفظ لاجلها هذا الكلام يقتضي المحصار قرينة المجازي في القرائن  
اللفظية وفساده ظاهر عند المحققين وان كان في ذلك خلاف وقوله سلينا دلالة  
الصيغة على العموم بهذه القرينة هذا تسليم منه يوجب انقطاعه وما ذكر بعد  
الخ كلام منصوب في غير محله وكأنه لم يعرف من يخاطب هذا المخاطب له هو  
الامام شرف الدين بن التلمساني من أئمة اهل السنة ومحققهم رحمه الله تعالى  
ورضي عنه وقد قدح في بعض الاجوبة عن الآية التي استدلت بها المعتزلة ولا  
يلزم من ذلك انه يوافقهم على صحة الاستدلال بها على نفي الرؤية كيف وهو  
قد صرح بما ارتضاه من الاجوبة عنها كحمل الادراك على ما هو اخص من  
الرؤية ونحوه فشان المتكلم معه ان يحاول تصحيح الجواب الذي اعترضه ان  
قدر لا انه يسلم له ذلك الاعتراض ثم يقول عندنا اجوبة اخرى غير ما اعترضت  
توجب صرف الآية عن الاستدلال بها على نفي الرؤية لان ابن التلمساني  
يوافق على ذلك بل صرح به نعم لو كان الكلام مع المعتزلي المستدل بالآية على  
مذهبه الفاسد لحسن ان ينتقل معه من جواب يعترضه الى جواب آخر يسلم من  
الاعتراض لان مقصوده هو بالاعتراض تصحيح مذهبه والدفع عنه لا خصوصية  
ذلك الجواب الذي يعترضه ومما تمسك به المعتزلة قوله تعالى لن تراني ولن قالوا  
تفيد التأييد بدليل قوله تعالى قل لن نتبعونا والمراد هنا التأييد والمجاز والنقل على  
خلاف الاصل فوجب ان يقال ان موسى عليه السلام ان يرى الله البتة وكل  
من قال ان موسى لن يرى الله البتة قال ان غيره ان يراه والجواب ان هذا يدل  
على كونه تعالى جائز الرؤية لانه لو كان ممتنع الرؤية لقال لا تصح رويتي اولن

ثمكّن رؤيتي اولا أرى ونحو هذا ألا ترى ان من كان في كفه حجر فظنه بعضهم طعاما فقال اعطني هذا لا آكله كان الجواب الصحيح له ان هذا لا يؤكل اما اذا كان طعاما يصح اكله فيئذ يصح ان يقول الحبيب انك لن تأكله وهذا واضح والجواب عن قولهم ان لن للتأيد من نوع لقوله في اليهود وان يتمنوه ابدا وهم يتمنونه في النار ثم ان الآية جواب لسؤال موسى عليه السلام وهو انما سأل رؤية ناجزة في الدنيا فالجواب يعود الى سلب رؤيته في الدنيا اذ الاصل في الجواب المطابقة ولان الجواب وقع هنا بنقيض السؤال وقد قيد المسؤل بوقت معين فالاصل ان تقيضه بتقيده به ولهذا قال اهل المنطق ان تقيض الوقتية كقولك زيد متحرك الاصاب بالضروة وقت الكتابة يؤخذ فيه ذلك الوقت بعينه فيقال في تقيض هذه القضية زيد ليس متحرك الاصاب بالامكان العام وقت الكتابة والى هذا المعنى اشرت بقولي وقد يستأنس الخ

(ص) واما اثباتها بالدليل العقلي المشهور وهو ان مصحح الرؤية الوجود  
ضعيف لان الوجود عين الوجود فلا يصح ان يكون علة

(ش) تقرير الاستدلال بالوجود على ما حرره ابن التلساني ان يقال  
الباري تعالى موجود وكل موجود يصح ان يرى ينتج الباري يصح ان يرى  
ودليل الصغرى ظاهر واما دليل الكبرى وهو ان كل موجود يصح ان يرى  
فلان صحة الرؤية موقوفة على مصحح والاصح تعاقبها بالمعدوم كالعلم والرؤية  
تتعلق بالمخلفات بدليل تعاقبها بالجوهر والعرض وهما مختلفان فالمصحح لرؤيتهما  
اذن لا يخلو اما ان يكون ما به الاقتراق او ما به الاشتراك لا جائز ان يكون ما به  
الاقتراق والا لزم تعاليل الاحكام المتساوية بالنوع بالمثل المختلفة وانه محال تعين  
ان يكون المصحح اصرا وقع فيه الاشتراك وذلك المشترك لا يخلو اما ان يكون

امراً ثبوتياً او عدمياً لا جائز ان يكون أمراً عدمياً والا لصح رؤية المدوم وامتنع رؤية الموجود ولان عدم لا يصلح ان يكون علة للامر الثبوتي تعين ان يكون امراً ثبوتياً والامر الثبوتي لا يخلو اما ان يتقيد بالوجود او لا فان لم يتقيد بالوجود امتنع رؤية الموجود وان تقيد بالوجود فلا يخلو اما ان يتقيد بكونه صفة او موصوفاً لا جائز ان يتقيد بأحدهما والا لما روي الآخر فتعين انه انما صح رؤيته لكونه موجوداً والباري تعالى موجود فصح ان يرى قال الامام الفخر في المعالم وهذا عندي ضعيف لانه يقال الجوهر والعرض مخلوقات فصحة المخلوقية فيها حكم مشترك بينهما فلا بد له من علة مشتركة والمشارك اما الحدوث او الوجود والحدوث باطل لما ذكرتموه تعين الوجود فوجب كونه تعالى يصح ان يكون مخلوقاً وكما ان هذا باطل فكذلك ما ذكرتموه وايضاً فانا ندرك باللمس الطويل والعريض وندرك الحرارة والبرودة وصحة الملمسية حكم مشترك ونسوق الكلام الى آخره حتى يلزم صحة كونه تعالى ملموساً والتزامه مدفوع ببديهية العقل والاول قوى فان أُجيب عنه بان صحة المخلوقية معللة بالامكان والباري واجب لزوم مثله في صحة الرؤية والثاني أيضاً قوي وجواب الاستاذ عنه بالفرق بين اللمس والرؤية لوجود التأثير والتأثير في الأول بخلاف الثاني ضعيف فان الاتصال الثابت مع اللمس عادي لا عقلي فلم لا يجوز ان يتعلق هذا الادراك به تعالى من غير اتصال ولا تكيف وامام الحرمين قد التزم هذا وصحح تعلق الادراكات الخمس به تعالى من غير ان تقارنها الاسباب المتصلة بها عادة ونسب هذا ايضاً للشيخ الاشعري خلاف ما ذهب اليه عبد الله بن سعيد والقلاسي من منع تعلق باقي الادراكات به تعالى وقد اقتصر الامام الفخر في المعالم على هذين النقيضين قال ابن التمساني وقد اورد عليهما في الاربعين وغيره اسئلة عديدة واكدورودها بقوله

وانا غير قادر على الجواب عنها فمن قدر على الجواب عنها امكثه ان يتمسك بهذه الطريقة وقد تصدى جماعة من الفضلاء للجواب عنها وقال شيخنا نقي الدين يقول ان بعضها لا يمكن الجواب عنه بما يشفي الغليل قال ابن التلساني ونحن نشير اليها على وجه الاختصار وننبه على القوي منها والضعيف وبالله تعالى التوفيق . الاول منع ان الصحة حكم ثبوتي وجوابه ان الصحة نقيض لاصحة المحمول على الممتنع فالصحة امر ثبوتي لاستحالة تقابل نفيين الثاني سلمنا انه حكم ثبوتي لكن لا نسلم توقفه على مصحح وليس كل حكم مفتقراً الى مصحح فان صحة كون الشيء معلوماً حكم ولا يفتقر الى مصحح وجوابه انه لو لم يفتقر الى مصحح اعم تعلقه الموجود والمعدوم وحيث لم يعم اقتضى مصححاً الثالث سلمنا توقفه على مصحح لكن لا نسلم صحة التعليل اصلاً فانه عند المتكلمين مبني على ثبوت الحال والواسطة بين الوجود والعدم ولا نسلم ثبوت الواسطة كيف والشيخ الاشعري امام المذهب لا يقول بها وينفي التعليل العقلي وهذا السؤال لازم للشيخ ولئن التزم مقالته في نفي الحال ومن قال بها كالتقاضي امكثه الاستدلال بها واجاب الشهرستاني عنه بان الشيخ وان لم يقل بالاحوال فانه قائل بالوجود والاعتبارات العقلية فقد تصور العموم والخصوص ويرد عليه بانه وان قال بالاعتبارات العقلية فانه لم يقل بالتعليل ومعتمداً فيما تبطلون من اقسام المشترك بين الجوهر والعرض المرئيين مبني على التزام احكام العلل العقلية وقائم ان الحدوث لا يكون علة لانه لا يعقل الا بالشركة بين الوجود والعدم والعدم السابق لا يجامع الوجود والعملة يجب مقارنتها للعلول وصحة الرؤية امر ثبوتي والامر العدمي لا يكون علة الامر الثبوتي ولا جزءاً منها وقائم ان الجوهر لا يصح ان يرى لجوهريته ولا العرض اعرضيته لما يلزم عليه من تعامل الحكم المتعدد النوع اعلمتين مختلفتين وقائم ان الجوهر لا يصح ان يقال رؤى

لانه على صفة خاصة من كون اولون لما يلزم في ذلك من التركيب في العلة العقلية الرابع سلمنا صحة التعليل لكن لم قاتم ان صحة الرؤية من الاحكام المعللة وقولكم في جوابه انه لو لم يتوقف على مصحح لم حكمه المعلوم والموجود لا ينتج الا انه يتوقف على مصحح وهو اعم من العلة اذ قد يكون شرطاً فان الحياة شرط لقيام العلم والقدرة والارادة للحل وليست علة لها وهو قوي الخامس سلمنا صحة تعاليله لكن لا نسلم ان صحة الرؤية حكم مشترك فان صحة كون الجوهر مرئياً مخالف لصحة كون السواد مرئياً ولو تساونا قامت احدها مقام الاخرى وللإضافة اثر في المخالفة وجوابه ان صحة الرؤية بما هي صحة رؤية لا تختلف بما تضاف اليه كما لا تختلف حقيقة العلم باختلاف متعلقاته السادس سلمنا انه مشترك ولكن لا نسلم امتناع تعليل الاحكام المتساوية بعلة مختلفة فان اللونية قدر مشترك ووجودها معلل بخصوصيات الالوان وجوابه ان الاحكام العقلية كالعالمية واقاديرية لا تتميز باعتبار ذاتها وانما تتميز باعتبار وجوباتها من العلم والقدرة فلو سلمنا العالمية بحقيقة تخالف العلم لزم قلب معقولها وذلك محال واما لزوم اللونية لخصوصيات الالوان فمسلم والمنوع قول الاخص علة للاعم السابع سلمنا ان المشترك لا بد له من علة مشتركة لكن لا نسلم ان الوجود مقول على الواجب والممكن بالاشتراك المعنوي بل بالاشتراك اللفظي والا لكان جنساً للواجب فيحتاج الى فصل ويلزم التركيب في ذات واجب الوجود جل وعلا كيف ومذهب الشيخ الاشعري انه مشترك بالاشتراك اللفظي وان وجود كل شيء هو عين ذاته وعلى هذا فلا يلزم من كون وجودنا علة لصحة رؤيتنا ان يكون وجود البارئ تعالى علة لصحة رؤيته والجواب عسير على مذهب الشيخ وجوابه على الجملة التزام ان الوجود زائد على ماهية الموجود وان كان لا يفارقها وانه مقول على الموجودات بالاشتراك المعنوي

بدايل صحة انقسامه الى الواجب والممكن ومورد التقسيم لا يد وان يكون مشتركاً ولا يلزم ان يكون جنساً الا لو كان مشتركاً ذاتياً وهو ممنوع بدليل عدم توقف فهم الذات على فهمه وهذا يتجه على اختيار الامام في الوجود ولا يتجه على رأي من يقول الوجود نفس الموجود وان لم يكن تمام ماهيته كالتقاضي وامام الحرمين الثامن سلمنا ان مفهوم الوجود مشترك لكن لا نسلم ان لا مشترك سوى الوجود والحدوث وحصر كم منحزم بالامكان او بالمركب منه ومن غيره وهذا منع قوى والاعتماد على عدم الوجدان لا يفيد العلم ولا يمكن ابطال التعليل بالامكان او بالمركب منه ومن غيره بان الامكان امر عديم فان الخصم يقول ذلك في صحة الرؤية ولا يتمتع تعليل العدمي بالعدمي قلت اجاب عنه بعض التلسائين في شرحه على عقيدة ابن الحاجب بان قال يكفي المستدل بمحنت فلم اجد ثم ظهور وصف صالح للتعليل بعد ابطال ما حصر من الاوصاف لا يوجب انقطاعه فيتعين ابطاله ثم ابطال عليه الامكان منفرداً بعدم صحة رؤية كل ممكن ومع غيره باستحالة التركيب في العلة العقلية قلت ولا يخفى ضعفه فان قول المستدل بمحنت فلم اجد انما يحصل الظن فقط فيصح قبوله في الامارات وما المطلوب منه الظن لا في البراهين وما المطلوب منه العلم كسائلتنا هذه وانما يصح الاستدلال بالسبر في مثل مسألتنا اذا كان الحصر قطعياً لدورانه بين النفي والاثبات والابطال قطعياً لكونه من الضروريات او ما ينتهي اليها واين ذلك وما ذكره بعد مبني على هذا الاساس الذي بان انه داهمه على ان ابطاله عليه الامكان منفرداً بعدم صحة رؤية كل ممكن فاسد لانا نقول المنتع وقوع رؤية كل ممكن لاصحته ولا يلزم من صحة الشيء وقوعه والمعلل بالامكان الثاني لا الاول والله تعالى اعلم التاسع سلمنا ان لا مشترك سوى الحدوث والوجود لكن لا نسلم سقوط الحدوث عن درجة الاعتبار قوله لا يعقل الا بشركة من العدم قلنا

لا نسلم بل الحدوث هو الوجود المفيد بمسبوقية العدم والمسبوقية امر مقارن للوجود وكيفية له وصفة الثابت ثابتة وجوابه ان الوجود صفة اعتبارية لا حقيقة ثابتة والا لكانت حادثة، ايضا ولزم التسلسل العائثر سلطنا ان الوجود علة مشتركة ولكن لم قلتم انه يقتضي ذلك مطلقا وما المانع من توقف اقتضائه على شرط وانتفاء مانع والحكم متوقف على ذلك الا ترى ان الحياة مصححة لكثير من الاحكام كالذات والالام وغير ذلك والباري تعالى لا يصح وصفه بذلك وجوابهم ان العلة العقلية لا يصح فيها ذلك لانها تقتضي حكمها لذاتها فلا يصح وجودها بدونها كالعالم والعالمية والحياة في جميع ما ذكره شرط لا علة الحادي عشر ما المانع ان يكون الوجود علة لصحة الرؤية بالنسبة اليها والعلة انما تقتضي حكمها اذا وجدت في محلها فان صحة خالق الجواهر معال بامكانها بالنسبة الى الله تعالى لان الخالق انما يصح منه ولا يصح بالنسبة اليها وجوابه ان العلة العقلية لا يتخلف حكمها عنها بحال وقدرتنا لا تؤثر وقدرة الباري تعالى مؤثرة ونسبتها الى سائر الممكنات نسبة واحدة ولذلك قلنا ان الباري تعالى قادر على كل الممكنات وموجد لها وليس للبعد قدرة على ايجاد ممكن البتة الثاني عشر ان هذه الحجة تنتقض بالوجهين اللذين ذكرهما الامام الفخر وقد نقدا وزادت البهشمية سؤالا وهو ان الرؤية لو تعلق بالوجود لما ادر كنا اختلف الاشياء وجوابه انا اذا شاهدنا شيئا علمنا وجوده وتبعه العلم بتمييزه قال ابو هاشم الرؤية تعلق بالاحص ويتبعه العلم بالوجود الاعم قال وما ذكرناه ادخل في قضية العقل فان العلم بالاحص يستلزم العلم بالاعم ولا ينعكس قلنا نحن لا ندعي ان ذلك لازم لا عقلا ولا عادة بل نقول ان علم ذلك في بعض الاشياء فهو قضية عادية وقول ابي هاشم ان الرؤية تعلق بالاحص ثم يتبعها العلم بالوجود كيف يصح منه مع زعمه ان اخص

وصف الشيء حال نفسية وقوله كما ان الحال لا موجودة ولا معدومة فهي لا معلومة ولا مجهولة وعني به انها لا تعلم على حياها واذا لم تكن معلومة على حياها فكيف تكون محسوسة وكل محسوس معلوم وقوله انا ننقل من ادراك الاخص الى ادراك الوجود الاعم لا يستقيم مع دعواهم ان الوجود عرض يفارق فانهم اثبتوا الماهيات متقررة في العدم بدون الوجود والعلم بالاخص انما يستلزم العلم بالاعم الذاتي اولازمه لا العرض المفارق قات واقتصرنا في هذه العقيدة على احد هذه الاعتراضات وهو السابع منها وبالله تعالى التوفيق

(ص) ومعتمد من احالها من المبتدعة انها تستدعي الجهة والمقابلة وهو باطل لان ذلك مفرع على انبعاث الاشعة فنتصل بالرئي وذلك لوصح لوجب ان لا يرى الانسان الاقدر حدقته وهو باطل على الضرورة

(ش) الاشعة عندهم أجزاء مضيئة تفصل من العين وثبت بالرئي فيرى بشرط ان يكون في مقابلة الرئي ويشترط انقفاء القرب والبعد المفرطين وانما تقع الرؤية عندهم بالطرف بطرف تلك الاشعة المتصل بالرئي ويسمونه قاعدة الشعاع ويسمون المتصل منها بالناظر منبعث الشعاع وقالوا ان قاعدة الشعاع اذا لاقت جسما صقيلا لا تخرس فيه كالمرآة لم تثبت به بل تنعكس الى الرئي فيرى نفسه وقالوا وانما لم يرد داخل الجفن للقرب المفرط فلماذا قالوا لا يصح ان يرى جل وعز لا استحالة اتصال الاشعة به لانها انما تتصل بالاجسام والاجرام ولاستدعائها جهة تنبعث اليها والله جل وعلا ليس يجرم ولا في جهة واهل الحق رضي الله عنهم يقولون الادراك معنى يخاقه الله تعالى في المدرك فان خالق في جزء من العين سمى ابصارا وفي جزء من القلب يسمى علما وفي جزء من الاذن يسمى سمعا وفي اللسان يسمى ذوقا وفي كل الجسد يسمى حسا واختصاص حلقه



بهذه الحال انما هو بحكم العادة وكذا اختصاص بعضها بان يكون المدرك في جهة  
 وغير قريب جدا ولا بعيد جدا انما هو بحكم العادة ويجوز ان نخرق العادة  
 فيتعلق بما هو قريب جدا او بعيد جدا بل بما ليس في جهة كما جرت العادة بذلك  
 في العلم (قوله) وذلك لو صح لوجب الخ هذا من جملة ما ردّ به عليهم القول  
 بانبعث الاشعة وهو انه لو كانت الرؤية بانبعث الاشعة لزم ان لا يرى الانسان  
 الا قدر حدقته اذ لا تسع حدقته من الاشعة اكثر منها لكنه يرى دفعة  
 اكثر من ذاته كلها باضعاف مضاعفة فضلا عن حدقته فدل على ان الرؤية  
 ليست بما يزعمون من انبعث الاشعة

(ص) قالوا انما يكون ذلك لاتصال الشعاع بالهواء وهو مضيء فأعان  
 على رؤية ما قابله كالبلور المعين بأشراقه على رؤية ما فيه قلنا فيلزم ان لا يرى  
 من الهواء الا قدر حدقته وايضاً فنحن نرى والهواء مظلم ما نرى والهواء مشرق  
 (ش) يعني انهم اجابوا عما ألزموه من عدم رؤية الانسان اكثر من  
 حدقته بأن منعوا الملازمة ومستندهم انه انما يرى الكثير لان أجزاء الهواء مضيئة  
 فيتصل الشعاع بها وهي تتصل بالسماء فتعين على الابصار كما ان البلور اذا اتصل  
 الشعاع به وهو جسم لطيف مضيء متصل بما فيه فيرى ما فيه ويردّ عليهم بأنه  
 لو كان كذلك لزم ان لا يرى الكثير من السماء وغيرها حين يكون الهواء مظلماً  
 بالليل مثلاً وايضاً فما باله رأى من الهواء نفسه اكثر من حدقته مع ان الشعاع  
 انما اتصل ببعضه

(ص) وما ينقض عليهم عدم رؤية الجوهر الفرد مع اتصال الشعاع به  
 ولا يناله من ذلك وحده الا ما يناله مع غيره ورؤية الكبير مع البعد صغيراً مع  
 اتصال الشعاع والمقابلة بجميعة

(ش) يعني انه مما ينقض عليهم ادعاءهم وجوب رؤية ما اتصل به الشعاع الجوهر الفرد اذا كان في سمت الشعاع فانه لا مانع على زعمهم من اتصال الشعاع به بدليل انها تتصل به عند اجتماعه مع غيره ولا يناله من الشعاع عند الاتصال الا ما يناله عند الانفصال فكان يجب على قولهم ان يرى عند الانفراد مع انه لا يرى وكذا ينتقض مذهبهم برؤية الكبير مع البعد صغيرا مع ان شرط الرؤية على زعمهم موجود وهو اتصال الشعاع والمقابلة لجميعة

(ص) قالوا انما ذلك لان الشعاع نفذ من زاوية حادة لثلث قاعدته المرئي فقام خطا مستقيما بوسط القاعدة على زوايا قائمة ومعلوم انه اصغر مما يقوم عليها من سائر الخطوط فزيادة ذلك البعد لغيره منعت من رؤية طرفي المرئي قلنا فيلزم اذا انتقل المرئي الى مقدار تلك الزيادة من البعد ان لا يرى والمشاهدة تكذبه

(ش) يعني انهم اجابوا عما نقض عليهم من رؤية الكبير صغيرا بأن قالوا لان سلم استواء نسبة أجزاء الكبير مع البعد الى الرائي حتى يلزم ان يراه على حاله كبيرا وذلك لان الجزء الواقع في وسط المرئي اقرب الى الناظر من الجزء الواقع في طرفيه ويبانه انه اذا خرج خطان شعاعيان متوهان كساقى مثلث ونفرض ان قاعدة هذا المثلث اي الخط الذي يقوم عليه ذانك الساقان جسم المرئي البعيد فيكون هذان الساقان على طرفيه وخرج من نقطة العين خط اخر قسم ذلك المثلث نصفين وقام بوسط تلك القاعدة فانه تحدث فيه زاويتان قائمتان ويكون كل واحد من الخطين الواقعين على الطرفين وترا لزاوية القائمة وقد تبين في الهندسة ان وتر الزوية القائمة التي في المثلث اطول من كل واحد من الخطين المحيطين بها فالخطان الواقعان على الطرفين اطول من الخط الواقع على

وسط الجسم المرئي فتكون الاجزاء التي وقع عليها الطرفان ابعد عن البصر من الاجزاء التي يقع عليها الخط الاوسط فنسبة الاجزاء اذن ليست متساوية في القرب والبعد فلذلك صح ان يرى بعض الجسم دون بعض فيرى الكبير صغيرا وهذه صورة المثلث

اجابهم اهل السنة رضي الله عنهم بانه اذا كان البعد الحاصل بين المرئي والناظر قدر مائة ذراع مثلا والذي بين طرفيه



زائد على المائة قدر ذراع فكان يجب عليه اذا انتقل ذلك الجسم الكبير الذي رؤى صغيرا الى مسافة الطرفين وهي مائة ذراع وذراع ان لا يرى البتة كما لم ير الطرفان الكائنان في تلك المسافة لكن المشاهدة تكذب ذلك فبطل ما ذكره (ص) ومما ينقض عليهم رؤية الاكوان مع ان الاشعة لم تتصل بها قالوا المرئي ما اتصلت به او قام بما اتصلت به قلنا فيلزم ان ترى الطعوم والروائح لقيامها بما اتصلت به قالوا انما ذلك فيما يقبل الرؤية قلنا فها هو البعيد يرى دون لونه (ش) هذا مما ينقض عليهم قولهم بأن سبب الرؤية اتصال الاشعة بالمرئي وانه انما يرى ما اتصل به الشعاع وهذا قول الاقدمين منهم فقيل لهم قد رؤيت هيئة الاكوان وهي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق والالوان والاشعة لا تتصل بها اذ الاشعة اجسام والعرض يستحيل عليه مماسة الاجسام له فأجابوا بالرجوع عن قولهم الاوّل وقالوا المرئي ما اتصل به الشعاع او قام بما اتصل به الشعاع والاشعة لا تتصل بها فقيل لهم فيلزم ان ترى الطعوم والروائح لانها قائمة بما اتصل به الشعاع فقالوا انما نقول ما قام به الشعاع يرى اذا كان مما تجوز رؤيته وهذا الذي اوردتم عندنا لا تجوز رؤيته فقيل لهم فالجسم اذا كان بعيدا يرى ولا يرى لونه وانما يرى على زعمكم لاتصال الشعاع به واللون قائم به

وهو مما يجوز ان يرى اتفاقاً بيننا وبينكم  
 (ص) ومما ينقض عليهم رؤية قرص الشمس مع عدم رؤية ما دونها من  
 الطير اذا علا في الجو ورؤية النار على البعد دون ما دونها وايضاً الانبعاث انما  
 يكون عن اعتماد الى جهة والسبر يبطله

(ش) يعني مما ينقض قولهم بروئية ما اتصل به الشعاع انا نرى قرص  
 الشمس ولا نرى الجوارح التي بيننا وبينها اذا تعالت في الجو ونرى في البرية  
 النار من بعد ولا نرى ما بيننا وبينها مع ان الشعاع لم يتصل بقرص الشمس ولا  
 بالنار الا بعد ان يتصل بالاجسام التي بيننا وبينها فهذا كله يدل على بطلان  
 انبعاث الاشعة وان اتصالتها بسبب للرؤية وايضاً مما يبطل انبعاث الاشعة في  
 الرؤية ان انبعاثها لا يكون الا باعتماد عليها والرأي لا يحس في عينه اعتماداً فان  
 قالوا حركة الاجفان توجب خروجها لحفتها فأدنى اعتماد يخرجها قيل الرأي  
 يرى ولا يحرك شيئاً من عينه ولو سلم ذلك فجهات الاعتماد بحسب السبر  
 منحصرة في الجهات الست فاذا خص الاعتماد بجهة منها لم ان لا تثبت الاشعة  
 الى غيرها فلا يرى سوى ما في جهة واحدة نكنا نرى دفعة ما في الجهات الست  
 فبطل ما تخيلوه

(ص) ثم لزوم المقابلة يبطل بروئية الانسان نفسه في المرآة والماء قالوا لم  
 تثبت الاشعة فيها لعدم التضريس فانعكست الى الرأي قلنا فيلزم ان لا يرى  
 المرآة والماء لعدم قاعدة الاشعة فيها قالوا انما يرى صورة مطبوعة لا نفسه فيها  
 قلنا فيلزم ان لا تبعده بعينه

(ش) يعني انه مما يبطل اشتراط المقابلة في الرؤية رؤية الانسان نفسه  
 في المرآة والماء ومحال ان يكون مقابلاً لنفسه اجابوا بأننا نشترط ان يكون المرئي

مقابلا او في حكم المقابل والرأي في هذه الصورة في حكم المقابل قالوا لان الشعاع للمالاقى جسما صقيلا لم يثبت به فانعكس الى الناظر فرأى نفسه ورد عليهم بانه يلزم على ما ذكره ان لا يرى الماء ولا المرأة اذ قاعدة الاشعة التي باعتبارها صح ادراك المرئي لم تتحقق اذ لا تثبت لها فيها لعدم التضريس كما زعموا فيلزم على قولهم أن يرى نفسه ولا يرى المرأة ولا الماء وهو خلاف الحس وأجاب الحكماء عن الالزام باعتبار اشتراط المقابلة بان قالوا لانسلم ان المرئي في المرأة والماء لم يقابل للرأي وتوهمكم ذلك انما جاء من اعتقادكم ان المرئي فيها نفس الرائي ونحن نقول أن المرئي انما هو صورة منطبعة فيها موافقة لصورة الرائي لا نفس الرائي ولا شك حينئذ ان تلك الصورة مقابلة للرأي أجاب أهل الحق بأنه لو كان المرئي صورة منطبعة في جسمي المرأة والماء لزم ان لا تبعد تلك الصورة ببعد الرائي منها ولا تقرب بقربه ضرورة قيام تلك الصورة بسطحي المرأة والماء فوجب ان تثبت بشباتها فدل ذلك على ان المرئي نفس الرائي لاشيء ينطبع في المرأة والماء وكذلك يلزم لا تتحرك بحركته وهو ظاهر

(ص) ومما يلزم على اشتراط المقابلة أن لا يرى الرائي الا قدر ذاته اذ

لا يقابل ا كبر منها قالوا الشعاع اعان على ذلك قلنا قد تقدم جوابه

(س) يعنى أنه مما يرد عليهم في اشتراط المقابلة انه يلزمهم ان لا يرى

الرأي من الاجسام ما هو ا كبر من جسمه لانه لا يقابل ا كبر منه فان قالوا الهواء المضي الذي بينه وبين ذلك الجسم الا كبر مقابل لذلك الجسم الا كبر فأعان على رؤيته قلنا فيلزم ان ما قابل من الهواء ذلك الجسم العظيم يكون مقابلا للرأي ليعين بعد رؤيته على رؤية ما قابل وهو محال وقد تقدم مثل هذا عند ذكر جوابهم عما ألزموه من عدم رؤية الانسان اكثر من حدقته

(ص) ولو سلم ذلك كله فرؤية الله تعالى لكل موجود ولا بنية ولا شعاع وليس في جهة ولا مقابلة يهدم ما أصلوه وايضا فما ثبت من رؤية النبي صلى الله عليه وسلم الجنة من موضعه مع غاية البعد وكثافة الحجب الكثيرة يمنع ما تخيلوه من الاشعة والموانع

(ش) لاشك انه مما يجب له سبحانه وتعالى كونه بصيرا يتعاقب بصره بكل موجود كما سبق ومعلوم استحالة بنية الحدقة التي جعلوها شرطا في الرؤية عليه وكذا استحالة انبعاث الاشعة من ذاته العلية لانها اجسام لاتفصل الا من اجسام وكذا استحالة ان يقابله شيء لاستحالة الجهة عليه فبطل بهذا كل ما أصلوه من استراط بنية الحدقة المخصوصة وانبعاث الاشعة والمقابلة ومما يبطل ايضا قولهم رؤية النبي صلى الله عليه وسلم الجنة من موضعه مع غاية البعد وكثافة الحجب التي بينه وبينها فلو كانت الرؤية بانبعاث الاشعة لما وصلت مع هذا البعد العظيم وايضا فالحجب الكثيرة تردها لاسيما وهم قد قرروا ان من الموانع القرب والبعد المنفرطين ووجود حجاب ككشف بين الرائي والمرئي

(ص) واذا نقرر هذا فالبصر عند اهل الحق عبارة عن معنى يقوم بمحل ما يتعاقب بالمرئيات ويتعدد في حقنا بتعدد ما لم ير من الموجودات فلوانع قامت بالمحل على حسبها وهل قام في العمي مانع واحد يضاد جميع الادراكات او موانع تعددت بعدد ما فاتت رؤيته من الموجودات فيه تردد

(ش) (قوله) عبارة عن معنى يعني لا عن انبعاث الاشعة كما تقول المعتزلة وقوله يقوم بمحل ما يعني لا انه يشترط بنية الحدقة كما نقوله المعتزلة فلو خلقه سبحانه في العقب او في اي محل شاء من الجسم لصح لان ذلك المعنى انما يقوم بجوهر فرد ولا اثر للجواهر المحيطة به فانه انما يقبل ما يقوم به من المعاني

بنفسه وصفة النفس لا لتوقف على شرط ولا يصح ان تكون احاطة الجواهر شرطاً في قيامه به اذ الشرط لا بد أن يوجد في محل المشروط والا لزم وجود المشروط مع انتفاء شرطه ( قوله ) وبتعدد في حقنا بتعدد ما يعني أن بصرنا يتعدد بحسب تعدد متعلقه كما سبق ذلك في علمنا وانه يتعدد في حقنا بتعدد المعلوم وقوله وما لم ير من الموجودات فلو انع يعني ان كل ما يجوز ان يدرك اذا لم يتم بالحل ادراك يتعلق به لزم ان يقوم بالحل بمعنى يصاد ادراكه وهو المعبر عنه في اصطلاح الموحدين بالمانع وهو ما اخوذ من القاعدة التي سبق بيانها وهي ان القابل للشيء لا يتخلو عنه او عن ضده او مثله وتعدد تلك الموانع بحسب تلك الموجودات التي لم تر ولا يلزم من تعدد الادراكات وتعدد موانعها قيام ما لا ينهائي عدده بالعين لان ادراك البصر انما يتعلق بالموجودات والموجودات متناهية فادراكها وموانعها متناهية وانكرت المتزنة ان يقوم بالعين هذا المعنى الذي سميناه مانعاً وحملوا المعنى على انتقاض البنية الا ابا الهذيل العلاف فانه اعترف بالمانع على الوجه الذي نقوله غير انه يجوز عرق الحل عنه وعن الادراك وذلك باطل ( قوله ) وهل قام في العمي مانع واحد الخ يعني انه مما اضطرب فيه أئمتنا ان العمي هل هو معنى واحد يضاد جميع آحاد الابصار كما يضاد الموت جميع آحاد العلوم والادراكات او هو اجتماع موانع كثيرة بعدد ما فات من آحاد الابصار والاول رأي القاضي والاستاذ والثاني هو التحقيق

( ص ) \* فصل \* ومن الجائزات في حقه تعالى خلق العباد وخلق أعمالهم وخلق الثواب والعقاب عليها لا يجب عليه شيء من ذلك ولا مراعاة صلاح ولا اصلح والا لوجب ان لا يكون تكليف ولا محنة دنيوية ولا أخروية والافعال كلها خيرها وشرها نفعها وضرها مستوية في الدلالة على باهر قدرته

جل وعز وسعة علمه ونفوذ ارادته لا يتطرق لذاته انعلية من ذلك كمال ولا نقص  
كان الله ولا شيء معه وهو الآن على ما كان عليه فأكرم سبحانه من شاء بما  
لا يكيف من انواع النعيم بمجرد فضله لا لئيل اليه او قضاء حق وجب له عليه  
وعدل فبين شاء بما لا يطاق وصفه من أصناف الجحيم لا لاشفاء غيظ ولا لضمير  
ناله من قبله

(ش) مما يجب على كل مكلف أن يعتقد أن افعاله سبحانه وتعالى ذواتا  
كانت او اعراضاً كان فيها صلاح العباد او لم يكن لا يجب عليه شيء منها هذا  
مذهب اهل الحق وخالفهم المعتزلة فأوجبوا مراعاة الاصلح للعباد وأوجبوا  
اللطيف وهو خالق الشيء الذي يوجب للمكلف ترجيح جانب الطاعة من غير ان  
ينتهي الى حد الاجزاء وأوجبوا كمال عقل من يريد تكليفه واقداره وازاحة  
العلل عنه التي تمنعه من أداء ما كلف به حتى انه لو أخل بذلك لكانت لهم  
خصومة له ومطالبة بحقهم تعالى عما يقوله الظالمون علوا كبيرا ولقد صدق فيهم  
قوله صلى الله عليه وسلم القدرية خصماء الله في القدر ثم دليل فساد مذهبهم  
ودليل صحة ما يقول اهل الحق المعقول والمنقول اما المعقول فانه سبحانه فاعل  
بالاختيار لا بالاجباب والطبيعة وقد سبق برهان ذلك فلو وجب عليه فعل لما  
كان مختاراً فيه اذ المختار هو الذي يتأتى منه الفعل والتترك ولان الموجب في حقه  
ان كان قديماً لزم قدم الفعل وقد سبق لزوم وجوب الحدوث لما سواه جل وعز  
وان كان حادثاً لزم انصاف ذاته تعالى بالحوادث وقد سبق استحالتها عليه فهو  
سبحانه لا يتجدد له بفعل من الافعال كمال ولا بتركه نقص بل هو الكامل بذاته  
وصفاته في ازله وفيما لا يزال وانما الافعال ذاتنا نحن على معرفة وجوده وصفاته  
على حسب ما هو مقرر والى هذا المعنى أشرت بقولي والافعال كلها خيرها وشرها



الخ وايضاً لو وجب عليه صلاح العبد لما كلفه لما فيه من تعريضه للمعصية فان قيل انما كلفه ليشبه قلنا هو قادر ان يعطيه ذلك من غير عمل ولا تكليف ولو وجب عليه الاصلاح لما خلق الكافر الفقير لان الاصلاح له ان لا يخلفه حتى لا يكون معذبا في الدنيا والآخرة وايضاً الاصلاح للعباد ان يخلفهم في الجنة فلو وجب عليه لما خلقهم في الدنيا وبالجملة لو وجب عليه الاصلاح لما وجدت محنة دنيوية ولا أخروية وما احسن مناظرة وقعت بين الشيخ الاشعري والجبائي هي مسألة مراعاة الصلاح والاصلاح فقال الشيخ للجبائي ما تقول في ثلاثة اشخاص مات احدهم قبل البلوغ والاخر مات بعد البلوغ كافراً والآخريات بعده مؤمناً فقال الجبائي أما الصغير ففي الجنة وأما الكافر الكبير ففي النار وأما الكبير المؤمن ففي الدرجات العلى فقال له الشيخ ما بال الصغير قصر به عن درجة الكبير المؤمن فقال له الجبائي لانه لم يعمل قدر عمله فقال الشيخ من حجته على مذهبكم أن يقول يارب كان الاصلاح في حقي ان تكون أبقيتني حياً حتى اصل بالعمل الدرجة العليا فقال الجبائي جوابه ان يقول الله تعالى له علمت انك لو بقيت على سن التكليف لكفرت فتخلد في النار فالاصح في حقك موتك صغيراً كما فعلت بك لسلامتك من الخلود في النار التي هي اعظم غنيمة فكيف وقد زدتك على ذلك ما لا يكيف من نعم الجنة فقال له الشيخ فاذن يقوم الثالث الذي مات كبيراً كافراً بل وكل كافر من دركات الظى فيقول يارب كنا نرضى منك بأدني من مرتبة هذا الصبي فما بالناس لم نتمتنا صغاراً قبل التكليف وقد علمت منا الكفر بعده كما فعلت بهذا الصبي فبهت الجبائي ولم يقدر ان يجيب بكلمة فقال له الشيخ رضي الله تعالى عنه وقف حمار الشيخ في العقبة ثم قال تعالى ان توزن احكام ذي الجلال بيزان الاعتزال وأما المنقول فقولته تعالى لا يسأل عما يفعل وهم

يسألون وقوله تعالى ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ونحو ذلك مما هو كثير (قوله) فاكرم سبحانه من شاء الى آخره يشير الى ان الاعمال ليست علة عقلية لاستحقاق ثواب ولا عقاب لما عرفت من وجوب استواء الافعال كلها بالنسبة اليه تعالى وما ائيب عليه منها او عوقب فهو بمحض فضله تعالى او عدله وانما الافعال علامات مخلوقة لله تعالى بين الشرع ما اخثار سبحانه ان يدل عليه من غير ان يكون بينهما ربط عقلي وتسمية الثواب والعقاب جزاء لانهما في صورة الجزاء لسبق ما يدل عليهما شرعاً وقد ورد انه سبحانه يخلق لفضله النار قوماً يعذبهم بها ولفضله الجنة قوماً يتعممهم بها من غير ان يسبق عمل للفريقين

(ص) وكلا النوعين دال على سعة ملكه واتقياد جميع الممكنات لارادته وعدم تعاصيها على باهر قدرته كل منها واقع على ما ينبغي من جريه على وفق علمه وارادته من غير ان يتجدد له بذلك كمال او نقص لاحالاً ولا ما لا فالوجوب اذن والظلم عليه محالان اذ الوجوب يستدعي تعاصي بعض الممكنات والظلم يستدعي التصرف على خلاف ما ينبغي

(ش) مراده بكلا النوعين الثواب والعقاب اي اذا نظر الى الثواب وما احنوت عليه الجنة من دقائق نعم الحارقة للعوائد التي لم تخطر قط على بال والى مثلها من دقائق العذاب وما احنوت عليه جهنم من انواع العذاب التي لا تكيف كل ذلك لا يوجب له سبحانه تجدد كمال لذاته ولا لصفة من صفاته حتى يجب عليه ذلك بل كل كمال يليق به فلم يزل متصفاً به في الازل وما لا يزال ولا يوجب له فعله او تركه نقصاً حتى يستحيل عليه واما فائدتها بالنسبة اليها فهي مستوية في دلالتها لنا على وجوده تعالى ووجود صفاته العلية وسعة جلاله وعظيم جلاله بل لم يزدنا وقوع النوعين وخلقته تعالى الاضداد الا قوة علم بظيم اخياره

وسعة ملكه وانه ليس مجبوراً على فعل من الافعال

(ص) ومن هنا تعلم استحالة ان يكون فعله تعالى لغرض لانه لو كان له غرض في الفعل لاوجه عليه والا لم يكن علة له فيكون مقهوراً كيف وربك يخلق ما يشاء ويختار وايضاً فالغرض اما قديم فيلزم قدم الفعل وقد مر برهان حدوثه او حادث فيفتقر الى غرض ثم كذلك ويتسلسل فيؤدي الى حوادث لا أول لها وقد مر برهان بطلانه وايضاً فالغرض اما مصلحة تعود اليه او الى فعله والاول محال لاستلزامه اتصاف داته العلية بالحوادث والثاني محال لعدم وجوب مراعاة الصلاح والاصح لانه قادر على ايجاد تلك المصلحة الى العبد مثلاً من غير واسطة ولانه يلزم فيه تعليل الشيء بنفسه او التسلسل لنقل الكلام الى تلك المصلحة نفسها

(ش) يعني انك اذا عرفت استواء الافعال بالنسبة اليه تعالى وانه مختار في جميعها لايجب عليه منها شيء لزم ان لا يكون له تعالى غرض في شيء منها اي لا علة لشيء من الافعال مشتملة على حكمة تبعثه على ايجاد ذلك الفعل او اعدامه بل هو جل وعلا مختار في كلا الامرين واستدل في العقيدة على هذا المطلب بأوجه الاول انه لو كان له غرض في فعل من الافعال لكان ذلك الفعل واجباً عليه لايتأتى له تركه ويبان الملازمة ان معنى الغرض ان يشتمل الفعل على حكمة تبعثه عقلاً على ايجاده بحيث يلزم نقضه لو لم يفعل هذا معنى الغرض فيكون موجباً للفعل والا لم يكن غرضاً له علة فيه فقولي والا لم يكن علة له بيان للملازمة واما قولي فيكون مقهوراً فهو بيان الاستثنائية وهي قولنا لكنه لا يكون الفعل واجباً عليه لما يلزم عليه من قهره وعدم اختياره اذ المختار هو الذي يتأتى منه الفعل والترك والغرض ان هذا الفعل فيه غرض لايتأتى تركه وقد علمت

فما سبق وجوب كونه جل وعلا مختاراً فبطل اذن ان يكون في فعل من افعاله  
 غرض يحمله على الفعل قال تعالى « وربك يخلق ما يشاء ويختار » الثاني ان الغرض  
 اما ان يكون قديماً فيجب قدم الفعل والا كان الباري جل وعلا ناقصاً لغوات  
 غرضه او حادثاً فيحتاج هذا الغرض الى غرض حادث اذ هو من جملة الافعال  
 الحادثة و يلزم التسلسل وحوادث لا اول لها باطل وقد سبق برهانه الثالث  
 الغرض اما مصلحة في الفعل تعود اليه تعالى او مصلحة تعود الى خلقه والاول  
 باطل لانه يوجب اتصاف ذاته بالحوادث وقد مر بطلانه ويوجب ايضاً ان  
 يكون ناقصاً في ذاته وانما تكمل بافعاله والثاني باطل لما عرفت من عدم وجوب  
 مراعاة الصلاح والاصحح عليه تعالى ولان غرض العبد انما هو حصول لذة له او  
 دفع ألم والله سبحانه وتعالى قادر على ايصال ذلك له بغير واسطة فعل وايضاً نقل  
 الكلام الى هذه المصلحة فنقول ما الموجب لخلقها ووجودها بواسطة الفعل فان  
 قيل لذات كونها مصلحة لزم تعليل الشيء بنفسه لانها صارت غرض نفسها وان  
 قيل لغرض زائد عليها قلنا الكلام الى ذلك الغرض ولزم التسلسل وكما عرفت  
 وجوب نفي الغرض في افعاله تعالى كذلك يجب في احكامه وما يذكره فقهاء  
 اهل السنة من علل الاحكام انما هو بالجعل الشرعي ورعيه تفضلاً لا بالحكم  
 العقلي وايجابته الاحكام ولهذا اعترض على ابن الحاجب قوله في اصوله في باب  
 القياس عند ما تعرض لذكر شروط العلة ومنها ان تكون بمعنى الباعث وتؤول  
 بأن مراده الباعث للمكلف على الامتثال لا الباعث له تعالى على الحكم والحق  
 انها مع ذلك عبارة موهمة فيجب تجنبها وكذا ما يوجد في الكتاب والسنة من  
 افعال الله تعالى موها للتعليل بالاغراض كقوله تعالى وما خاقت الجن والانس  
 الا ليعبدون فانه يجب تأويله فتجعل اللام في قوله تعالى ليعبدون لام الصيرورة

مثلها في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً وهو من الاستعارة  
 للتبعية على ما تقرر في فن البيان

(ص) قالوا اذا لم يكن غرض فالفعل سفه قلنا السفه عرفاً ما فعل مع  
 الجهل بالعواقب او ترجيح اللذات الحاضرة حتى يفعل السفه ما فيه ضرره او خفته  
 وهو لا يشعر وأين هذا من فعل المتعالي عن تجدد كمال او نقصان الذي لا يعزب  
 عن علمه شيء على الاطلاق في سرواعلان

(ش) هذه شبهة من جهة المعتزلة القائلين بثبوت الاغراض الموجبة  
 للانفعال والاحكام وتقرر بها ان قالوا لو كان الفعل او الحكم واقعاً بغير غرض  
 لزم السفه او العبث ممن صدرت منه لكنه تعالى حكيم يستحيل عليه العبث والسفه  
 فيستحيل اذن ان يفعل او يحكم لا لغرض والجواب منع الملازمة وذلك ان السفه  
 في العرف عبارة عن الجهل بالمصالح وخفة العقل حتى ان السفه يفعل ما يضر به  
 او يهلكه حالاً او مآلاً وهو لا يشعر او يشعر لكنه لجهله وخفة عقله يرجح المرجوح  
 من قضاء لذة حالية لا بقاء لها مثلاً على عقوبات عظيمة دائمة واما العبث فيطلق  
 في العرف على فعل الشيء مع الذهول او عدم القصد وهذا كله لا لزوم بينه  
 وبين نفي الغرض لاننا نقول انه تعالى لا غرض له في الفعل مع ان افعاله كلها  
 جارية على وفق علمه وازادته لا يلحقه ضرر من قبلها ولا يتجدد له كمال بفعلها بل  
 هو الغني في ذاته وصفاته أزلاً وابداً فيما لا يزال ثم الحكمة المنسوبة اليه تعالى  
 عبارة عن علمه بالاشياء وقدرته على احكامها واتقانها فهي تقتضي العلم والقدرة  
 وهما واجبتان له تعالى لا يفعل الشيء لغرض كما زعمت المعتزلة واذا فهمت هذا  
 في افعاله فافهم مثله في احكامه فانها ايضاً جارية على وفق علمه لا يتطرق له من  
 قبلها نقص كيفما وجهها على عبيده وان فسرت المعتزلة السفه والعبث بنفي

الغرض سلنا الملازمة ومنمنا الاستثنائية وقضارى الامر انا نمنع على هذا التقرير  
اطلاق هذين اللفظين بالنسبة اليه تعالى لا يهاهما معنى يستحيل في حقه تعالى  
وهو ما ذكرنا انها يدلان عليه عرفا لما ذكروه من دلالتها على نفي الغرض  
(ص) واذا عرفت بما ذكر عدم رجحان بعض الافعال على بعض  
بالنسبة اليه تعالى عرفت جهالة من تصور على الغيب ورأى ان العقل يتوصل  
وحده دون شرع الى ادراك الحسن والقبيح عنده جل وعلا على انه لو سلم لهم  
ذلك جدلا لم يجزم العقل بشيء من ذلك لتعارض اوجه من النظر في ذلك  
متضادة فاننا لم نعرف وجوب الايمان ولا تحريم الكفران الا بعد مجيء الشرع  
(ش) لما حقق ان مذهب أهل السنة ان الافعال كلها مستندة الى الله  
تعالى ابتداءً من غير واسطة لانا تأثير لغيره في شيء منها لزم ان الافعال كلها  
مستوية لا يتصف بعضها بالحسن من حيث ذاته او صفته ولا يتصف بعضها  
بالقبح من حيث ذاته او صفته فلا مجال للعقل اذن في ادراك حكم شرعي لها  
اذ لا سبب له على ما عرفت فليس الحسن شرعاً عند أهل الحق الا ما قيل فيه  
افعله وليس القبيح شرعاً الا المقول فيه لانعله وتخصيص كل واحد منهما بما  
اخص به من الافعال لا علة له وقالت المعتزلة الافعال الاختيارية حسنة  
وقبيحة من جهة العقل وزعموا ان منها ما يدركه العقل بالضرورة كحسن الصدق  
النافع والايمان وقبح الكذب الضار والكفران ومنها ما يدركه العقل بالنظر كحسن  
الصدق الضار وقبح الكذب النافع ومنها ما يقف عن ادراكه الا بانباء الشرع  
كحسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح صوم أول يوم من شوال وقضوا ان  
الشارع في هذا النوع مخبر عن حال المحل لانه أنشأ فيه حكماً قالوا كالحكيم  
الذي يخبران هذا المقار حار او بارد ثم اختلفوا فذهب القدماء منهم الى ان

الافعال حسنة وقبيحة لذاتها وقال قوم منهم هي حسنة وقبيحة لصفة لازمة كالصوم المشتمل على كسر الشهوة المقضى عدم المفيدة وكالزنا المشتمل على اخنلاط الانساب المقضى ترك تعاهد الاولاد وقال قوم منهم بالفرق بين القبيح فهو قبيح لصفته والحسن فهو حسن لذاته وحجبتهم ان الذوات كلها مستوية والتمييز انما هو بالصفات فلو قبح الفعل لذاته لزم قبح فعل الله تعالى وقال الجبائي واتباع الفعل يقبح او يحسن بوجه واعتبار كضرب اليتيم يحسن ان كان للتأديب ويقبح ان كان لغيره والرد على الجميع ما مضى من كون الافعال لا تأثير للمباد في شيء منها حتى يحسن عقلا طلبها منهم او النهي عنها وانما مرجع الاحكام الشرعية الى بيان كون تلك الافعال امارة على ما جمعت عليه من ثواب او عقاب او عدمها ولو اتصف الفعل بالحسن او القبح لذاته او لصفة لازمة لما كلف الله الكافر بالايمان والتالي باطل بالاجتماع وبيان الملازمة انه تعالى علم ان الكافر لا يؤمن فتكليفه بالايمان تكليف بمستحيل وهو قبيح عندهم وايضاً لو كان الفعل حسناً او قبيحاً لذاته او لصفة لازمة لما اختلف بأن يكون تارة حسناً وتارة قبيحاً ولا اجتمع التقضيان في قول القائل لا كاذب غدا صدق او كذب والبحث في المسئلة طويل وقد بان الحق فيها فلا حاجة الى التطويل (قوله) على انه لو سلم ذلك جدلاً لم يجزم العقل بشيء لتعارض اوجه من النظر في ذلك متضادة يعني انه لا خفاء في فساد مذهب المعتزلة على اصول اهل الحق كما سبق وكذا ايضاً يستبين فساد مذهبهم في ان العقل يدرك حكم الشرع في الافعال وان لم يبعث نبي على تقدير ان يسلم لهم جدلاً اصل التحسين والتقبيح عقلاً للتضاد اوجه النظر بحيث يستبين بها فساد رأيهم في ذلك فانا لو نظرنا قبل مجيء الشرع في شكره تعالى على انعامه علينا لكان العقل يقضي عند المعتزلة ان شكره تعالى واجب

من غير ان يتوقف في ذلك على مجيء شرع لان معرفته تعالى ومعرفته كونه منما  
يدركها العقل بدون شرع وكذا يدرك بدون شرع حسن شكر المنعم وقبح كفره  
فيدرك اذن وجوب الشكر وتحريم الكفران بدون شرع فيقال لهم هذا الشكر  
لو وجب قبل التشرع لكان له فائدة اذ ما لا فائدة له ليس بحسن حتى يجب  
لكن ثبوت الفائدة قبل التشرع باطل لان الفائدة فيه اما ان ترجع الى العبد  
الشاكرا او الى الرب المشكور وعودها الى العبد اما في العاجل او في الاجل  
والاقسام كلها باطلة اما بطلان عودها الى العبد عاجلا فلاه انما يحصل في العاجل  
التعب فقط واما بطلان عودها اليه آجلا لان العقل لا مجال له قبل الشرع في  
شيء من امور الآخرة اجماعا واما بطلان رجوعها الى الرب تعالى فلتعاليه  
جل وعلا عن ان يتجدد له كمال بل هو الكامل بذاته وصفاته الازلية والغنى عن  
الحلق واعمالهم فهذا الوجه من النظر العقلي يدفع وجوب الشكر ويعارض الوجه  
الذي اوجبه عندهم وهو ادراك كونه تعالى منما فان قالوا لا نسلم انه ليس في  
الشكر فائدة قبل التشرع بل فيه فائدة للعبد وهو الامن من العقوبة التي يحتمل  
ثبوتها على تقدير الاعراض عن الشكر قلنا وكذلك يحتمل ان يعاقب على فعل  
الشكر من وجهين الاول انه اتعب فيه الذات المملوكة لله تعالى وتصرف في  
ذلك بغير اذنه فصار كمن شكر ملكا اوصل له نعمة بأن يتمب عبيد الملك في أداء  
شكرها بغير اذنه فلا اشكال انه قد تعرض بنفسه بشكر الملك على هذا الوجه  
للعقوبة الثاني ان من اعطاه ملك جواد في غاية الجود كسرة صغيرة من خبز  
الشعير مثلا وله من خزائن انواع الاطعمة واجناس الاموال ما لا نهاية له ولا  
ينقص بها يعطى منها ثم صار ذلك الفقير المحتاج يذكر الملك ويثني عليه في  
المحافل على اعطاء تلك الكسرة من الشعير لاستحقاق العقوبة منه لاستهزائه بالملك



واستصغاره قدره حين يمدحه بما لا بال له عنده ولا شك ان نعيم الدنيا والآخرة كلها بالنسبة الى عظيم قدرة الله تعالى وسعة ملكه وجلاله كلاً شئ ، فقد بان لك بهذا ان دخول العقل الى طلب احكام الله تعالى في الافعال بميزان التحسين والتقييح دخول بميزان مختل يتقلب به صاحبه خاسئاً وهو حسير فالحق وقف ذلك على الشرع واللجأ في معرفته الى السمع فوجب البحث عن النبوة وتحقيق شروط الرسالة وهو الفصل الذي نشرع فيه الان

(ص) ✽ فصل ✽ ومن الجائزات ويجب الايمان به بعث الرسل الى العباد ليعلموا امر الله سبحانه ونبيه وابعثه وما يتعلق بذلك من خطاب الوضع لما عرفت ان العقل لا يدرك دون شرع طاعة ولا معصية ولا ما بينهما

(ش) لما فرغ من الالوهيات وما يتعلق بها شرع في النبويات ويختصر الكلام فيها في ثلاث مسائل الاولى في معنى النبوة والنبي والرسالة والرسول والثانية في حكم الرسالة والثالثة في اقامة الدليل على ثبوتها وما يتعلق بذلك . المسئلة الاولى في معنى النبوة والنبي لغة . النبوة في اللغة على وجهين مهموز وغير مهموز فالما في لغة من همز فهو مأخوذ من النبأ وهو الخبر ويحتمل ان يكون فعيل بمعنى مفعول اي هو منبأ بالغيوب او بمعنى فاعل او مفعول اي هو منبأ بما اطع الله تعالى عليه ويصح ترك الهمزة في هذين الوجهين تسهيلاً واما في لغة من لم يهزم من أصله فهو مأخوذ من النبوة بفتح النون وهو ما ارتفع من الارض يقال نبأ الشئ اذا ارتفع فالمعنى على هذا ان النبي مرتفع على طور البشر باختصاصه بالوحي وخطاب الله تعالى وليست النبوة صفة ذاتية للنبي كما صار اليه الكرامة ولا مكتسبة كما صار اليه الفلاسفة فانهم يرون التزكية والتخلية صقلاً في مراة النفس الى ان تنهياً لما لا تنهياً لادراكه غيرها وانما مرجع النبوة

الى اصطفاؤه الله تعالى عبدا من عبيده بالوحي اليه فالنبوة عندنا هي اختصاص  
 لاسماع وحي من الله بواسطة ملك او دونه فان امر بتبليغه فرسالة فالمتخص بالاول  
 والثاني رسول فقط والاول نبي فالرسول اذن اخص من النبي مطلقا فكل  
 رسول نبي وليس كل نبي رسولا وقيل هما بمعنى وقيل بينهما عموم وخصوص بوجه  
 فيجتمعا في الرسول من البتة وينفرد النبي في من اوحى اليه من البشر ولم يؤمر  
 بالتبليغ وينفرد الرسول فيمن اوحى اليه من الملائكة وبعث الى غيره وقيل هما  
 متباينان وان الرسل هم اصحاب الكتب والشرائع والنبيون هم الذين يحكمون  
 بالانزال على غيرهم مع انهم يوحي اليهم . المسئلة الثانية في حكم الرسالة مذهب  
 اهل الحق ان الرسالة ممكنة بفضل مولانا جل وعلا بها وأوجبها المعتزلة عقلا على  
 اصلهم في وجوب مراعاة الصلاح والاصح ومنعتها البراهمة عقلا ولا يخفى فساد  
 المذهبين ان حقق ما مضى من بطلان أصل التخصيص والتقيح ومراعاة اصل  
 الصلاح والاصح فلا حاجة لنا الى التطويل بكثرة الحجج وقد اتضح الحق وصار  
 نهارا . واما المسئلة الثالثة فنذكر ما يتعلق بها مع لفظ العقيدة وقولي ليلغوهم  
 عن الله الى آخره اشارة منه الى بعض فوائد بعثة الرسل وخص هذه الفوائد  
 لانها مقصورة عليهم لا يمكن وصول العقل اليها بدونهم وأما غيرها مما اوضحه  
 من الاحكام العقلية وادلتها القطعية فقد يتوصل العقل بدونهم الى شيء منها  
 لكن ظهرت الفائدة في هذا النوع وشبهه أنهم أرسدوا العقول الى الحق فيه  
 بدون كبير تعب وفطنوها الى دقائق من الانظار لم تكن تستعمل باذراكها وقطعوا  
 معاذر الخلق من كل وجه ( قوله ) وما يتعان بذلك من خطاب الوضع الاشارة  
 راجعة الى الامر والنهي والاباحة وخطاب الوضع هو الحكم على أمر بأنه سبب  
 او شرط او مانع لتلك الاشياء المذكورة فالسبب حكم الشرع على دخول الوقت

بأنه سبب لوجوب الصلاة والأمر بها وعدة المرأة بانها سبب لبيع النكاح وانعقاد البيع  
 بأنه سبب لباحة التصرف في المبيع ( وقوله ) ولا ما بينهما وهو ما ليس بطاعة  
 ولا معصية كالمباح وخطاب الوضع اذ كل ذلك لا يعرف الا من قبل الشرع  
 ( ص ) وتفضل سبحانه بتأييدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم وهي فعل  
 الله سبحانه الحارق للعادة المقارن لدعوى الرسالة متحدي به قبل وقوعه غير  
 مكذب بعجز من ينبغي معارضته عن الايمان بثله

( ش ) المعجزة اسم فاعل مأخوذ من الاعجاز مصدر اعجز وعي لفظه أطلق  
 على الآية الدالة على صدق النبي صلى الله عليه وسلم وذكر امام الحرمين ان في  
 اطلاق لفظ المعجزة عليها توسعا من وجهين احدهما ان اللفظ يشعر بحقيقة العجز  
 ولا يصح ثبوت العجز لانه ان كانت الآية ليست من جنس مقدور البشر فلا يصح  
 لفظ العجز حقيقة عما ليس بمقدور وان كانت من جنس مقدور البشر فالعجز عندنا  
 يقارن المعجوز عنه والمعارضة منتفية فلا يصح ثبوت عجز متعلق بها فقد توسع  
 واطلق العجز على انتفاء القدرة كما يتساعح في الجهل ويطلق على انتفاء العلم الوجه  
 الثاني في التوسع ان لفظ المعجزة يشعر بفاعل العجز والله تعالى هو فاعل المعجز فسمى  
 ما فعل المعجز عنده معجزا مجازا وأما قوله وهي فعل الله سبحانه الخ فشرح هذا يستبين  
 ببيان ما احتز منه بكل قيد من تلك القيود واليه الاشارة بقوله

( ص ) فاحترز بالاول من القديم فليس فعلا لله تعالى فلا يكون معجزة  
 ودخل فيه الفعل الذي تعاقبت القدرة الحادثة به كتلاوة النبي صلى الله عليه  
 وسلم القران فهو معجزة لرسول الله صلى الله عليه وسلم دون غيره اذ غيره اذا تلاه  
 انما يحكيه وليس هو الاخذ له عن الملك ودخل فيه ما لا تتعلق به القدرة  
 الحادثة كاحياء الموتى وتكثير الطعام وانقياد الحجر والشجر وغير ذلك وعين بعض

أصحابنا في المعجزة ان تكون من النوع الثاني لا الاول فتكون معجزة القرآن على هذا في نظمه المخصوص واطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك دون سائر الناس وكلا الامر ين ايس هو من فعله ولا من كسبه وهذا الثاني اظهر والله أعلم (ش) يعنى انه احترز بالتمرط الاول وهو كون المعجزة فعلا لله تعالى من ما لا يكون فعلا له تعالى كالصفة القديمة وانما لم يصح ان يكون التقديم معجزة لعدم اختصاص بعض المتحدين به دون بعض ثم ذكرت قولين في اشتراط ان لا تكون المعجزة مكتسبة وقد ذكرهما ابن دهاق في شرح الارشاد ومثله بتلاوة النبي صلى الله عليه وسلم اقرآن ونظير ذلك ايضا المتبي على الماء والتحاق في جو السماء اذا وقع التحدي بها فان تلك الحركات فعل الله تعالى وهي ايضا مقدورة للعباد بمعنى ان القدرة الحادثة تتعاقب بها لا على سبيل التأثير وجعلها امام الحرمين معجزة من حيث فعالها الباري تعالى لا من حيث كونها مكتسبة ومال الى ان القدرة على ذلك معجزة وورد عليه بانه اذا وقع التحدي بنفس الحركة الحارقة للعادة فلا يمكن ان تكون القدرة معجزة وان كانت فعلا لله تعالى خارقة للعادة غير مكتسبة لان شرط ثبوت كون الحارق معجزة ان يكون مسبوقا بدعواه آية فينبغي ان لا تكون القدرة معجزة الا ان يتحدى بها النبي وباقي العقيدة واضح (ص) فان قلت قد يتحدى النبي بعدم الفعل كما قال عليه الصلاة والسلام قد عصمني ربي وكما قال نوح عليه السلام فكيدوني جميعا ثم ااقضوا الي ولا تنظرون فقد وقع التحدي بعدم الفعل كالضرب والقتل فالجواب ان اعلامه واخباره بذلك على وفق ما ظهر هو المعجزة وهو فعل الله خالق له ومنهم من قيد هذا الاعتراض فزاد لادخال ما ورد من قوله في شروط المعجزة وهو فعل الله او ما يقوم مقامه

(ش) هذا سؤال يتوجه على اشتراط كون المعجزة فعلا وذلك ان المعجزة قد تكون عدم فعل لا فعلا كالتحدي بالعصمة من اذاية الحاقق في المثالين المذكورين فان المتحدي به عدم الفعل منهم كالضرب والقتل ومثله اذا قال المتحدي المدعي للنبوّة آيتي ان لا يقوم احد من هذا الاقليم مدة ضربها ولاجل هذا السؤال قال الشيخ ابو الحسن الاشعري رحمه الله المعجزة فعل او ما يقوم مقام الفعل أجاب ابن دهاق بالجواب الذي ذكرته في العقيدة وهو رد المعجزة الى العلم بذلك والاخبار به على وفق الواقع واجاب امام الحرمين بان القعود المستمر على خلاف الاعتياد في مثل آيتي ان لا يقوم احد هو المعجز وكذا يقول ان الترك على خلاف المعتاد في المثالين الآخرين هو فعل وهو المعجز وكلا الجوابين غير مستقيم لوجهين احدهما ان التحدي لم يقع بما ذكر في الجوابين وانما وقع في الفرض بعدم الفعل الثاني وهو خاص بالامام انه لو تحدى نبي بان يعدم الله هذا الجبل العظيم لكان المتحدي به هنا عدما فان اجاب بان العدم الاضافي فعل توثر فيه القدرة كما يقول القاضي ومن تبعه وان العدم ليس بقطع الاعراض لم يستقم له ذلك لان رآيه ان العدم الطارئ لا يصلح ان توثر فيه القدرة فبطلت حيلته ولزمه اتباع تقييد الشيخ واما جواب ابن دهاق فهو مطرد في جميع الصور فهو حسن لو سلم مما اشرنا اليه في الرد الاول وقد يجاب عنه بأن التحدي في المعجزة اما مطابقة وهو واضح او لزوما كالعلم والخبر في المثل المذكورة وفيه نظر (قوله) كالضرب والقتل مثال للفعل الذي وقع التحدي بعدمه

(ص) واحترز بقوله خارق للعادة من المعتاد فانه يستوي فيه الصادق والكاذب ومن المعتاد السمر ونحوه وان كان سببه العادي نادرا خلافاً لمن جعل السحر خارقاً لكن لسبب خاص به ومن المعتاد ايضاً ما يوجد في بعض الاجسام

من الخواص تجذب بحجر المغناطيس

(ش) انما اشترط كون الفعل خارقاً لعدم ثبوت الاعجاز بدونه وايضاً فان العجزة تنزل منزلة التصديق بالقول ومعتاد الوقوع لا يدل على ذلك لعدم اختصاصه ولا يشترط كون الخارق معيناً من جهته اتفاقاً ( قوله ) ومن المعتاد ما يوجد في بعض الاجسام من الخواص يشير الى ان العجزة لا بد وان يعرى وقوعها عن جميع الحيل المعتادة في الكثرة او الدور ولاجل ان هذا النوع النادر من المعتاد ولا يدل على شيء . اوردت البراهمة على هذه الشرطية بان قالوا قد استقر في اذهان العقلاء ما توصل اليه الحكماء من العلوم كالمسلمات وأنواع الحيل كجر الثقيل بالخفيف وقد اشترط في اسرار الموجودات عجائب حتى ان من لم يعرف حكم حجر المغناطيس في جذب الحديد فراه تعجب من ذلك في اول رؤيته وقضي بانه مما يخالف العادات فما الذي يؤمنكم ان مدعى النبوة اطاع على علم من العلوم وظهر له من اسرار الموجودات ما اذا أتى به لمن لا يعرف ذلك عده خارقاً والجواب انا انما نستدل بالخارق اذا علمنا انه من قبيل المعجزات ونحن نعلم قطعاً ان احياء الموتى وقلب العصى حية وبراء الائمة والابصر من غير معاناة ليس مما يدخل تحت الحيل ولا مما يتوصل اليه بغوص في هذه العلوم وقد تقترن بالشيء قرائن تفيد العلم واليقين بان ما اتى به ليس من القبيل الذي ذكرتموه وقد طرد الله عادته في حق انبيائه واصفيائه بانه يقطع عنهم الوهم ببعدهم عن ارباب هذه العلوم فشيخص يخرج الى شعب شعيب بحيث لا يتوهم فيه مخالطة السحرة وآخر يخلفه امياً يمنعه من المخالطة لارباب العلوم وتعلم الكتب وما كنت تلمون قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك اذا لارتاب المبطلون فقرائن الصدق المقترنة بما يرفع اللبس والمخالطون للانبياء الباحثون عن احوالهم والساعون في

ابطال دعواهم يجدون من احوالهم ما يحيل نسبتهم الى ذلك حتى ينتهوا الى البوح بأنهم في عناد في انكار نبوتهم ومجدهم هذا مع ان في نفوس الاعداء والحسدة ما يحرك الدواعي الى البحث والتفتيش والعادة تحيل ان يكون لشخص نسبة الى ما ذكره الا ويعلم ويقرع به وبهذا تعرف الفرق بين المعجزة والسحر وهو ان السحر له سبب عادي مرتبط به بخلاف المعجزة ولهذا عرف الشيخ ابن عرفة السحر بقوله امر خارق للعاد يطرد الارتباط بسبب خاص به قال وزعم القرافي انه غير خارق للعادة وغرابته انما هو بجهل اسبابه لاكثر الناس كصنعة الكيمياء بعيد (ص) وبقوله مقارن لدعوى الرسالة مما وقع بدون دعوى او بدعوى

غير دعوى الرسالة كدعوى الولاية

(ش) هذا الذي ذكرت مما تميز به المعجزة عن الكرامة وذلك ان

الكرامة وان كانت امرا خارقا للعادة فانها لا تكون مقارنة لدعوى النبوة وبهذا يزول اللبس بينهما ومن ائمتنا من ذهب الى ان الفرق بينهما ان الكرامة لا تقع عن اختيار وقصد من الولي بخلاف المعجزة والمراد بالاختيار والارادة هنا الشهوة والتبني اذ الفعل الخارق قد يكون من غير جنس مقدور العبد ومراده ومن الائمة من فرق بينهما بان كل ما وقع من الخوارق معجزة للنبي لا يقع كرامة لولي كاحياء الموتى وبراء الائمة والارص وقاب المصاحبة وفاق البحر اطوادا والاسناد يصرح بمنع هذا ومنع غيره من الخوارق على يد الاولياء وانما يجوز ما يجري مجرى اجابة الدعوى كوجود ما في البرية وغير ذلك مما يكرم الله تعالى به عباده ولا يبالغ خوارق العادات وهوؤلاء يزعمون ان قول النبي لا يأتي احد بمثل ما انتيت به يمنع من وقوع شيء من معجزات الانبياء على ايدي الاولياء لئلا يؤدي الى تكذيب من ثبت صدقه وهذا مندفع بان تحدي النبي مقيد بانه لا يظهر ما أتى

به على يد من يبغى معارضته ومناقضته ولا على يد مفتر كذاب ويدل على هذا التقييم ان ظهور ما أتى به على يد نبي آخر لا يقدر في معجزاته اتفاقا ومذهب المحققين جواز وقوع الخوارق كلها على يد الولي باختياره وبغير اختياره وان الفرق بينها وبين المعجزة ما قدمناه أولا من دعوى النبوة وعدمها والولي انما يظهر على يده ما يظهر من الكرامات ببركة متابعتة للرسول والاقتداء به فهو أحق بالدلالة على صدق المتبوع وعاضده واما الفرق بين الكرامة وبين السحر فهو ان الكرامة ظهور الخارق على يد عبد ظاهر الصلاح بخلاف السحر فان الخارق فيه انما يظهر على ايدي الكفرة والفساق وحد بعضهم الكرامة فقال هي عبارة عن ظهور خارق للعادة على يد عبد ظاهر الصلاح ليس بنبي في الحال ولا في المال فخرج بقوله على يد عبد ظاهر الصلاح والاستدراج وهو خلق الخارق على يد الاشقياء كالذجال وفرعون والجهالة الضالين المضلين وبقوله ليس بنبي خرجت المعجزة وبقوله لا في الحال ولا في المال خرج الارهاص وهو عبارة عن العلامات الدالة على بعثة نبي قبل بعثته كالنور الذي كان ظهر في جبين عبد المطلب مأخوذ من الرهص بكسر الراء وهو أساس الحائط فاطاق على هذه العلامات الارهاص لانها تأسس لقاعدة النبوة (قوله) كدعوى الولاية يعني على القول بجواز ادعائها وفيه خلاف

(ص) وبقوله متحدي به قبل وقوعه اي يقول آية صدقي كذا مما وقع بدون تحديه كالارهاص ونحوه او متحدي به لكن بعد وجوده

(ش) التحدي هو طلب المعارضة وأصله من الحداء ان يتأمر فيه الحاديان ويقال تحديت فلانا اذا ماريتة ونازعته للغلبة وهو هنا عبارة عن قول النبي آية صدقي كذا وليس من شرط التحدي ان يقول لا يأتي احد بمثلي بل



يكفي ان يقول آتي ان يفعل الله كذا فيفعله له ففي اجابة دعواه دليل على صدقه في مقاله نعم تعذر صدورها عن مثله اذا كان ينبغي معارضته لا بد منه لا لاجل التحدي بل لاجل ثبوت الاختصاص فان المعجزة لا بد ان تكون مخصصة بنبي ولهذا شرط ان تكون خارقة للعادة واقعة على وفق دعواه فان المعتاد وما لا تسبقه الدعوى من الخوارق لا اختصاص له به واذا كان لا بد من الاختصاص فالخارق الواقع قبل الدعوى تساوي فيه الاقوال وتتكافأ فيه الدعاوي وكذا الواقع بعد دعوى الرسالة ولكن لم يتحد به اصلاً ثم المعجزة ان ادعت معينة فشرط المعارض مماثلته لها وان كانت غير معينة فقال سيف الدين الآمدي اكبر أصحابنا اشتراط المائة والذي اختاره الفاضل ان المائة غير مشترطة وهو الحق وانما لم استغن بما قدمت من اشتراط كون المعجزة مقارنة لدعوى الرسالة عن هذا الشرط وهو التحدي بها لانها قد تقترن بدعوى الرسالة اي ولا يتحدى بها اي لا يدعيها آية صدقه

( ص ) وهل يجوز تأخير المعجزة عن موته قولان للشاعري وقال بالثاني ابوبكر الباقلاني وهو الظاهر فان حفظ ما نص عليه من احكام شرعه في حياته لا باعث على تأقيمه .هـ

( ش ) هذه المسئلة انما تعرض في حق الرسول ولو كان نبيا ولم يأمر الخلق باتباعه لجاز ذلك وأما الرسول فاذا وصف شرعه وبلغه وقال آية صدقي أن يظهر بعد موتي من الخوارق كذا وكذا فهل يجوز ذلك صرح المعتزلة بمع ذلك ووافقهم القاضي الا ان مأخذه غير مأخذ المعتزلة اذ المعتزلة بنوا ذلك على القول بالتخمين والتقييح فقالوا لو تأخرت حجته الى بعد وفاته لكان في حال حياته لا يجب توقيره وتعظيمه والوفاء بجرمته ورعاية حق النبوة والرسالة له وذلك

منع للخلق من الرتب السنية والمقامات العلية وهذا لا يحسن ممن وجب ان يكون  
حكما لطيفا راعيا لصلاح البرية وابطال قولهم بوجهين احدهما من جهة ابطال  
التحسين والتقيح ومراعاة الصلاح والاصح وقد سبق تحقيق ذلك الثاني على  
تقدير تساميم هذا الاصل الفاسد لهم قد يقال لا يمتنع ان يكون صلاح بعض  
الحاق في ذلك اذ قد يعلم الله من طائفة حسد الاحياء وما فسدهم واستحكام هذا  
الحاق في قولهم ويزول عنهم هذا الحلق بموت محسودهم ويتاقون حينئذ ما يكون  
منه بالقبول واكثر الكفرة والفجرة انما اتوا من حسد وحب رياسة وانفة من  
التبعية فلا يمتنع في المعلوم على اصل التحسين والتقيح ان يكون صلاح قوم في  
تأخير المعجزة واما القاضي رضي الله عنه فقد يحتج بأن الرسالة مرجعها الى  
تعلق الخطاب بالرسول وذلك ممتنع بعد الموت فكيف تكون الآية لا تتحقق الا  
في وقت امتناع ما هي آية عليه ورد بأنه تبين بعد موته انه كان مخاطبا بتبليغ  
ما بلغه ولا يضر امتناع تعلق الخطاب عنه وجود الآية فانها تدل على ما سبق  
من دعواه وقد جوزنا تأخير الآية الى زمن مضروب في حال الحياة فينتجه ان  
تأخر الى اجل مضروب بعد الوفاة فيستبين بذلك صدقه في الدعوى السابقة  
وربما احتج القاضي بأن القول بذلك يؤدي الى ابطال الكرامة اذ ما من كرامة  
الا ويجوز على هذا ان تكون معجزة لنبي تأخرت بعد وفاة واجيب بان غايته  
بطلان كون الكرامة دليلا قطعيا على ولاية من ظهرت على يده لتطرق هذا  
الاحتمال فيها ولا ريب اننا نقول بموجبه فان دلالة الكرامة على الولاية ليست  
قطعية ولو امكننا فيها من هذا الاحتمال الذي ذكر لاحتمال كونها استدرجا  
ويكون من ظهرت على يده من اهل عداوة الله تعالى ومن سبق القضاء بأنه  
لا ينجح له بالسعادة ولهذا كان الاولون لا يثقون بها بل لا يزدادون معها الا خوفا

واحتج أيضاً القاضي بما اشرنا اليه في اصل العقيدة من ان تأخير ما يدل على الرسالة الى الوفاة قد تضع معه فائدة البعثة وهي العلم باحكام الله تعالى لعدم وجود الباعث لهم عادة على حفظ ذلك عنه وهو مردود لان قصاراه استبعاد وجود الحفظ منهم لشرعه فلا يصلح ان يكون دليلاً على عدم الجواز على انه يمكن تدوينه على وجه يتأتى حفظه بعد موته هذا ان قلنا بان تكليف ما لا يطاق غير سائغ واما ان سوغناه فالامر في ذلك واضح وبالله التوفيق

(ض) وبقوله غير مكذب مما اذا قال آية صدي ان ينطق الله يدي فنطقت بتكذيبه وفي تكذيب الميت المتحدي باحيائه قولان للقاضي وامام الحرمين واختار بعض المتأخرين عدم القبح في تكذيب اليد وشبهها لعدم التحدي بتصديقها

(ش) مذهب القاضي في تكذيب الميت الذي يتحدي باحيائه انه قادح لكن بشرط ان لا تطول مدته في عودته الى الحياة بل يموت عقب تكذيبه ومذهب الامام ان ذلك غير قادح مطلقاً ومجتمه ان التحدي وقع بالاحياء وقد حصل وهذا حي ككفر والفرق عنده بين تكذيب الميت وتكذيب اليد والجماد ونحوهما ان نفس النطق في اليد والجماد مكذب وهو نفس الآية والطلق في احياء الميت هو المكذب وليس هو المدعي آية فافتراقاً من جهة ان المكذب هو المدعي آية الصديق في احدى صورتين وليس المكذب في الاخرى هو المدعي آية ورأى بعض المتأخرين وهو ابن دهاق في شرح الارشاد ان تكذيب اليد ونحوها لا يقدر ايضاً لما اشرنا اليه في الاصل من ان التحدي انما وقع فيه ايضاً بمجرد النطق وقد وقع والتصديق لم يقع التحدي به حتى يضر تخلفه قال المقترح والتحقيق في هذه المسئلة مبني على البحث في وجه دلالة المعجزة وانها لا تدل دلالة

المعقول وانما هي مرتبطة عند اجتماع شرائطها بالصدق ضرورة فاذا تمهد ذلك قلنا في المسئلة ليراجع العاقل نفسه ان ما يجده من نزول هذا الفعل من الله منزلة قوله لمدي النبوة صدقت هل يجده ضرورة ضد كون الآية الحارقة مكذبة أم لا فاذا لم يجده علم ان المعجزة المستعينة للعلم الضروري لم تحصل وهذا مأخذ الكلام

(ص) وهل دلالة المعجزة على صدق الرسل دلالة عقلية او وضعية او عادية بحسب القرائن اقوال اما على الاولين فيستحيل صدورهما على يد الكاذب لما يلزم على الاول من تمض الدليل العقلي وعلى الثاني من الخلف في خبره جل وعلا اذ تصديق الكاذب كذب والكذب عليه جل وعلا محال لان خبره على وفق علمه فيكون صدقاً فلوانتفى لانتنى العلم ملزومه وهو محال لما عرفت من وجوبه فان قلت قد وجدنا العالم منا بالشئ يخبر عنه بالكذب قلنا كلامنا في الخبر النفسي لا في الالفاظ لاستحالة اتصاف الباري تعالى بها والعالم منا بالشئ يستحيل ان يخبر الخبر من قابله الذي قام به العالم بخبر كذب على غير وفق علمه غايته ان يجد في نفسه تقدير الكذب لا الكذب وايضاً لو اتصف الباري تعالى بالكذب ولا تكون صفته الا قديمة لاستحالة اتصافه بالصدق مع صحة اتصافه به لاجل وجوب العلم له تعالى ففيه استحالة ما علمت صحته

(ش) اعلم ان دلالة المعجزة لا يصح ان تكون من جملة الادلة السمعية اذ يستحيل ان تثبت الادلة السمعية قبل ثبوت دلالة المعجزة ثم اختلف الائمة بعد ذلك في وجه دلالتها على ثلاثة اقوال الاول ان دلالتها عقلية واليه ميل الاستاذ قالوا لان خلق الله تعالى لهذا الخارق على وفق دعواه وتحديه مع المعجز عن معارضته وتخصيصه بذلك يدل على ارادة الله تعالى لتصديقه كما يدل

اختصاص الفعل بالوقت المعين والحل المعين على ارادته تعالى لذلك بالضرورة وبالجملة فقد جعلوا التصديق في هذا القول صفة للخارق الواقع على الوجه المخصوص مع جواز ان يعري ذلك الخارق عن صفة التصديق بانعدام شرط من شروط المعجزة فصارت صفة التصديق للخارق الحادث كسائر صفات الافعال الحادثة وقد علمت ان اتصاف الحادث بصفة بدلا عن تقيضها الجائز يدل عقلا على ارادة الناعل وهو الباري تعالى لذلك لما نقرر ان الطبيعة والعلّة لا يخصصان جائزا بالوقوع بدلا عن جائز يساويه واعترض على هذا القول بان التصديق عندنا خبر عن الصدق وخبر الله تعالى اذلي لا يصح ان يكون حادثا ولا صفة لحادث فلا يصح ان تتعلق به الارادة لانها كالقدرة لا تتعاق الا بالمكن وقد يجاب بان التصديق الذي تعلقت الارادة هو التصديق لهذا المارق اي خاقه له دالا على خبره تعالى بصدق رساله فيكون خبره الدال على صدق رساله مدلولاً لهذا التصديق الحادث الذي هو متعلق لارادته جل وعز ويجاب بان الكلام فيه حذف مضاف اي الخارق بالشروط المذكورة يدل على ارادة الله تعالى صدق التصديق اي صدق الرسل النامية عن تصديقه تعالى لهم بذلك الخارق والله أعلم وقد قرر امام الحرمين ان المعجزة لا تدل دلالة الادلة العقلية من حيث يتصور وجود الخارق بدون دلالة النبوة والدليل العقلي لا يصح ان يوجد عاريا عن دلالاته وقال المقترح وهذه مغالطة فان الدليل ليس بمجرد وجود الخارق بدون دلالة النبوة وانما الدلالة من حيث اجابة دعوى المتحدي بالخارق فبجرد الخارق لا يدل اذن فلم يكن هذا نقضا على من اجراها مجرى الادلة العقلية الثاني ان دلالتها وضعية كدلالة الالفاظ بالوضع على معانيها قالوا لان المواضع قد تعرف بصريح يدل على التواضع كما لو قال شخص لشخص ان فعلت كذا

فاعلم بذلك قصدي في طلبك ففعل ما واضعه عليه فان من وقعت معه المواضعة يفهم طلبه على حسب ما واضعه عليه وقد تعرف المواضعة بصريح من أحد المتواضعين وبفعل من الثاني من غير ان يسمع كلامه فاذا قال شخص في محفل بمجلس ملك وقد تأزر مجلسه بجمع انا رسول الملك اليكم وآيتي ان يخرق عارته وهو برأى من الملك ومسمع ثم قال أيها الملك ان كنت صادقاً فاخرق عادتك وقم واقعد فأجابه الى القيام كان ذلك كالتصريح بالمواضعة على ان خرق عادته بقيامه يدل على ارساله وظاهر كلام المقترح وكثير ان هذين الرأيين يرجعان الى قول واحد وهو ان الدلالة عقلية وانما اختلفا في تقرير كونها عقلية والامر في هذا قريب الثالث ان دلالتها عادية كدلالة قرائن الاحوال على خجل الخجل ووجل الوجل وخوف الخائف قالوا فان خلق الله تعالى لهذا الخارق على هذا الوجه المفروض يدل على صدقه بالضرورة عادة فعلى الرأيين الاولين يستحيل عقلا صدور المعجزة على ايدي الكذابين اما على الاول فلما يلزم من نقض الدليل العقلي بان يوجد ولا يوجد مدلوله فيصير ذلك الدليل شبهة ويصير العلم الذي استلزمه جهلاً مركباً وذلك قاب للحقائق ولا خفاء باستحالة وأما على الثاني وهو المواضعة فلما يلزم من الخلف في خبره تعالى لان حكم المواضعة في الفعل حكم الكلام الصريح ثم لما كان هذا يتوقف على معرفة استحالة الكذب على الله تعالى ذكروا في بيان استحالة عليه أوجها اشرفنا الى بعضها في اصل العقيدة احدها للاستاذ والامام قالوا كل عالم يجد في نفسه حديثاً يطابق معلومه وهذا هو عين الخبر الصادق والله جل وعلا عالم بالاشياء كلها على ما هي عليه فيكون كلامه على وفق ذلك فاستحالة عليه الكذب وهو الخبر عن الشيء بخلاف ما هو عليه لانه لا يكون في حقه الا عن جهل ما هو عليه ذلك الشيء وذلك في حق من عم علمه

ما لا يتناهى مجال واعتراض على هذه الحجة بما اشرنا اليه في الاصل وهو ان قيل  
 قد وجدنا العالم مناشي قد يخبر عنه بالكذب ولم يلزم من كذبه جهله فليس  
 العلم اذن ملزوما للصدق ولا الكذب ملزوما للجهل وأجيب عنه بمنع ان العالم  
 بالشيء يخبر المحل الذي قام به العلم منه بالكذب والكذب الذي يوجد للعالم منا  
 انما هو في خبر لسانه اللفظي اما كلامه النفسي فلا يكون ابدا الا على وفق عقده  
 وغاية ما يجد في نفسه تقدير اخبار ووسوسة بالكذب لا الخبر بالكذب والا فالله  
 جل وعلا يستحيل عليه التركيب حتى يقوم العلم والصدق بمحل والكذب بمحل  
 آخر ويستحيل عليه الوسواس والتقدير الحادثة الثاني من ادلة استحالة الكذب  
 عليه تعالى ان كل مخبر تجرد النظر اليه فانه يصح من العالم به ان يخبر على وفق  
 علمه فلو صح الكذب عليه تعالى لوجب ان لا يتصف بجائز وذلك يمنع ان يتصف  
 بضده الذي هو الصدق وفيه منع لما علمت صحته وهو مجال الثالث قد ثبت  
 اتصافه تعالى بالكمال والصدق صفة كمال ضدها نقص والنقص على الله تعالى  
 مجال فوجب كونه صادقا

(ص) واما ان قلنا ان دلالة المعجزة عادية بحسب القرآين فحيث حصل  
 العلم الضروري عنها بصدق الآتي بها فانه يستحيل ان يكون كاذبا والا انقلب  
 العلم الضروري جهلا ولم يجر سبحانه وتعالى عادته من اول الدنيا الى الان الا  
 بدم تمكين الكاذب من المعجزات واذا خيل بسحر ونحوه اظهر الله فضيخته عن  
 قرب فله الحمد على معاملته في ذلك ونحوه بمحض الفضل والكرم ويجوز ان تظهر  
 المعجزة على يد الكاذب لو انخرقت العادة ولا يحصل حينئذ بها علم صدقه والا  
 لكان الجهل علما وتجويز خرق العادة عند حصول العلم بالصدق في حق المحق  
 لا يقدر في العلم اذ لا يلزم من جواز الشيء وقوعه ألا ترى اننا نجوز استمرار

عدم العلم مع علمنا ضرورة بوجوده اذ معنى الجواز انه لو قدر واقعا لم يلزم منه محال لذاته لا انه محتمل الوقوع

(ش) هذا الكلام في غاية الوضوح وحاصله انه يجوز على القول بان دلالة المعجزة عادية ان تظهر المعجزة على ايدي الكذابين ولا يكون العلم حينئذ حاصلًا بنبوّتهم والا انقلب العلم جهلا الا انه سبحانه تفضل بعدم خرق العادة في هذا الامر فلم يظهر المعجزة قط على يد كذاب بل عاداته ان يفصح كل من اراد ان يبرز بمنصب النبوة وليس من اهلها هذا فيما علم بالاستقراء من عاداته تعالى فيما مضى واما في المستقبل فقد كفانا الله هذه المؤنة بحصول العلم القطعي بان النبي صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين فكل من ادعي بعده منصب النبوة فليس الا الاسلام أو السيف ولا يلتفت الى قوله ولا الى الخارق الذي يظهر على يده وقد الزم المعتزلة الاصحاب جواز صدور المعجزة على ايدي الكذابين من جهة اخرى وهي ان قالوا من مذهبكم ان الله يضل من يشاء ولا يتعين في حقه مراعاة صلاح ولا اصلاح فما الذي يؤمنكم من خلق خوارق العادات على وفق دعوى المدعين للنبوة ويكون المراد من ذلك اظهار الضلالات فاما القائلون بالرأبين الاولين في وجه دلالة المعجزة فاجابوا على مقتضى الوجهين اما على الاول فقالوا نعم يجوز للباري تعالى الاضلال لكن لا بالمعجزة لاستحالة ذلك معها كما يجوز خلق السواد في محل معين ولكن لا مع وجود البياض والمعية في النقيضين محال والاضلال بالدليل قلب الدليل شبهة والعلم الحاصل عنه جهلا وذلك محال واما على الثاني وهو ان الدليل من جهة المواضع فقالوا يجوز ان يضل لا بالخلق في القول واذا كانت المعجزة تنزل منزلة التصريح بكلام ناص على التصديق فلا يصح الاضلال به لاستحالة الخلف في خبره تعالى فكذا لا يصح



الاضلال بما يدل على التصديق وان كان بحكم المواضعه واما على الرأي الثالث وهو ان دلالة المعجزة عادية فأمر الجواب أيضاً سهل وهو ان آية صدق النبي صلى الله عليه وسلم حصول العلم لنا عن تلك المعجزة فاذا حصل اتقى معه احتمال عدم الصدق لان العلم لا يمتثل التقيض بوجه من الوجوه والا انقلب جهلا وتجويزنا عقلا كذب المحق الذي يقينا صدقه لا يقدر في العلم بصدقه لان معنى جواز الكذب في حقه انه لو وقع بدلا عن الصدق الواقع في حقه لم يلزم منه محال لا ان معناه احتمال وقوع الكذب في حقه تعالى وكثيرا ما نعلم وقوع أشياء علماً ضرورياً مع تجويزنا عقلا نقيض ذلك الواقع وذلك كعلمنا بوجودنا فانه لا يستريب فيه عاقل وان كنا نجوزُ عدمنا بمعنى لو استمر عدمنا ولم نوجد اصلا لم يلزم منه محال لا بمعنى ان عدمنا يمتثل الحصول لنا حال علماً بوجودنا (قوله) في المحق الاولي تعلقه بنخرق العادة اي تجويزنا عقلا خرق المادة في حق المحق بمعنى لو كان الواقع في حقه الكذب بدلا عن الصدق الذي علماً وقوعه في حقه كما علمت لما لزم منه محال لا يقدر في علماً بصدقه

(ص) واذا علم صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام لدلالة المعجزة وجب تصديقهم في كل ما اتوا به عن الله تعالى ويستحيل عليهم الكذب عقلا والمعاصي شرعاً لاننا مأمورون بالافتداء بهم فلو جازت عليهم المعصية لكننا مأمورين بها قل ان الله لا يأمر بالفحشاء وبهذا تعرف عدم وقوع المكروه منهم ايضاً بل والمباح على الوجه الذي يقع من غيرهم وبالله تعالى التوفيق

(ش) الكلام في عصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام في موضعين احدهما قبل النبوة والثاني بعدها اما حكمها قبل النبوة فالذي ذهب اليه اكثر الاشاعرة وطائفة كثيرة من المعتزلة الى انه لا يمنع عقلا على الانبياء عليهم

الصلاة والسلام قبل البعثة معصية كبيرة كانت أو صغيرة وذهب بعض اصحابنا الى انه يمتنع ذلك وهو مخار القاضي عياض على انه قال تصور المسئلة كالممتنع فان المعاصي انما تكون بعد تقرير الشرع اذ لا يعلم كون الفعل معصية الا من الشرع وقال بعض اصحابنا الامتناع بالسمع اذ لا مجال للعقل لكن دل السمع بعد ورود الشرع على انهم كانوا معصومين قبل البعثة وذهب الروافض الى امتناع ذلك كله عليهم عقلا قبل البعثة وواقفهم اكثر المعتزلة في امتناع وقوع الكبائر منهم عقلا قبل البعثة ومعمد الفريقين التقيح العقلي لان صدور المعصية منهم مما يحقرهم في النفوس وينفر الطباع عن اتباعهم وهو خلاف ما اقتضته الحكمة من بعثة الرسل فيكون قبيحاً عقلا وقد سبق الكلام على فساد اصل التحسين والتقيح العقليين واما بعد النبوة فالاجماع على عصمتهم من تعدد الكذب في الاحكام لان المعجزة دلت على صدقهم فيما يباغون به عن الله تعالى فلوجاز تعدد الكذب عليهم لبطلت دلالة المعجزة على الصدق واما جواز صدور الكذب منهم في الاحكام غلطاً او نسياناً فمنع الاستاذ وطائفة كثيرة من اصحابنا لما فيه من مناقضة دلالة المعجزة القاطعة وجوزه القاضي وقال ان المعجزة انما دلت على صدقهم فيما يصدر عنهم قصداً واعتقاداً قال القاضي عياض لا خلاف في امتناعه سهواً او غلطاً لكن عند الاستاذ بدليل المعجزة القائمة مقام قول الله تعالى صدق عبيدي وعند القاضي بدليل الشرع واما غير المذكور من المعاصي القولية والفعالية فالاجماع على عصمتهم من تعدد الكبائر وصغائر الحسة خلافاً لبعض الخوارج واما اتيان ذلك نسياناً او غلطاً فقال الامدي اتفق الكل على جوازه سوى الروافض وهذا الذي ذكره لا يصح بل اتفقوا على امتناعه فقال القاضي والمحققون بدليل السمع وقال الاستاذ وطائفة كثيرة منا ومن المعتزلة وبدليل

العقل ايضاً واما الصغائر التي لاختسة فيها فجزوا عمدا وسهوا الا كثرون وبه قال ابو جعفر الطبري من اصحابنا ومنعه طائفة من المحققين من الفقهاء والمتكلمين عمدا وسهوا قالوا لاختلاف الناس في الصغائر لان جماعة ذهبوا الى ان كل ما عصى الله به فهو كبيرة ولان الله امر باتباعهم وافعالهم يجب الاقتداء بها عند اكثر المالكية وبعض الشافعية والحنفية فلو جازت منهم المعصية لسكننا ما مورين باتباعهم فيها قلت وبهذا تعرف عدم جواز وقوع المكروه منهم فالحق ان افعالهم دائرة بين الوجوب والتدب والاباحة وليس وقوع المباح منهم كوقوعه من غيرهم وهو ان يقع منهم بحسب مقتضى الشهوة بل لعظيم معرفتهم بالله تعالى وخوفهم منه واطلاعهم على ما لم يطلع عليه غيرهم لا يصدر منهم المباح الا على وجه يصير في حقهم طاعة وقرابة كقصدهم تشريعه او التقوى به على طاعة الله ونحو ذلك مما يليق بمقاماتهم الرفيعة واذا كان اهل المراقبة من اولياء الله تعالى بلغوا في الخوف منه تعالى ورسوخ المعرفة ما منعهم ان تصدر منهم حركة او سكون في غير رضاه تعالى فكيف بانبيائه تعالى ورسله صلوات الله وسلامه على جميعهم

( ص ) ❖ فصل ❖ ونبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم قد علم

ضرورة ادعائه الرسالة وتحدي بمعجزات لا يحاط بها

( ش ) نظم الدليل في اثبات نبوة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم

ان يقال نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى الرسالة وظهر الخارق على وفق دعواه مع العجز عن معارضته فهو رسول الله تعالى ينتج ان نبينا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم رسول الله جل وعلا أما الصغرى فهي معلومة بالتواتر الذي ينقله الموافق والمخالف والتواتر يفيد العلم بضرورة على ما نقرر في اصول الفقه واما دليل الكبرى فقد تقدم في وجه دلالة المعجزة واعلم ان من المنكرين لنبوة نبينا ومولانا

محمد صلى الله عليه وسلم اليهود وهم فرقتان فرقة امتنعت من تصديقه لما تضمنته شريعته من نسخ شريعة موسى صلى الله عليه وسلم وزعموا ان النسخ محال وتمسكوا في احواله على ان النسخ يستلزم البداء وبعضهم تمسك في احواله على النقل فقالوا ان موسى عليه السلام نص على ان شريعته لا تنسخ وانه قال تمسكوا بالسبت ابدا انفرقة الثانية تعرف باليسوية قالوا محمد عليه الصلاة والسلام رسول لكن الى العرب خاصة والرد على من احوال النسخ للبداء ان يقال ما تعني بالبداء ان عنيت ان الله تعالى ظهر له من الحكمة ما كان خافيا عليه عند شرع الحكم الاول ولذلك نسخته فلا نسلم لزوم ذلك في النسخ فانه لو استلزم تصرفه في افعال عباده بمنع ما اطلقه في وقت واطلاق ما منعه في وقت البداء لاستلزم تصرفه فيهم بافعاله من نقلهم من الصحة الى المرض ومن المرض الى الصحة ومن الغنى الى الفقر ومن الفقر الى الغنى ومن الحياة الى الموت واذا لم يدل الثاني فلا يدل الاول كيف ومن المعلوم انه لا يمنع في الحكمة ان يأمر الحكيم مر يضا باستعمال الدواء في وقت ثم ينهيه عنه في وقت آخر لعلمه بصلاحه في الحالين فن الحكمة نهيمهم عن القتال في اول الاسلام لقلتهم وايجابهم عليهم عند كثرتهم اذ قال الله تعالى قاتلوا المشركين كافة هذا اذا نزلنا الى القول باعتبار الصلاح والاصح والافهمقدنا ان الله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا يستل عما يفعل وهم يسئلون ثم نقول لليهود وقوع الخارق على وفق دعوى المتحدي مع العجز عن معارضة من تحدي عليه لا يخلو اما ان يدل على صدق مدعي الرسالة أولا فان لم يدل لزم ان لا تقوم دلالة على صدق موسى عليه السلام على زعمكم وان دل وجب تصديق محمد وعيسى عليها السلام واما النسخ فهو لازم في شرعهم أيضا اذ قد ثبت من نص التوراة ان الله تعالى قد قال لنوح عليه السلام حين خرج

من السفينة اني جاعل كل دابة مأكل لك ولذريتك واطلقت ذلك لكم  
كسائر العشب ما خلا الدم وقد حرم بعد ذلك في التوراة أشياء كثيرة وفي  
التوراة ان من شريعة آدم عليه السلام جواز نكاح الاخت وقد حرموا ذلك  
وقد كان من شرع يعقوب عليه السلام الجمع بين الاختين وقد حرموه وقد كان  
العجل في السبت قبل شريعة موسى عليه السلام مباحا ثم حرمه موسى عليه  
السلام ولم يكن الختان واجبا لذوي الولادة وقد أوجبوه واما دعوى ان موسى  
عليه السلام نص على ان شريعته لا تنسخ فهذا مما لقنه لهم ابن الراوندي وقد  
كان يعلم الفرق الشبه طالبا للدنيا ولا يخفى كذب هذا النقل اذ لو كان حقا لما  
ظهرت المعجزة على يد عيسى عليه السلام ولا على يد نبينا ومولانا محمد صلى الله  
عليه وسلم كما لم تظهر ولا تظهر على يد احد بعد نبينا صلى الله عليه وسلم اذ قال  
لا نبي بعدي وأيضاً لو كان ذلك النقل حقا لكان اولى الازمنة بذكره والاحتجاج  
به الزمان الذي دعاهم فيه نبينا صلى الله عليه وسلم الى الاسلام وقد بانوا حينئذ  
في اخفاء نوره جهدهم حتى غيروا صفته في كتبهم وفي غيرها ولم يحتج احد منهم  
بذلك مع شدة حرصهم عليه وتوفر الدواعي على نقله لو كان موجودا حقا وأما  
اليسوية فاذا سلموا انه عليه الصلاة والسلام مرسل الى العرب خاصة لزمهم  
تصديقه في جميع ما أخبر به وقد أخبر انه رسول الى الكافة وانه مبعوث الى  
الاحمر والاسود فاقرارهم بنبوته ثم تكذيبه في انه رسول لجميع اهل الارض  
لا يخفى تناقضه لكل عاقل

(ص) وفضلها القرآن العظيم الذي لم تزل تفرع اسمااء البلاء بتضليل  
كل دين غير الاسلام آياته وتحرك لطاب المعارضة على سبيل التمييز حمية  
اللسن المتوقدي الفظة الاقوياء المعارضة نظا وثرا الخائضين في كل فن من

فنون البلاغة طولا وعرضا بحيث لا تغلب عن معارضتهم امنع كلمة وان لم يعرض فيها بعجزهم فكيف وهم يسمعون في تعبيرهم صريح قوله تعالى فأتوا بعشر سور مثله مفتريات ثم تنزل معهم فقال فأتوا بسورة من مثله ثم صرح بعجز الجميع جنهم وانسهم مفترقين او مجتمعين فقال قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ومع ذلك لم تتحرك انفتهم وهم المحبولون عليها ومن عاداتهم أنهم لا يتماكون معها ضبط انفسهم عند ورود ادنى معارض يقدح في مناصبهم وان كان في ذلك حنف انفسهم فكيف بما هو من نوع البلاغة التي هي كلامهم وتذب فيهم ديباً حتى انهم بها في كل واد يهيمون لكن القوم اخرسهم انهم احسوا ان الامر الهى لا يمكن مقاومته اما لانه ليس في طوقهم وهو الاصح او للصرفة وهما قولان ومن لم يستحي منهم وانتدب لمقاومة هذا الامر الهى كسيامة افترض واتي بخرفة يتضاحك منها الى قيام الساعة ولو انهم نقل لهم القرآن قل غيره من الكلام نقل احاد لا يمكن الاعتذار عنهم بمدم الوصول كلاب امتلات بجماته وصحفه واشارة امره الارض كلها سهلها وجباها بدوها وحضرها برها وبجرها مؤمنها وكافرها جنها وانسها وتطاوت ازمته على تلك الصفة قريباً من تسعائة سنة افيستريب عاقل بعد هذا في كونه من عند الله جل وعلا صدق به نبيه صلى الله عليه وسلم هذا مع ما فيه من الاخبار قبل الوقوع بالغيوب المطابقة ومحاسن علوم الشريعة المشتملة على ما لا يقدر البشر على ضبطه من المصالح الدنيوية والاخروية وتحرير الادلة والرد على المخالفين بالبراهين القطعية وسرد قصص الماضين وتركية النفس بمواعظ يغرق في ادنى بحارها جميع وعظ الواعظين هذا كله على يد نبي أمي لم يخط قط كتاباً ولا حصلت له مخالطة لذوي علم ما يمكن بها تحصيل ادنى شيء من ذلك

علم ذلك كله بالضرورة وما كنت تلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك اذا  
لارتاب المبطلون

(ش) اعلم أن لشينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم آيات ومعجزات  
كثيرة لا حصر لها والفرق بين الآية والمعجزة ان الآية تدل على صحة ما جاء  
به وان لم يتحد بها والمعجزة مشروطة مع ذلك بالتحدي ومعجزته العظمى التي  
تحدي بها على الكافة القرآن وقد أجمع المسلمون قاطبة على انه معجز واختلفوا في  
تعيين الوجه المعجز الذي به تحدى منه وان اشتمل على وجوه من الاعجاز فقال  
بعض المعتزلة اعجازه اسلوبه ونظمه الخاص فقط وقال قوم اعجازه فصاحته  
وجزائته فقط وقال امام الحرمين والقاضي اعجازه بالمجموع وقال قوم اعجازه  
بالصرفه عن معارضته وان كان في مقدورهم وهو قول لابي الحسن الاشعري  
وهو قول النظام من المعتزلة قال النظام كانت العرب تقدر على النطق بمثله قبل  
مبعثه عليه السلام فلما بعث سلبوا هذه القدرة وقال قوم اعجازه في جملة عدم  
مناقضته في آياته وتصديق بعضها بعضاً وقال قوم اعجازه انبأؤه عن المغيبات فيما  
مضى وفيما هو آت وقال قوم اعجازه موافقته لقضايا العقول وقال بعض الحديثين  
اعجازه انه قديم وقال قوم اعجازه بأنه عبارة عن الكلام القديم واحسن هذه  
الاقوال القول الذي اختاره القاضي وامام الحرمين فانه عليه الصلاة والسلام  
تحدى بسورة من القرآن وهي مشتملة على الامر بين معا الجزالة والاسلوب الخاص  
وانما يتحقق الايمان بمثلها عند الايمان بالمشتمل على الوجهين معا قال الشاعر الملق  
اذا جرد قصيدة بليغة ودعي الى المعارضة بمثلها فعورض بخطبة بليغة أو نثر  
مرسل بالغ اقصى الفصاحة لم يكن الآتي بذلك معارضاً لها ولو أتى شاعر بمثل  
وزن شعره عارياً عن فصاحته وجزائته لم يكن معارضاً له وهو نظير معارضته

مسيلة الكذاب له بترهاته التي يتضحك منها وأما من ذهب الى ان اعجازه  
 بالصرفة فقد ذهب التنبيه على ضعفه فانه لو كان لقل عنهم شيء من ذلك فيما  
 مضى ولو نقل لوجد فانه مما تتوفر الدواعي على نقله وايضاً فلو كان اعجازه بالصرفة  
 لكان كونه في ادنى مراتب الفصاحة انسب لظهور اعجازه كيف ولا خلاف أنه  
 في أعلام مراتب البلاغة وأما من قال اعجازه في جملته بعدم التناقض فيه على طوله  
 وتصديق بعضه بعضاً فلا ننكر ان ما ذكره من اعظم دليل على انه من لدن  
 حكيم عليم ولذا وصفه تعالى بأنه لا يأتيه الاطل من بين يديه ولا من خلفه  
 تنزيل من حكيم حميد الا ان التحدي لم يقع بذلك وأما من قال اعجازه انبأوه  
 عن المغيبات فلا ننكر ايضاً اشتماله على ذلك وانه من اصدق الآيات الا انه لم  
 يقع التحدي به اذ لا تحقق له في كل سورة والتحدي وقع بمطابق سورة وان لم  
 تشتمل على المغيبات وأما من قال اعجازه بموافقته لقضايا العقول فلا ننكر ايضاً  
 ان ذلك وصفه لكن التحدي لم يقع بذلك وأما من قال اعجازه لانه قديم فلا يصح  
 لانه ان أراد بالقديم ما دل عليه فقد سبق ان من شروط المعجزة ان تكون فعلاً لله  
 تعالى وان اراد العبارات الدالة فلا يخفى انها حادثة وأما من قال اعجازه انه  
 عبارة عن الكلام القديم فلا يصح ايضاً فانه لا يمتنع ان يعبر بالكلام القديم بلفظ  
 غيره معجزاً واذا تقرر أن المعجز على المختار المتحدي به البلاغة وان التحدي قد  
 استقر بالآتيان بسورة فقد قال بعض اصحابنا هذه السورة هي المشتملة على أي  
 التعجيز وهذا ضعيف لان لفظ السورة فيها منكر مطلق فلا يقيد بمثلها قدراً وقال  
 الجمهور من اصحابنا يكفي اقصر سورة كالعصر والكوثر والذي ارتضاه القاضي في  
 كتاب المقض وارتضاه ابو اسحاق ان الاعجاز انما يتعلق بقدر ما من الكلام  
 بحيث يتبين فيه تفاضل ذوي البلاغة وهذا لا يتبين الا فيما طال من السورة



بعض الطول قال وهذا لا ينضبط بحروف وكلام وانما يصار في مثله الى المتعارف بين اهل الخبرة والدراية بالبلاغة والنظم وقد اعترض بعض اهل الزبغ والضلال على معجزة القرآن فقال انكم زعمتم أن وجه اعجازه فصاحته وجزالته ونظمه وبلاغته ثم اختلفتم اختلفا كثيرا على ما نقلتموه من تفاصيل الاقوال في ذلك فان من يزعم أن ذلك هو النظم فقط فقد انكر كون الفصاحة والجزالة فيه معجزة وبالعكس ومن زعم انه الصنف فقد انكر الوجهين جميعا ومن قال بغير الصنف فقد انكر كون الصنف معجزا وحق المعجزة ان تكون ظاهرة لكل بحيث لا يستراب فيها البتة والجواب ان عجز الخلق عن معارضته بسورة من مثله معلوم ظاهر لا يستراب فيه البتة ولم يخلف فيه احد وبهذا يعرف كونه معجزة والاختلاف بعد ذلك في وجه اعجازه لا يقتضي الخلاف في كونه معجزة ولا في عدم ظهور ذلك وانما هو خلاف في تحقيق الوجه الذي جاء منه الاعجاز وقد بينا في اصل العقيدة عجز الباغء عن معارضته بيانا شافيا لا يحتاج الى شرح ( قوله ) الاقوياء العارضة هي القوة والقدرة على الكلام ( قوله ) واتي بمخرقة اي مضحكة وحق لدالتها على خرفه وهذا كقوله عند ما سمع سورة الفيل الفيل ما الفيل وما ادراك ما الفيل له ذنب وثيل وخرطوم طويل وان ذلك في خلق ربنا لقليل والواو في قوله وثيل للعطف والثيل الذكر وحكي عنه ما هو أسخف من هذا مما هو معروف مشهور ( تنبيه ) قال ابن التلمساني الفصاحة عبارة عن دلالة اللفظ على المعنى بشرط ايضاح الغرض منه والجزالة عبارة عن دلالة على معناه بشرط قلة حروفه وتناسب مخارجها والنظم عبارة عن الاسلوب الخاص في ترتيب الاقوال بعضها مع بعض ثم الحسن فيه بحسب تناسب الكلمات في مواردها وذلك أنواع واصناف ومجموع الجزالة والنظم هو البلاغة قلت والمشهور

بين البيانين ان الفصاحة يوصف بها الكلمة والكلام والمتكلم فمعناها في الكلمة ان تكون خالصة من تنافر الحروف احترازا من نحو قوله • غدايره مستشزرات الى العمل • والمحكم في ذلك الذوق السليم ومن الغرابة احترازا من قوله ما لكم تكا كاتم علي "كتكا كتمكم على ذي جنة افرنقوا عني ومن ضعف القياس احترازا من قوله • الحمد لله العلي الاجل • اذ قياسه الاجل بالادغام وبعضهم يزيد وان تكون غير مكروهة في السمع احترازا من قوله • كريم الجرشي شريف النسب • واما معناه في الكلام فان تكون كلماته فصيحة على ما سبق لا تنافر بينها احترازا من نحو قوله

وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر

سالم من ضعف التأليف احترازا من ضرب غلامه زيدا ومن التعقيد المعنوي احترازا من نحو قوله

وما مثله في الناس الا ملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه

واما معناها في المتكلم فهو ان تكون له ملكة يقدر بها على التعبير باللفظ الفصيح عما يقصده من كلمة أو كلام واما البلاغة فلا يوصف بها الا الكلام والمتكلم أما معناها في الكلام فهو ان يكون فصيحاً جارياً على ما يقتضيه الحال أي السبب الذي ورد الكلام لاجله كالكلام الوارد لدفع انكار منكر فانه يناسبه ان يؤكده بحسب مراتب الانكار والوارد لافادة خالي الذهن من الحكم الذي يناسبه ان ياتي اليه الكلام غير مؤكده والوارد لافادة من هو مشعر بالحكم شك فيه يستحسن ان يؤكده الكلام من غير وجوب وقد يعكس الامر في هذه الثلاثة لعوارض تقتضي ذلك والاحوال وما يليق بها متسعة جدا مقررة قواعدها في فن علم المعاني وأما معناها في المتكلم فهي ملكة يقدر بها على التعبير

بكلام بليغ فعلم من هذا أن البلاغة اخص من الفصاحة فكل بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغا وقد تطاق احداها على الاخرى توسعا وللبلاغة طرفان اعلا وهو الاعجاز والمحكم فيه الذوق وادنى وهو ما اذا بدل عن حالة التحقق عند البلقاء بأصوات الحيوانات وبينهما مراتب لا تكاد تنحصر

(ص) ثم هذا الى ماله من المعجزات التي لا تحصى ثم الى ما جبات عليه ذاته الكريمة من الكمالات التي كادت أن تفصح بل افصحت قبل مبعثه برسالته خلقا وخالقا ثم مع ذلك كله أكد الله تعالى صدقه بذكره باسمه وجميع وصفه في الكتب الماضية قال تعالى الذين يتبعون الرسول النبي الامي الاية واطلق السنة الاحبار قريبا من مبعثه بجميع ذلك حتى انه سبحانه بفضلهم مما أكد به زوال اللبس عن نبوته ان منع العرب قبله من التسمي باسمه الخاص به لا أناسا قليلين تسموا قريبا من مولده باسمه رجاء حصول النبوة لهم لما سمعوا من الاحبار ثم من عظيم فضل الله تعالى في ازالة اللبس انه لم يطاق لسان احد من أولئك الذين تسموا باسمه بدعوى النبوة

(ش) يعني ان الدال على نبوة نبيا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم اشياء كثيرة كل واحد منها يصلح لان يكون دليلا مستقلا لو انفرد كيف وقد اجتمعت كلها فيه ومرجعها الى طريقين عقلي ونقلي اما العقلي فوجوه احدها معجزة بلاغة القرآن على ما سبق وثانيتها انه صلى الله عليه وسلم اخبر عن المغيبات فطابقت خبره فمنها ما ورد في القرآن العظيم ومنها ما ورد في الاخبار اما الذي ورد في القرآن فإنه قوله تعالى وهم من بعد عليهم سينغلبون وكان كما اخبر لان الروم غلبوا فارس بعد غلبهم على الروم وقوله تعالى ان الذي فرض عليك القرآن لرادك الى معاد اي الى مكة وقد رده الله تعالى اليها وقوله تعالى قل للخالفين

من الاعراب استدعون الى قوم اوّلي بأس شديد وقد وقع ذلك لان المراد بقوم  
اوّلي بأس عند بعضهم بنو حنيفة وقد دعا ابو بكر رضي الله عنه الى قتالهم وعند  
آخرين هم فارس وقد دعا عمر رضي الله عنه الى قتالهم وقوله تعالى وعد الله  
الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض والمراد بهم الصحابة  
رضي الله عنهم بدليل قوله منكم و بدليل قوله وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا  
وكانوا هم الخائفين في صدر الاسلام وأما الذي ورد في الاخبار فانه قوله عليه  
الصلاة والسلام الخلافة بعدي ثلاثون سنة وكانت خلافة الخلفاء الراشدين  
هذا القدر وقوله عليه الصلاة والسلام اقتدوا بالذين من بعدي ابي بكر وعمر  
وهذا اخبار عن بقائهما بعده فكان ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام لعمار بن  
ياسر رضي الله عنه تقتلك الفئة الباغية فقتل مع علي رضي الله عنه يوم صفين  
وهذا ايضاً يدل على خلافة علي رضي الله تعالى عنه بعده وقوله عليه الصلاة  
والسلام للعباس حين أسره العدو اقد نفسك انك ذو مال فقال لا مال عندي  
فقال صلى الله عليه وسلم اين المال الذي وضعت عند ام الفضل وليس معكما  
آخر فقلت ان اصببت في سفري فللفضل كذا ولعبد الله كذا فقال العباس  
والذي بعثك بالحق ما علم هذا احد غيري وانك لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأسلم ومنها اخباره عن موت النجاشي حين موته ونحو هذا مما هو كثير مشهور  
الوجه الثالث انه عليه الصلاة والسلام قد باغ في الحكمة النظرية كمعرفة الله  
وصفاته واسمائه واحكامه وفي الحكمة العملية وهي علم الاخلاق وسياسة البدن  
وتدبيراً من الخلق المبالغ العظيم الذي لا يمكن للعقلاء الوصول اليه في مئتين من  
السنين ووصل اليه بغتة من غير تعلم ولا مخالطة لاحد معروف بالعلم الوجه الرابع  
انه نقل عنه معجزات كانشقاق القمر وتسليم الحجر وقيام الشجر وتسبيح الحصا

واحياء الموتى وتكثير الطعام القليل ونبوع الماء من بين اصابعه وحنين الجذع  
 وشكايه الناقة وشهادة الشاة السمومة الى غير ذلك مما لا ينحصر وهو مشهور  
 مستفيض في كتب الاحاديث وبعضه وصل التواتر الوجه الخامس الاستدلال  
 بسيرته واوصافه التي تواترت اليها وهي كثيرة احدها ملازمة الصدق من اول  
 عمره الى آخره فان احدا ما سمع منه كذبة قط وقد اعترف له اعداؤه بذلك  
 وايضاً لو صدر منه الكذب ولو مرة في عمره لنبذه اعداؤه بذلك وثانيها ترك  
 الدنيا والاعراض عن زخارفها على الدوام حتى ان قر يشأ عرضوا عليه المال  
 والزوجة والرياسة لترك هذه الدعوى فلم يلتفت اليها وثالثها كان في اعظم  
 الدرجات في السخاوة حتى انه سبحانه عاتبه عليها بقوله ولا تبسطها نكل البسط  
 والشجاعة حتى انه لم يفر قط ولا تزحزح للفرار في معركة قط حتى في يوم احد  
 ونحوه مما عظم فيه الرعب ورابعها كان في غاية الفصاحة والبلاغة حتى ان فصاحته  
 قد اعيت بلغاء الخطباء من العرب العرباء ولذا قال صلى الله عليه وسلم اوتيت  
 جوامع الكلم وخامسها انه عليه الصلاة والسلام تحمل في أداء الرسالة انواعاً من  
 المشاق والمتاعب لا يتبت معها الا من هو على الحق من الله تعالى وهو مع ذلك  
 مصر على دعوى الرسالة ولم يظهر في عزمه فتور ولا في اسراره قصور وسادسها  
 انه عليه الصلاة والسلام كان مع اهل الدنيا في غاية الترفع ومع الفقراء  
 والمساكين في غاية النواضع وسابعها ما كان عليه من حسن الخلق حتى انه  
 لا يزداد مع الغضب الا حلاً وثامنها حسن زاته الكريمة وما اشتملت عليه من  
 الخاس التي هي خرق عادة ولم توجد لبشر سواه وما احسن قول عبد الله بن رواحة  
 الا بصاري رضي الله عنا في ذلك يشير الى محاسنه صلى الله عليه وسلم  
 خلقاً وخلقاً

لو لم يكن فيه آيات مبيّنة لكان منظره نبيك بالخبر  
ولهذا لما سلم ابو ذر رضي الله عنه عند رؤيته اياه قال لما رأيت وجهه  
عرفت انه ليس وجه كذاب ولا خفاء ان مجموع هذه الاوصاف بل بعضها  
لا يكون لغير الانبياء عليهم الصلاة والسلام واما النقل فهو نصه تعالى على نبوته  
في الكتب الماضية وذكر الانبياء له وايضا وهم على اتباعه وهذا الدليل وحده  
كاف بدون المعجزة فان شهادة من ثبتت نبوته لأحد بالنبوة دليل قاطع على ثبوت  
نبوته وان لم تظهر معجزة على يده وقد تواترت عن الاحبار الاخبار عن كتبهم  
وانبيائهم بنبوته قبل بعثته معينين اسمه وبلده وصفته وايضا فلم يزل نص نبوته  
والحمد لله موجودا في التوراة والانجيل والزابور الى الآن مع مبالغتهم في تبديلها  
وذلك يدل على الاعتناء بامرهم فيها وكثرة ترديد ذكره فيها على وجه لا يزال  
جميعه التبديل وقد اطلع علماؤنا رضي الله عنهم على كثير من تلك النصوص فيما  
بايدي اليهود والنصارى من الكتب الآن فمنها أن في المصحف الخامس من  
التوراة التي بأيديهم الى الآن قال الله تعالى لموسى ابن عمران اني اقيم لبني  
اسرائيل من بني اخوتهم نبيا مثلك اجعل كلامي على فيه فمن عصاه انتقمته منه  
فقوله تعالى من بني اخوتهم نبيا يدل على ان هذا النبي ليس من بني اسرائيل فلا  
محالة انهم اما من العرب او الروم فأما الروم فلم يكن منهم نبي سوى ايوب عليه  
السلام وكان قبل موسى بزمان فتعين ان المراد بالاخوة العرب فالذي بشرت به  
التوراة اذن نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم قال بعض علماء قرطبة ناظرني  
يوما احد احبار اليهود واهل الذكاء منهم في هذا فقال هذا كله صحيح لا أجد  
فيه اعتراضا عليه غير انه قال تعالى ساقيم لبني اسرائيل ولم يكن محمد صلى الله  
عليه وسلم رسولا الا الى العرب فقلت له ما على وجه الارض من يجهل امر محمد

صلى الله عليه وسلم وانه قال بعثت لي الاحمر والاسود والحر والعبد والذکر  
 والاني وهذا كتابه ينطق انه مبعوث الى الخلق كافة قلت وليس في قوله تعالى  
 ساقيهم لبني اسرائيل نبيا ما يقتضي انحصار بعثته لهم فقط اذ ليس فيه شيء من  
 ادوات الحصر وانما عينوا بالذکر لدفع ما يتوهمون انه لا يبعث اليهم من ليس  
 منهم ثم قال هذا العالم القرطبي فقال هذا الخبر ما يمكنني ولا غيري دفع ذلك  
 وبذلك اخبرنا اسلافنا اليهود عنه انه قال بعثت الى الخلق كافة الا فرقة من  
 فرق اليهود يقال لها العيسوية نقول بنبوته ومعجزاته وتكرر انه بعث الى غير  
 العرب ولسنا على شيء مما هم عليه ثم عطف على يهودي الى جنبه وقال له نحن  
 قد جرى نشأتنا على اليهودية وتالله ما أدري كيف يكون الخلاص من امر هذا  
 العربي وفي التوراة ايضا جاء الله من جبل سيناء وشرق من جبل ساغين  
 واستعان من جبل فاران ومعه جماعة من جبال فاران فحجيتهم تعالى من جبل  
 سيناء عبارة عن مجيء امره وشرعه لموسى عليه السلام وانزاله التوراة عليه فيه  
 اذ عليه كلم الله موسى عليه السلام فهو على حد قوله تعالى في القرآن وجاء ربك  
 والملك صفاً صفاً واشراقه من جبل ساغين عبارة عن انزاله الانجيل على عيسى  
 عليه السلام واظهار دينه لان ساغين من جبال الروم واستعملانه من جبال فاران  
 عبارة عن انزاله القرآن وبعثه نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم منها اذ  
 لا خلاف أن فاران هي مكة وقد قال الله تعالى في التوراة ان الله تعالى اسكن  
 هاجر وابنها اسماعيل فاران وانظر تعبيره في التوراة عن ظهور شرع نبينا ومولانا  
 محمد صلى الله عليه وسلم بالاستعلان المؤذن بكمال الظهور فهو نظير قوله في  
 القرآن ليظهره على الدين كله وقال في التوراة ايضا لهاجر ام اسماعيل حين دعته  
 قد سمعت خشوعك في اسماعيل وستكون يده فوق يد الجميع ومعلوم ان اسماعيل

عليه السلام وولده لم تكن ايديهم الا تحت يدا سمحاق لان في ولد اسمحاق كانت النبوة فلما بعث الله نبيا ومولانا محمداً صلى الله عليه وسلم جعل يد بني اسماعيل فوق يد الجميع ورد النبوة فيهم فأغناهم وأعظمهم وبارك عليهم جداً كما قال في التوراة وفي الزبور التي بايديهم الان ذكر صفة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وقال فيه ويجوز من البحر الى البر ومن منقطع الانهار الى منقطع الانهار وانه يخر أهل الجزائر بين يديه على ركبهم ويجاس اعداؤه بالتراب وتأتبه ملوكهم بالقرايين وتسجد له وتدين له الامم بالطاعة والانتقياد لانه يحاص المضطر البائس من هو أقوى منه وينقذ الضعيف الذي لا ناصر له ويرأف بالضعفاء والمساكين وانه يعطي من ذهب بلاد سبأ ويصلي عليه في كل وقت ويدوم أمره الى آخر الدهر وفي الزبور ايضاً ان الله اظهر من صهيون اكيلاً محموداً فالأكليل كناية عن الرياسة ومحمود هو نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وفي الزبور ايضاً ليفرح اسرائيل بخالفه وبنو صهيون من أجل ان الله اصطفى لهم أمة واعطاهم النصر وشدد الصالحين منهم بالآكرامة يسبحون الله على مضاجعهم ويكبرونه بأصوات مرتفعة بايديهم سيوف ذوات شفرين لئن تقم من الامم الذين لا يعبدونه يوثقون الامم بالقيود واشرافهم بالاغلال فانظر من هذه الامة التي سيوفها ذوات شفرين ينقم الله بها من الامم الذين لا يعبدونه ومن المبعوث بالسيف من الانبياء ومن الذين يكبرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم بأصوات مرتفعة بالأذان وفي الزبور ايضاً نقلد ايها الجبار السيف فان ناهم سك وشرائعك مقرونة بيمينك وسهامك مسنونة والامم يخرون تحتك وفيه ايضاً يقول الله لداود عليه السلام سيولد لك ولد ادعى له ابا ويدعى لي ابناً فقال داود عليه السلام اللهم ابعث جاعل السنة كي يعلم الناس انه بشر فولد داود الذي دعى ابناً لله تعالى هو عيسى عليه



السلام لانه من احفاد داود عليه السلام فاعثر كيف دعا داود عليه السلام  
 الله تعالى حين اقرعه ما اخبره به من شأن ولده عيسى عليه السلام ان يبعث الله  
 تعالى جاعل السنة وكاشف الغمة نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم ليعلم الناس ان  
 عيسى عليه السلام بشر عبد لله تعالى وايس بابن لله وكذا قال المسيح في الانجيل  
 التي بايدي الكفرة اليوم اللهم ابث البارقليط ليعلم الناس ان ابن الانسان بشر  
 وقال ايضاً في الانجيل الذي بايديهم عن يوحنا البارقليط لا يجيئكم ما لم اذهب  
 فاذا جاء ونج العالم على الخطيئة ولا يقول من تلقاء نفسه شيئاً ولكنه مما يسمع  
 بكمكم ويسوء بينكم بالحق ويخبركم بالحوادث والغيوب الى ان قال عنه  
 وسيعظمني ثم تمادى على وصفه بكلام بين وقال ايضاً هو يشهد لي كما شهدت  
 له وانا اجيئكم بالامثال وهو يا تيكم بالتأويل وفي الانجيل ايضاً ان المسيح قال  
 للحوار بين من ابغضني فقد ابغض الرب ثم تمادى الى ان قال فلا بد ان تتم الكلمة  
 التي في التاموس لانهم ابغضوني مجانا فلو قد جاء المنحمننا هو الذي يرسله الله اليكم  
 من عند الرب روح القدس فهو شهيد علي وانتم ايضاً لكنكم قديماً كنتم معي  
 هذا قولي لكم لكيلا تشكوا اذا جاءكم والمنحمننا بلسان السريانية وهو بالرومية  
 البارقليط وبالعربية محمداً صلى الله عليه وسلم وفي الانجيل ايضاً عن المسيح انه  
 ضرب مثلاً للدنيا فقال مثل الدنيا كمثل رجل اغتس كرمًا ومضى على ذلك  
 ثم ضرب مثلاً للانبياء ولنفسه في كلام كثير ثم لمحمد صلى الله عليه وسلم وجعله  
 الموكل آخرًا بالكرم وافصح عن أمة محمد صلى الله عليه وسلم فقال اقول انه  
 سيزاح عنكم ملك الله تعالى وتعاطاه الامة المطيعة العاملة ثم ضرب مثلاً بصخرة  
 فقال من سقط على هذه الصخرة سينكسرو من سقطت عليه سينهشم يريد بذلك  
 محمداً صلى الله عليه وسلم ومن ناواه وحوار به اظهره الله عليه وقال اشعياء النبي

عن الله عبدي الذي سرت به نفسي انزل عليه وحيا فيظهر في الامم عدلي  
و يوصي الامم بالوصايا لا يضحك ولا يصخب ولا يسمع صوته في الاسواق ويفتح  
العيون العور و يسمع الاذان الصم و يمحي القلوب الغاف وما اعطيه لاعطيه  
غيره احمد بحمد الله حمدا ثم اشار الى بلده مكة فقال لتفرح البرية وسكانها  
يهللون الله على كل شرف و يكبرونه على كل راية ولا يضعف ولا يغلب ولا يميل  
الى الهوى ولا يسمع في الاسواق صوته ولا يذل الصالحين الذين هم كالتصبة  
الضعيفة بل يقوي الصديقين وهو ركن للتواضعين وهو نور الله الذي لا يطفأ  
ولا يخضم حتى يثبت في الارض حجتى و ينقطع به العذر والى توراته ينقاد الحق  
فانظر الى هذا التصريح بنينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم من غير ما وجه  
فمن ذلك قوله يوصي الامم وفي الانجيل ان المسيح قال اني لم ابعث الى جميع  
الاجناس وانما بعثت الى الغنم الرابضة من نسل بني اسرائيل فلا يجوز ان يكون  
الى الامم جميعاً غير نينا محمد صلى الله عليه وسلم وفي صحف حبقوق النبي جاء الله  
من التين و تقدس من جبال فاران و امتلأت الارض من تحميد احمد و تقدسه و ملك  
الارض بهيبته الى ان قال في آخره و ترتوي السهام بامرك يا محمد ارتواء وفي  
صحف اشعيا لتفرح ارض البادية العطشى و لتبتهج البراري والقلوات لانها ستعطي  
بأحمد محاسن ابلان و كمثل هذا أحسن الدساكر والرياض وفي صحف اشعيا  
أيضاً اتت ايام الافئدة و اتت ايام الكمال ثم قال لتعلموا يا بني اسرائيل الجاهلين  
ان تسمونه ضالاً وهو صاحب النبوة تفترون ذلك على كثرة ذنوبكم  
وعظم فجوركم وفي صحف اشعيا ايضاً يقول لي قم فانظر فما ترى تخبر به قلت  
ارى راكبين مقبلين احدهما على حمار والآخر على جمل يقول احدهما لصاحبه  
سقطت بابل واصنامها النخرة فصاحب الجمل هو محمد صلى الله عليه وسلم كما ان

صاحب الحجار هو عيسى عليه السلام مشهورين بذلك وإنما سقطت عبادة  
 الاصنام ببابل من دون الله وهدت اوثانها بنينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم  
 وامته لا يعيسى عليه السلام ولا بغيره فما زالت ملوك بابل يعبدون الاصنام من  
 لدن ابراهيم الى زمان نينا ومولانا محمد صلى الله وسلم وامته وفي صحف حزقيال  
 النبي يقول عن الله عزوجل بعد ما ذكر معاصي بني اسرائيل وشبههم بكرمة وقال لم  
 تثبت تلك الكرمة ان قامت بالسحطة ورمى بها على الارض واحرقت السهائم  
 ثمارها فعند ذلك غرس في البدو وفي الارض المهمة العطشى وخرجت من  
 اغصانها الفاضلة نار اكات تلك الكرمة حتى لم يوجد فيها غصن قوي ولا قضيب  
 فاعتبر هذا التصريح به واصفة بلده كلها وقوله الارض المهمة البدو العطشى  
 وتلك صفات مكة لانها صحراء ولانها كانت مهمة من النبوة من عهد اسماعيل  
 عليه السلام وفي صحف دانيال النبي عليه السلام وقد نمت الكذابين وقال لا تمتد  
 دعوتهم ولا يتم قر بانهم واقسم الرب بساعده لا يظهر الباطل ولا يقوم لمدح  
 كذاب دعوة اكثر من ثلاثين سنة فاعتبر من هذا الكلام عدم طول دعوة  
 الكذابين وهذه دعوة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم فائمة ظاهرة قرباً  
 من تسعمائة سنة وهي باقية الى يوم القيامة وقال ايضاً دانيال النبي على نبينا وعليه  
 افضل الصلاة والسلام وقد سأله الملك بخت نصر عن منامة رآها وطالب منه  
 ان يخبره بها ثم بتفسيرها فقال ايها الملك رأيت صنماً بارعاً في الجمال اعلاه من  
 ذهب ووسطه من فضة واسفله من نحاس وساقاه من حديد ورجلاه من نثار  
 فيينا انت تنظر اليه قد اعجبك اذ نزل حجر من السماء فضرب رأس الصنم  
 فطحنه حتى اختلط دهبه وفضته ونحاسه وحديده ونثاره ثم ان الحجر ربا وعظم  
 حتى ملأ الارض كلها فقال له بخت نصر صدقت فاخبرني بتأويلها فقال دانيال

عليه السلام اما الصنم فامم مخنفة في اول الزمان وفي وسطه و آخره فالرأس من الذهب انت ايها الملك والفضة ابك من بعدك والنحاس الروم والحديد الفرس والفخار امتان ضعيفتان تملكهما امرأتان باليمن والشام والحجر المازل من السماء دين نبي وملك ابدي يكون في آخر الزمان يغاب الامم كلها ثم يعظم حتى يملأ الارض كلها كما ملأها ذلك الحجر فانظر هل كان نبي غير نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم بعث الى جميع الامم وجعل جميع اجناسها على اختلاف اديانها واختلف لغاتها جنساً واحداً وعلى لغة واحدة اذ كلهم يقرؤن القرآن بلغة العرب و يدينون بدين واحد وبالجملة فصوص الكتب الماضية في اثبات رسالة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وبشارات الانبياء والاحبار والاختبار به لا تكاد تنحصر ويكفي هذا الذي اشرنا اليه منها في هذا المختصر لئلا نخرج فيه عن الغرض (قوله) الا اناسا قليلا ين تسموا قريبا من مولده باسمه عدد هم سبعة محمد بن مسلمة الانصاري ومحمد بن احيمة بن الجلاح بضم الهمزة وحاء بن مهماتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة والجلاح بضم الجيم ولام مخففة و آخره هاء مهملة ومحمد بن حزان الجعفي محمد بن براء البكري بتخفيف الراء ومحمد بن سفيان بن مجاشع ومحمد بن خزاعة السلي ومحمد بن اليمحمدي بفتح الياء وضم الميم وفتحها

(ص) وانما وفقت لعلم هذا كله حصل لك العلم ضرورة بصدق رسالة نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم فوجب الايمان به في كل ما جاء به عن الله سبحانه جملة وتفصيلاً كالتشر والنشر لعين هذا البلد لا مثله اجماعاً وفي كونه عن تفریق او عدم محض تردد باعتبار ما دل عليه التشرع اما الجواز العقلي فيهما فاتفق وفي اعادة الاعراض باعيانها طريقتان الاولى تعاد باعيانها باتفاق والتانية قولان والصحيح منهما اعادتها باعيانها وفي اعادة عين الوقت قولان وكالصراط

وكالميزان وفي كون الموزون صحف الاعمال او اجساماً تخلق امثلة لها تردد والجنة  
والنار وعذاب القبر وسؤاله

(ش) الحشر عبارة عن جمع الاجساد واحيائها وسوقها الى الموقف وغيره  
من مواطن الآخرة والنشر عبارة عن احيائها بعد مماتها وأجمع أهل الحق  
والمسلمون على ان الله تعالى يحيي الابدان بعد موتها والدليل عليه ان الاعادة اما  
ان تكون بمعنى اعادة الجواهر بعد اعدامها او بمعنى ضمها وجمعها بعد تبديلها وكلاهما  
ممكن وكل ممكن اخبر الصادق بوقوعه فهو حق فالاعادة حق وانما قلنا ان الاعادة  
بالمعنى الاول ممكنة لان ماهية الجواهر والاعراض تقبل الوجود والعدم لذاتها  
لما عرفت ان القبول لا يكون الا نفسياً والا لزم التسلسل وذواتها لا تنقلب بعد  
عدمها فكما قبلت الوجود والعدم ابتداءً قبلهما انتهاءً وانما قلنا انها تقبل الوجود  
والعدم لانها لو لم تقبل الا الوجود لكانت قديمة واجبة الوجود وهو باطل لما  
سبق من برهان حدوثها ولو لم تقبل الا العدم لكانت مستحيلة الوجود والعيان  
يكذبه واما امكان الاعادة بالمعنى الثاني وهو جمع الاجزاء بعد تفريقها وخلق  
الحياة فيها فواضع هذا اذا نظرنا الى الاعادة بحسب قابليها وان نظرنا اليها بحسب  
فاعليها وهو الله جل وعلا فلا خلاف ان قدرته لا يتعاصى عليها ممكن وعلمه محيط  
بكل شيء فلا تعذر اذن لا من جهة القابل ولا من جهة الفاعل والى نفي  
التعذير ين اشار القرآن في قوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها  
الذي انشاها اول مرة وهو بكل خلق عليم فنفي التعذر من جهة المعاد القابل  
بقوله انشاها اول مرة اي ذاته قابلة للوجود بدليل النشأة الاولى ويستحيل ان  
تنقلب الحقيقة من امكان شيء الى استحالة ونفي التعذر من جهة الفاعل بقوله  
وهو الخلاق العليم بصيغتي المبالغة وبقوله انشاها ثم ارشد الى الجواب عن شبه

المنكرين ومن شبههم استبعاد جمع الاجزاء الى بدنها المخصوص بعد اختلاطها  
 بغيرها كما قالوا انذا متنا وكنا تراباً ذلك رجوع بعيد والجواب انه تعالى عالم  
 بجميعها غير عاجز عن تأليفها وخلق الحياة فيها كما قال تعالى قد علمنا  
 ما تنقص الارض منهم الاية ومن شبههم ايضاً انها اذا صارت تراباً فقد تغير  
 طبعها عن طبع الحياة التي هي الحرارة والرطوبة فرد هذا الاستبعاد بقوله تعالى  
 الذي جعل لكم من الشجر الاخضر نارا واما ان الصادق اخبر بوقوع هذا الممكن  
 فهذا مما علم من الدين ضرورة وحتج المذكور لبعث الاجساد بوجهين الاول  
 ان انسانا لو اكل انسانا آخرو صار الماء كحل جزءاً من بدن الآكل فلو اعادها الله  
 بعينها فاما ان تكون الاجزاء الماء كولة معادة في بدن الماء كحل او في بدن الآكل  
 وايّاً ما كان فلا يكون احدهما معاداً بعينه وبتامه وهو خلاف الفرض وايضاً  
 جعل الماء كحل جزءاً من بدن احدهما ليس بأولى من جعله جزءاً لبدن الآخر  
 لانه كان جزءاً لبدن كل واحد منهما قبل العدم في الجملة وبالجملة فيستحيل جزءاً  
 منهما معاً لاستحالة حلول الشيء الواحد بالشخصين في محلين الوجه الثاني لو اعيد  
 البدن لم يخل اما ان يكون مقصوداً او لا المقصود وكلاهما باطل اما الثاني فلا انه  
 يؤدي الى العبث والسفه واما الاول فلان ذلك المقصود اما للايام او لتحصيل  
 لذة او لدفع الم والاول لا يصلح ان يكون مقصوداً للحكيم والثاني باطل لانه ليس  
 في هذا العالم لذة بالحقيقة بل كل ذلك خلاص عن الالم والثالث ايضاً باطل  
 لانه يحصل بالبقاء على العدم والجواب عن الاول ان لكل بدن اجزاء اصلية  
 واجزاء فضلية فالمعاد لكل واحد هي اجزاؤه الاصلية والماء كحل فضلية من  
 المتغذي فلا تعاد فيه والجواب عن الثاني ان افعاله تعالى يستحيل ان تعمل  
 بالاغراض وقد سبق بيانه ولو سلم الغرض على سبيل الجدول فقول لم لا يجوز

ان يكون الفرض الاستلذاذ قولهم الاستقراء دل على ان اللذة دفع ألم ممنوع  
 بدليل ان الشيء الملتذ به قد يحصل فجأة فياتذ به من غير ان يسبق ألم الشوق  
 اليه ولا الشعور به اصلاً وعلى تقدير تسايم كون اللذة في هذا العالم دفعاً للألم  
 فلا نسلم ان لذات الآخرة من جنس لذات الدنيا كالأكل والشرب والاستماع  
 وغيرها فكون ايضاً دفعاً للألم فالجواب ان لذات الآخرة يشبه بعضها لذات  
 الدنيا في الصورة ويخالفها في الحقيقة كما انه لا شركة بينهما الا في الاسماء  
 وحينئذ لا يلزم اشتراكهما في دفع الألم « تنبيهان » الاول ذهب الامام الفخر  
 الى انه لم يثبت بدليل قطعي عقلي او تقلي ان الله سبحانه يعدم الاجزاء ثم يعيدها  
 واحتج غيره من جزم بعدمها بقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه والملك الفناء  
 والاجزاء من جملة الاشياء فتكون فانية وجوابه لا نسلم ان الهلاك هو الفناء  
 فقط بل التفريق ايضاً هلاك الثاني ادا قلنا بعدم الاجسام فالعاد عين تلك  
 الاجسام المدومة لا مثابها والا لزم ان المثاب او المعذب غير هذه الاجسام  
 التي اطاعت او عصت وهو باطل بالاجماع واختلف اصحابنا في اعادة اعيان  
 الاعراض والصحيح اعادة اعيانها وقال ابن العربي في سراج المرادين الذي عند  
 اهل السنة ان تلك الاجسام الدنيوية تعاد باعيانها وباعراضها بلا خلاف  
 بينهم قال بعضهم باوقانها فيعاد الوقت ايضاً كما يعاد الجسم واللون وذلك بجائز  
 في حكم الله وقدرته وهين عليه جميعه ولكن لم يرد باعادة الوقت خبر وقد قال  
 الله تعالى في القرآن ما يدل على ان الوقت لا يعاد وهو قوله تعالى كلما نضجت  
 جلودهم بدنناهم جلوداً غيرها يعني به غيرها في الوقت والا فالجلود الاوائل باعيانها  
 التي نضجت هي التي يعاد ابداً تاليها اذا نفرقت واعيانها اذا عدت وقد بين  
 ذلك في كتب الاصول هذا ما يتعاق بالحشر والنسر على اخصار واما الصراط

فهو جسر ممدود على متن جهنم يرده الاولون والاخرون . وورد انه ارق من الشعرة وتكون سرعة الناس عليه على قدر اعمالهم ومن امسك السنوات والارض ان تزولا قادر ان يسير العباد معتمدين على شيء وعلى غير شيء فلا معنى لتلجج الشك في ثبوته او التعرض لتأويله على خلاف الظاهر كما سلكته المعتزلة واما الميزان فهو حق ورد به القرآن والسنة وهو بعمود وكفتين عند اهل السنة والموزون فيه صحف الاعمال او مثالات يخلقها الله تعالى ويزنها الله جل وعلا على قدر اجور الاعمال وما يتعاقبها من ثوابها وعقابها وانكر معظم المعتزلة ذلك واوٹلوا الوزن على اعتبار الحسنات وقالوا وزن كل شيء بما يليق به وقال ابن المعتز منهم يجوز ولا تقطع به سمعاً ولا يخفى بطلان القولين وقال الجبائي يخلق الله تعالى جواهر على اعداد الاعمال الصالحة وضدها . قيل وما ذكره غير بعيد الا انه ورد انه عليه الصلاة والسلام سئل عن ذلك فقال توزن الصحف وهل الوزن خاص بالمؤمنين او عام لهم والكافر بن ويكون معنى قوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً اي نافعاً فيه تردد . واما الجنة والمار فثبوتهما مما علم من الدين ضرورة وهما مخلوقتان بدليل قوله تعالى اعدت للتيقن وهبوط آدم منها ورؤية النبي صلى الله عليه وسلم لهما في الاسراء وفي غيره وقد انكر جماعة من المعتزلة خلقهما وزعموا انه لا فائدة في خلقهما قبل الثواب والعقاب وحملوا اعدت على انه من باب التعبير عن المستقبل بالماضي لتحقق وقوعه وحملوا الجنة في قصة آدم عليه السلام على بستان من بساتين الارض وهذا تلاعب بالدين وافعال الله تعالى لا تتوقف على الاغراض بل يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد ولو تنزلنا معهم في ايقافها على الاغراض فما المانع من اشتغالها على فائدة عجزت عقولنا عن الوقوف عليها او نقول ما المانع ان يكون في اعدادها لطف في الايمان باكمال تحقيق الوعد



والوعيد ونفع من كان بها من الحور والولدان ومن يرد عليهم من ارواح الشهداء  
والاولياء والاطفال وكذلك ارواح الكفار بالنسبة الى النار واحتجوا بانها لو كانتا  
مخلوقتين لوجب ان لا ينقطع نعيم الجنة لقوله تعالى اكلها دائم وظلها وقد قال  
تعالى كل شيء هالك الا وجهه والجواب ان ذلك بعد دخوله في الآخرة ونقول  
قواه تعالى كل شيء هالك الا وجهه عام مخصوص واما عذاب القبر واحياء الموتى فيه  
وسؤالهم فيه فهو حق عند جميع أهل السنة ودليله القرآن الكريم اما في حق  
السعداء فقوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتاً بل احياء عند  
ربهم يرزقون . واما في حق الاشقياء فقوله تعالى النار يعرضون عليها غدواً وعشياً  
ولا يصح ان يكون المراد منه عذاب الآخرة لعدم تقييده بالغدو والعشى ولقوله  
تعالى ويوم تقوم الساعة ادخلوا آل فرعون اشد العذاب فيزين العذابين ولقوله  
تعالى اغرقوا فادخلوا ناراً او الفاء للترتيب باتصال ووردت اخبار بانها حد الاستفاضة  
باستعاذته عليه السلام من عذاب القبر وقال القبر روضة من رياض الجنة او  
حفرة من حفر النار ثم لم يزل ذلك مستفيضاً بين السلف قبل ظهور البدع وقد  
نقل عن ضرار وبشير المرسي وجماعة من المعتزلة انكار عذاب القبر والمسئلة فيه  
وردت الارواح فيه الى الاجساد وقالوا من مات فهو ميت في قبره الى يوم القيامة  
وزعم ابو الهذيل من المعتزلة ان من خرج من الدنيا على غير سعة الايمان فانه  
يعذب بين المنخنين ويسئل اذ ذاك واثبت الباخي والجبائي وابنه عذاب القبر  
للكافر بين والفاسقين دون المؤمنين وانكروا تسمية الملكين بمنكر ونكير والشرع  
ورد بتسميتهما بذلك وقال صالح قبة من المعتزلة عذاب القبر جائز ويجري على  
المؤمنين من غير رد الارواح الى اجسادها وقال ان الميت يجوز ان يحس ويألم  
وهو خلاف الضرورة وقالت طائفة من الكرامية والمعتزلة ان الله يعذب الموتى

في قبورهم ويحدث فيهم الالم وهم لا يشعرون فاذا احيوا وجدوا تلك الآلام  
 قالوا كالسكران اذا ضرب فانه يحس ألمه بعد اذا رجع اليه عقله ومنع اصحابنا  
 ان السكران لا يتألم وانما منعه من الاين والتأوه حاله (واعلم) انه لا مانع في العقل  
 من رد الحياة الى بعض اجزائه ويحصل له من العقل والفهم ما يفهم به ويحجب  
 ويدركه الممكان منه وان لم نسمع نحن كلامه وكذا يجوز ان يسمع كلام من سلم  
 عليه وكل ذلك جائز وقد ورد السمع به فوجب اعتقاد ظاهره ولا حاجة الى  
 تكاف تأويله والله تعالى على كل شيء قدير قالوا وليس في احياء الاطفال خبر  
 مقطوع به وظاهر الخبر يدل على التعميم الا انه لا بد في ذلك من تكميل فهمهم  
 ليعرفوا بذلك سعادتهم وشقاوتهم وكذا المعصومون من الذنوب ويكون تعريفاً  
 بسعادتهم وقيل في قوله تعالى ربنا ائمتنا اثنتين واحييتنا اثنتين ان احدى  
 الحياتين حياة القبر وورد عليه انه يلزم ان تكون ثلاثاً واجيب بان نفي الثالثة  
 انما هو بطريق المفهوم وهو ضعيف فيسقط لمعارضة القاطع ويحتمل انه انما خص  
 الحياتين بالذكر لانهما اللتان انكروهما بعد الموت اما الحياة الاولى فمحسوسة فلا  
 يحتاج الى النص عليها فان تمسكوا بقوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة  
 الاولى قلنا المنفي ان يذوقوا في الجنة غصص الموت التي لم تثبت الا الاولى فمن ثم  
 خصت بالذكر وان تمسكوا بقوله تعالى انك لا تسمع الموتى قلنا المراد ما داموا  
 موتى فان قالوا نحن نرى من ندفنه على حاله ونعلم بالضرورة كونه ميتاً  
 قلنا هذا بوذن من قائله بعدم طمأنينته الى الايمان وهو بمثابة استبعاد الكفرة  
 حشر العظام البالية ومن يسلم اختصاص الرسل بروية الملك دون القوم وتعاقب  
 الملائكة فينا وقوله تعالى في ابايس وجنوده انه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم  
 لا يشك في التصديق بذلك كيف والنائم يدرك احوالاً من السرور والغموم

والآلام من نفسه ونحن لا نشاهد ذلك منه والبرزخ أول منزل من منازل الآخرة وفيه تغيير العادات وخرقها فيصح ان يكون الميت حال مشاهدتنا له والقبر حال نظرنا اليه على غير الحالة التي نشاهدها ولم نشعر بشيء مما هنا لك والامر بيد الله تعالى يظهر ما يشاء ويحجب ما يشاء نسأله سبحانه ان يجعلنا من آمن به وبملائكته وكتبه ورسله ويختم لنا بخواتم السعداء ويؤمن روعتنا في الدنيا والآخرة

(ص) ولا يقدر فيه مشاهدتنا للميت على نحو ما وضع في قبره لان في الموت وما بعده خوارق عادات اخبر بها الشرع وهي جائزة فوجب الايمان بها على ظاهرها

(ش) يعني ولا يقدر في الايمان بعذاب القبر والاحياء فيه والسؤال ولا يقدر في حمله على ظاهره مشاهدتنا الخ وقد سبق شرح هذا المعنى قريباً من هذا النص وبالله التوفيق

(ص) واما ما استحال ظاهره نحو على العرش استوى فانا نصرفه عن ظاهره اتفاقاً ثم ان كان له تأويل واحد تعين الحمل عليه والاوجب التفويض مع التنزيه وهو مذهب الاقدمين خلافاً لامام الحرمين

(ش) لما ذكر ان ما يجوز العقل اذا اخبر الشرع بوقوعه يجب ان يؤمن به على ظاهره ولا يجوز تأويله والتعرض لتأويله بدعة ذكر ما اخبر الشرع به وكان ظاهره مستحيلاً عند العقل فانا نصرفه عن ظاهره المستحيل لانا نعلم قطعاً ان الشرع لا يخبر بوقوع ما لا يمكن وقوعه ولو كذبنا العقل في هذا وعمدنا بظاهر النقل المستحيل لادى ذلك الى انهدام العقل ايضاً لان العقل اصل لثبوت النبوات التي يتفرع عنها صحة العقل فيلزم اذن من تكذيب العقل تكذيب النقل

ثم بعد صرف اللفظ عن ظاهره المستحيل فان لم يكن له بعد ذلك الا تأويل واحد صحيح تعين الحمل عليه لعدم وجود غيره وذلك مثل قوله تعالى وهو معكم اينما كنتم فانه يستحيل حمله على ظاهره من المصاحبة بالذات ولم يبق بعد ذلك الا حمله على المعية بالعلم والرعاية ونظيره الا هو رابعهم الآية ونحو ذلك مما هو كثير وان كان له بعد ذلك تأويلات كل واحد منها مستقيم فهل يتعين واحد منها ليندفع اللبس عن العوام وهو مذهب امام الحرمين او يوقف عن التعيين ويفوض الامر فيه الى الله تعالى دفعاً للتحكم وهذا مذهب الاقدمين وذلك مثل قوله تعالى على العرش استوى فان الاستواء بمعنى الاستقرار المكاني محال في حقه تعالى و يبقى بعد ذلك تأويلات صحيحة احدها ان يكون استوى بمعنى استولى عليه بتصرفه له كيف شاء الثاني ان يكون استوى بمعنى قصد الى خلق شيء هنالك الثالث ان تكون على بمعنى الباء واستوى بمعنى كمل اي كمل الخلق بالعرش الرابع ان المستقر فوق العرش مخلوق من مخلوقاته يسمى استوى الى غير ذلك مما قيل والاظهر مذهب الاقدمين في ترك تعيين بعضها وتفويض المقصود منها الى الله تعالى مع القطع بتنزيهه جل وعلا عما لا يليق به لان تعيين احد الاحتمالات الجائزة بغير دليل بدعة في الدين وتجاسر عظيم وتعيين من عين شيئاً منها كالامام انما كان لدليل يرجحه من جهة اللغة او غيرها والله تعالى اعلم

(ص) ❁ فصل ❁ ومما جاء به صلى الله عليه وسلم ويجب الايمان

به نفوذ الوعيد في طائفة من عصاة امته ثم يخرجون بشفاعته صلى الله عليه وسلم والحوض وهل هو قبل الصراط او بعده او هما حوضان احدهما قبل الصراط والاخر بعده وهو الصحيح اقوال وتطائر الصحف الى غير ذلك مما علم من الدين ضرورة وعلمه مفصل في الكتاب والسنة وكتب علماء الامة

(ش) اعلم ان نفوذ الوعيد اختلف الناس فيه على ثلاثة مذاهب الاول ان الوعيد الوارد في الكتب الالهية انما جاء للتخريف فقط واما فعل الآلام فلا وهو قول الباطنية واحتجوا بقوله تعالى ذلك يخوف الله به عباده ولا يخفى فساده فان التخريف المذكور في الآية انما هو في الدنيا وفي الآخرة يقع المخوف به واحتجوا ايضاً بان الحكيم ارحم الراحمين كيف يعذب حيواناً ضعيفاً وغاياته انه بمعصيته انما قصر في حق نفسه لاستحالة ان يكون لله تعالى نفع في عمل احد او ضرر به وايضاً فالافعال كلها واقعة بارادته تعالى وخلقها لاثار للعبد في شيء منها وهذا الكلام منهم مبني على التحسين العقلي وهو باطل وعلى طلب الاطلاع على سر القدر وهو مما نهينا عن الخوض فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ذكر القدر فامسكوا والله سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ولا علم لما بشيء الا ان يعلمنا جل وعلا بفضلهم المذهب الثاني ان العذاب انما يحسن في حق الكافر دون المسلم وهو مذهب المرجئة وجزموا بنفي عقاب من مات من اهل الكبراء قبل ان يوفق للتوبة واحتجوا بقوله تعالى ان الحزبي اليوم والسوء على الكافرين ودخول النار خزي بدليل من تدخل النار فقد اخزيتهم فهو خاص اذن بالكافرين وبقوله تعالى انا قد اوحى اليانا ان العذاب على من كذب وتولى والالف واللام في العذاب للعموم وبقوله تعالى كلما القى فيها فوج سألهم خزنتها وبقوله تعالى لا يصلها الا الاستقى الذي كذب وتولى وبقوله جل وعز وهل يجازي الا الكفور والكفور لفظ مانعة فوجب ان يختص بالكافر لا يقال يعارضه قوله تعالى من يعمل سوءاً يجز به لانا نقول يرجع عند التعارض أي الوعد على أي الوعيد لان رحمته تعالى وفضله اغاب وبقوله تعالى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه الآية وبقوله تعالى وجوه يومئذ مسفرة الآية وبقوله عز وجل

يا عبادي الذين أسرفوا على انفسهم لا تقنطوا الآية والمراد المؤمنون لان  
 الاضافة تشعر بتسريف ما ولا شرف للكافرين والجواب عن الجميع ان الآيات  
 المخصصة العذاب بالكافر مراد بها عذاب وخزي خاص وهو الذي يقضي الحلود  
 ولا فلاح بعده والعياذ بالله ولا خفاء ان ذلك خاص بالكافرين واما قوله تعالى  
 يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم فهو عام يقبل التخصيص وايضاً فيجوز ان  
 المراد حض العصاة على التوبة والرجوع الى الله تعالى وان لا يقنطوا بمواقعة  
 الذنب من رحمة الله تعالى حتى يصدحهم ذلك عن التوبة ويدل عليه قوله تعالى  
 اتر هذه الآية وانيبوا الى ربكم واسئلو له من قبل ان ياتيكم العذاب الآية  
 المذهب الثالث ان العذاب ثابت حسن في حق الكفار وعصاة المؤمنين وهذا  
 هو الذي اجمع عليه اهل السنة والمعتزلة الا ان حسنه عند اهل السنة بالشرع  
 وعند المعتزلة بالعقل وايضاً فليس هو دائماً في حق من نفذ فيه من عصاة المؤمنين  
 عند اهل السنة ولا شاملاً عندهم لجميع العصاة لثبوت عفوه تعالى عن كثير  
 وخالف المعتزلة في الامرين وبالجملة فمذهب جميع اهل الحق واهل السنة ان الناس  
 على قسمين مؤمن وكافر فالكافر مخلد في النار باجماع والمؤمن على ضربين محفوظ  
 من المعاصي عمره وغير محفوظ فالاول في الجنة بالاجماع والثاني صاحب صفات  
 فقط وصاحب كبائر فقط وصاحب الكبائر تائب وغير تائب فالقسمان الاولان  
 ايضاً في الجنة أبداً بالاجماع وربما يكون بعد احوال ثم يغفر الله سبحانه وغير  
 التائب في مشيئة الله مع اجماعهم على نفي الوعيد في بعضهم وهم جماعة من كل  
 نوع من انواع المعاصي . واما شفاعة سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم في  
 اخراج عصاة المؤمنين من النار فلا خفاء في ثبوتها عند اهل السنة وانكرها  
 المعتزلة على اصلهم في ان الفاسق مخلد في النار كالكافر وانبيانا ومولانا محمد صلى

الله عليه وسلم شفاعات أخر مشهورة في كتب الحديث نسأله سبحانه ان لا يجر منا منها . واما ثبوت الجوز له صلى الله عليه وسلم فمشهور مستفيض نسأله سبحانه ان يجعلنا في الرغيل الاول من الواردين منه واختلفوا هل هو قبل الصراط او بعده والتحقيق ان له حوضين قبل وبعد واما تطاير الصحف فمشهور ايضاً واختلفوا فيمن ينفذ فيه الوعيد من عصاة المؤمنين هل يأخذ كتابه بيمينه او هو موقوف وهو اقرب والله اعلم

(ص) واعلم ان اصول الاحكام التي منها يتلقى الكتاب والسنة واجماع الامة وقياس الائمة واتباع السلف الصالح واقتفاء آثارهم نجاة لمن تمسك به وافضل الناس بعد نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم ابو بكر ثم عمر ومختار مالك الوقف فيما بين عثمان وعلي رضي الله عنهما وعن قبلهما والصحابة رضي الله عنهم كلهم ائمة عدول بأيهم اقتديتم اهتديتم نفعنا الله بمجربهم وامانتنا على سنتهم وحشرنا في زميرهم آمين يارب العالمين فهذه عقيدة اهل التوحيد المخرجة بفضل الله من ظلمات الجهل والتقليد المرغمة بعون الله انفس كل مبتدع عنيد نسأله سبحانه ان ينفع بها بفضله ويشرح بها صدر كل من يسئ في تحصيلها بطوله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد عدد ما ذكرك وذكركه الذاكرون وغفل عن ذكرك وذكركه الغافلون ورضي الله تعالى عن اهله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين

(ص) مراده بالاصول الادلة وبالاحكام الاحكام الشرعية جمع حكم وهو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكافين بالاقتضاء او التخيير او الوضع فيدخل في الاقتضاء الايجاب والتحریم والتدبب والكرهية والمراد بالتخيير الاباحة والوضع عبارة عن الحكم على الشيء بانه سبب لاحد الاحكام الخمسة او شرط فيه او مانع منه فالمنى أن الادلة التي يستند اليها في اثبات هذه الاحكام

منحصرة في الاربعة التي ذكرت وهي الكتاب والمراد به القرآن المنزل على  
 نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم والسنة والمراد بها هنا ما صدر عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم مما ليس بتلويح ويختص ذلك في اقواله عليه الصلاة والسلام وافعاله  
 وثقاريره والاجماع والمراد به اتفاق المجتهدين من امة نبينا ومولانا محمد صلى الله  
 عليه وسلم في عصر على امر ومن يرى انه لا ينعقد الا ببقاء اجماعهم الى انقراض  
 عصرهم يزيد في التعريف الى انقراض العصر ومن يرى ان الاجماع لا ينعقد مع  
 سبق خلاف مستقر من حي او ميت وجوز وقوعه يزيد لم يسبقه خلاف مجتهد  
 مستقر والقياس والمراد به مساواة فرع لاصل في علة حكمه وانما اضاف القياس  
 الى الائمة للتنبيه على انه ليس كل قياس يعتبر بل الذي يقع من الائمة المجتهدين  
 لاتساع مقدماته وكثرة اللفظ فيه والعلم المتكفل بمعرفة هذه الادلة وبمسائلها  
 وبمعرفة وجه استنباط الاحكام الشرعية منها هو العلم المسمى باصول الفقه وانما  
 مرادنا نحن بهذا الكلام هنا بيان مذهب اهل السنة في ان الاحكام الشرعية  
 لا تثبت بالعقل المحض بل بالقل أو العقل المستنبط منه خلاف مذهب المعتزلة  
 المتكلمين العقول في اثبات الاحكام الشرعية وقد سبق رد مذهبهم في فصل  
 التحسين والتقييح (قوله) واتباع السلف الصالح الى اخره نبه به على ترك البدع  
 التي لا يشهد لها اصل من اصول الشريعة والفرار منها غاية المقدور الى ما كان  
 عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم سواء تعلقت تلك البدع بالعقائد ككثير  
 من عقائد المعتزلة ومن في معناهم أو باحد الاعمال الطاهرة ككثير مما هو  
 مشاهد في ازمئتنا وفي ما قبلها ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقوله  
 والصحابة كلهم ائمة عدول هذا هو الذي عليه جمهور العلماء والمحققون من أهل  
 الاصول وان كل من ثبتت صحبته لا يسئل عن عدالته ولا يتوقف في روايته



عرف او لم يعرف ودليلهم ظاهر الكتاب والسنة كقوله وان الذين معه ابتداء على  
 الكفار رحما بينهم الآية وقوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا الآية وقوله كنتم  
 خيرا امة اخرجت للناس الآية وقوله صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم بأيهم  
 اقتديتم اهتديتم وقوله صلى الله عليه وسلم خير القرون قرني وقوله صلى الله عليه  
 وسلم لو انفق احدكم مثل احد ذهباً ما باغ مد احدهم ولا نصيفه وفي المسئلة اقوال  
 اخر غير مرضية ومحامها علم الاصول والذي عليه الكتاب والسنة واجماع من  
 يعتد باجماعهم ما تقدم وهو انهم كلهم عدول من غير تفصيل والصحابي  
 عند الجمهور من اجتمع مؤمناً مع النبي صلى الله عليه وسلم في حياته ثم مات  
 مؤمناً وان لم يرو عنه وان لم يطل وقوله من اجتمع احسن من قول ابن الحاجب  
 من رآه لانه يخرج عنه مثل عبد الله بن أم مكتوم رضي الله عنه وانما لم يشترط  
 طول الاجتماع في حق الصحاب بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم مع اشتراط  
 ذلك فيه لغة وعرفا بالنسبة الى غيره لان اجتماع المؤمن معه صلى الله عليه  
 وسلم وان كان لحظة يحصل له من البركة ونور الباطن ما لا يدخل تحت حصر  
 واذا كان كثير من الاولياء شوهده عظيم ارتقاء من اعنوا به بنظرة واحدة او  
 توجهوا اليه بهمة مفردة فكيف بالاجتماع مع اشرف الخلق ومن نوره اصل  
 الانوار كلها وفي ادبي انواره تفرق جميع انوار الاولياء ومعارفهم صلى الله عليه  
 وسلم ما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون (قوله) وفضلهم ابو بكر ثم  
 عمر الخ هذه المسئلة اختلف الناس فيها فقال فرقة لا نتعرض للتفصيل بينهم  
 وقالوا هم كالاصابع في الكف وقال غير هؤلاء بالتفصيل ثم اختلفوا ففضلت الخطابية  
 عمر رضي الله عنه وفضلت الراوندية العباس رضي الله عنه وفضلت الشيعة عليا  
 رضي الله عنه وفضلت اهل السنة ابا بكر رضي الله عنه قال القرطبي في شرح

مستتر في الخبر السلف والخلف في ان افضلهم ابو بكر ثم عمر ولا عبرة بقول  
 اهل الشيع والبرنج وقال القاضي عياض في الاكمال قال ابو منصور البغدادي  
 اصحابنا تجتمعون على ان افضلهم الخلفاء الاربعة على ترتيبهم في الخلافة ثم تمام  
 العشرة ثم اهل بدر ثم اهل احد ثم اهل بيعة الرضوان ومن له مزية من اهل  
 العقبتين من الانصار وكذلك السابقون الاولون واختلف فيهم فقيل هم من صلى  
 للقبليتين وقيل هم اهل بيعة الرضوان وقيل هم اهل بدر واختلف فيما بين عثمان وعلي  
 رضي الله عنهما فقيل هما على ترتيبهما في الخلافة واليه مال الاشعري وقيل فيهما  
 بالوقف واليه نحا مالك رحمه الله فقيل له في المدونة من افضل الناس بعد نبيهم  
 فقال ابو بكر ثم عمر او في ذلك شك وسقط عمر في بعض الروايات قيل فعلي  
 فعثمان فقال ما ادركت احداً من اقتدى به يفضل احدهما على الآخر ولا بني  
 المعالي قريب منه وقال ابن العربي وقد كان شيخنا الفهري يقدم عمر كثيراً ويقول  
 لو قال احد بتقديمه علي ابي بكر لقلته ويرحم الله الفهري لم يصيب وجه النظر  
 بل غاب عنه اذ لو نظر لعلم ان ابا بكر رضي الله عنه سيد الامة من غير مدافع  
 ثم اختلف في تأويل وقف مالك رحمه الله تعالى فقيل هو وقف على ظاهره  
 وقيل هو راجع للقول الاول انهم على ترتيبهم في الخلافة ويحتمل وقفه وقيل  
 من يقتدي به لما وقع من الاختلاف والتعصب حتى صار الناس فرقتين علوية  
 وعثمانية وقد قيل ان سبب قوله بالترفضيل بينهما طلبته العلوية حتى امتحن رحمه  
 الله ومعنى التفضيل كثرة الثواب ورفع الدرجة وذلك لا يدرك بقياس وانما  
 يثبت بالنقل ولا يستدل عليه بكثرة الطاعات الظاهرة اذ قد يكون عمل اليسير  
 من عمل السرا اكثر من الكثير الظاهر وان كان الاعمال الظاهرة فيها مجال اغلبة  
 الطن بالتفضيل واختلف القائلون بالتفضيل فقيل هو قطعي ومال اليه الاشعري

واليه يشير قول مالك في المدونة في تفضيل ابي بكر او في ذلك  
القاضي هو ظني قال لان المسئلة اجتهادية لو ترك احد النظر فيها لم يكن  
اختلف هل التفضيل في الظاهر والباطن او في الظاهر خاصة والقاضي نهر كلا  
من القولين واحتج له وتعييله على انه في الظاهر فقط قال لانه قد يكون في الباطن  
على خلاف ما عندنا وذهب طائفة الى ان من مات في حياته صلى الله عليه وسلم  
افضل ممن بقي بعده واختاره ابن عبد البر للحديث انا شهيد على هؤلاء وتزكيتهم  
بعضهم وصلاته عليه واختلف فيما بين عائشة وفاطمة رضي الله عنها واحتج كل  
باحاديث وتوقف الاشعري في المسئلة وتردد فيها وبالجملة فكلمهم سادات  
ابجالة مخنارون عند الله عز وجل نفعنا الله بجمعهم وحسرتنا في زمرتهم واماتنا على  
محبتهم والاقنداء بهديهم وهذا اوان الفراغ من هذا التعليق المبارك ان شاء الله  
تعالى فنسأله تعالى ان يختم لنا بالايمان والاسلام واتباع السنة والمغفرة لجميع ذنوبنا  
بلا محنة في الدنيا والآخرة وان يبوأنا مع الآباء والامهات والاخوة والذرية  
والاحبة من اعالي الفردوس المنازل الفاخرة وان يسهل الفهم على كل من يتعاطى  
هذا الترح او اصله ويختم لنا بخواتم السعداء ويشرح صدره ويزكي في الدنيا  
والآخرة فعله وقوله آمين يا رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد  
الاولين والآخرين ورضي الله عن آله وصحبه اجمعين ومن تمعهم باحسان الى  
يوم الدين وسلام على جميع الانبياء والمرسلين وآخر دعوانا ان الحمد لله  
رب العالمين

تم طبع هذا الكتاب الجليل بمطبعة الاسلام في شعبان سنة ١٣١٧ هجرية  
على نفقة احمد علي الشادلي صاحب ومحرر جريدة الاسلام والحمد لله على كل حال